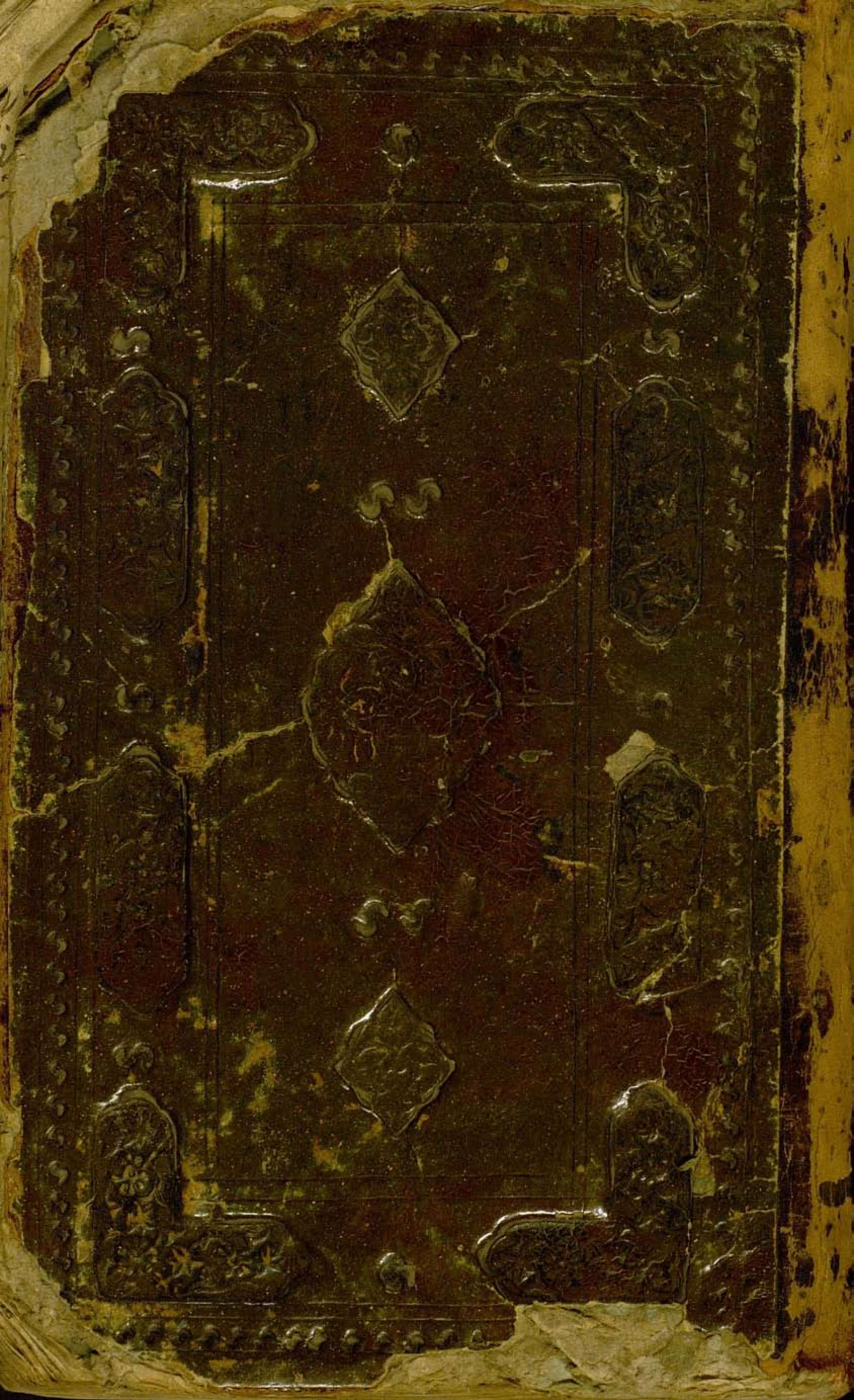
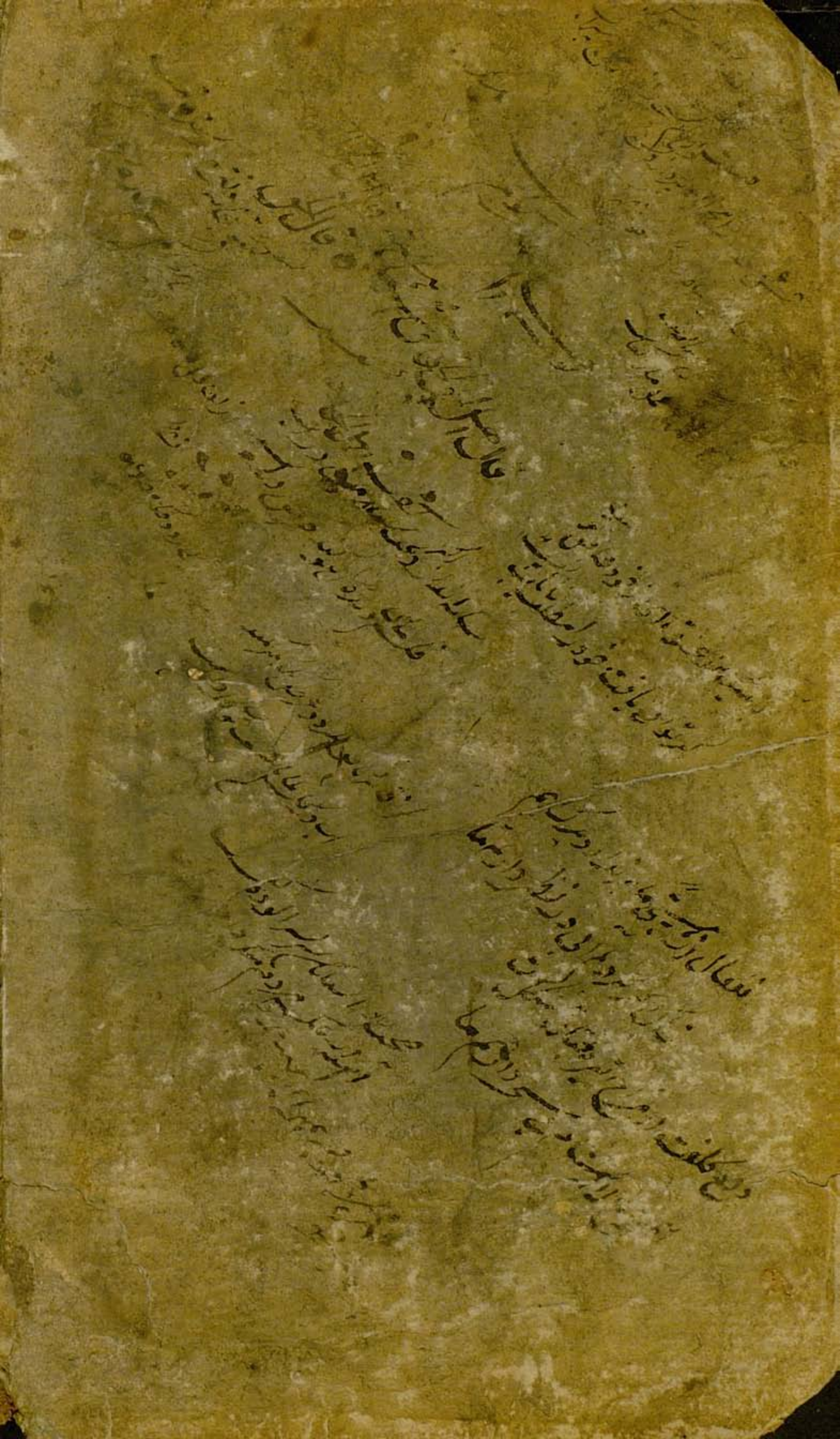




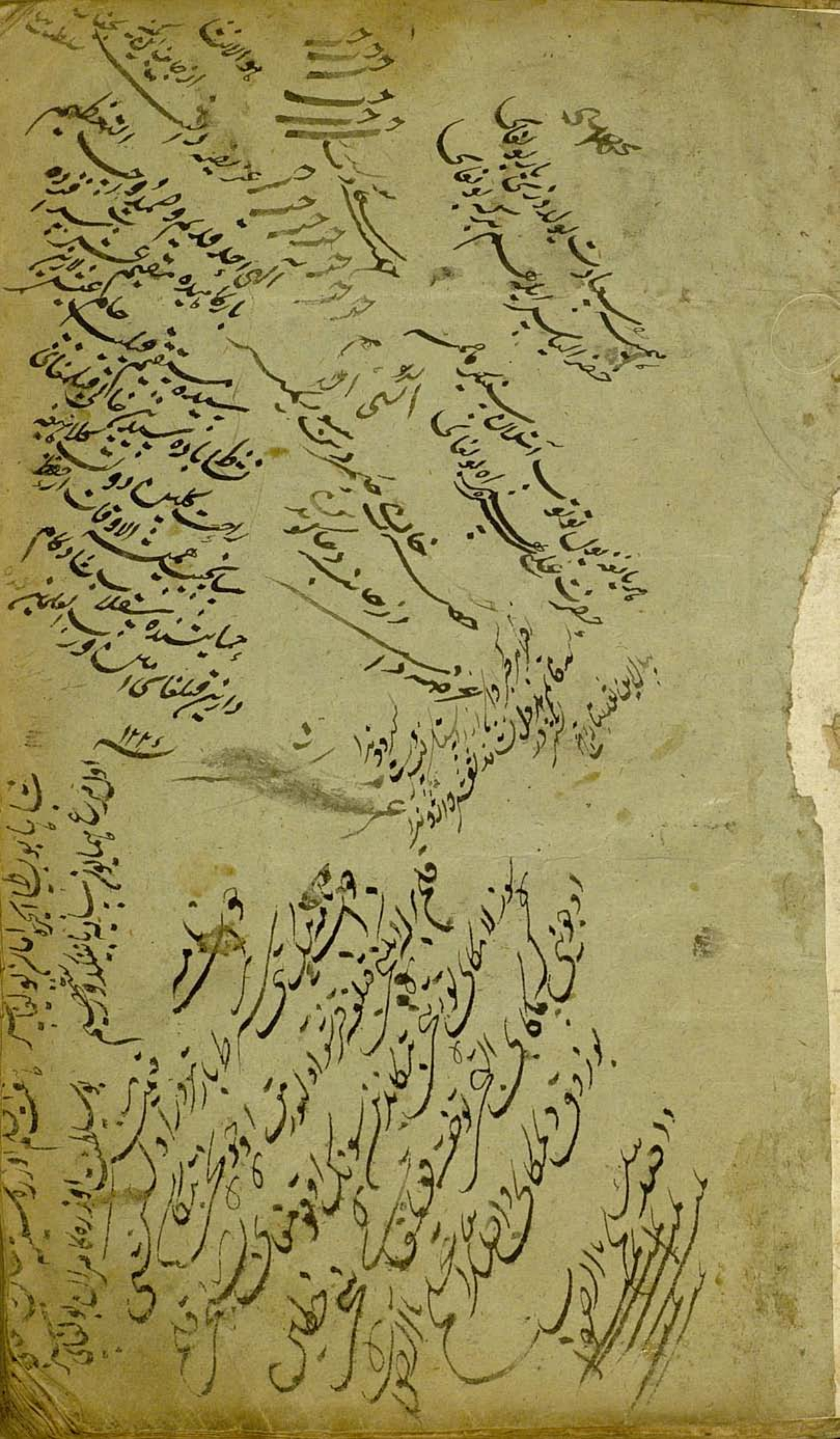
ولی بخ سعادت محمد عربی
چراغی شمع قیامت محمد عربی
ان الله
حدیث رسول الله یحب الثبات فی کل شیء
بولسکه [illegible] دودیت میدار بدبستا [illegible] کند

در بهرکار [illegible]
فنا معمر دیب علما الشو بنداق ایتب دولاد بورت [illegible] فیدا اسم نینک ارالیق
مبرز نسخ بولر شرط دور کرنماز جمع داجب بولور مونداغ تحلہ فنا معمردلار برجند
ادبیت علی رضی الله عنہ الیمش ادیج یلدا دفات بولدر نجف دیب موضعیدہ دکوفی یاد قشوبدہ
مدفون دور تجاج زیارت قیلب دور

صاحب [illegible] کتاب ملا [illegible] بوستان [illegible] رم دیل بد بخشی [illegible]

ورن گوراکی [illegible] گوراتیه
توارنجی بیشک جوره [illegible]
ورن جوره اطلب

48



[illegible] علی الاولاد [illegible] السلام

رضی الله تعالی عنهم اجمعین

در ین مسئله که علما رحمة الله علیه فتوی داده اند که اهانت
سادات کفر است چرا که تا منجر بحضرت محمد مصطفی صا میکند
پس اهانت سادات حضرت حقیقی هست لان سبهم
ینصرف الی النبی صلی الله علیه وسلم لمکان الجزئیة
فی شرف السادات زیرا که از روی پادشاهی سلطان زاده گان
اند اگر از روی ارادت پیر زاده گان اند اگر از روی علم پیر استاد زاده
گان اند پس بهمه باب بهمه وجوه اولاد حضرت را بر امت حق خدمتی
ثابت هست در شرح میگوید که هر که درویش شاگرد پیر خود
شاگرد بنا شد و او را نباید که منظر استادی نکند زیرا که نعمتی که از پیر
او رسیده بهاو همان نعمت را به پسر او رساند پس امین و مبلغ
بوده ولی فهم من فهم وجهل من جهل فی شرف السادات ولا یجوز
للرجل العالم ان یجلس فوق العلوی الامی لانه اساءة
فی الدین والعلوی افضل علی جمیع القبیلة لشرف رسولنا صلی الله
علیه وسلم فی المصرح

العلوی افضل فی العالم
وان کان امیا لانه من اولاد
رسول الله صلی الله علیه وسلم والرسول افضل
دائم فی المخلوقات ولهذا الکتاب والاولاد [illegible]
فالنبی علیه السلام [illegible]
[illegible]

دین نیمه نورسه لار کیم داایمان

واسلام نیرمی بابت یچیدی بودر

جواب الیغل کیم ایمان اسلام

بر نور دور بر فعل لی بنده خشیاه

قیلسه خدا اکر جاهل ایسه خلق

قیلادور ایمان واسلام ین

لفظ نفلک اقراری

ینک

...وب نور دور کیم بر قوتنش بهشت بوزادم

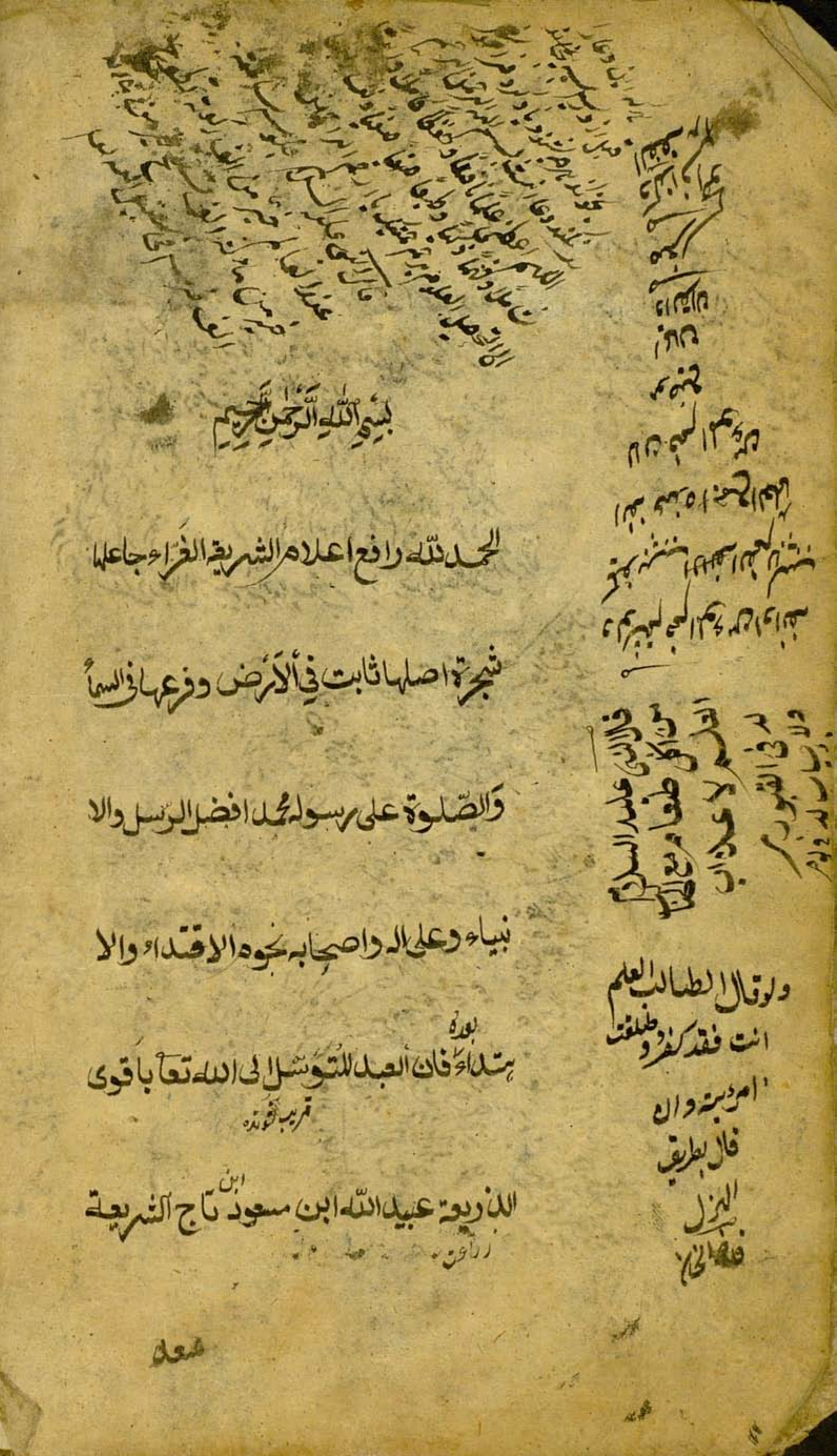
اولوغ اکبرای نوریه تمامین و جونی موءمنین بهشته گر سنه منک

باغ کور کای هر باغ ده یمش میک دوزخ کورکای بو نور هر ده خفت ده

البسنک در حال اورنیغه بیه نوه چقب کیراکدور خدای تعالینک قدرتی بر الا

کتاب صلوات

وقف انه



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع اعلام الشريعة الغراء جاعلها

شجرة اصلها ثابت في الارض وفرعها في السماء

والصلوة على رسوله محمد افضل الرسل والا

نبياء وعلى اله واصحابه نجوم الاقتداء والا

هتداء فان العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى

الذريعة عبيد الله ابن مسعود تاج الشريعة

ولو قال لطالب العلم

انت فقيه فقد كفر وطلقت

امرأته والا

قال بطريق

الهزل

فصل الخ

قال النبي عليه السلام [illegible]

سعد جده وبخ جده رزقه الله تعالى خير الدارين

يقول قد الف جدي واستاذي مولانا الاعظم

سلطان العلماء العالم برهان الشريعة والحق و

الدين وارث الانبياء والمرسلين محمد ابن

صدر الشريعة جزاه الله تعالى عني وعن سائر

المسلمين خير الجزاء لاجل حفظي كتاب وقاية

الرواية في مسايل الهداية وهو كتاب لم

يكتحل عين الزمان بثانيه وفي وجازة الالفاظ

مع كثرة معانيه ثم اني لما وجدت قصور همم

من شتم طالب العلم على وجه التحقارت يكفر ويقع طلاق لانه شتم علم الله تعالى او من شتم علمه فهو كافر ظهر

قال النبي عليه السلام لولا العلماء لصار الناس مثل البهايم صدق رسول الله

قال النبي عليه السلام من حقر صاحب العلم فهو منافق وملعون في الدنيا والآخرة صدق رسول الله

بعض المحصلين عن حفظه فاتخذت منه

المختصر مشتملا على مسائل الهداية لا مندوحة

لطالب العلم عن حفظها فكل من احب

استحضار مسائل الهداية فعليه بحفظ الو

قاية ومن اعجله الوقت فليصرف الى حفظ هذا

المختصر عنان العناية لانه وفى الهداية كتاب

الطهارة فرض الوضوء غسل الوجه من الشعر

الى الاذن واسفل الذقن ويديه ورجليه

مع مرفقيه وكعبيه ومسح ربع رأسه وكل

ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين

قال النبي عليه السلام اي بسم الله العلي العظيم والحمد لله على دين الاسلام

ما يستر البشرة من اللحية وسنته البداية بالتسمية

ويغسل يديه الى رسغيه ثلاثا للمستيقظ والسواك

وغسل فمه بمياه كانفه وتخليل اللحية والاصابع

وتثليث الغسل ومسح كل الرأس مرة والاذنين

بمائه والنية والترتيب والولاء ومستحبه التيامن

ومسح الرقبة وناقضه ما خرج من السبيلين او

غيره ان كان نجسا سال الى ما يطهر والقي

دما رقيقا ان احمر به البزاق لا ان اصفر به

وغيره ان كان ملأ الفم لا بلغما اصلا و

وما ليس بحدث ليس بنجسٍ ونوم متكي الى

ما لو ازيل لسقط والاغماء والجنون وقهقهة

بالغ في صلوة مطلقة والمباشرة الفاحشة

لا مس المرءة والذكر وفرض الغسل غسل فمه

وانفه وكل البدن وسنته ان يغسل يديه

وفرجه ويزيل النجاسة ثم يتوضأ الا رجليه ثم

يفيض الماء على بدنه ثلاثا ثم يغسل رجليه

لا في المستنقع ويكفي لذات الضفيرة ان تبل

اصلها وموجبه انزال مني ذي دفق وشهوة

عند

مسئله

الی خرج منی الزوج

من المرأة لبعد

الغسل فلا

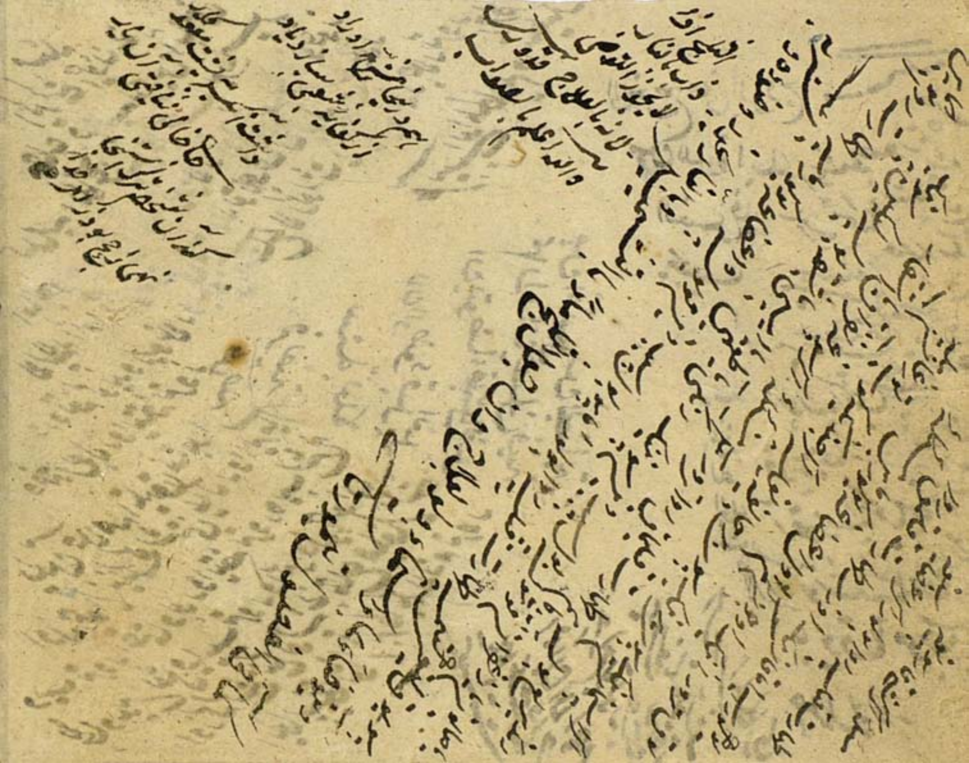
یجب

علیها

لانه

بمنزله

الحدث



عند الانفصال وغيبة حشفة في قبل او دبر على

ودیگر موجب غسل غایب شدن حشفه است در قبل و در دبر فاعل

الفاعل والمفعول به ورؤية المستيقظ للمني او للمذي

ودیگر موجب غسل دیدن بیدار است منی را یا مذی را

وانقطاع الحيض والنفاس لا وطي بهيمة بلا

انزال وسن للجمعة والعيدين والاحرام

و از برای احرام

وعرفة ويتوضأ بماء السماء والارض وان

و به آب آسمان و به آب زمین

تغير بالمكث او اختلط به النظافة ان اختلط

به نجس فان كان جاريا او عشرا في عشر لا

ينحسر ارض بالغرف لا ينجس الا اذا غير طعمه

اولونه او ريحه وان لم يكن ينجس ولا باس

يموت مائي المولد وما ليس له دم سائل ولا

يتوضأ بما اعتصر من شجر او ثمر ولا بما استعمل

لقربة او لرفع حدث واهاب دبغ فقد طهر

الا جلد الخنزير والآدمي وما طهر جلده

بالدبغ طهر بالذكوة وكذا لحمه وان لم يؤكل

وما لا فلا وشعر الميتة وعظمها وعصبها طاهر

وكذا الانسان فصل بئر فيها نجس او مات

فيها حيوان وانتفخ او تفسخ او مات فيها

مثل ادمي او شاة ينزح كل مائها ان امكن

والا

الا ناء في البئر في حق وفي الخانية

البعرة والبعرتان تيبس فيما

روي عن ابي يوسف لو طرأت

في شرب اللبن اي لا ينجس اللبن هذا اذا رميت

من ساعة ولم يبق لها اثر لون

فلو وجد تيمم او حد

مع الله ذوب او ماء نجس

مع الماء التيمم لا التعريف

الجد مع الله النية التيمم

وقيل تيمم كما في المنية

محمد مع ابي حنيفة لفضل الكلام مع وجد

وحكم التيمم عند ابي يوسف

طهارة البئر في ذلك

والبئر الماء طاهر يجوز

ولو اصاب الثوب

[illegible]

يستنبر ان فليتقيا

اذا وقع فى البحر

فانه يخرج الماء وكذا فليلاو

يستنبر سلاحه وان قطرت

يستنبر ومن اوجهنم تنبرح ماء البحر كله مثنه المصلح

قال النبى عليه السلام

لا يجمع الخمر والايمان

فى جوف امر

ابدا

وفي الظهيرية وجلد الحية نجس وان كانت مذبوحة لان جلدها لا يحتمل الدباغة وقميص الحية طاهر

كذا قال شمس الائمة الحلواني شمومني وفي المضمرات ان جلد الكلب نجس ونحوه

اي بما لا يطهر جلده بالدبغ لا يطهر جلده ولا لحمه بالذكوة طاهر وعليه الفتوى ابو المكارم

يعني آن چيزيكه طاهر نشود پوست آن بسبب دباغ كردن طاهر نشود پوست آن بسبب ذبح كردن و طاهر نشود گوشت آن همچون خر و همچون سگ و همچون خوك

وهذا يميل البحر هليه على اتباع الآثار دون التعليل قال فان وقعت فيها بعرة او بعرتان
من بعر الابل او الغنم لم يفسد الماء والقياس ان يفسده لوقوع النجاسة في الماء القليل وجه
الاستحسان ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حاجزة والمواشي تبعر حولها و
تلقيها الريح فيها فجعل القليل عفوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكثره
الناظر المبتلى به في المروي عن ابي حنيفة رح وعليه الاعتماد هدايه

والافضل رما فيها بقول ذوي بصارة وفي

نحو دجاجة اربعون الى ستين وفي نحو

عصفور نصف ذلك دلوا وسطا وغيره

احتسب به وينجس من وقت الوقوع ان علم

والا فمنذ يوم وليلة وان انتفخ فمنذ ثلثة

ايام ولياليها وقالا منذ وجد وسور الآدمي

والفرس وكل ماكول اللحم طاهر وسباع البهائم

نجس والهرة والدجاجة المخلاة وسباع

الطيور وسواكن البيوت مكروه والحمار والبغل

والمراد بمثل الآدمي ... الآدمي والحيوان المماثل في الجثة

ومحمد سوى قدر مأتين دلوا الى ثلثمائة

مشكوك ويتوضأ ويتيمم ان عدم غيره والعرق

كالسؤر فصل التيمم يخلف الوضوء والغسل

عند العجز عن الماء لبعده ميلاً او لمرض او برد

او عدو او عطش او عدم آلة او خوف فوت

ما يفوت لا الى خلف كصلوة العيدين

ابتداءً او بناءً والجنازة لغير الولي وهو ضربة

لمسح وجهه وضربة ليديه مع مرفقيه على كل

طاهر من جنس الارض ولو بلا نقع وعليه

مع القدرة على الصعيد بنية اداء الصلوة

ويصح قبل الوقت والطلب من الرفيق ويصلي

بواحد ما شاء وينقضه ناقض الوضوء

وقدرته على ماء كاف لطهره لا لردته وندب

لراجيه صلوته في اخر الوقت ويجب طلبه

قدر غلوة ان ظنه قريبا واذا ذكره في الرحل

لا يعيد الصلوة فصل المسح على الخفين

جايز للمحدث دون من عليه الغسل

وفرضه خطوط قدر ثلث اصابع

اليد في اسفل من الساق ويجوز على

الجرموقين وكل ما يستر الكعب ويمكن

جورموقين و جائز است مسح بر هر چیزی که میپوشاند کعب را و حال آنکه ممکن باشد

به السفر وشرط كونهما ملبوسين

با بعون چیزی سفر و شرط کرده شده است از برای جواز مسح خفین را ملبوسین بر او بودن

على طهر تام من وقت الحدث لا

بر طهر تام نه از وقت حدث

لا في الجبيرة ولا بأس بسقوطها إلا

مگر طهر تام را در مسح نه شرط کرده شده است و نیست باکی افتادن جبیره یعنی به سبب سقوط با بعون چیره

عن برء ولا يمسح ساتر غير الرجل

از جهت بیلی و مسح کشیده نمیشود پوشاننده غیر رجل را

إلا هي ومدته للمقيم يوم وليلة وللمسافر

مگر با بعون چیرا را و مدت مسح از برای مقیم یک شب روز است و از برای مسافر

ثلثة أيام ولياليها من وقت الحدث

سه روز است و شبانه آن از وقت طهارت شکستن

وناقضه ناقض الوضوء ومضي المدة

و ناقض مسح هر ناقض وضوء است و دیگر ناقض مسح گذشتن مدت مسح است

وخروج أكثر العقب إلى الساق وبعد

و دیگر ناقض مسح خروج اکثر پاشنه است بسوی ساق و بعد از تحقیق

أحد

[illegible marginal glosses]

احد هذين يجب غسل رجليه فقد ويمنع

خرق يبدو منه قدر ثلث اصابع الرجل

اصغرها ويجمع خرق خف لا خفين وفي

سفر للمقيم وعكسه قبل تمام يوم وليلة ويتم

الاخر وبعدهما ينزع للمقيم فصل الحيض

دم ينفضه رحم بالغة لا داء بها ولا اياس واقله

ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة ايام

واقل الطهر المتخلل بين الدمين في مدته

وما رات من لون سوى البياض حيض

قوله تعالى

ان الله يحب التوابين

ويحب المتطهرين

يمنع الصلوة والصوم ويقضي هو لا هي ود

خول المسجد والطواف واستمتاع ما تحت

الازار ولا تقرء كجنب ونفساء بخلاف المحدث

ولا يمس هؤلاء مصحفا الا بغلاف متجاف

وكره بالكم ولا بأس بما فيه سورة الا بقصده

وحل وطي من قطع دمها لاكثر الحيض و

النفاس قبل الغسل دون من قطع لاقل

منه الا اذا مضى وقت يسع فيه الغسل والتحريمة

والنفاس دم يعقب الولد ولا حد لاقله

واكثره

واكثره اربعون يوما وبقولاهم التوامين من الاول

خلافا لمحمد رحمه وانقضاء العدة من الاخر

اجماعا وسقط يرى بعض خلقه ولد فتصير به

نفساء والامة ام الولد ويقع المعلق بالو لد

وتنقضي العدة به وما نقص عن اقل الحيض

او زاد على حيض المبتداءة وهو عشرة

يوما او على نفاسها وهو اربعون يوما

او على العادة فيهما وتجاوز اكثرهما وما

حامل استحاضة لا يمنع الصلوة وصوما

قال النبي عليه السلام
التزويج بركة والولد رحمة
فاكرموا اولادكم فان كرامة
الولد عبادة
صدق رسول الله

قال النبي عليه السلام اللواطي
بماء البحر لم يكن يوم القيمة
الا جنبا

قال النبي عليه السلام من وطى
لامرأته في الدبر لعنه
الله في النار
صدق رسول الله

قال النبي عليه السلام
من دخل لامرأة لعنت الله
يوم القيمة وهو ابكم
من الخلقة

نفاسهما

ووطيا ومن لم يمض عليه وقت فرض الا وبه
حدث من استحاضة او رعاف او نحوهما يتوضا
لوقت كل فرض ويصلي به فيه ما شاء فرضا
ونفلا وينقضه خروج الوقت كطلوع الشمس
لا دخوله كالزوال فصل يطهر الشيء عن
نجس مرئي بزوال عينه وان بقي اثره
زواله بالماء وبكل مايع طاهر مزيل وعما
لم ير بغسله وعصره ثلاثا ان امكن
والا يغسل ويترك الى عدم القطران ثم

وثم ونحن كالمني بغسله او فرك يابسه والخف عن ذي

جرم جف بالدلك اي الارض وغيره بالغسل فقط

والسيف ونحوه بالمسح والبساط يجري الماء عليه

يوم وليلة والارض وما اتصل بها كالخص

والكلاء باليبس وذهاب الاثر للصلوة لا

للتيمم وعفي ما دون ربع الثوب من نجس

خف كبول فرس وما يؤكل لحمه وخرء طير لا

يؤكل لحمه فطهر الا الدجاجة المخلاة فانه غليظ

كسائر ما خرج من المخرجين والدم والخمر

واما خرء طير يؤكل فطاهر

فيعفى منه قدر الدرهم وهو مثقال في الكثيف

وقدر عرض الكف في الرقيق وبول انتضح مثل رؤ

الابر ليس بشيء وما ورد على نجس كعكسه وماء

دالقدر طاهر كحمار صار ملحا ويصلى على

ثوب بطانته نجس وعلى طرف بساط طرف

آخر منه ان عصر او وضع رطبا على ما طين

بطين فيه سرقين ويبس او نسى محل النجاسة

نغسل طرف منه كحنطة بال عليها حمر تدوسها

نغسل بعضها اذهب او قسم الاستنجاء من

كل

من كل حدث غير النوم والريح ونحو حجر حتى ينقيه

وسنة لا بعظم وروث ويمين ثم غسله ادب

ولو جاوز المخرج اكثر من قدر الدرهم فواجب

فيغسل ببطون الاصابع بعد غسل اليدين

المخرج بمبالغة ثم يغسل اليد وكره استقبال القبلة

واستدبارها في الخلاء **كتاب الصلوة** وقت الفجر

من الصبح المعترض الى الطلوع والظهر من

الزوال الى بلوغ ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال

وفي رواية مثله والعصر منه الى الغروب والمغرب

الشفق هو البياض بعد الحمرة عند ابي حنيفة صح

منه الى غيبة الشفق وهو الحمرة وبه يفتى والعشاء منه

والوتر بعده الى الفجر لهما ويستحب للفجر البداية

مسفرا بحيث يمكنه ترتيل اربعين اية ثم الاعادة

ان ظهر فساد وضوئه وتأخير ظهر الصيف والعصر

ما لم يتغير والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى

اخره لمن وثق بالانتباه وتعجيل ظهر الشتاء و

المغرب وفي يوم غيم يعجل العصر والعشاء ويؤخر

غيرهما ولا يجوز صلوة وسجدة التلاوة

وصلوة جنازة عند طلوعها وقيامها

وغروبها

وغروبها الا عصر يومه ويكره اذا خرج الامام

للخطبة النفل فقط وبعد الصبح الا سنته وبعد

اداء العصر الى اداء المغرب ومن هو اهل فرض

في اخر وقت يقضيه فقط لا من حاضت فيه فصل

الاذان سنة الفرايض فقط في وقتها ويعاد

لو اذن قبله ويترسل به مستقبلا واصبعاه

في اذنيه ولا يلحن ولا يرجع ويحول وجهه

في الحيعلتين يمنة ويسرة وان لم يتم الاعلام

يستدير في المئذنة والاقامة مثله لكن يحدر فيها

در اخر وقت
همون حصر قضا میکند
همونا فرض را
دیر شش یعنی فصل میکند
میان کلمات اذان را

اعاده میکنند اگر گوید اذان را
قبل از وقت

قال النبي عليه السلام من تكلم في
الاذان خوف من زوال الايمان

ويزاد قد قامت الصلوة ولا يتكلم فيهما والتثويب

حسن في كل صلوة ويجلس بينهما الا في المغرب

ويؤذن للفائتة ويقيم وكذا لأولى الفوائت

ولكل من البواقي يأتي بهما او بها وكره اقامة

المحدث لا اذانه ولم يعادا وكره هما من الجنب

ولا يعاد هي بل هو كأذان المرأة والمجنون

والسكران وكره تركهما في سفر وجماعة في

المسجد لا في بيته في مصر ويقوم الامام و

القوم عند حي على الصلوة ويشرع عند

قال النبي عليه السلام من قرأ الاذان في رؤيا يحشر يوم القيامة في الصور الخيرات صدق

قال النبي عليه السلام من قرأ الاذان فهو يخرج فهو ملعون في الدنيا والآخرة صدق

قال النبي عليه السلام من زاد حرفا من حروف الاذان يحشر يوم القيامة في صورة الكلب

قال النبي عليه السلام من قرأ الاذان مع مخرج يحشر يوم القيامة مع صديقين

قد قامت

قد قامت الصلوة فصل شروط الصلوة

طهر البدن المصلي من حدث او خبث وثوبه

ومكانه وستر عورة واستقبال القبلة والنية و

الوقت وعورة الرجل من تحت سرته الى تحت

ركبتيه والامة مثله مع ظهر وبطنها والحرة

كل بدنها الا الوجه والكف والقدم وكشف

ربع العضو يمنع الصلوة والساق عضو

كالفخذ والذكر منفردا والانثيين وشعر

وعادم مزيل النجس صلى معه ولم يعد ولم

وعادم الثوب يجوز صلوته عاريا ويندب قاعدا مومياً

منه الافضل معه
وعادم الثوب يجوز
صلوته قائما

يجزء عاريا ربع ثوبه طاهر وفي اقل ويندب
قاعدا مومياً وقبلة خائف الاستقبال جهة
قدرته وان عدم من يعلم تحرّى ولم يعد
مخطي بلا علم مصيب اتحر وان تحول رأيه مصليا
استدار ولا يضر جهل جهة امامه اذا علم انه
ليس خلفه بل تقدمه او علم مخالفته ويقصد
صلوته واقتدائه ان اقتدى متصلا بالتحريمة
ومع اللفظ افضل ويكفي لغير الفرض والواجب
نية مطلق الصلوة ولهما شرط التعيين

جواز صلوة نيست پس برابرند در حكم
صلوة

لا العدد

للاحد و **فصل** في صفة الصلوة فرضها

التحريمة والقيام وقراءة آية في كل

ركعة من ركعتي الفرض وفي كل من الوتر

والنفل والمكتفي بها مسيء وعندهما آية طويلة

او ثلاث قصار والركوع والسجود بالجبهة و

الانف وبه يفتى والقعدة الاخيرة قدر التشهد

والخروج بصنعه وواجبها قراءة الفاتحة و

ضم سورة ورعاية الترتيب والقعدة الاولى

والتشهدان ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات

العيدين وتعيين الاوليين للقراءة وتعديل

الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى و

رفع يديه غيرهما وندب فاذا اراد الشروع كبر بلا مد

الهمزة والباء ماسا بابهاميه شحمتي اذنيه والمرأة

ترفع يديها حذاء منكبيها ويجوز بكل ما دل

على التعظيم ولا يشوب بالدعاء ولو بالفارسية

لا القراءة ولا القراءة بها الا بعذر وبه يفتي ويضع يمينه على

شماله تحت سرته في كل قيام فيه ذكر مسنون

ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيدين ثم

قوله ماسا بابهاميه شحمتي اذنيه وعمل هذا بكبره في القنوت والاعياد والجنازة كذا في الكافي وفي كثير من الكتب بلا ذكر اجابة لكن في القاضيخان والظهيرية اعتبرها في القنوت شيخ الاسلام ولو مابين بابهاميه شحمتي اذنيه فسدت صلوته ولو رفع اليدين ... بطلت صلوته

و سنت است باقی افعالیکه غیر فرض و واجب است و یا مستحب است بدانکه افعال نماز
نزد ما فرایض است یا واجبات است یا سنتین یا سنت است یا مندوب یا مندد
بات است یا آداب است و واجب از برای اکمال فرض است و سنت از برای
اکمال واجب است و آداب از برای اکمال سنت است

یعنی بعد از فاتحه خواندن بعد ولا الضالین آمین گوید آهسته خواه امام خواه
مقتدی و در روایتی از امام اعظم و هو قولهم گوید نه امام و اگر آمین بتشدید گوید نماز فاسد میشود

ثم يثني ولا يوجه ويتعوذ للقراءة لا للثناء

فيقوله المسبوق لا المؤتم ويؤخره عن تكبيرات

العيدين ويسمي لا بين الفاتحة والسورة يسرّ

ثم يقرأ ويؤمن سرا كالمؤتم ثم يكبر للركوع

خافضا ويعتمد بيديه على ركبتيه مفرجا

اصابعه باسطا ظهره غير رافع ولا منكس رأسه

ويسبح ثلاثا وهو ادناه ثم يسمع رافعا رأسه

ويكتفي به الامام وبالتحميد المؤتم ويجمع المنفرد

بينهما ويقوم مستويا ثم يكبر ويسجد فيضع

مسئله مسبوق آنكسی است که یک رکعت یا دو رکعت نماز در یافت

از برای رکوع

بعد از آن تکبیر گوید

در میان فاتحه و سوره

دو زانوی

بعد از آن تکبیر گوید

سجده کند

در حالتی که همه بند انگشتان خود را

ركبتيه ثم يديه ضامًّا اصابعه ثم وجهه مبديًا

پس بعد ازان دو دست خود را — بعد ازان زانوی خود را بر زمین نهد — ظاهر سازد

ضبعيه مجافيًا بطنه عن فخذيه موجهًا

دو بازوی خود را — جدا داشته بود شکم خود را از دو رانش — و حال آنکه دارد

اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح ثلاثا ويجوز

انگشتان پای خود را متوجه بسوی قبله — و تسبیح میکوید سه بار — جایز است سجده کردن

على كل شئ يجد حجمه ويستقر جبهته عليه وعلى

بر هر چیزی که یابد — مر حجم آن چیز را — و قرار گیرد پیشانی — و بر پشت

ظهر من يصلي صلوته في الزحام والمرأة تخفض

پشت او نماز گزارد همون نماز را در وقت ازدحام — و زن پست کند خود را

وتلزق بطنها بفخذيها ويرفع راسه مكبرا

و بچسپاند شکم خود را به رانهای خود — بعد از سجده سر خود را بردارد و تکبیر گوید — و بنشیند در حالتی که قرار گیرنده است

يجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنا ويكبر

یک تسبیح و تکبیر گوید و بعد ازان سجده کند ثانیه در حالتی که قرار گیرنده

ويرفع راسه ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم بلا اعتماد

بعد ازان اول تکبیر گوید و سر خود را بردارد و بعد ازان دو دست

على الارض ولا قعود والركعة الثانية كالاولى

خود را بردارد و بعد ازان دو زانوی خود را بردارد و بعد ازان — یعنی رکعت ثانی مثل رکعت اول است

ولكن

خیزد و تکیه نکند بر زمین و نه آنکه بنشیند ۱۲

لا من لا يصليها

یعنی بر پشت کسی که نماز گزارد نماز نمیکند — و بر پشت سجده کرده میشود — و بسیاری ازدحام

بيان كيفيته — در میان هر دو کف یعنی در میان کف دستش ۱۲

ولكن لا ثناء ولا تعوذ ولا رفع يديه فيها
ولیکن نه ثنا و نه اعوذ و نه دو دست برداشتن و در رکعت ثانی

وإذا أتمها افترش رجله اليسرى وجلس عليها ناصباً
یعنی هرگاهیکه تمام کند دو رکعت را فرش میکند پای چپ خود را
می‌نشیند بروی وی نهد پای راست را بنوعیکه روی انگشتان

يمناه موجهاً أصابعه نحو القبلة ووضع يديه
متوجه بجانب قبله شود وی نهد و دست خود را بر روی هر دو
زانش و متوجه شوند انگشتان جانب قبله و کشاده دارد

على فخذيه موجهاً أصابعه نحو القبلة مبسوطة
کشاده
آنکشتانرا متوجه ۱۲

والمرأة تجلس على أليتها اليسرى مخرجة رجليها
یعنی زن می‌نشیند بر دو سرین چپ خود در حالیکه بیرون آرد هر دو پای خود را

من الجانب الأيمن وتتشهد كابن مسعود
از جانب دست راست   یعنی التحیات خواند چنانچه التحیاتیکه
ابن مسعود نقل کرده است از رسول صلی الله علیه وسلم

رضي الله عنه ولا يزيد عليه ويقرأ فيما بعد
آن همان التحیات است که مشهور است و زیاده نکند بر تشهد در قعدهٔ اولی ۱۲
یعنی قرائت میکند در ما بعد دو رکعت اول بعد از تشهد

الأوليين الفاتحة فقط وإن سبح أو سكت
فاتحه را بس و این افضل است و اگر تسبیح گوید یا سکوت شود روا است ۱۲

جاز ثم يقعد كالأولى وبعد التشهد يصلي على
بعد از آن نشیند چنانکه در قعدهٔ اولی نشسته بود بعد از تشهد
بعد از تشهد در قعدهٔ اخرای صلوات بر رسول علیه السلام ۱۲

النبی علیه السلام ویدعوا بما لا
بعد از ان دعا کنند یعنی بخواهد خیر برا که

یسأل عن الناس ثم یسلم عن یمینه
از ادمی سوال کرده نمیشود ۱۲ بعد از ان سلام دهد از جانب دست راست

بنیة من ثمة من البشر والملک ثم
و نیت کند کسی را باشند از ادمی و فرشته را در جانب دست چپ سلام دهد

عن یساره کذلک والموتم ینوی
همچون مقتدی نیت امام کند

امامه فی جانبه وفیهما ان حاذا
در حالتیکه امام بوده باشد در جانب ...
و در هر دو جانب نیت امام کند اگر در مقابل امام ...

والمنفرد الملک فقط فیهما فصل
و تنها گذارد در هر دو جانب فرشته را نیت کند ۱۲

یجهر الامام فی الجمعة والعیدین
جهر کرده میشود امام در جمعه و در عیدین

والفجر واولی العشائین اداء او قضاء
و در فجر و در نماز شام و خفتن ادا باشد یا قضا باشد ۱۲

لا غیر والمنفرد خیر ان ادی وخافت حتما
جهر کرده نمیشود و غیر از ... در تنها گذارد را اختیار است اگر ادا کرده ... خوانند ۱۲
ان قضی

قال النبی علیه السلام من زاد حرفا فی القرآن فقد کفر ومن نقص حرفا من القرآن فقد کفر ومن لحن فی القرآن فهو ملعون ... نعوذ بالله ... اعلم عبده

قال النبی علیه السلام لحن قرآن حرام واستماعه فسق و ... کفر صدق رسول الله

[illegible]

الامام اذا قرأ فى صلوة المخافتة بحيث يسمع رجل ورجلين لا يكون جهرا والجهر ان يسمع الكل

ان قضى وادنى الجهر اسماع غيره وادنى المخافتة

اکثر قضا خواند يعنى ادنى جهر شنوانيدن غيرست وادناى مخافت

اسماع نفسه وهو الصحيح وكذا فى كل ما تعلق

شنوانيدن نفس خود واين صحيح است وهمچنين در هر چيزيکه تعلق دارد بزبان

بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء

همچون طلاق وعتاق واستثنا وهمچون بيع وتسميه بر ذبيحه

وغيرها وسنة القراءة فى السفر عجلة الفاتحة

يعنى سنت قرات در سفر در حالتيکه تعجيل بود فاتحه است

مع اى سورة شاء وامنا نحو البروج وفى

با هر سوره که خواهد ودر حالتيکه امن است قرات ميکند مثل بروج را

الحضر استحسنوا طوال المفصل فى الفجر والظهر

ودر حضر مستحسن داشته اند طوال قرانرا در فجر وظهر

واوساط فى العصر والعشاء وقصاره فى المغرب

واوساط قرانرا در عصر وعشا را وقصار قرآنرا در مغرب

ومن الحجرات طوال الى البروج ثم اوساط

يعنى از سوره حجرات تا سوره بروج طويل است بعد از اوساط از بروج

الى لم يكن ثم قصاره الى الاخر وفى الضرورة

تا لم يكن است بعد از لم يكن تا آخر قصار است ودر ضرورت بمقتضاى حال خواند ميشود

ودجوب سجده تلاوت تا اگر اعتاق يا طلاق کرد بحثيکه تصحيح حروف است ونشنوانيد غيررا واقع ميشود طلاق وعتاق وهمچنين اگر طلاق کرد جدا وصل کرد ان شاء الله را باين طلاق بر وجهى که نشنيد خود طلاق ميشود واستثنا درست نيست

بقدر الحال وكره تعيين السورة لصلوة
د مكروه است تعيين كردن سوره در صلوة غير ايشان

خاموش
وينصت المؤتم وكذا في الخطبة الا اذا قراء
يعني قرات نكند مقتدي در پس امام بخلاف امام شافعي لانه
فاتحه ميخواند و همچون خاموش باشد يعني قرات نكند در خطبه خواندن

صلوا عليه وسلموا تسليما فيصلي السامع
در جمعه مگر وقتي كه يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما رسد بر نبي عليه السلام صلوة گويد آهسته ١٢

سرا والجماعة سنة مؤكدة والاولى با
يعني جماعت سنت مؤكده است يعني ثواب يعني اولى با امامت
در قوة و بعضي گفته اند كه فرض است و بعضي
گفته اند كه فرض كفايه است ١٢

الامامة الاعلم بالسنة ثم الاقرء ثم الاورع
كسيكه اعلم بسنة است و اگر همه امور برابر باشند اقرء اولى است
بعد از آن پرهيزگار اولى است

پرهيزگار
ثم اسن فان ام عبد او اعرابي او فاسق
بعد از آن مسن تر است اگر امامت كرد بنده يا صحراى يا فاسق
اولى است ١٢

او اعمى او مبتدع او ولد الزنا كره كجماعة
يا كور يا بدعت كننده يا ولد الزنا مكروه است يعني مكروه است

النساء وحدهن وان فعلن تقف الامام
همچون كراهت جماعت گذاردن زنان است كه در ميان ايشان
يكمرد نبود پس اگر جماعت گذارند زنان بي مرد ايستد امام ايشان

وسطهن كحضور الشابة كل جماعة والعجوز
در ميان ايشان همچنين مكروه است حاضر شدن زن جوان در هر نماز جماعت جماعت
زن پير ايشان
دا گر مقتدي يكمرد
زن بود در دست راست كسيكه مهم ١٢

الظهر

الامامة ٧

متعقد و يكان كه كسانيكه اولا انسب و در ركعة خوش
آواز كرني نيك يعني آواز و از بعضي رنب بر بوجي
نيك امام ابو العلاء معمكرده و در بعض كتاب
الا و د او درست انتهاي سعد و يب و د رلاو
بر چند

الظهر والعصر ويقتدي المتوضي بالمتيمم والغاسل

بالماسح والقائم بالقاعد والمومي بالمومي

والمتنفل بالمفترض لا رجل بامرأة او صبي وطاهر

بمعذور وقاري بامي ولابس بعار وغيره

مؤم بمؤم ومفترض بمتنفل ومفترض فرضا

اخر والامام لا يطيلها بالاولى والا قراءة الاولى

الا في الفجر ويقوم موتم الواحد على يمينه والزائد

خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا

ثم النساء فان حاذته في صلوة مشتركة تحريمة

يعني امام دراز نکند قراءة بر وجهی که قوم ملول شوند
و دیگر دراز نکند قرات رکعت اول را از رکعت ثانی

بعد از آن زنان اگر برابر شدند مرد زن را در صلوة مشترکه یا کودک یا خنثی

یعنی زن جوان در یک صلوة هر دو را در صلوة مشترکه است

واذا فسدت صلوته ان نوى امامتها والا

و بحریمه واو احکا فاسد شود نماز اگر نیت امامت زن کرده باشد یا صبی یا خنثی یعنی اگر نیت امامت و اگر نیت امامت ... نماز او

فصلوتها **فصل** مصل سبقه الحدث توضأ

نه نماز امام ۱۲ — نماز گذاری که بیشی کرفت در حدث وضو سازد

واتم ولو بعد التشهد والاستئناف افضل

تمام کند نماز خود را — و اگر چه بعد از تشهد باشد — و استئناف یعنی از سر گرفتن نماز فاضلتر است

والامام يجر آخر الى مكانه ثم يتوضأ ويتم

و امام بکشد دیگری را بجای خود بعد از آن وضو سازد و تمام کند باقی

صلوته ثمه او يعود كالمنفرد ان فرغ

نماز خود را — یا باز گردد بجای خود مثل تنها کذار — اگر فارغ شده باشد

امامه والا عاد وكذا المقتدى وجن او

امام او را — و اگر فارغ نشده امام عود کند بجای نماز — و همچنین است مقتدی — و اگر دیوانه باشد

اغمى عليه او احتلم او قهقه او احدث

یا بیهوش شد — یا خواب دید بس احتلام شد — یا خود خنده قهقه کرد — یا خود وضوء خود

عمدا او اصابه بول كثير او شج رأسه فساد

بقصد — یا خود رسید او را بول بسیار — یا خود شکست سر او — پس روان

دم او ظن انه احدث فخرج من المسجد او

خون — یا خود گمان برد که شکست وضوی او — پس بیرون رفت از مسجد — او جاوز

او جاوز الصفوف خارجه ثم ظهر طهره بطلت

یا خود در گمان کرد از صفها خارجه بود از آنجا که باطل میشود

صلوته ولو لم يخرج او لم يتجاوز الصفوف

نماز در جمیع این صورتها اگرچه بیرون نرفت از مسجد یا خود نگذشت از صفها را

و از مسجد اگر نرفت بیرون

بنى وبعد التشهد ان عمل ما ينافيها تمت

بنا کند بر نماز خود و بعد از تشهد اگر عمل کند امامی که منافی نماز باشد تمام باشد

صلوته وتفسد صلوته المسبوق وان

نماز او و باطل میشود نماز مسبوق در خلال نماز زیرا که ولیکن باطل نماز مسبوق و اگر

وجد المتيمم الماء ونحوه فسدت 12

وجود کرد اینجا مثل دیدن تیمم کننده آب را و مانند آن که شد بعمل کثیر فاسد شد نماز

عند ابي حنيفة رح لفرضية الخروج بصنعه لا وباطل نشد نماز او

نزد امام اعظم از جهت فرض بودن بیرون آمدن از نماز بصنع مصلی قول امامین

12 عندهما فصل يفسدها الكلام مطلقا

نزد صاحبین بخلاف او فاسد میکند نماز را کلام مطلق خواه قصد بود خواه سهوا بود

والسلام عمدا ورده والانين ونحوهما التحريك ويرا

و سلام کند قصدا و جواب سلام مثل آه ناله کردن مثل آن فاسد میکند نماز را

صوت والبكاء بصوت الا لامر الآخرة و

آواز رسید مثل گریستن با آواز مگر قصد میکند گریستن بجهت امر آخرت 12

یا از جهت درد یا از جهت مصیبت 12

نفی نیست نفی آنکه خروج از بصنع ... نزد امام اعظم ... 12

تمام

والتنحنح بلا عذر وتشميته عاطس وجواب الكلام

ولو كان بالذكر والفتح الا لامامه والقراءة

من مصحف والسجود على نجس والدعاء

بما يسئل عن الناس والاكل والشرب و

العمل الكثير اى ما يحتاج الى اليدين او يستكثره

المصلى او يظن الناظر ان عامله غير المصلى

وكره كل هيئة فيها ترك الخشوع وقلب

الحصى بحد يسجد الا مرة ومسح جبهته من

التراب فيها والسجود على كور عمامته وا

دو بازو است

وافتراش ذراعيه وعقص الشعره وسدل

دوم فرش كردن دو بازو است در وقت سجده كردن ودوم جمع كردن موى سر ودوم رها كردن ١٢

الثوب وكفه وتخصص الامام بمكان لا

جامه است يعنى اگر جمع كند ودوم متعين شدن امام يعنى امام تنها در دو ستون يا امام در صف بود وقوم در پايان صف ايستند يا بر عكس بود

ودوم طرف او را ... ثوب ... جامه است بطور يكه خاك آلوده نشود

ان قام فى المسجد وسجد فى الطاق و القيام

در مكانى ٧

اما امام در مسجد ايستد و سجده در محراب كند مكروه نيست ١٢ ودوم ايستادن

خلف صف وجد فيه فرجة وصورة حيوان

در پس صفى كه موجود است در وى صف فرجه ١٢ ودوم بودن صورت حيوانات

فى ثوبه ومسجده وجهته غير خلف وتحت

در جامه وى يا در سجده گاه وى يا در طرف وى غير پس است ودر زير يا بالاست

لا ان صغرت جدا او محى رأسها وفى الثياب

نه اگر خورد بود بغايت يا محو كرده شده سر او را مكروه نيست ودوم پوشيدن جامه

البذلة وحسر رأسه الا تذللا وعد مايقرأ

ودوم برهنه كردن سر در نماز مكروه است الا ... ودوم شمردن آيات را كه ميخواند در نماز مكروه است ١٢

وغلق باب المسجد والوطى فوقه والحدث

ودوم قفل كردن در مسجد ودوم جماع كردن ودوم بول كردن در بالاى بام مسجد مكروه است ١٢

فوقه لا فوق بيت فيه مسجد وتزيينه وصلوة

ولا تنزيينه

يا بول كردن ... در خانه كه پاره از وى ... مكروه نيست زينت كردن مسجد ... و سجده كردن بر پشت كسى كه نماز ميگذارد ١٢

الی طهر من لا یصلی وقتل الحیة والعقرب فیها

در نماز ومکروه نیست کشتن مار وکزدم

ویأثم بالمرور الامام المصلی فی مسجد صغیر

یعنی گناهکار میشود بسبب گذشتن از پیش امام ومصلی در مسجد خورد

واما فی غیره فقیما ینتهی الیه بصره ناظرا فی

واما در غیر مسجد خورد پس گناهکار میشود اگر گذرد از پیش مصلی در جای منتهی میشود نظر وی یعنی می افتد

مسجده وحاذی الاعضاء الاعضاء ان

در حالتیکه برابر کرده شود اعضای گذرنده اعضای مصلی را اگر

صلی علی دکان وان لم یکن فیه سترة ای

بر صفه نماز گذارد واگر نباشد در پیش وی ستره چوبیکه دراز

خشب بقدر ذراع وغلظ اصبع یغرز جنب

مقدار یک گز وغفیری مقدار یک انگشت بود که خلانیده شود

احد حاجبیه بقربه ویکفی سترة الامام

در برابری ازدو ابروی نزدیک وی وکفایت میکند ستره امام اگر جماعت میکنند

للقوم وجاز ترکها عند عدم المرور والطریق

قوم را ترک ستره در حالتیکه گذرنده نبود وراه گذرنده نبود

ویدرأه بالتسبیح او بالاشارة ان عدم ستره

وجایز است که دفع میکند گذرنده را مصلی بتسبیح یا باشارت اگر نبود ستره

قال النبی علیه السلام من قتل حیة فقد قتل سبعون کافرا

او من بينه وبينها فصل الوتر ثلث ركعات

وجب بسلام واحد وقبل ركوع الثالثة

يكبر رافعا يديه ثم يقنت فيه ابدا دون

غيره ويقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة

ويتبع القانت بعد ركوع الوتر لا القانت

في الفجر بل يسكت وسن قبل الفجر وبعد الظهر

والمغرب والعشاء ركعتان قبل الظهر و

الجمعة وبعدها اربع بتسليمة نهارا وعلى

ثمان ليلا والاربع افضل في الملوين و

خلافا امام شافعی را که قنوت در وتر نزد ایشان در نصف آخر از رمضان ودر فجر نیز قنوت است وقول مصنف که ابدا دون غیره است نزد مذهب امام شافعی رحمه الله

واحد حسنة الاربع قبل العصر والعشاء

ولزم النفل بالشروع الا بظن انه واجب عليه

وقضى ركعتان لو نقض في الشفع الاول

او الثاني وترك القراءة في ركعتي الشفع الاول

يبطل التحريمة عند ابي حنيفة رح وعند محمد

رح في ركعة عند ابي يوسف رح لا اصلا بل

يفسد الاداء فيقضي اربعا عند ابي حنيفة

رح فيما ترك في احدى الاول مع كل الثاني

او بعضه وعند ابي يوسف رح في اربع

يوجد الترك في الشفعين وفي الباقي ركعتين

وعند

فلو صلى كلها بسلام واحد جاز عن عشرة تسليمات على الصحيح وهذا اذا

قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعا بلا قعدة لا يجوز الا عن

اخذ ابالقياس وعليه الفتوى كما في المحيط لكن في الخزانة ا

تعمد ذلك يكره على الصحيح جامع الرموز ملخصا

اعم من ان يكون الامام واحدا او اكثر حتى جاز ان
يكون لكل ترويحة اماما لكنه مكروه عند عامة
المشايخ وينبغي ان يكون لكل ترويحة امام
كما في المحيط جامع الرموز من نصفه

تابند اصورت
المستحسنه بنى انته ترك القراءة
و تكل اول بس مثل لالا فرء فرء
الاول بين بالاجماع ترك القراءة
فضا ربعتين الاخرين بالاجماع
فضا ربعتين فضا ربعتين فرء فرء
بين مثل فرء فرء لالا
اول بس مثل فرء لالا فرء لالا فرء
القراءة وبعض اول بس مثل فرء فرء
بالاجماع ترك القراءة وبعض اصورت المسئله اختلاف
الاخرين بالاجماع تابند اصورت ربع ربعت
ربعتين اول بالكل في لالالالا فضا ربعتين ترك القراءة
فضا تكل عند ابو حنيفه ومحمد ره ربعتين عند ابو يوسف ره
ترك القراءة و عند ابو حنيفه ارتى فضا ربعتين عند ابو يوسف ره
عند ابو يوسف ره بالكل في لالا فرء لالا فضا بعض اول
و تكل اول بالكل في لالا فرء ترك القراءة وبعض اول بالكل عند ابو يوسف ره
عند ابو حنيفه ومحمد ره ربعتين فضا اربع عند ابو يوسف
شفع مثل لالا فرء لالا فرء القراءة وبعض اول
وعند ابو حنيفه ومحمد ره ربعتين ترك اسيف
بابعض في مثل لالا فرء لالا فضا اربع عند ابو يوسف
وعند ابو حنيفه ومحمد ره ربعتين
وعند ابو حنيفه ره جمعى اقتد وعند ابو حنيفه ومحمد ره ربعتين

وعند محمد رکعتين في الکل وان لم

باتفاق وتزد امام محمد رح دو رکعت قضا ميکند بنشست مسئله مذکوره ۱۲

يقعد في الوسط ونوى اربعا واتم اثنين

يعني اگر در قعده اول ننشست يا نيت چهار رکعت کرد وليکن تمام کرد دو رکعت را

فلا شيء عليه ويتنفل راکبا موميا خارج

بسبب ... لازم نميشود يعني نفل ميگذارد در حالتيکه سوار است اشارت کننده در بيرون ۱۲

المصر الى غير القبلة وقاعدا مع قدرة قيام

شهر بسوى غير قبله وميگذارد در حالتيکه نشسته است باوجود قدرت بر ايستادن ۱۲

وکره بقاء وان افتتح راکبا ونزل بنى

يعني ابتدا کرد نفل را در حالتيکه سوار بود بعد از آن فرود آمد در اثناى نماز بنا کند اما ابتدا کرد در حالتيکه سوار نبود بعد از آن سوار شد در اثناى

وبعکسه فسد وسن التراويح قبل الوتر

نماز بنا نکند واز سر گذارد ۱۲ يعني سنت کرده است تراويح پيش از وتر يا بعد از وتر

او بعده على کل ترويحة اي اربع رکعات

يعني بهر ترويحه يعني از براى هر چهار رکعت ۱۲ بجا ايست

جلسة بقدرها وسن الختم مرة ولا يترك

نشستن بنشيند مقدار چهار رکعت ۱۲ يعني سنت کرده است ختم کردن قرآن در تراويح يکبار و ترک نکند

لکسل القوم ولا يوتر بجماعة خارج رمضان

ختم را بجهت کاهلی قوم ۱۲ يعني بجماعت گذارده نميشود وتر را در غير رمضان ۱۲

فصل عند الكسوف يصلي امام الجمعة

یعنی وقت آفتاب گرفتن امام نماز جمعه میگزارد

بالناس ركعتين نفلاً مخفياً مطولاً قراءة

بامردم دو رکعت نفل میگزارد بی اذان و بی اقامت و بی خطبه اخفا کننده است و مطول قراءت

فيما ثم يدعو حتى تنجلي وان لم يحضر الامام

یعنی آفتاب روشن شود

و نزد علماء حنفیه در هر رکعتی یک رکوع است نزد امام شافعی دو رکوع است ١٢

الجمع صلوا فرادى كالخسوف والاستسقاء

قوم گزارند تنها تنها چنانچه در ماه گرفتن یعنی طلب باران کردن

دعاء واستغفار مستقبلاً وان صلوا

دعا و استغفار است در حالتیکه روی بقبله کردن است

فرادى جاز ولا يقلب رداء ولا يحضر

یعنی قلب نکند ردا

ذمي فصل من شرع في فرض فاقيمت

یعنی کسیکه شروع کرد در فرض تنها

ان لم يسجد للركعة الاولى او سجد وهو

اگر سجده نکرده است

في غير رباعي قطع واقتدى وكذا فيه بعد ضم

در غیر نماز چهار رکعتی مانند نماز فجر و مغرب

أخرى وان صلى ثلثا منه يتمه ثم يقتدي

بعد از ان اقتدا كند

متنفلا الا في العصر وكره خروج من لم

زيرا كه اثر حكم كلى وارد

يصل من مسجد اذن فيه الا لمقيم جماعة

از مسجديكه اذان گفته شده است

اخرى والا لمن صلى الظهر والعشاء الا عند

الاقامة وفي غيرهما يخرج وان اقيمت و

يترك سنة الفجر ويقتدي من لم يدركه

سنت فجر را

بجمع ان اداها ومن ادرك ركعة منه صلاها

ولا يقضيها الا تبعا للفرض ويترك سنة الظهر

في الحالين ويقتدي ثم يقضيها قبل شفعه وغيرهما

اقتدا كند

بعد از ان قضا كند

سنت كه بعد از فرض است

ودر هر دو حال

لا يقضي اصلاً **فصل** فرض الترتيب بين الفروض

الخمسة والوتر فائتاً كلها او بعضها الا اذا ضاق

الوقت او نسي او فاتت ستة **فصل** يجب

بعد سلام واحد سجدتان وتشهد

وسلام اذا قدم ركناً او اخره او كرره او غيّر

واجباً او تركه ساهياً كركوع قبل القراءة

وتاخير الثالثة بزيادة على التشهد والركوع

والجهر فيما يخافت وترك القعود الاول

ويؤول الكل الى ترك الواجب ولا يجب بسهو المؤتم

بل يجب

بل يجب بسهو امامه ان سجد والمسبوق

يسجد مع امامه ثم يقضي واذا لم يقعد اولاً

وهو اليه اقرب قعد ولا سهو عليه والا قام

وسجد للسهو وان سجد لم يقعد اخيراً

تقعد ما لم يسجد وسجد للسهو وان سجد

تحول فرضه نفلاً وضم سادسة ان شاء

وان قعد الاخيرة ثم قام سهواً عاد ما لم يسجد

فسلّم وان سجد تم فرضه وضم سادسة فسجد

للسهو والركعتان نفلاً تنوبان عن

سنة الظهر ومن اقتدى به فيهما صلاهما

وان افسد قضاهما واذا سجد للسهو في

النفل لا يبني وان بنى صح وان سلم من

عليه السهو فهو في الصلوة ان سجد والا لا

وان شك اول مرة انه كم صلى استأنف وان

كثر اخذ بغالب ظنه وان لم يغلب ظنه فبا

لاقل لكن يقعد حيث توهم اخر صلوته

فصل

سجدة التلاوة يجب سجدة بين تكبيرتين

بشروط الصلوة بلا رفع يد وتشهد وسلام

يعنى اول تكبير گويد بعد از ان سجده كند

وفيها استحة السجود على من تلا آية من اربع

و درین سجده تسبیح سجده نمازست که اینست نوع واجب میشود سجده تلاوت کسی که خوانده است یکی آیت

عشر مواضع التي في آخر الاعراف والرعد

از چهارده یکی از چهارده جا در آخر سوره اعراف است و دیگر سوره رعد است

والنحل وبني اسرائيل ومريم واولى الحج

و سوره نحل است تا آخر و کمونا علی است برتلا

الفرقان والنمل والسجدة وص وحم

السجدة والنجم وانشقت واقرأ او سمعها

نوع واجب میشود سجده بر کسیکه شنیده است از امام آیتی را از این چهارده جا که مذکور شد خواه قصدا شنید خواه سهوا

واذا تلا الامام فمن سمع فاقتدى به في ركعة

یعنی خواند امام آیه سجده را پس کسیکه شنید و در خارج نماز و اقتدا کرد با امام در رکعت

اخرى يسجد بعد الصلوة كمن سمع

دیگر سجده میکند از برای تلاوت بعد از فراغ از نماز یعنی چون کسیکه شنیده است آیه سجده در نماز

ليس معه ومن اقتدى به في تلك الركعة

لکن بعد از آن رکعت که امام آیه سجده خوانده است

سجود الامام لا يسجد وقبله يسجد معه

با امام بمتابعت امام خواه شنیده باشد سجده تلاوه نکند

وان لم يسمع وان تلاها المؤتم لا يسجد الا

سامع خارج الصلوة ولا يقضى خارجها

والركوع بلا توقف ينوب عنها وان كررها

فى مجلس يكفى سجدة واحدة ويعتبر للسامع

مجلسه واسداء الثوب والانتقال من غصن الى غصن

اخر تبديل ويكره ترك آية السجدة وحدها

لا عكسها وندب ضم غيرها والتحسن

اخفاءها عن السامع ومن تعذر القيام

لمرض حدث قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا

يركع

يركع ويسجد ان قدر وان تعذرا مع القيام

اوقعد يومى قاعدا ان قدر والا معه فهو احب

ويجعل سجوده اخفض من ركوعه

ولا يرفع اليه شى يسجد عليه وان تعذر

القعود اومى مستلقيا وجعل رجليه

الى القبلة او مضطجعا ووجهه اليها والاول

اولى وان تعذر الايماء اخرت ويوم صح

فى الصلوة استانف وقاعد يركع ويسجد

صح فيما بنى قائما وصلى قاعدا فى فلك جاز

فقعود اجب

ودرحاليكه نشسته است كذاردن واجب است از ايستاده باشارت
كذاردن زيرا كه ركنيت قيام از جهة وسيله شدن
قيام است بسجود نبود لكن نيست بس مخيرست ميان قيام
وقعود ولكن افضل قعود است زيراكه شبيه‌ترست بسجود ١٢

والا فعلى جنبه متوجها الى القبلة

يعنى اگر دشوار بود نشسته باشارت كذاردن
بس بر يك پهلو خسبد درحاليكه متوجه بقبله بود ١٢

او ظهره كذا اولى والايماء بالراس
او ظهره عطف است بر على جنبه يعنى يا بر پشت
خسبد بهيئتى رو بقبله داشته بود
بانيطور كه پاى او بجانب قبله بود
وبه پشت خسبيدن بهترست از يك
پهلو خسبيدن واشارت بسر كرده كذارد
خواه پهلو خسبيده وخواه بر پشت مضر

يعنى اگر نماز كذارد ومصلى درحاليكه نشسته است
باعذر در كشتى روان است ١٢

بلا عذر صح وفي المربوط لا الا بعذر ولو جن

اداء عليه يوما وليلة قضى ما فات وان زاد

ساعة لا تقصر في المسافر من فارق بيوت

بلده قاصدا مسافة ثلثة ايام ولياليها بسير

وسط وهو ما سار الابل والراجل و

الفلك اذا اعتدل الريح وما يليق بالجبل

الرباعي الى ان يدخل بلده او ينوى اقامت

نصف شهر ببلدة او قرية واحدة او صحراء

دارنا وهو جناني لا بدار الحرب او البغي محاصرا

كمن طاف مكة بلا نية ولو اتم وقعد الاولى تم

فرضه واساء وما زاد نفل وان لم يقعد

بطل فرضه مسافر ام مقيما في الوقت يتم و

بعده لا وفي عكسه اتم المقيم وقصر المسافر

قائلا اتموا صلوتكم فاني مسافر ويبطل

الوطن الاصلي مثله لا السفر ووطن الاقامة

مثله والسفر والاصلي والسفر وضده لا يغيران

الفائتة وسفر المعصية كغيره في الرخص فصل

شرط لوجوب الجمعة الاقامة بمصر والصحة

والحرية والذكورة والبلوغ وسلامة العين

والرجل فيقع فرضاً ان صلى بها فاقدها

وشرط لادائها المصر او فناؤه وما لا يسع

مساجده اهله مصر وما اتصل به معد

المصالحه فناؤه والسلطان او نايبه ووقت

الظهر والخطبة بنحو تسبيحة في الوقت والجماعة

اي ثلاثة رجال سوى الامام فان نفروا

بسجوده اتمها وقبله بدأ بالظهر والاذن

العام وكره في المصر ظهر المعذور وغيره بجماعة

وفنا، المسجد له حكم المسجد حتى لو قام

في فنا، المسجد واقتدا بالامام صح اقتداء

وان لم تكن الصفوف متصلة فاقتفى

مقتفى

ولا المسجد ملآن الى الاشار

اراد الجواز

محمد بن قاضي خان رحمه الله

وظهر غير المعذور قبل الجمعة وسعيه اليها و

الامام فيها يبطله وان لم يدركها ومدركها

في التشهد او سجود السهو يتمها واذا اذن

الاول ترك البيع وسعى والشراء واذا خرج

الامام للخطبة حرم الصلوة والكلام حتى

يتم خطبته واذا جلس الامام على المنبر اذن

ثانيا بين يديه واستقبلوه مستمعين

ويخطب خطبتين بينهما قعدة قايما طاهرا

واذا تمت اقيم وصلى الامام ركعتين فصل

دو رکعت اول می خوانند و در دو رکعت آخر قراءة میکند باحتمال نفل ۱۲

براید حرام است نماز نفل

وبعضی گفته اند مطلق کلام مکروه نیست

ندب يوم الفطر ان يأكل ويستاك ويغتسل

ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤدي

فطرته ثم يخرج الى المصلى ولا يتنفل قبل صلوته

وشرطها شروط الجمعة وجوبا واداء الا

الخطبة ووقتها من ارتفاع الشمس الى

زوالها ويكبر ثلاثا فيها بعد الثناء

وفي الركعة الثانية بعد القراءة ويصلي

غدا بعذر واذا صلى الامام لا يقضي من

فاتته والاضحى كالفطر لكن ندب الامساك

الى ان

الى ان يصلى ويكبر جهرا فى الطريق ويصلى

يعنى تكبير بلند گويد در راه در اضحيه ۱۲ مردود نيست ۱۲

ثلثة ايام بعذر او غيره وهو يعلّم فى خطبة

تا سه روز بعذر يا بغير عذر و امام تعليم كند در خطبه

تكبير التشريق والاضحية وثمة واحكام الفطرة

تكبير تشريق را و قربانى كردن را در خطبه عيد و احكام فطر را تعليم كند ۱۲

والاجتماع يوم عرفة تشبّها بالواقفين

و نيست اجتماع در روز عرفه از جهت تشبيه بواقفين

يعنى جمعيت نكنند در روز عرفه مثل حاجيان بواقفين در عرفات در ايام حج زيرا كه وقوف در عرفات مخصوص حج است

ويجب قول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

يعنى واجب است تكبير تشريق كه آن گفتن اين است الله اكبر الخ از وقت نماز بامداد عرفه ۱۲

والله اكبر الله اكبر ولله الحمد من فجر عرفة

عقيب كل فرض ادّى بجماعة مستحبة على

عقيب هر نماز فرض ادا كرده شده بجماعت مستحبه احتراز است از جماعت غير مستحبه چون جماعت زنان كه در ميان ايشان مرد نبود

رجل كنايه زن

المقيم بالمصر ومقتدية برجل مسافر مقتد

بر مقيم در شهر و بر زنى كه اقتدا كرده بمرد مسافر كه اقتدا كرده

بمقيم الى عصر يوم العيد وقالا الى عصر اخر ايام

بمقيم تا نماز ديگر روز عيد ۱۲ يعنى گفتند امامين تكبير از فجر عرفه تا عصر اخر ايام تشريق يعنى پنجم روز از عيد ۱۲

التشريق وبه يفتى ولا بد عم المؤتم ولو ترك

امامه **فصل** وسن للمحتضر ان يوجه الى القبلة

على يمينه واختير الاستلقاء ويلقن الشهادة

فاذا مات يشد لحياه ويغمض عيناه و

يجمر تخته وكفنه وترا ويغسل بلا مضمضة

واستنشاق ولا قلم ظفر ولا تسريح شعر

ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور

على مساجده وسنة الكفن له ازار وقميص

ولفافة واستحسن العمامة ويزاد لها الخمار

وخرقة

در کتاب خلاصة الفتوی
برایدی جنازه ن
صایحه نایحه بود براو
زجر فرمود در کتاب نکو
شارح وردها کند اعلاح
نوحه را ذکر کرد اند حراح
در حق نایحه بگفت جنان
گیرد ذکه بود ز مستمعان
لعنت آن سرور به جانها
لعنت حق تعالی برانها
لعنت هر فرشتهٔ انسان
بر همان نایحهٔ مستمعان
هم درین نسخهٔ سخن پرداز
گفت بی نوحه گریه است جواز

مسئله بیچدن کفن اول بجانب آلیه بیچد بعد ازان بجانب یمینه بیچد اکر رجل را عمامه کنند

فش اورا سوی روی بکذارند

واما اقتداء المتوضي بالمتيمم في صلوة الجنازة فجايز بلا خلاف ١٢ خلاصه

لفافه اندازند ١٢

اندازند ١٢

از عنق تا قدم قمیص الخ اول مرده را قمیص اندازند ١٢ بعد ازان ببر ازار بعد ازان لفافه هم

اول

اول کرداند بجانب جپ بعد ازان یمین را ١٢

ایجلیق کرداند ١٢

وخرقة تربط بها ثدييها وكفاية لها ازار

ولفافة ويزاد لها الخمار ويعقد الكفن

ان خيف انتشاره وصلوته فرض الكفاية

وهي ان يكبر ويثني ثم يكبر ويصلي على

النبي عليه السلام ثم يكبر ويدعوا ثم

يكبر ويسلم ولا يرفع اليد الا في الاولى

ويقوم الامام بحذاء الصدر والاحق

بالامامة السلطان ثم القاضي ثم امام

الحي ثم الولي كما في العصبات ويصح الاذن

فان صلى غيرهم يعيد الولي انشاء ولا

يصلي غيره بعده ومن لم يصلّ عليه فدفن

صلّى على قبره ما لم يظن تفسخه ولم يجز

وكرهت في مسجد الجماعة ولو وضع الميت

خارجه اختلف المشايخ فيه وسن في حمل

الجنازة اربعة وهو ان تضع مقدمها

ثم مؤخرها على يمينك ثم كذا على يسارك

ويسرعون بها لا خببا والمشي خلفها احب

وكره الجلوس قبل وضعها ويلحد القبر ويدخل الميت

فيه

[illegible]

فيه مما يلي القبلة ويقول واضعه

مرده را در قبر از جانب مشرق بسوی قبله ۱۲ یعنی میگوید کسی که می نهد

بسم الله وعلى ملة رسول الله ويوجه الى

این کلمه را گوید — گردانیده میت را

القبلة ويحل العقدة ويسوى اللبن والقصب

بسوی قبله کرده میشود — گشاده میشود — برابر کرده میشود

ويسجى قبرها وكره الآجر والخشب ويهال

خشت خام و نی پوشیده میشود قبر — آجر کنایه خشت پخته

التراب ويسنم القبر ه الشهيد هو مسلم

افگنده میشود — یعنی شهید

طاهر بالغ قتل بحديدة ظلما ولم يجب به

مال ولم يرتث او وجد ميتا جريحا في

ولم يرتث

المعركة فينزع عنه غير ثوبه ويزاد وينقص

ويتم كفنه ولا يغسل ويصلى عليه فيدفن بدمه

یعنی شسته نمیشود — نماز گذارده میشود — دفن کرده میشود شهید را بخون خویش ۱۲

کم کرده میشود چیز زائد از جنس کفن نیست

وكغسل من وجد قتيلاً في مصر لا يعلم قاتله

خواه بهصهای کبیر

خواه بهصهای صغیر

او جرح وارتث بان نام او اكل او شرب

ارتث

کهنه جامه کهنه شده

او عولج او اواه خيمة او نقل من المعركة حيا

او بقي عاقلاً وقت صلوة او اوصى بشيء

وصلى عليهم وان قتل لبغي او قطع طريق

يغسل ولا يصلى عليه **فصل**

اذا اشتد خوف العدو وجعل

چون سخت شود ترس دشمن و گرداند

الامام امة نحو العدو وصلى باخرى

امام جماعتی از قوم بجانب دشمن وگذارد دیگری را بجماعت دیگری از قوم

ركعة في الثنائي وركعتين في غيره

یک رکعت در نماز دو رکعتی و در غیر دو رکعتی

ومضت

ومضت بهذه اليه وجاءت الاخرى واتمت

تلك وصلى بهم ما بقي وسلم وحده ومضت

اليه وجاءت الاخرى واتمت بلا قراءة ثم

الاخرى بها وان زاد الخوف صلوا ركبانا

فرادى بايماء الى اى جهة قدروا ويفسد

القتال والمشي والركوب فصل في الكعبة الا

الفرض والنفل ولو ظهره الى ظهر امامه لا الى

ظهره الى وجهه وكره فوقها وان اقتدوا

حولها وبعضهم اقرب اليها من امامه صح ان

لم يكن في جانبه **كتاب الزكوة** هي لا تجب

الا على حر مكلف مسلم مالك ملكا تاما

لنصاب نامٍ وسواما بالثمنية او بالسوم

او بنية التجارة مع الحول فاضل عن حاجته

الاصلية وعن دين مطالب من عبد

فلا يجب على مكاتب ولا بعد الوصول

لايام كان ضمارا كمفقود ومجحود لا حجة

عليه ومأخوذ مصادرة ويشترط النية

في وقت الاداء او العزل الا ان يتصدق

بالكل

شرح عن حاجته الاصلية

وعلى دين مطالب من عبد

وسلاح اهل حرب دالات محترفه وكتب اهل علم عن دين عطف است بر عن حاجته الاصلية

یعنی زاید بود از دینی که طلب کرده شده است از جهت عبد همچون قرض وثمن مبیع

وضمان تلف وغیره زیراک بر تقدیر که مالک نصاب بود چونکه مصروف دارد فاضل

از حاجت اصلی نیست وقید مطالب من عبد بنابر آنست که در دین هرگاهیکه مطالب

من جهته الله بود منع نمیکند وجوب زکوة چنانچه کسیکه مالک نصاب است وبعضی مال

مشغول است بدین الله همچون نذر وکفارت وزکوة وغیر آن زکوة واجب میشود

وشروط کرده شده است از برای وجوب زکوة فراغ مال را از دین ۱۲

بالكل وتجب في كل خمس من الابل شاة ثم

بتمام مال یعنی واجب میشود در هر پنج شتر یک گوسفند ۱۲ بعد از آن

في خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست

در بیست و پنج شتر بنت مخاض یکسال را گذرانیده و درسال دوم پا مانده واجب میشود و در سی و شش شتر

وثلثين بنت لبون وفي ست واربعين

بنت لبون واجب میشود یعنی که در سال دوم را تمام کرده و در سال سیم پا مانده باشد ۱۲ و در چهل و شش شتر حقه واجب میشود

حقة وفي احدى وستين جذعة وفي

در شصت و یک شتر جذعه واجب میشود و جذعه شتری است که چهار سال را تمام کرده بود در پنجم سال پا مانده باشد ۱۲ یعنی هفتاد و شش شتر دو بنت لبون واجب میشود ۱۲

ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى و

شش هفتاد و در نود یعنی دو حقه

تسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في

نود و یک شتر دو حقه واجب میشود تا صد و بیست شتر بعد از آن در

كل خمس شاة وفي كل خمس وعشرين بنت

هر پنج یک گوسفند است و در هر بیست و پنج شتر یک بنت مخاض است یعنی دو ساله پا مانده ۱۲

مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقاق ثم

در صد و پنجاه شتر سه حقه است بعد از آن

يستأنف كالاول فيزاد في كل ست واربعين

استیناف اول میکند یعنی از سر گرفته میشود و در هر چهل و شش شتر باز زیاده آید

الى خمسين حقة وفى ثلثين بقرا تبيع او تبيعة

تا بپنجاه حقه است واجب ۱۲ ودر سی بقر گاو دو ساله یا ماده گاو دو ساله

یجب

وفى اربعين مسن او مسنة وفيما زاد

ودر چهل بقر سه ساله نر یا ماده ۱۲ ودر آنچه زیاده آید از چهل حساب

الى ستين ثم فى كل ثلثين تبيع او تبيعة

تا بشصت ۱۲ بعد از آن در هر سی بقر دو ساله نر یا ماده ۱۲

وفى كل اربعين مسن او مسنة وفى اربعين

ودر هر چهل گاو سه ساله نر یا ماده ۱۲ ودر چهل میش

ضانا او معزا شاة وفى مائة واحدى

گوسفند یا بز یک گوسفند است واجب ۱۲ ودر صد وبیست ویک گوسفند

وعشرين شاتان وفى مائتين وواحدة

دو گوسفند است ۱۲ ودر دو صد ویک گوسفند

ثلث شياه وفى اربع مائة اربع شياه

سه گوسفند است ۱۲ ودر چهار صد گوسفند چهار گوسفند است ۱۲

ثم فى كل مائة شاة وفى كل فرس من الاناث

بعد از آن در هر صد گوسفند یک گوسفند است ۱۲ ودر هر اسپ از ماده

او المختلط به دينارا وربع عشر قيمتها نصابا

یا مختلط باشد بنر زکوة دیناریست ویا داد ربع عشر قیمت او نصاب اسپ

ولا تجب

ولا تجب الا في السائمة اي المكتفية بالرعي في اكثر

يعني اكتفا كننده بگياه

الحول ولا في الصغار الا تبعا للكبار ولا فيما

يعمل والواجب الوسط فان لم يوجد يا

ياخذ العامل الادنى مع الفضل او الاعلى

با زياده يا اعلى را بگيرد

ويرد الفضل ونصاب الذهب عشرون

مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة سبعة منها

مثقال است

مثاقيل فيجب ربع العشر معمولا او تبرا

وفي كل خمس زاد على النصاب بحسابه و

يعتبر الغالب وان غلب الغش يقوم لا

غير ما قرّ الابنية التجارة عند تملكها بغير

الارث اذا بلغ قيمته نصابا من احدهما

انفع للفقير ويجوز دفع القيم في الزكوة

والفطرة والكفارة والعشر والنذر

بعد الحول يسقط بحصته والزكوة في النصاب

لا في العفو فيجب بنت مخاض ان هلك بعد

الحول خمسة عشر من اربعين ويضم المستفاد

في وسط الحول الى النصاب من جنسه والذهب

الى الفضة والعروض اليهما بالقيمة لاتمام النصاب

نقصانه

ونقصانه في الحول هدر وجاز تقديمها لحول

او اكثر ولنصب لذي نصاب فصل وبنصب

العاشر على الطريق لاخذ زكوة التجار فما اخذ

من المسلم ربع عشر ومن الذمي ضعفه و

صدق مع اليمين ان انكر الحول والفراغ

عن الدين وادعى اداءه الى عاشر آخر

وبعلم وجوده اوالى فقير في غير السوائم

ومن الحربي العشر ان لم يعلم ما ياخذ و

منا فان علم اخذ مثله ان كان بعضا ولم

يأخذ منه ان لم يأخذ وامنا وعشر خمر الذمي

لا خنزيره ولا امانة وعشر الحربي ثانيا قبل الحول

جائيا من داره وخمس معدن ذهب ونحوه

كالفضة وجد في ارض خراج او عشر وباقيه

للواجد ان لم تملك الارض والا فللمالك

ولا شيء فيه ان وجده في داره وفي ارضه

روايتان ولا في لؤلؤ وعنبر وفيروزج

وجد في جبل وكنز فيه سمة الاسلام كا

خمس وباقيه

للقطة وما فيه سمة الكفر للواجد ان لم

عليه الارض والا فللمختط له اي المالك في اول

الفتح وركاز صحراء دار الحرب كله للمستامن

وجده وان وجده في دار منها رده على

مالكها وان وجد ركاز متاعهم في ارض

منها لم تملك خمس وباقيه وفي عسل ارض

عشرية او جبل او ثمرة وما خرج من الارض

وان قل عشر ان سقاه سيح او مطر الا نحو

حطب وقصب ونصف عشر ان سقي بغرب

او دالية بلا رفع مؤن الزرع وما سمي

اما اين زمين در دار الفتح بوي واين مذهب امام اعظم وامام محمد رحمه الله نيست ومذهب امام ابو يوسف ... باوست ... وباقي ملك يابنده است

همچنين مزد ... ومزد ... بردارد وغير آنرا ...

كندن

والبئر والعين عشري وماء انهار حفرها

العجم خراجي وكذا الانهار الاربعة عند ابيو

سلم

ره لا عند محمد ره وارض العرب وما

اهله او فتح عنوة وقسم بين جيشنا و

البصرة عشرية والسواد وما فتح عنوة و

اقر اهله عليه او صالحهم خراجية وموات

يعتبر بقربه والخراج اما خراج مقاسمة كما

يوضع ربع او خمس ونصف الخارج غايته

الطاقة واما موظف كما وضع عمر رضي

عنه

عنه على السواد ولكل جريب يبلغه الماء صاع

من برّ او شعير ودرهم ولجريب الرطبة خمسة

دراهم ولجريب الكرم والنخل متصلة ضعفها

ولما سواه ما يطيق ولا خراج لو انقطع

الماء عن ارضه او غلب الماء عليها او اصاب

الزرع آفة ويجب ان عطلها مالكها ويبقى

ان اسلم المالك او شراها مسلم وان شرى

الكافر عشرية من مسلم وضع الخراج فصل

مصرف الزكوة الفقراء من له ما دون النصاب

بدانکه جریب شصت گز در شصت گز است و گز ... هفت قبضه است ...

والمسكين اي من لا شيء له وعامل الصدقة

فيعطى بقدر عمله والمكاتب فيعان في فك

رقبته ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن

دينه وفي سبيل الله اي منقطع الغزاة عند

ابي يوسف رح ومنقطع الحاج عند محمد رح

وابن السبيل اي من له مال لا معه فيصرف

الى الكل او البعض تمليكا لا الى من بينهما ولاد

او زوجية ومملوكه وعبد اعتق بعضه

وغني ومملوكه وطفله وبني هاشم ومواليهم

ولا

ولا الى ذمي وجاز غيرها اليه وان دفع الى

من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه يعيدها وان

ظهر موانع اخر لا وندب دفع ما يغنيه عن

السؤال يوما وكره دفع النصاب الى فقير غير

مديون ونقلها الى بلد آخر الا الى قريبه

او احوج من اهل بلده فصل الفطرة من

بر وما يتخذ منه ومن زبيب نصف صاع

ومن تمر او شعير صاع وجاز منوان بر او

تجب على حر مسلم له نصاب الزكوة وان

لم يتم وبه يخرج الصدقة وتجب على الا
ضحية ونفقة القريب لنفسه وطفله الفقير
لا
وخادمه ملكا ولو كان مدبرا او ام و
لد
او كافرا لا لزوجته وولده الكبير وطفله
الغني بل من ماله ومكاتبه وعبده للتجارة
وعبد له ابق الا بعد عوده وعبد مشتركة
وكذا العبيد مشتركة خلافا لهما وتجب بطلوع
الفجر الفطر وجاز تقديمها ولا تسقط ان
اخر كتاب الصوم هو ترك الاكل والشرب
والوطي

والوطي من الصبح الى المغرب مع النية و

يصح اداء رمضان بنية قبل نصف النهار

الشرعي وبنية النفل وبنية مطلقة وواجب

آخر الا في سفر او مرض وكذا النفل والنذر

المعين الا في الآخر وشرط للقضاء والكفارة

والنذر المطلق ان يبيت ويعين والنفل يوم

الشك افضل لمن وافق صوماً يعتاده

وللخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار

وكره ان نوى واجباً ولا صوم لو نوى ان

اگر کسی نیت اصل روزه کرده است پس زیادتی و زیادة لغو است و اصل باقی است ۱۲

الصوم لي وانا اجزي به یعنی کسیکه امساک کند از برای من تا از غیر من و ارز برهیز کند بس من مزدوری باشم یعنی جمال و مشاهدهٔ من مزدوری بود ۱۲

كان الغد من رمضان فانا صايم والا

فلا وكره ان يردد بين صوم رمضان

وغيره فان كان من رمضان يقع عنه

والا فنفل ومن راى هلال صوم او فطر

وحده يصوم وان رد قوله وان افطر

يقضي ولا كفارة عليه وقبل خبر عدل و

لو قنا او امرأة للصوم مع غيم ويشترط مع

غيم للفطر نصاب الشهادة ولفظها والعـ

العدالة لا الدعوى وبلا غيم جمع عظيم فيهما

متعلق است

وبعد

وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر

وبقول عدل لا والاضحى كالفطر

فصل موجب الافطار

من جامع او جومع فى احد السبيلين او اكل

اوشرب غذاء او دواء عمدا قضى وكفر

كالمظاهر وفى بافساد اداء صوم رمضان

لا غير وقضى فقط ان افطر خطأ او مكرها

او ظن انه ليل فاذا او وصل دواء الى جوفه

او دماغه من المسام او ابتلع حصاة او

يقينا ملأ فمه لا ان غلبه او افطر ناسيا او

او نظر فانزل او دخل غبار او دخان او

ذباب في حلقه ولو وطئ بهيمة او في غير فرج

او قبل او لمس ان انزل قضى فقط والا فلا

ولا يفسد باكل ما بين اسنانه اقل من

حمصة الا اذا اخرج من فمه ثم اكل ولا باكل

سمسمة مضغا وعود القيء يفسد ان كثر و

عند محمد ره ان اعيد وان اقل وكره الذوق

مضغ شيء الا لطعام صبي ضرورة والقبلة

ان خاف لا السواك والكحل وشيخ فان

عجز

عجز عن الصوم افطر واطعم لكل يوم مسكيناً

كالفطرة ويقضي ان قدر وحامل او

مرضع خافت على نفسها او ولدها و

مريض خاف زيادة مرضه والمسافر افطر

واو قضوا بلا فدية وصوم سفر لا يضر

احب وان صح او اقام ثم مات فدى

وارثه ما فات ان عاش بعده بقدره

والا فبقدرهما بشرط الايصاء ونفذ

من الثلث وفدية كل صلوة كصوم يوم

٤

وعبادة غيره لا يجزيه ويلزم النفل بالشروع

الا في الايام المنهية اي يوم الفطر والاضحى

مع النذر بعده وصح النذر فيها لكن

افطر وقضى وان صام صح بعذر ضيافة

ثم يقضي ويمسك بقية يومه مسافر قدم

وحايض طهرت وصبي بلغ وكافر اسلم

ولا يقضي هذان الاخران ويتم مقيم

ولو افطر لا كفارة وجنون كل الشهر سقط

لا البعض وان اغمي عليه اياما قضاها

الا يوما

يوماً نواه باب الاعتكاف الاعتكاف سنة موكدة و

هو لبث صائم في مسجد جماعة بنيته واقله

يوم فيقضي من قطعه فيه ولا يخرج منه

الا لحاجة الانسان او الجمعة بعد الزوال

ومن بعد منزله فوقتاً يدرك بها ويصلي

السنن ولا يفسد بمكثه اكثر منه فان خرج

ساعة بلا عذر فسد ويأكل ويشرب

وينام ويبيع ويشتري فيه بلا احضار

المبيع لا غيره ولا يصمت ولا يتكلم الا بخير

ويبطله الوطي ولو ليلًا او ناسيًا ووطيه في

غير فرج او قبلة او لمس ان انزل والا فلا

وان حرم والمرأة تعتكف في بيتها و من

نذر اعتكاف ايام لزمه ايام بلياليها و لا

وان لم يشترط وفي يومين بليلتهما وصح

نية النهار خاصة والله اعلم كتاب الحج هو

فرض على كل حر مسلم مكلف صحيح بصير له

زاد وراحلة فضلًا عما لا بد عنه وعن نفقة

عياله الى حين عوده مع امن الطريق و الزوج

او المحرم

كتاب الحج
حج در لغت قصد است
در شرع عبارت است از قصد
مخصوص بمکان مخصوص
در زمان مخصوص
ومن دخله كان امنًا

او المحرم للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسيرة

سفر في العمر مرة على الفور ولو احرم صبي

فبلغ او عبد فعتق فمضى لم يؤد فرضه و

لو جدد الصبي احرامه للفرض صح لا العبد

وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف

الزيارة وواجبه وقوف جمع ونفق المزدلفة

والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار

وطواف الصدر للآفاقي والحلق وغيرهما

سنن وآداب واشهره شوال وذو القعدة

ويستحب زيارة القبور للرجال ويكره للنساء ويدعو قائما مستقبل القبلة
وقبره صلى الله عليه وسلم ... وكذا الكلام في زيارة
عليه السلام قال الشرف ... الايمة وضع اليد على القبر بدعة
وعن جار الله العلامة ... ذلك ويقولون
انه في عادة اهل الكتاب وفي احياء علوم الدين انه عادة
النصارى انتهى والمس انه بدعة حسنة ولا اثر في صحيح
ولا عن امام ممن يعتمد فيكره ... من السنة
الا ... الاسود
غنية المتملي

وعشر ذي الحجة وكره احرامه له قبلها والعمرة

سنة مؤكدة وهي طواف وسعي وجازت

في كل السنة وكرهت يوم عرفة واربعة

بعدها وميقات المدني ذو الحليفة وللعراقي

ذات عرق والشامي جحفة والنجدي قرن و

اليمني يلملم وحرم تاخير الاحرام عنها لمن

قصد دخول مكة لا التقديم وحل لاهل

داخلها دخول مكة غير محرم وميقاته

الحل ولمن سكن بمكة للحج الحرم وللعمرة الحل

للاهل

ومن

ومن شاء إحرامه توضأ وغسله أحب

ولبس إزارا ورداء طاهرين وتطيب

وصلى شفعا وقال المفرد اللهم إني أريد

الحج فيسره لي وتقبله مني ثم لبى وينوي

الحج وهي لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك

لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك

ولا ينقص منها وإن زاد جاز فصار محرما

فيتقي الرفث والفسوق والجدال وقتل

صيد البر والإشارة إليه والدلالة عليه

والتطيب وقلم الظفر وستر الوجه والرأس

وغسل رأسه ولحيته بالخطمي وقصها وحلق

رأسه وشعر بدنه ولبس مخيط وعمامة و

خفين والمصبوغ بطيب الا بعد زواله

لا الاستحمام والاستظلال ببيت ومحمل

وشد الهميان في حقوه واكثر التلبية متى

صلى او علا شرفا او هبط واديا او لقي ركبا

او اسحر واذا دخل مكة بدأ بالمسجد و حين

رأى البيت كبر وهلل يرفع يديه كالصلوة

واستلمه

واستلمه ان قدر غير مؤذ والا يمس شيئا

في يده وقبله ان عجز استقبله وكبر وهلل

وحمد الله تعالى وصلى على النبي عليه السلام

وطاف طواف القدوم وسن للآفاقي

آخذا عن يمينه مما يلي الباب وراء الحطيم سبعة

اشواط يرمل في الثلاثة الاول جاعلا

رداءه تحت الابط اليمنى ملقيا طرفه على كتفه

اليسرى وكلما مر بالحجر فعل ما ذكروا واستلام

الركن اليماني حسن وختم الطواف باستلام

الحجر ثم صلى شفعاً تجب بعد كل طواف عند

المقام او غيره من المسجد ثم عاد واستلم

الحجر وكبر وهلل وخرج وصعد الصفا وا

ستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي

عليه السلام ورفع يديه ودعا بما شاء ثم

مشى نحو المروة ساعيا بين الميلين الا

خضرين وصعد فيها وفعل ما فعل على

الصفا ثم يسعى الى الصفا فصار اثنين

يفعل هكذا سبعا ثم سكن بمكة محرما وطاف

نفلا

نفلاً ما شاء وخطب الامام سابع ذي

الحجة وعلم المناسك ثم التاسع بعرفات

ثم حادي عشر بمنا او يخرج من المسجد

غداة التروية الى منا ومكث فيها الى فجر

عرفة ثم منها الى عرفات وكلها موقف

الا بطن عرنة واذا زالت الشمس خطب الامام

كالجمعة وجمع بين الظهر والعصر باذان و

اقامتين وشرط الجماعة والاحرام فيهما

فلا يجوز العصر لفاقد احدهما ثم ذهب

الى الموقف بغسل سنّ ويكفي حضور ساعة

من زوال عرفة الى فجر يوم النحر ولو نائما

او مغمى عليه او اهلّ عنه رفيقه او جهل انها عرفة

واذا غربت الشمس اتى بمزدلفة وكلها موقف

الا وادي محسّر وصلى العشائين في وقت العشاء

باذان واقامة وان ادّى المغرب اعادها ما لم

يطلع الفجر ثم صلى الفجر بغلس ثم وقف ودعا

واذا اسفر اتى منى ورمى جمرة العقبة من

بطن الوادي بسبع خذفا وكبّر بكل حصاة

وقطع

وقطع تلبيته باولها ثم ذبح ان شاء ثم حلق

او قصر وحلقه افضل وحل له الا النساء ثم

طاف للزيارة يوما من ايام النحر سبعة

بلا رمل وسعي ان كان سعى قبل واول وقته

بعد فجر يوم النحر وهو فيه افضل وحل له النساء

فان اخر عنها كره يجب دم وبعد زوال

ثاني النحر رمى الجمار الثلث يبدأ مما يلي

ثم مما يليه ثم العقبة سبعا سبعا وكبر بكل

حصاة ووقف بعد كل من الاولين ودعا

ثم غدا كذلك ثم بعده كذلك إن مكث

بمنا واجب ويسقط بنفره قبل طلوع الفجر الرابع

واذا نفر الى مكة نزل بالمحصب ثم طاف

للصدر سبعة بلا رمل وسعي ثم شرب

من ماء زمزم وقبل العتبة ووضع وجهه

وصدره على الملتزم وتشبث بالاستار

ودعا مجتهدا ويبكي متحسرا ويرجع قهقرى

حتى يخرج من المسجد والمرأة لا تكشف رأسها

بل وجهها ولو اسدلت شيئا عليه وجافيا

جاز

جاز ولا يلبي جهرا ولا تسعى بين الميلين و
لا يحلق بل يقصر وتلبس المخيط ولا تقرب
الحجر في الزحام وحيضها لا يمنع الا الطواف
وفائت الحج طاف وسعى وتحلل وقضى من
قابل فصل القران افضل مطلقا وهو ان يهل
بحج وعمرة الى اخره واذا دخل مكة وطاف
للعمرة سبعة اشواط يرمل للثلثة الاول
ويسعى ثم يحج كما مر وذبح للقران بعد رمى
يوم النحر وان عجز صام ثلثة ايام اخرها عرفة

من ميقات معا

ويقول اللهم اني اريد الحج والعمرة الى اخره

يعني عمل كرد كه حج باطل گشته است افعال حج را فوت كند و سال ديگر قضا كند ١٢

وسبعة بعد حجه ان شاء فان فاتت الثلثة

تعين الدم والتمتع افضل من الافراد وهو

ان يحرم بعمرة من الميقات في اشهر الحج و

يطوف ويسعى ويحلق او يقصر ويقطع التلبية

في اول طوافه ثم احرم بالحج يوم التروية وقبله

افضل وحج كالمفرد وذبح وان عجز صام

كالقران وان احرم يسوق الهدي وهو افضل

فلا يتحلل ثم يحرم بالحج كما مر والمكي يفرد بالحج

فقط ان طيب محرم عضوا او ادهن

او لبس مخيطا او ستر رأسه يوما او حلق

ربع رأسه او عضوا او قص اظفار يديه او

رجليه والكل في مجلس او طاف للفرض محدثا

غيره جنبا او فاض قبل الامام او ترك واجبا

او اكثره او قدم نسكا على اخر او اخر طواف

الفرض عن ايام النحر او ترك اقله فعليه دم

ويترك اكثره بقي محرما حتى يطوف وان

طاف جنبا فبدنة وان فعل اقل مما ذكر او

طاف غير الفرض محدثا او ترك القليل من

الواجب او حلق راس غيره يتصدق بنصف

صاع من بر وان طيب او حلق بعذر ذبح

او تصدق بثلاثة اصوع طعام على ستة

مساكين او صام ثلثة ايام ووطيه قبل وقوف

عرفة يفسد حجه ومضى وذبح وقضى من قابل

ولم يفترقا وبعده يجب بدنة وبعد الحلق

شاة وان قتل المحرم صيدا او دل عليه قاتله

يجب جزاءه اي ما قوم عدلان في مقتله

او اقرب بمكان منه فيشتري به هديا وذبح بمكة

مستلزم نقصان جنايت است ۱۲

بمكة او طعاما ويتصدق به كالفطرة او صام

يوما عن كل مسكين يوما وما فضل عنه

تصدق به او صام يوما وان نقصه يجب

ما نقص وان اخرجه عن حيز الامتناع

او كسر البيض فقيمته وكذا ان ذبح الحلال

صيد الحرم او حلبه او قطع حشيشه او شجره

الا مملوكا او منبتا او جافا ولا يرعى الحشيش

ولا يقطع الا الاذخر وبقتل قملة او جرادة

صدقة وان قلت ولا شيء بقتل غراب و

حداءة عقرب وحية وفارة وكلب عقور وبعوض

وبرغوث وقراد وسلحفاة وسبع صايل

ولم ذبح الحيوان الاهلي واكل ما صاده حلال

وذبح بلا دلالة محرم وامره ومن دخل

الحرم بصيد ارسله ورد بيعه ان بقي و

الا جزى كبيع المحرم صيدا لا صيد معه اذا

احرم ومن ارسل صيدا في يد محرم ان

اخذه حلا لا ضمن وان قتل محرم صيد

محرم فكل يجزي ويرجع اخذه على قاتله وما به

دم على المفرد فعلى القارن دمان الا بجواز

الوقت غير محرم ويثنى جزاء صيد قتله محرمان

واتحد لو قتل صيد الحرم حلالان وباع

صيدا او شراه بطل ولو ذبح محرم ولو اكل

غرم قيمة ما اكل لا محرم لا بذبح ولدت

ظبية اخرجت من الحرم وماتا غرمهما و

ان ادى جزاها ثم ولدت لم يجزه

ان احصر المحرم بعدو او مرض بعث للمفرد

دما والقارن دمين وعين يوما بذبح

فيه ولو قبل يوم النحر وفي حل لا ويذبح بحل وعليه

ان حل من حج حج وعمرة ومن عمرة عمرة و

قران حج وعمرتان واذا زال الاحصار وامكنه

ادراك الهدي والحج توجه والا لا ان يحل و

عن ركني الحج بمكة احصار وعن احدهما

لا ومن عجز فاتح صح ويقع عنه ان دام عجزه

الى موته ونوى الحج عنه ودم الاحصار على

الآمر والقران والجناية على الحاج وضمن النفقة

ان جامع قبل وقوفه وان مات في الطريق يحج

عن

ثانیا از ثلث ما بقي من المال از منزل ... که
... مرده حاجي

عن منزل امره بثلث ما بقي لا من حيث مات

ولا يجوز للهدي الا جاز التضحية واكل من

هدي تطوع ومتعة وقران فقط وخصا

بيوم النحر لا غيرهما والكل بالحرم وتصدق

بجله وخطامه ولا يعطي اجر الجزار منه ولا

يركب الا ضرورة ولا يحلب وما عطب او

تعيب بفاحش في الواجب ابدله والمعيب

ملك له وفي النفل لا شيء عليه ان شهدوا انه

يوقف قبل وقته تقبل لا بعده نذر حجا

مشيا مثى حتى يطوف الفرض والله اعلم

وهو

كتاب النكاح

ينعقد بايجاب وقبول لفظهما

ماض كزوجت وتزوجت او امر وماض

كزوجني فقال زوجت وان لم يعلما معناه

وقولهما داد ويذرفت بلا ضم بعد داد

ويذرفتي كبيع وشراء لا بقولهما عند

الشهود مازن وشوئم ويصح بلفظ نكاح

وتزويج وما وضع لتمليك العين حالا

وشرط سماع كل واحد منهما لفظ الآخر

وحضور

داماد و ماضی کزوجنی فعال زوجت وان لم یعلما معناه یعنی لفظ یکی از زن و مرد
امر بود و دیگری ماضی چنانچه خاطب میگوید مرولی دختر را که زوجنی اینک بزنی
ده دختر را تا گفت زنیراک زوجتی نفسک یعنی بزنی ده خودت را پس گفت ولی
دختر یا زن زوجت یعنی بزنی دادم اگرچه ندانند معنی این دو کلام را منعقد میشود عقد
نکاح ۱۲

۲۲ چنانچه هرگاهیکه کرده شده باشد در حضور دو پسر بعد از آن مرد اگر دعوا کند مرد
شنیده نمیشود گواهی این نزاد در حق زن بخلاف دعوی زن که شنیده میشود گواهی
این نزاد در حق مرد همچنین است بر عکس ۱۲

وحضور حرين او حر وحرتين مكلفين مسلمين

سامعين معاً لفظهما وصح عند فاسقين

ولا يظهر عند الدعوى وعند ابنيهما او

احدهما ولا تقبل للقريب وعند ذميين ولا

يقبل على المسلم والوكيل شاهد عند حضور

الموكل كالولي عند حضور المولية بالغة وحرم على المرء

اصله البعيد وام زوجته وبنتها موطوءة

وزوجة اصله وفرعه وكل بهذه لا رضاعاً

وفرع مزنيته وممسوسته وماسته ومنظوره الى

فرجها الآخر بشهوة واصلهن وما دون تسع

سنين ليست بمشتهاة ويحرم نكاح امرأة

الزوجي

وعدتها نكاح اخرى ايهما فرضت ذكرا

لم تحل له الاخرى ووطيها ملكا وكذا وطيها

ملكا وطيها نكاحا وملكا لا نكاحها فان نكحها

لا يطأ واحدة حتى يحرم الاخرى وصح نكاح

الكتابية ولو امة والامة مع طول الحرة والمحرم

والمحرمة وحبلى من زنا ولا توطأ حتى تضع حملها

ومن ضمت الى محرمة لا نكاح امته وما لكته

وكافرة غير كتابية واخرى في عدة رابعة

للحر وللعبد في عدة ثانية وامة على حرة او في

عدتها ولا حامل تثبت نسب حملها ونكاح

المتعة والموقت فصل نفذ نكاح حرة مكلفة

ولو بغير كفو بلا ولي وله الاعتراض هنا

ويروى بطلانه بلا كفو قطعا ولا يجبر ولي

بالغة ولو بكرا وصمتها وضحكها وبكاؤها

بلا صوت اذن ومعه رد حين استيذانه او بلوغ

الخبر بشرط تسمية الزوج لا المهر ولو استاذن غير

ولي اقرب فرضاها بالقول كالثيب والزايل

بكارتها بزناء او غيره جماع كالبكر وقولها

رددت اولى من قوله سكتت وتقبل بينته على

سكوتها ولا تحلف في النكاح ان لم يقم وللولي

الصغير والصغيرة ولو ثيبا ثم ان زوجها

الاب والجد لزم وفي غيرهما فسخ الصغار

حين بلغا او علما بالنكاح بعده وسكوت البكر

رضا هنا ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس وان

جهلت به بخلاف المعتقة وخيار الغلام والثيب

لا يبطل

لا يبطل بلا رضا صريح او دلالة ولا بقيامهما (بسبب برخواستن ایشان — خیار غلام و ثیب)

عن المجلس وشرط القضاء لفسخ من بلغ

لا من عتقت والولي العصبة على ترتيبهم بشرط

حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم ثم الام

ثم ذو الرحم الاقرب فالاقرب ثم مولى (یعنی مولای)

الموالات ثم السلطان ثم قاض في منشوره

ذلك وللابعد تزوج بغيبة الاقرب مالم

ينتظر الكفو الخاطب خبره وعند البعض مدة

السفر ويعتبر الكفاءة في النكاح نسبا فقريش بعضهم

اکر ده‌اند که خیار دو تا آخر مجلس میکشد زیرا که در کنیزک جمع عذر است زیرا که مشغول بخدمت مالک است و فارغ نیست بتعلیم شرایع ۱۲

كفو لبعض والعرب بعضهم لبعض وفي العجم

اسلاماً فذو ابوين في الاسلام كفو لذي

اباء فيه لا ذو اب لهما ولا مسلم بنفسه و

حرية وهي كالاسلام فيما ذكرنا وديانة

فليس فاسق كفو ابنة صالح ومالا فالفاقد

عن للمهر المعجل والنفقة غير كفو للفقيرة والقادر

عليهما كفو لغنية وحرفة فحائك او حجام او

كناس او دباغ ليس بكفو للعطار ونحوه

وان نكحت باقل من مهرها فللولي الاعتراض

حتى

حتى يتم او يفرق القاضي بينهما ووقف نكاح

خواه از جانب مرد واصيل بود خواه از جانب زن فضولي بود يا تفريق كند يعني موقوف است نكاح فضولي بر اجازه

الفضولي على الاجازة ويتولى طرفي النكاح

يعني متولي ميشود دو طرف نكاح را يعني ايجاب وقبول را يك كس در حاليكه فضولي نبود از هيچ جانب وشرط نيست تكلم كند بايجاب وقبول يا اگر گويد

واحد غير فضولي فصل اقل المهر عشرة

يعني كمترين مهر ده درم است نزد امام اعظم وامام شافعي

دراهم فيجب ان سمى دونها فيجب ان سمى

يعني ده درم اگر نام برده شود كمتر از ده درم

غيره فالمسمى عند موت احدهما او خلوة

صحت وهي ان لا يوجد مانع وطي حسا

يعني خلوة صحيح آنست كه موجود نباشد مانع وطي در حس

او شرعا او طبعا كمرض يمنعه وصوم رمضان

وصلوة فرض واحرام وحيض ونفاس

بخلاف الجب والعنة والخصاء ونصف بطلاق

برخي داوج اين زنرا باين مرد روا است وقتيكه وكيل بود از جانبين دوانيجي اقسام متصور است اول انكه اين متولي اصيل وولي بود چنانكه پسر عم صغيره عم خودرا خواهد دوم انكه اصيل ووكيل بود چنانكه زن وكيل كرده بوده كه از براي خود خواهد سيوم انكه ولي بود از جانبين چارم انكه وكيل بود از جانبين پنجم انكه ولي بود از جانبي ووكيل بود از جانبي وليكن فضولي روا نيست چنانكه اصيل فضولي بود يا ولي بود از جانبي وفضولي بود از جانبي ويا وكيل از جانبي وفضولي بود از جانبين ويا فضولي بود از جانبين ودر مذهب امام شافعي همه تصرفات فضولي باطل است

واين نظر مانع طبعي است اگرچه مانع شرعي نيز موجود است در حيض ونفاس بدانكه خلوة صحيح اجتماع زن وشوهر است بطوريكه هيچكس مطلع نباشد بر ايشان بي اذن ايشان خواه عدم اطلاع بواسطه تاريكي بود يا بسبب غير تاريكي بود واين مرد عالم بود كه اين زن زن وي است

يعني نصف مهر واجب ميشود بسبب طلاق كه پيش از خلوة صحيح است

وجب

قبلها وان لم يسم فالمتعة قبلها ومهر المثل بعدها

وصح النكاح بلا ذكر المهر ومع نفيه وبشيء

غير مال متقوم وبمجهول جنس ويجب مهر المثل

او صفة فالوسط او قيمته وبخدمة الزوج

العبد يجب هي وبهذا او هذا فمهر المثل

ان كان بينهما والاخس لو دونه والاكثر

لو فوقه ان طلق قبل وطي وخلوة

بنصف الاخس وان نكح بالف على ان لا

يخرجها او بالف ان اقام بها وبالفين

ان اخرج

ان اخرج فان وفى وافا فالف ولا فمهر المثل

لا يزاد على الفين ولا ينقص عن الف

وان نكح بهذا ابن العبدين واحدهما

حر فلها العبد فقط ان يساوى عشرة و

ان شرط البكارة ووجدت ثيبا لزم الكل

وفى النكاح الفاسد ان لم يطأ لا يجب

شئ وان وطئ يثبت النسب من وقت الوطى

ومهر المثل لا يزاد على المسمى اى مهر مثلها من

قوم ابيها سنا وجمالا ومالا وعقلا ودينا

وَبَلَدًا وعصرًا وبكارةً وثيابةً فان لم يوجد

منهم فمن الاجانب لا الام وقومها ان لم

تكن من قوم ابيها وصح ضمان وليها

ولو صغيرة والمعجل للوجر ان بيّنا فذاك

والا فالمتعارف وقبل اخذ المعجل لها منعه

من الوطي والسفر بها ولو بعد وطي برضاها

بلا سقوط النفقة والسفر والخروج للحاجة بلا

اذنه بعد اخذه بقيتها وقيل لا يسافر بها

وبه يفتى ان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية

وقال

وقال مهر فالقول له الا فيما هي للاكل

في نكاح الرقيق

نكاح القن والمكاتب والمدبر والامة وام الولد
بلا اذن السيد موقوف ان اجاز نفذ وان رد
بطل واذا اذن بيع القن للمهر وسعى الاخران
والاذن بالنكاح يعم جائزه وفاسده ومن
زوج الامة لا يجب التبوئة ولا تبقى الا بها و
نطأها الزوج ان ظفر وله انكاح عبده
وامته كرها وخيرت امة ومكاتبة عتقت تحت
حر او عبد وان نكحت بلا اذن فعتقت نفذ

بلا اخبار بها وما سمي للسيد لو وطئت فعتقت
وان عتقت اولا ثم وطئت فلها ولزوج الامة
يعزل باذن سيدها والحرة باذنها ولو وطئ امة
ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه وهي ام
ولده ووجب قيمتها لا مهرها ولا قيمة ولده
والجد كالاب بعد موته وان نكحها صح ولم
تصر ام ولده ووجب مهرها لا قيمتها والولد
حر بقرابته والطفل يتبع خير الابوين دينا
وعند عدمهما تبع الدار والمجوسي شر من
الكتابي

الكتابي وان اسلم المتزوجان بلا شهود او

في عدة فمعتقدين ذلك اقرا عليه وفرق

بمحرم ان اسلما او في اسلام زوج المجوسية او امرأة

الكافر عرض الاسلام على الآخر فان اسلم

فهي له والا فرق بينهما وهو طلاق ان ابى

ولا مهر لها ان ابت الا للموطوءة وفي دارهم

تبين بمضي العدة قبل اسلام الآخر وتباين

الدارين لا السبي وارتداد كل منهما

فسخ عاجل ثم للموطوءة كل مهرها ولغيرها

نصفه لو ارتد ولا شيء لو ارتدت وبقي النكاح

وان ارتدا معاً فاسلما معاً وفسد ان اسلم احد

قبل الآخر وكل الزوجات في القسم سواء الا

المملوكة ولها نصف الحرة ولا يقسم في السفر و

القرعة اولى ويصح ترك القسم والرجوع

كتاب الرضاع

تمصه في حولين ونصف فقط

امومة المرضعة وابوة زوج لبنها منه للرضيع

فيحرمان مع فروعهما عليه كالنسب وزوجه

والزوجات عليهما وتحل اخت اخيه كما

النسب

النسب والاحتقا[ن] ولبن الرجل وما خلط

بطعام لا يحرم والغير يعتبر الغلبة ويحرم الا

ستعاط ولبن البكر والميت فان ارضعت

ضرتها رضيعة حرمتا ولا مهر للكبيرة ان لم

قصدت الفساد

كتاب الطلاق

يقع من مكلف فقط ولو سكران او عبدا لا

من سيده ونائم واحسنه طلقة فقط في

طهر لا وطء فيه وحسنه وهو السني طلقة لغير

المدخولة ولو في حيض وللموطوءة تفريق

فان طلق رجل امرأته ثلثا في حال الحيض
والحمل لا يقع الا واحدة وعليه الفتوى
وفي وطيها اولى من النفي

الثلث في اطهار لا وطي فيها في من يحيض او في
اشهر في الصغيرة والآيسة والحامل ولو بعد
الوطي وبدعيه واحدة في طهر وطئت فيه
او حيض موطوءة ومافوقها بلا رجعة بينة
في طهر ويرجع ان طلق في حيض فاذا
طلق النساء وطلاق الحرة ثلاثة والامة
اثنان ولو زوجها خلافهما وصريحه ما
استعمل فيه دون غيره مثل انت طالق
ومطلقة وطلقتك ويقع به رجعية ابدا
وان

ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم لقوله صلى الله عليه وسلم
كل طلاق جايز الا طلاق الصبي والمجنون هدايه
ولا بامرأة ابنه وبني اولاده لقوله تعالى وحلائل ابنا
ئكم الذين من اصلابكم هدايه مسئله
ولا بامرأة ابنه وبني اولاده لقوله تعالى وحلائل ابنائكم
خلاصه من نفسه درينا مسئله که سخن امامان
چیست پدرش با زن پسری نامد خولش را بعد از
طلاق شدن گرفتنی شود موافق شرعی نبوی درست است
يانه بينوا توجروا جواب آنستكه رود نيست
مسئله من طلق امرأته ثلثا كيف يكون قال الله تعالى
حتى تنكح زوجا غيره الجواب من طلق امرأته ثلثا بغير
اسم المرءة وبغير ذكر الاب لا يقع ثلثا لان اسم المرءة
واسم الاب شرط في الطلاق وكما شرط في العقد
هذا المسئلة منقول من الفتوى الكبير
نقلا صحيحا

وان ذكر الصدر فثلث ان نواها والا فرجعية و

صح اضافة الطلاق الى كلها او ما يعبر به

عن الكل كراسك او رقبتك او روحك او

وجهك او فرجك او الى جزء شايع كنصفك

لا الى اليد والرجل والبطن والظهر وبعض

الطلقة طلقة واثنان في اثنين اثنان و

ويصح نية مع وابتداء الغاية يدخل لا

انتهاؤها وما بين كذا وانت طالق في مكة

ينجز وفي دخولك مكة تعليق ويقع عند

في الحال الحيث

تقاضا

او في غد

في انت طالق غدًا ويصح نية العصر في الثاني

فقط ويقع الآن في انت طالق امس وان

نكح بعده فلغو ويقع في اخر العمر في انت

ان لم اطلقك وحالًا في متى لم يطلقك

وسكت وفي اذا ينوى فان لم ينو فكان عند

ابي حنيفة ره واليوم للنهار مع فعل ممتد كامرك

بيدك يوم يقدم زيد وللوقت المطلق

مع فعل لا يمتد كانت يوم يقدم زيد طالق

وفي انت طالق ثلاثا نغير الله خولة يقعن و

بالعطف تبين بالاول كما اذا علق وقدم
الشرط ويقع الكل ان اخر وفي انت طالق
واحدة قبل واحدة وبعدها واحدة
يقع واحدة وفي الموطوءة اثنان وفي قبلها او
بعده ومعها او مع اثنان وان اشار بالاصابع
يقع عدد المنشورة وان اشار بظهورها
فالمضمومة وان وصف الطلاق بالشدة او الطول
او العرض او شبه بما يدل عليه فثلث
ان نواها والا فبائنة وكنايته ما يحتمله وغيره

صورتش آنکه گفت ان دخلت الدار انت طالق
وواحدة وواحدة که
باول واقع میشود بعد از دخول
دار ١٢

مدخوله چنانچه گفت
یعنی تو طلاق شونده یکی پیش از یکی یا آنکه گفت
انت طالق واحدة بعدها واحدة
یعنی تو طلاق شونده یکی بعد از یکی
یکطلاق واقع میشود ١٢

قبلها واحدة و در گفتن وی که انت طالق واحدة
اشارت با انگشت کرد

انت طالق
برشدة وطول وعرض چنانچه گفت انت تطليقة
كالجبل یا گفت انت طالق تطليقة
كالف یا گفت انت طالق تطليقة
كملء البيت سه طلاق سه طلاق
میشود در جمیع صورتهای مذکوره
اگر نیت سه کند و اگر نیت نکند
یکطلاق باین میشود ١٢

فنحو اخرجي واذهبي وقومي يحتمل رداو

نحو اعتدي واستبري رحمك انت وحد

انت حرة اختاري امرك بيدك سرحتك

فارقتك لا يحتملها ففي الرضاء يتوقف الكل

على النية وفي الغضب الاولان وفي مذاكرة

الطلاق الاول فقط فان نوى ثلث يقعن

والا فبائنة وفي اعتدي واستبري رحمك

وانت واحدة رجعة ويقع الطلاق بانسنا

والبينونة والحرمة اليه لا الطلاق **فصل**

تفويض

تفويض طلاقها اليها يتقيد بمجلس علمها

الا ان يقول كلما شئت او متى شئت او اذا

شئت بخلاف ان شئت ولا يرجع عنه وا

غيرها لا يتقيد و يرجع عنه والمجلس انما

يختلف بالقيام والذهاب او الشروع في

قول او عمل لا يتعلق بما مضى والفلك كبيتها

وسير دابتها كسيرها وفي اختاري بنية التفو[يض]

فقالت اخترت لا يقع الا بائنة وشرط ذكر النفس

من احدهما او قوله اختاري اختارة فتقول

يا گفت امر تو بدست تو خود يا گفت اختيار كن نفس خود را و نيت طلاق كرد يا بين الفاظ زيرا ولايت طلاق هست تا آنزمانكه مجلس علم باقيست اگر مجلس بطول كشيد تا اگر مجلس منقضي شد و طلاق نكرد و ولايت تطليق ندارد بعد ازين ١٢

يعني از زن و مرد يا قايم مقام ذكر نفس ... كنايت ازين معنى است ... گويد اختيار نفسك يا گويد اختيار ... گويد اخترت ... ١٢

اخترت ولو كرّرها ثلاثا فاختارت احدها

فثلاث ولو قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي

بتطليقة فبائنة ولو قال امرك بيدك ينويه

التفويض فطلقت نفسها فبائنة وان نوى

الثلث يقعن وفي امرك بيدك في تطليقة او

اختاري بتطليقة فاختارت فرجعية وفي امرك

بيدك اليوم وغدا يدخل الليل وان ردّت

في اليوم لا يبقى بعده وان قال اليوم وبعد غد

يختلف الحكمان وفي طلقي نفسك ان نوى

يقع

يقعن والا رجعية وفي طلقي ثلاثا فطلقت

واحدة يقع لا في عكسه ولو امر بالبائن والرجعي

فعكست يقع ما امر به والشرط في انت طالق

ان شئت مشية منجزة او معلقة بما قد علم

وجوده لا ان يعلم بعده كما اذا قالت شئت

ان شاء فقال شئت وفي كلما شئت تطلق

ثلاثا متفرقة لا بعد التحليل وفي كيف شئت يقع

بائنة او ثلاث ان نوت ولم يخالفها نيته وا

رجعية وفي من ثلاث ما شئت يقع ما دونها

وجود المجز قبل از تعليق حالا گفت زن که خواستم اگر آسمان بر بالای من بود تا که في الحال طلاق واقع میشود ۱۲

زیرا که لفظ کلما موجب تکرار موجب افعال نمیرسد زیرا که خود را سه طلاق میکند بیک لفظ کلما زیرا که موجب عموم انفراد نه اجتماع پس ما تکلم ایقاع سه طلاق نیست ۱۲

۷ میشود نیت زیرا ۱۲

فصل شرط صحة التعليق للملك او الاضافة
اليه والفاظه ان واذا واذا ما ومتى ومتى ما وكل وكلما
وزوال الملك لا يبطله ففي غير كلما ان وجد
مرة في الملك ينحل الى جزاء وفي غير الملك
لا الى جزاء وفي كلما ينحل بعد الثلاث فلا يقع
ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت على
وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا مع
حجتها وفي شرط لا يعلم الا منها نحو ان حضت
فانت طالق وفلانة صدقت في حقها فقط

فمی کلما الخ یعنی در تعلیق که بغیر لفظ کلما بود کان وا ذا وغیر انست که اکر موجود شود
شرط بیکبار در حال ملک منحل میشود یمین و جزا مترتب میشود و اکر موجود شود شرط
در غیر حال ملک منحل میشود یمین و جزا مترتب میشود ۱۲ و فی کلما تنحل الیمین بعد الثلث
یعنی در تعلیق بکلما باطل میشود بعد از سه طلاق چنانچه کفت و خلعت الداد است لا لقه هر بار
میدراید طلاق واقع میشود یا آنکه سه طلاق میشود ۱۲

وی ان صمت یوما اذا غربت بخلاف ان صمت یعنی در گفتن وی که انت طالق ان صمت یوما
وقوع طلاق وقتی است که آفتاب نشیند بعد از آنکه روز روزه داشت واگر گفت انت
طالق ان صمت بلفظ یوم یعنی تو طلاق شونده اگر روزه داری وقوع طلاق بروزه
داشتن یک ساعت است زیرا که یوم وقتی مقارن فعل ممتد نشود مراد بیوم روز کامل نشد

فيحكم بعد ثلاثة ايام بالطلاق وفي اولها يعني في

صمت

ان حضت حيضة يقع اذا طهرت وفي ان

يوما اذا غربت بخلاف ان صمت وان علق

طلقه بولادة ذكر و طلقتين بانثى فولدتهما

ولم يدر الاول طلقت واحدة قضاء

وثنتين تنزها وانقضت العدة بالثاني

وان علق بثنتين يقع ان وجد الثاني في الملك

والتنجيز مبطل التعليق فلو علق ثم نجز الثلاث

ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط

حائض

بخلاف ان اصمت متعذر لم يعا نيست حالانكه موجود شده است صوم از اهل شرايط صوم ١٢

بعد ازان بطلاق كرد وبعد تسليم بر احمد وتكلم كرد بزيد بعد ازان نكاح كرد بعد ازان بعمر تكلم كرد سه طلاق ميشود بايكي اول ١٢

باب طلاق المريض

بدانکه کسی زن خود را طلاق باین کرد در مرض موت بی رضای زن وامی از جمله آنکسیکه میراث میبرد

لا يقع وان وصل ان الله بكلامه بطل

فصل من غالب حاله الهلاك كمريض عجز عن

اقامة مصالحه خارج البيت ومن بارز او قدم

ليقتل بقصاص او رجم مريض كمرض الموت

فلو ابان زوجته بغير رضاها ومات

او بغير ذالك السبب وهي في العدة ترث وجد

هو في صف القتال او حم او حبس ليقتل صح

شرعا ولو تصادقا في مرضه على طلاقه ومضي

عدتها او ابانها بامرها ثم اقر لها بدين او

بمال

بمال فلها الاقل منه ومن الارث وان علق

طلاق باين بودن زن را — يعني اگر تعليق كرد

بينونتها بشرط وجد في مرضه ترث وان

علق بفعله او بفعلها ولا بد لها منه او بغيرهما

تعليق كرد بفعل غير خود شخص

وقد علق في المرض ترث فصل تصح الرجعة

اگر قبول نكند زن

في العدة وان ابت اذا لم تبن بخفيفة او

غليظة بنحو راجعتك وبوطئها ومسها بشهوة

ونظر وى بسوى فرج زن بشهوة

ونظره الى فرجها بشهوة وندب اشهاده

على الرجعة واعلامها بها وان لا يدخل عليها

حتى يؤذنها ان لم يقصد رجعتها ومعتدة

عدة طلاق رجعي است

باب الرجعة
بدانكه طلاق بعد از
دخول كم از سه است در
حره وكم از دو است در امه
موجب رجعت است بكتاب
وسنت واجماع است ليكن
طلاق رجعي بچهار شرط متحقق ميشود
اول صريح است لفظ طلاق يا بعض
كنايات مخصوص است دوم آنكه
در مقابله مال نبود سيوم آنكه
دون هبه بود چهار آنكه
امرأة مدخوله بود ١٢

الرجعي تتزين وله وطئها ولا يسافر بها حتى

يشهد على رجعتها وصدقت في مضي عدتها

ان امكن وبقائها وتكذيبها اخباره بالرجعة

في العدة ولا يحل حرة بعد ثلاث والامة

بعد اثنتين حتى يطأها بالغ او مراهق

بنكاح صحيح وتمضي عدة طلاقه او موته و النكاح

بشرط التحليل يكره وتحل للزوج وان قالت

حللت والمدة تحتمل وغلب على ظنه صدقها

حل نكاحها والزوج الثاني يهدم ما دون

الثلاث

الثلث خلا فالمجدد **فصل** الايلاء حلف بمنع

وطي الزوجة اربعة اشهر حرة وشهرين امة

فان قربها في المدة حنث ووجب الكفارة في

الحلف بالله وفي غيره الجزاء وتسقط الايلاء والا

بانت بواحدة ويسقط الحلف المؤقت لا المؤيد

فتبين باخرى ان مضت مدة اخرى بعد نكاح

ثان كالاولى ثم اخرى كذلك بعد نكاح ثالث

وبقي الحلف بعد ثلاث لا الايلاء فان قربها

كفر ولا تبين بالايلاء ولو عجز عن الفيء بالوطي

لمرض احدهما او غيره ففيه ان يقول فئت

اليها فان قدر قبل مضي المدة ففيه بالوطي وفي

انت علي حرام ان نوى الظهار او الثلث او الكذب

فما نوى وان نوى التحريم فايلاء وان نوى الطلاق

فباينة

ولم ينو شيئا فباينة وكذا في كل حل علي حرام

فصل لا بأس بالخلع عند الحاجة بما يصلح

مهرا وهو طلاق باين ويجب عليها بدله

وكره اخذه ان نشز والفضل ان نشزت

وان طلق بمال او على مال وقع باين ان قبلت

وبخمر

علی الفِ درهم یا گفت خالعتک یا بارأتک یا گفت بالعتک نفسک یا گفت طلاقک بالف درهم در جمیع این صور مذکوره طلاق منفود مگر بقبول در مجلس زیراکه معاوضه است

وبخمرٍ اوخنزیرٍ لایجب شیٔ و وقع باین فی الخلع

ورجعی فی الطلاق وان طلبت ثلاثاً بالفٍ فطلقها

واحدةً فبائنةٌ بثلث الالف وفی علی الف

واحدةٌ رجعیةٌ بلاشیٔ عند ابی حنیفة والخلع

معاوضة فی حقها یصح رجوعها وشرط الخیار

لها ویقتصر علی المجلس ویمین فی حقه حتی تنعکس

الاحکام والعبد بمنزلتها ویسقط الخلع والمبارأة

حقوق النکاح عنهما وان خلع الاب صبیته

بمالها لغا الاٰتی وقوع الطلاق وکذا ان قبلت

وعلي انه ضامن فعليه المال **فصل** الظهار تشبيه

يضاف اليه الطلاق من زوجته بما يحرم اليه النظر

من عضو محرمه نسبا او رضاعا وهو يحرم الو

طء ودواعيه حتى يكفر وفي انت علي كامي صح

الكرامة والظهار والطلاق فان لم ينو شيئا

لغا وفي انت علي حرام كامي ما نوى من ظهار

وطلاق وان لم ينو فايلاء عند ابي حنيفة

وابي يوسف وظهار عند محمد رح وفي انتن

علي كظهر امي لنسائه يجب بكل كفارة وفي

۷ چنانکه گفت در تشبیه زوجه انت علی کظهر امّی و یا گفت در تشبیه بما یعبر به از کل
کظهر امّی و یا گفت در تشبیه جزء شایع نصفک کظهر امّی همچنین است اگر بجای
کظهر امی یا بطن امی یا فخذ امی گفت یا فرج امی یا کظهر اختی یا کظهر
عمتی گفت که باین الفاظ ظهار واقع میشود ۱۴

تجب بالعود ای العزم علی وطیها وهی عتق رقبة

الا فائت جنس المنفعة کالاعمی ومقطوع یدیه

او ابهامیه او ید ورجل من جانب والمدبر و

مکاتب ادی بعض بدله ونصف عبده ثم باقیه

بعد وطیها وان عجز عن العتق صام شهرین

ولاء لیس فیهما رمضان والایام المنهیة وا

افطر یوما استانف وکذا ان وطیها لیلا

عمدا او یوما مطلقا وان عجز اطعم ستین مسکینا

کالفطرة او قیمته وان غداهم وعشاهم

صغیره وکبیره را ازاد کردن وی ازاد کند

یعنی کفارت کردن بنده است وکافر

واینکه قطع کرده شده است دو دست

بعد از ضامن شدن وی ان نصف دیگر را

دو ماه رمضان نبود

یعنی اگر افطار کرد در میان دو ماه یکروز بعذر

در شب بقصد یا در روز وطی کند بقصد

طعام دهد

صباح

شبانگاه

وَاَشْبَعَهُمْ اَوْ اَعْطَى مِنْ بُرٍّ وَمِنْ وَّيْ تَمْرًا وَشَعْرًا

وَوَاجِدُ الشَّهْرَيْنِ جَازَ فِي يَوْمٍ قَدْرُ الشَّهْرَيْنِ

لَا فصل اللِّعَانِ مَنْ قَذَفَ بِالزِّنَاءِ زَوْجَتَهُ الْعَفِيفَةَ

وَكُلٌّ صَلُحَ شَاهِدًا اَوْ نَفَى وَلَدَهَا وَطَالَبَتْ بِهِ

لَاعَنَ يَقُولُ اَرْبَعًا اَشْهَدُ بِاللهِ اِنِّي صَادِقٌ

فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزِّنَاءِ اَوْ نَفْيِ الْوَلَدِ وَيَقُولُ

فِي الْخَامِسَةِ لَعْنَةُ اللهِ عَلَيْهِ اِنْ كَانَ كَاذِبًا فِيمَا

رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزِّنَاءِ ثُمَّ يَقُولُ اَرْبَعًا اَشْهَدُ

بِاللهِ اِنَّهُ كَاذِبٌ فِيمَا رَمَانِي بِهِ ثُمَّ وَفِي الْخَامِسَةِ

غَضَبُ

باب اللعان بدانکه محتاج میشویم در معرفت لعان بمعنی لغوی و شرعی
و سبب وی و رکن وی و شرط وی و حکم وی و اهل وی و صورت وی
اما لعان در لغت نظر است و اما در شرع عبارت از چهار شهادت و لعن و
غضب است که میان زن و شوهر است که چنانچه ذکر کرده شود و سبب وی
قذف رجل است زنی خود را زنی که واجب شود حد اگر بیگانه را قذف کند
و شرط وی نکاح است تا که اگر طلاق کرد و بعد از آن قذف کرد لعان نیست
و رکن وی شهادات مخصوص است که جاری میان زن و شوهر است چنانچه مذکور
شود و حکم وی حرمت وطی و استمتاع است بعد از فراغ لعان و لیکن
فرقه واقع میشود بنفس لعان تا که اگر لعان طلاق باین کند نکاح واقع
میشود اگر تکذیب زوج نفس خود را حلال است وطی بی تجدید نکاح و اهل
وی آنست که اهل شهادت بود از همین جهت لعان میان زن و شوهر
مملوک نیست تا یکی از زن و شوهر مملوک بود یا صبی بود یا مجنون بود
یا محدود در قذف بود یا کافر بود لعان نیست و در صورت وی چنان
است که زن مخاصمه کند زوج را بنزد قاضی امر کند وی را بلعان بطور
یکه ذکر کرده شود و این لعان قایم مقام حد قذف است در حق زوج
بزعم زن و قایم مقام حد زنا است در حق زن بزعم زوج زیرا که
حد مهلک است و لعن و غضب نیز مهلک است بر تقدیر کذب ۱۲۱

غضب الله عليها ان كان صادقاً فيما رماني
به ثم يفرق القاضي بينهما فتبين بطلقة و
ينفي نسب الولد عنه وان ابى عن اللعان
حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد وان
ابت حبست حتى تلاعن او تصدقه فان كان
عبداً او كافراً او محدوداً في قذف حد وان
صلح شاهداً وهي امة او كافرة او محدودة في
قذف او صبية او مجنونة او زانية فلا حد و
لا لعان والمتلاعنان لا يجتمعان ابداً وان كاذب

بنفسه حد وحل نكاحها وكذا ان قذف غيرها

فحدا او زنت فحدت ولا لعان بقذف الاخرس

ونفي الحمل وبرئت وبعده الحمل منه تلاعنا و

بنفي الحمل ومن نفي الولد في الزمان التهنية او

شراء آلة الولادة صح وبعده لا ولاعن

فيهما وان نفى اول توامين واقر بالآخر حد

وفي عكسه لاعن ويثبت نسبهما فيهما فصل

في العنين ان اقر انه لم يطأ اجله الحاكم سنة

قمرية والرمضان ايام حيضها منها لا مدة

ثم قيل كيف يعرف انها بكر او ثيب
قالوا ان يدفع في فرجها اصغر بيضة
من بيض الدجاج فان دخل بلا عنف
فثيب والا فبكر وقيل ان امكنها
ان تبول على الجدار فبكر والا فثيب
وقيل بكسر البيضة فيصب في فرجها
فان دخلت فثيب والا فبكر
نهايه

مرض احدهما فان لم يصل فيها فرق بينهما

ان طلبت وتبين بطلقة ولها كل المهر ان خلا

ويجب العدة وان اختلفا اولا وكانت ثيبا

او بكرا فنظرت النساء فقلن ثيب حلف فان

حلف بطل حقها وان نكل او قلن بكرا اجل

ولو اجل ثم اختلفا فالقول هنا كما مر وبطل

حقها بحلفه حنث بطل ثمه كما لو اختارته

وخيرت هنا حين اجل ثمه والخصي كالعنين

ثم وفي المجبوب فرق حالا بطلبها ولا تخير احدهما

حق زن هیچنانکه اختیار کرد زن زوج را هیچنانکه بمرتبهٔ تفریق رسیده بود و زن اختیار کرد زوج را حق وی باطل شد و ولایت تفریق ندارد ۱۲

و را اول مرتبه بود اگر نکول کرد یا زنان گفتند که بکر است تاجیل کرده میشود ... اگر نکول کرد یا گفتند بکر است ... اگر خواهد زوج را اختیار کند و اگر خواهد طلب تفریق کند

بعيب الآخر **فصل** العدة للحرة تحيض للطلاق

والفسخ ثلاث حيض كوامل كأم الولد مات

مولها او اعتقها وموطوءة بشبهة او نكاح

فاسد في الموت والفرقة ولمن لا تحيض

بصغر او كبر او بلغت بالسن ولم تحض

ثلاثة اشهر وللموت اربعة اشهر وعشر وللامة

تحيض حيضتان ولمن لم تحض او مات عنها

زوجها نصف ما للحرة وللحامل الحرة او الامة

وان مات عنها صبي وضع حملها ولمن حبلت

بعد موت

بعد موت الصبي عدة الموت ولا نسب في و

جهيه والامرأة الفار للباين ابعد الاجلين و

ما للموت ولمن اعتقت في عدة رجعي كعدة

حرة وفي عدة باين او موت كامة والايسة

رأة الدم بعد عدة الاشهر تستأنف با

لحيض كما تستأنف بالشهور من حاضت

حيضة ثم ايست وعلى معتدة وطئت بشبهة

عدة اخرى وتداخلتا فاذا تم الاولى انقضى

العدة الثانية وعدة النكاح الفاسد عقيب

و هنوز عدة موت منقضی نشده است لا بد است که صبر کند تا عدة موت منقضی شود و اگر عدة موت منقضی شده باشد و هنوز عدة طلاق منقضی نشده باشد لا بد است که صبر کند تا عدة منقضی شود و این قول امام اعظم و امام محمد ره و بقول امام ابو یوسف ره سه حیض است زیرا که نکاح منقطع شده قبل الموت بسبب طلاق باین و عدة طلاق بحیض است و عدة وفاة وقتی است که زوال نکاح بموت بود و لیس ۱۲

تفريقه او عزمه ترك الوطي وتنقضي العدة
وان جهلت بهما وان نكح معتدته باين و
مستقبلة
طلق قبل الوطي يجب عليه مهر تام وعدة
خرجت
ولا عدة على ذمية طلقها ذمي ولا حربية
الينا مسلمة الا الحامل وتحد معتدة البائن
والموت كبيرة مسلمة بترك الزينة لبس المزعفر و
المعصفر والدهن والحنا والطيب والكحل الا
تخطب
بعذر لا معتدة عتق ونكاح فاسد ولا
معتدة الا تعريضا ولا تخرج معتدة الرجعي او
البائن

البائن من بيتها اصلاً وتخرج معتدة الموت

في الليوين وتبيت في منزلها وتعتد في منزلها

وقت الفرقة والموت الا ان تخرج او خافت

تلف مالها او الانهدام او لم تجد كراء البيت

ولابد من سترة بينهما في البائن وان ضا[ق]

المنزل عليهما فالاولى خروجه وكذا مع فسقه

وحسن ان يجعل بينهما قادرة على الحيلولة

ولو ابانها او مات عنها في سفرهما وليس

بينهما وبين مصرها مسيرة سفر رجعت فان

كان بعدها عن مصرها او مقصدها مسيرة

سفر وعن الاخر اقل تتوجه اليه والآخرة

معها ولي اولا والعود احمد وان كانت

في مصر تعتد ثمة ثم تخرج بمحرم فصل على الحضانة

للام بلا جبرها طلقت او لا ثم لامها وان

علت ثم ام ابيه ثم اخته لاب وام ثم لام

ثم لاب ثم خالة كذلك ثم عمة بشرط حريتهن

فلا حق لامة وام ولد والذمية كالمسلمة

حتى يعقل دينا وبنكاح غير محرم يسقط حقها

اي ولد الذمية كالولد المسلمة في حق الحضانة

وبمحرم

ويحرم لا كأمّ نكحت عمه وجدّة جدّه ويعود

الحق بزوال نكاح سقط به ثم العصبات

على ترتيبهم لكن لا تدفع صبيّة الى عصبة غير محرم

كمولى العتاقة وابن العم ولا الى فاسق ماجن

ولا يخيّر الطفل والام والجدة احق به حتى يأكل

ويشرب ويلبس ويستنجي وحده وبالبنت حتى

تحيض وعن محمد حتى تشتهي ولا تسافر

مطلقة بولدها الا الى وطنها الذي نكحها فيه

وهذا للام فقط فصل اقل مدة الحمل ستة

وهو المعتبر لفساد الزمان وعليه الفتوى

الشهر واكثرها سنتان فيثبت النسب ولد المعتدة

الرجعي وان جاءت لاكثر من سنتين ما لم

تقر بمضي العدة فثبتت الرجعة ولاقل منهما

لا ومبتوتة ولدته لاقل منهما لا لتمامهما الا

بدعوة وحمل على وطيها بشبهة في العدة

واذا ما لم يجد ولادة زوجة يثبت بشهادة

امرأة واحدة نفقة تجب النفقة والكسوة

والسكنى على الزوج ولو كان صغيرا لا يقدر

على الوطي للعرس مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة

توطاء

توانگر توطا ؤ بقدر حالهما وفي الموسرين نفقة اليسار

وفي المعسرين نفقة العسار وفي الموسر والمعسرة عكس

عكسه بين الحالين ولو هي في بيت ابيها او مرضت

في بيت الزوج لا لناشزة خرجت من بيته

بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف

ومغصوبة كرها وحاجة لا معه ولو كانت

معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء وعليه

توانگر لموسر نفقة خادم واحد لها فقط لا معسر مفلس

في الاصح ولا يفرق بينهما بعجزه عنها وتؤمر

يعني جدا كرده نميشود ميان زن وشوهر بسبب عاجز شدن شوهر از نفقه ويا مأمور ميشود زن

گفته است كه نزد امام محمد با وجود اعتبار خادم نفقه واجب است ليكن فتوى بر اول است ١٢

بالاستدانة عليه ومن فرضت لعسارة

فايسرت ثم نفقة يسارة ان طلبت ويسقط في مدة

مضت الا اذا سبق فرض قاض او رضيا بشيء

فيجب لما مضى ما داما حيين فان مات احدهما

او طلقها قبل قبض سقط المفروض الا

اذا استدانت بامر قاض ولا يسترد معجلة

مدة مات احدهما قبلها ونفقة عرس

القن عليه يباع فيها مرة بعد اخرى وفي

دين غيرها يباع مرة وتجب سكناها

في بيت

في بيتٍ ليس فيه احدٌ من اهلِه ولو ولدَه من

غيرها الا برضاها وبيتٌ مفردٌ من دارٍ له غَلقٌ

كفاها وله منعُ والديها وولدِها من غيرِه من

الدخول عليها لا من النظر اليها وكلامِها

متى شاءَ وقيل لا يمنع الخروج الى الوالدين

ولا من دخولهما عليها كل جمعةٍ وفي محرمٍ

غيرهما كل سنةٍ وهو الصحيح ويُفرض نفقة

مقرر کرده میشود نفقه

عرسِ الغايب وطفلِه وابوَيه في مالِه من

جنس حقّهم فقط عند مودَعٍ او مضاربٍ

یا نزد مضارب بود و مضارب کسیست که مالی از کسی

مال نزد مودع بود یعنی در دست امانت دار بود

از همین جهت تقیید لفظ کرده است حال آنکه

صاحب مال

در سود شریک است

میکرد و تجارت میکند

او مديون ان اقر به وبالنكاح او علم القاضي

ذلك ويحلفها انه لم يعطها النفقة ويكفلها

لا باقامة بينة على النكاح ولا ان يحلف

مالا فاقامت بينة ليفرض عليه وامرها

بالاستدانة ولا يقضي به وقال زفر يقضي

بالنفقة لا بالنكاح وعمل القضاة وعلى

الحاجة وللمطلقة الرجعي والباين وللفرقة

بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق

لعدم الكفاءة النفقة والسكنى لا لمعتدة

الموت

للموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج

وردة معتدة الثلاث تسقط نفقة لا تمكينها ابن الزوج

ابنه ونفقة الطفل فقيرا على ابيه لا يشاركه

احد كنفقة ابويه وعرسه وليس على امه ارضاعه

الا اذا تعينت ويستأجر الاب من ترضعه

عندها ولو استأجرها منكوحة او معتدة

من رجعي لترضع لم يجز وفي المبتوتة روايتان

ولا ارضاع بعد العدة او لابنه من غيرها

صح وهي احق لا اجنبية الا اذا طلبت

بزيادة اجر نفقة البنت بالغة والابن زمنا

على الاب خاصة به يفتى وعلى الموسر يسارا

الفطرة نفقة اصوله الفقراء بالسوية على

الابن البنت ويعتبر فيها القرب والجزئية لا

الارث فمن له بنت وابن ابن البنت على

وفي ولد بنت واخ على ولدها ونفقة كل ذي

رحم محرم صغيرا وبالغة فقيرة او ذكر زمن

او اعمى على قدر الارث ويعتبر اهلية الارث

الخال

لا حقيقة فنفقة من له خال وابن عم على

ولا

زیراکه نفقه حربی بر مسلمان واجب نمیشود ۱۲
ومراد از بین کافر کافر ذمی است نه حربی
کافر باشند ونفقه دهنده مسلمان بود یا بر عکس
هر چند که با یان روند اگرچه این جماعه
وما در خلاف هر چند که بالا روند و پسر زندان
واجب نمیشود مگر نفقه زوجه و پدر و مادر و پدر کلان

ولا نفقة مع اختلاف دينا الا للزوجة

یعنی نیست نفقه با وجود خلاف دین مگر زوجه را و اصول را و فروع را یعنی نفقه مسلمان و کافر بر یکدیگر

والاصول والفروع ولا على الفقير الا لها

یعنی نفقه بر فقیر واجب نمیشود مگر نفقه زن

وللفروع ولا لغني الا لها وباع الاب عرض

یعنی نیست نفقه غنی را مگر نفقه زن و فرزند را

فایده است نه اسباب باپدر پسر را از جهة نفقه خود بفروشد
وقتیکه فقیر باشد زیراکه پدر را ولایت
حفظ مال پسر دارد و بیع منقول
از حفظ است اما بیع عقار از حفظ
نیست زیراکه بخود محفوظ است پس
بعد از فروختن عرض لمن
از جنس حق پدر میشود که
آن نفقه است پس صرف بخود
میکند ۱۲

ابنه لا عقاره لنفقته ولا لدين له عليه سوا

ولا الام تبيع ماله لنفقتها وضمن مودع

ای لا تبیع الام مال الابن لنفقتها لان تملک
مال الابن مخصوصه بالاب لقوله علیه السلام انت وماله
لابیک ولانه لیس للام التصرف فی مال الابن ۱۲

الابن لو انفقها على ابويه بلا امر قاض

لا الابوان لو انفقا ماله عندهما واذا قضي

یعنی ضامن نمیشود پدر و مادر

بنفقة غير العرس ومضت مدة سقطت

در ماه ۱۲ زیراکه نفقه ایشان واجب است بر پسر بحکم قاضی

الا ان ياذن القاضي بالاستدانة ونفقة المملوك

یعنی نفقه مملوک ۱۲

على سيده فان ابى كسب وانفق وان عجز عنه

امره ببيعه **كتاب العتاق** هو يصح من حر مكلف

بصريح لفظه بلا نية كانت حر او معتق او

عتيق او اعتقتك او محرر او حررتك او

هذا مولاى او يا مولاى وبراسك حر و

نحوهما عبر به عن البدن وبكناية ان نوى

كلا ملك لى عليك ولا سبيل عليك ولا رق

وخرجت من ملكى وخليت سبيلك ولا

قد اطلقتك وبهذا ابنى للاصغر والاكبر لا

بيانى وما لى ولا سلطان لى عليك

ولفظ الطلاق وكنايته مع نية العتق وانت

مثل الحر بخلاف ما انت الا حر ومن ملك

ذا رحم محرم او اعتق لوجه الله او للشيطان

او للصنم او مكرها او سكران او اضاف عتقه الى

ملك او شرط و وجد عتق كعبد الحربى خرج

الينا مسلما والحمل يتبع امه فى الملك والرق و

العتق وفرعه الا ان ولد الامة من مولاها حر

فصل فيما ان اعتق بعض عبده صح وسعى

بقي وهو كالمكاتب بلا ردٍّ الى الرقّ لو عجز ولا

اعتق كله ولو اعتق شريك حظّه اعتق الآخر

او استسعى او ضمّن للمعتق موسرًا قيمة حظّه

لا معسرًا والولاء لهما ان اعتق او استسعى و

للمعتق ان ضمّن ورجع على العبد وقالا له

ضمانه غنيًا والسعاية فقيرًا فقط والولاء

للمعتق ومن ملك ابنه مع آخر اعتق حصته

ولم يضمن ولا ضمن غنيًا الا الاب

وان قال لعبديه احدكما حر فخرج واحد

ودخل

ودخل ثالث فأعاد ومات بلا بيان عتق

نصفه

من ثبت ثلاثة ارباع ومن كل من غيره

وعند محمد ره اربع من دخل وان قال ذلك

في مرضه ولم يجز وارثه جعل كل عبد سبعة

وعتق من ثبت ثلاثة ومن كل من غيره

سهمان كل ستة وعتق من خرج سهمان

ومن ثبت ثلاثة ومن دخل سهم ويسعى

كل في الباقي والوطئ والموت بيان في طلاق

مبهم كبيع وموت وتدبير واستيلاد وهبة

ودر داخل بس تنصیف کرده میشود میان ثابت وداخل

نصف دیگر ان دوی دیگر ظاهر است چونکه آزادی هر کدام مشترک است ۱۲

عند محمد رحمه الله اجعل

وصدقة مسلمتين في عتق مبهم دون وطي

فنه واشهادة بالعتق المبهم باطل لا الطلاق

المبهم

المبهم **فصل** ويعتق بان دخلت الدار فكل عبد لي

مملوك لي يومئذ حر من كان له حين دخل

ملكه وقت الحلف اولا وبان يومئذ من له وقت

حلفه فقط لا الحمل لكل مملوك ذكر لي حر ومن

اعتق على مال او به فقبل عتق والمال دين عليه

والمعلق عتقه بالاداء ماذون ان ادى عتق

لا مكاتب وفي انت حر بعد موتي بالف ان قبل بعد

موته

موته واعتقه الوارث عتق والا لا وان حرّ

ره على خدمته سنة فقبل عتق وخدمته سنة فان

مات مولاه قبلها يجب قيمته وعنده

قيمة خدمته فصل من اعتق بعد موته

مطلقا او الى مدة غلب موته قبلها مدبرا

ولا يباع ولا يوهب ويستخدم ويستاجر

والمدبرة توطى وتنكح وان مات سيده

وعتق من ثلث ماله وسعى في ثلثيه وان

استغرق دينه في كله وان قال ان مت في مرض

هذا او في هذه السنة صح بيعه وان وجدا

شرط عتق كالمدبر وانه ولدت من سيدها فا

من الثلث

دعي او من زوج فلكها ام ولده وحكمها

كالمدبرة الا انها يعتق عند موته من كل

ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب ولد

الامة الا بدعوة ثم بلا دعوة لكن ينتفي

بالنفي كتاب الولاء من اعتق باعتاق

او بفرع له او ملك قريبه فولاء السيده

له وان شرط عدمه ومن اعتق امة زوجها

فن

قنّ فولدت فله ولاء الولد فان اعتقها

الى قوم ان كان بين اعتاق الامة وولاد

اكثر من نصف حول والمعتق عصبة قدّم

النسبية عليه وهو على ذى الرحم فان مات

السيد ثم المعتق فولاؤه لاقرب عصبة

سيده ولا ولاء للنساء الا ما اعتقن كما

فى الحديث باب المكاتب الكتابة اعتا

ق المملوك يدا حالا ورقبة مالا فان

كاتب قنّه اى المملوك ولو صغيرا يعقل بمال

عصبه كنايه شخص است كه ميگيرد تمامه باقى مانده از صاحب فرض از ترکه ميت

دود معتق

ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن

يعنى نيست مر زنان را ولاء مگر ولاء كسى كه آزاد كردند

حالا او منجما او مؤجلا او قال جعلت عليك
الفا تؤديه نجوما اولها كذا وآخرها كذا وان
اديتها فانت حر وان عجزت فقن وقبل
العبد صح وخرج من يده دون ملكه
وعتق مجانا ان اعتق وغرم السيد العقر ان
وطي مكاتبته والارش ان جنى عليها او
على ولدها او مالها وصحت على حيوان
ذكر جنسه فقط ويؤدى الوسط او قيمته
وفسدت على قيمته او خمر او خنزير من المسلم

كتابه عتق

قيمت جماع

وصح للمكاتب البيع والشراء والسفر وانكاح

امته وكتابته فان ولاؤه ان ادى بعد

عتقه ولسيده ان ادى قبله لا التزوج

هبة ولو بعوض تصدقه الا بيسير ولا تكفل

واقراضه واعتاق عبده ولو بمال ولا بيع

نفس عبد منه وانكاحه والاب والوصي

في رقيق الصغير كالمكاتب واذا عجز عن نجم

ان كان له وجه سيصل اليه لا يعجزه الحاكم

الى ثلاثة ايام والا عجزه وفسخها بطلب سيده او سيده

برضاه وعاد رقا وما في يده لسيده

فان مات عن وفاء لم تفسخ وقضي البدل

من ماله وحكم بموته حرا والارث عنه و

عتق بنيه ولدوا في الكتابة او شراهم او

كتب هو وابنه صغيرا او كبيرا برة وطاب

لسيده ان ادى اليه من صدقة فعجز ولا

تفسخ بموت السيد واداى البدل الى ورثه

على نجومه وان اعتق بعضهم لا يصح وان

اعتقوا عتق مجانا

كتاب الايمان

فحلف

يحلف على فعل او ترك ماض كاذبا عمدا غموس

يأثم او به ظانا انه حق وهو ضده لغو

عفوه وعلى آت منعقدة وكفر فيه فقط ان

حنث ولو سهوا او كرها حلف او حنث

والقسم بالله او باسم من اسمائه كالرحمن

والرحيم والحق او بصفة يحلف بها من

صفاته كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته

وقدرته لا بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة

ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كرحمته وعلمه

ورضاءه وغضبه وسخطه وعذابه وقوله

بعمر الله دايم الله وعهد الله وميثاقه

واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله

وعلي نذر او يمين او عهد وان لم يضف

الى الله وان فعل كذا فهو كافر وان لم يكفر

علقه بماض اوآت وسوگند مى خورم

بخداى قسم وحقا وحق الله وحرمته

وسوگند خورم بخداى يا بطلاق زن

وان فعله فعليه غضبه او سخطه او لعنته او اذا

او سارق

او سارقٍ او شاربِ خمرًا او آكلِ ربوًا او حروف

القسم الواو والباء والتاء وتخم كالله لافعله و

كفارته عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين

في الظهار او كسوتهم بكل ثوب يستر عامة

البدن فلم يجز السراويل فان عجز عنها وقت

الاداء صام ثلثة ايام ولاء ولم يجز بلاء حنث

ومن حلف على معصيته كعدم الكلام مع

ابويه حنث وكفر ولا كفارة في حلف كافر

ان حنث مسلما ومن حرم ملكه لا يحرم وان

متمم بر راکه ابتدا است مثلا منصوب خوانده میشود از جهة
انتزاع حروف و لیکن بعضی مجرد خوانده
میشود تا کسره بر محذوف بود ۱۲

استباحة وكفر من نذر مطلقا او معلقا

بشرط يريده كان قدم غايبي فوجد في

وبما لم يرده كان زنيت في اوكم هو الصحيح

فصل من حلف لا يدخل بيتا يحنث بدخو

صفة لا الكعبة او مسجدا او بيعة او كنيسة

او دهليزا او ظلة باب دار كما في لا يدخل دارا

فدخل الدار خربة وفي هذه الدار يحنث ان

دخلها منهدمة صحراء او بعد ما بنيت اخرى

او وقف على سطحها او قام في عرفتها لا يحنث

كما لو

في الحلف بالفعل ٧

سطحها لو حائطها ٢

كما لو جعلت مسجدا او حماما او بستانا

او بيتا او دخلها بعد هدم الحمام وكهذا بيت

ودخله منهدما صحرا او بعد ما بنى بيتا آخر

وبهذه الدار فوقف في طاق باب لو اغلق

كان خارجا او لا يسكنها وهو ساكنها او

يلبسه وهو لابسه او لا يركبه وهو راكبه فاخذ

في النقلة ونزع بلا مكث او لا يدخل

فيها الآن يخرج ثم يدخل في لا يسكن

هذه الدار لا بد من خروجه باهله ومتاعه

اجمع حتى يحنث بو تدبقى بخلاف المصر والقرية

وحنث في لا يخرج لو حمل واخرج بامره لا ان

اخرج بلا امره مكرها او راضيا لا يخرج ومثله

لا يدخل اقساما وحكما ولا في لا يخرج الا

الى جنازة ان خرج اليها ثم الى امر اخر

وحنث في لا يخرج الى مكة فخرج يريدها

ورجع لا في لا ياتيها مكة حتى يدخلها وذهابها

كخروجه في الاصح وفي ليأتين مكة ولم

ياتها لا يحنث الا في اخر حياته وحنث في

ليأ

ليأتينّه غدا ان استطاع ان لم يأته بلا

مانع كمرض او سلطان ودُيّن بنيّة الحقيقة

وشرط للبرّ في لا يخرج الّا باذنه بكلّ خروج

اذن لا في لا يخرج الّا ان اذن وللحنث في

ان خرجت او ان ضربت لمريدة خروج

او ضرب عبد فعلهما فورا وفي تعدّ بت

مطلق

بعد يقال تعدّ معي تغدّيته معه وكفى

التغدّي ان ثمّ اليوم وما مركب للمأذون

عليه

ليس لمولاه في حق الحلف الّا اذا لم يكن

دين مستغرق ونواه كقيد الاكل من هذه

النخلة بثمرها وهذا البر بما كله قضما وبذا

الدقيق باكل خبزه فلا يحنث لو استفه كما هو

واكل الشواء باللحم والطبيخ بما طبخ من اللحم

والرأس برؤس يكبس في التنانير ويباع

في مصره والشحم بشحم البطن والخبز بالبر والشعير

لا الخبز الارز ببلدة لا يعتاد والفاكهة بالتفاح

والمشمش والبطيخ لا العنب والرمان والرطب

والقثاء والخيار والشرب منه باناء بخلاف

الحلف

الحلف من مائة ويحلف الوالي رجلا ليعلم

بكل داعر اتى بحال ولايته والضرب والكسوة

والكلام والدخول عليه بالحيوة لا الغسل

والقريب بما دون الشهر في ليقضين دينه

الى قريب والشهر بعيد وما يصطبغ به فادام

دام وكل الملح لا الشواء ولا يحنث في لا ياكل

من هذا البسر فاكل رطبه او من هذا الرطب

او اللبن فاكله تمرا او شيرازا او بسرا فاكله

في

رطبا او لحما فاكله سمكا او شحما فاكل الية ولا

سوگند خورد که ادام نخورم پس بریان که ادام نیست یعنی سوگند
خورد که ادام نخورم حانث
میشود بخوردن ما اصطبغ
برانکه ادام الخ مانند بنان
خورده میشود بجهت خوشگوار
شدن نان صبغ اعم از انکه
اتفتی داشته باشند یا نباشند و
تجتمع آنست که نانرا در وی
خسته شود نان از وی رنگ
گیرد و بس صبغ مخصوص گرفته باشد ۱۲
انست

لا يشترى رطبا فاشترى كباسة بسر فيها رطب

وحنث لو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او لا

بسرا فاكل مذنبا او لا ياكل لحما فاكل كبدا

او كرشا او لحم خنزير او انسان والغداء

الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء

منه الى نصف الليل والسحور منه الى الفجر وفي

ان لبثت او اكلت او شربت ونوى عينا لم

يصدق اصلا ولو ضم ثوبا او طعاما

او شرابا دين وتصور البر شرط صحة الحلف خلافا

لابي يوسف

لابي يوسف رح لمن حلف لاشربن ماء هذا الكوز

اليوم ولا ماء فيه او كان فصب في يومه لا

يحنث وان طلق فكذا في الاول والثاني

وفي ليصعدن السماء او ليقلبن هذا

الحجر ذهبا او ليقتلن فلانا عالما بموته

انعقد لتصور البر وحنث للعجز وان لم

يعلم فلا ومد شعرها وخنقها وعضها

كضربها وقطن ملك بعد ان لبست من

غزلك فهدى نغزلته ونسج ولبس هدى

ذهب يحلي لا خاتم فضة وعندهما عقد لؤلؤ

لو لم يرصع حلي وبه يفتى ومن حلف لا

على هذا الفراش فنام على قرام فوقه حنث لا

من جعل فوقه فراشا آخر او حلف لا يجلس

على الارض فجلس على بساط او حصير ولو حال

بينه وبينها لباسه حنث كمن حلف لا يجلس

على هذا السرير فجلس على بساط فوقه بخلاف

جلوسه على سرير آخر فوقه فلا يفعله يقع على

الابد ويفعله على مرة ولعلي المشي الى بيت الله

او الى

او الى الكعبة يجب حج او عمرة مشيا ودم ان ركب

ولا شى بعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشى

الى الحرم او المسجد الحرام او الصفا والمروة

ولا يعتق عبد قبل ان لم احج العام فانت

حر فشهدا بكونه وحنث بصوم

بنية فى لا يصوم لا لو صم يوما او صوما

حتى يتم يوما وبركعة فى لا يصلى لا بما دون

دلو صم صلوة يشفع لا باقل منه وبولد

فى ان ولدت فانت كذا وعتق الحى وفى

با تمام نكند روزه را تا که بروزه داشتن بعض روز حانث نمیشود زیرا که مراد صوم شرعیست

ولیکن چون نماز ارکان مختلفه است تا بتمام ارکان را بجای نیارد نماز نمیگویند بخلاف صوم که یکرکن است که امساک است پس بمجرد شروع بنیت صوم حانث میشود در سوگند دی روزه ندارم بی لفظ یوما یا صوما

ان ولدت فهو حرٌّ ان ولدت ميتا ثم حيا

وفي لتقضين دينه اليوم وقضاه زيوفا

او نبهرجة او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه

ولو كان ستوقة او رصاصا او دينه لا او في

لا يقبض دينه درهما دون درهم حنث

بقبض كله متفرقا لا ببعضه دون باقيه او

كل بوزنين لم يتخللهما الا عمل الوزن ولا في

ان كان لي الا مائة فكذا ولم يملك الا خمسين

ولا في لا يشم ريحانا ان شم وردا او ياسمينا

والصحيح

والبنفسج والورد على الورق بالعرف حنث في لا
يكلمه ان كلمه نائما بشرط ايقاظ وفي الا باذ
يحنث ان اذن ولم يعلم به فكلمه وفي لا يكلم
صاحب هذا الثوب فباعه فكلمه وفي لا يكلم
هذا الشاب فكلمه شيخا وفي هذا الحمل ان بعته
او اشتريته ان عقد بالخيار وفي ان لم ابعه
فكذا فاعتق او دبر وحنث بفعل وكيله
في حلف النكاح والطلاق والخلع والعتق
والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة

وبعض روايات ايقاظ شرط نيست بلكه اگر تكلم كرد بر جيبي كه بيدار بودي مي شنيد حانث شود

اگر بشرط اينكه عقد بخيار كرده است زيرا كه درصورت بيع از ملك بايع بدر نيامده است حالانكه شرط بيع موجود شده است ودرصورت شرا بقول امامين در ملك مشتري در آمده وبقول امام اعظم اگرچه در ملك مشتري در نيامده است ليكن تعلق عتق بشرى كرده است وشرا كه شرط است متحقق شده است

والقرض والاستقراض والايداع والا
ستيداع والاعارة والاستعارة والذبح
وضرب العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء
والخياط والكسوة والحمل لا في البيع والشراء
والاجارة والاستيجارة والصلح عن مال
والخصومة والقسمة وضرب الولد في لا
يتكلم فقرأ القرآن او سبح او هلل او كبر في
صلوة او خارجها ويوم اكلمه على الملوين
وصح نية النهار وليلة اكلمه على الليل والابين ابكلمه
ان

اى للغاية كحتى ففي ان كلمته الآن يقدم زيد او

حتى حنث ان كلمه قبل قدومه وفي تكلم عبد

او امراته او صديقه او لا يدخل داره ان زا

اضافة وكلمه لا يحنث في العبد ان اشار بهذا

او لا وفي غيره ان اشار بهذا وحنث والا فلا

حين وزمان بلا نية نصف سنة نكرا او عرفا

ومعها ما نوى والدهر لم يدر منكرا والابد

معرفا وايام منكرة ثلاثة وايام كثيرة والايام

والشهور عشرة وفي اول عبد اشتريه حر ان

معرفة مجهول بره

اشترى عبدا عتق وان اشترى عبدين ثم

اخر فلا اصلا فان ضم وحده عتق الثالث

وفي اخر اشتريته حر ان اشتر عبدا ومات لم

يعتق فان اشترى عبدا ثم اخر ثم مات عتق

الاخر يوم شرى من كل ماله وعندهما يوم

مات من ثلثه ولا تصير الزوج فارا لو علق

الثلث به خلافا لهما وبكل عبد بشرني بكذا

فهو حر عتق اول ثلثه بشروه متفرقين و

ان بشروه معا ويسقط بشراء ابيه الكفارة

عبد

ى لا بشراء عبدٍ حلف بعتقه ومستولدة بنكاح

علّق عتقها عن كفارة بشريها ويعتق بان

تسرّيت امة وهى حرة من تسرّاها وهى ملكه

يوم حلف لا من شراها فتسرّاها وبكل مملوك

حرّ امهات اولاده ومدبّروه وعبيده لا

الا بنيّتهم وبهذا حرّ او هذا وهذا العبيد ثالثهم

وخيّر فى الاولين كالطلاق ولا من دخل على

فعلٍ يقع عن غيره كبيع وشراء واجارة

خياطة وصياغة وبناء اقتضى ملكه امره ليحنث

به فلم يحنث في ان بعث لك ثوبا ان باعه بلا

امره ملكه وان دخل على عين او فعل لا يقع

عن غيره كاكل وشرب دخول وضرب

الولد اقتضى ملكه فحنث في ان بعث ثوبا

بعد ان باع ثوبه بلا امره في كل عرسي فكذا

قول عرسه نكحت على طلقت بنى وصح

نية غيرها ديانة والله اعلم

كتاب البيع

هو مبادلة مال بمال بتراض وينعقد

بايجاب وقبول بلفظي ماض وبتعاط

مطلقا فاذا اوجب واحد قبل الآخر في مجلسه كل

قليلا او كثيرا ام اراد قبول الايجاب من المتبايعين قبول كنند و بگيرد در بين مجلس

للمبيع بكل الثمن او ترك الآخر بعض ثمن كل او

تمام مبيع را بتمام ثمن را باتم كند

حل وسال يقبل الآخر بطل الايجاب ان رجع

ها و ايجاب قبول نكند ديگرى باطل گردد ايجاب اگر رجوع كند ايجاب كننده

للموجب او قام احدهما واذا وجد البيع

يا قائم شود يكى از ايشان لازم گردد بيع نفس بيع كرده ميشود

للمبيع بالاشارة ولا يذكر القدر والصفة

مبيع را باشارة و نه ذكر كنم مقدار و نه صفت

الا في السلم والثمن باحدهما ولا يذكر الجزاف

مگر در بيع سلم

الا في الجنس بالجنس وللمطلق الثمن على الا

مگر در جنس بجنس ... مطلق ثمن

روج فان استوى رواج النقود فسد ان

رواج دار ... و الا فاسد ميشود

اختلف ماليتها وان بيع ذو افراد كل واحد

مختلف دارند در مال ...

بكل فان لم يتفاوت صح في واحد والا فلا اصلاً

وان باع صبرة على انها مائة صاع بمائة درهم

فان نقص اخذ المشتري بالحصة او فسخ

وان زاد فللبائع وفي المذروع اخذ الاقل

بكل الثمن او ترك المبيع والاكثر له وان قال

كل ذراع بدرهم فباها لحصة فيهما وبيع البر

في سنبله والباقلاء ونحوه في قشره الاول و

بيع ثمرة لم يبد صلاحها او قد بدا ويجب

قطعها وشرط تركها على الشجر يفسد البيع كما

كاستثناء قدر معلوم منها صح خيار الشرط
مع العلم مهر معلوم

لكل منهما ولهما ثلثة ايام او اقل لا اكثر الا انه
يجوز ان اجاز في الثلث وكذا ان شرط
انه لم ينقد الثمن الى ثلثة او اكثر فلا بيع وبين بيان
لا يخرج مبيع عن ملك بايعه مع خياره
فهلكه في يد المشتري بالقيمة كالمقبوض على سوم
الشراء ويخرج مع خيار المشتري فهلكه في
يده بالثمن كتعيبه لكن لا يملكه المشتري فلا يثبت
احكام الملك كعتق قريبه ونحوه والفسخ لا

باذن البايع القبض

كما لا يخرج الثمن عن الملك المشتري مع خيار البايع

الا ان يعلم صاحبه في المدة بخلاف الاجازة

ويسقط الخيار بمضي المدة وما يدل على الرضا

كالركوب والوطي وشراء احد الثوبين

او احد الثلاثة على ان يعين احدا في صح لا

الاكثر وشراء عبدين بالخيار في احدهما

صح ان فصل الثمن وعين محل الخيار وفسد

في الاوجه الباقية وعبد شري بشرط كتبه

ولم يوجد واخذ بثمنه او ترك ويورث خياره

التعيين والعيب لا الشرط والروية فصل

الا ان يفصل الثمن ويعين محل الخيار
فكمل الاول

صح شراء ما لم يره وللمشتري الخيار عند رؤيته

ان لم يوجد مبطله وان رضي قبلها لا بائعه

ويبطله وخيار الشرط تعيبه وتصرف يوجب

حقا لغيره كالبيع بلا خيار قبل رؤيته وبعدها

وما لا يوجبه كالبيع بخيار ومساومة وهبة

بلا تسليم يبطل بعدها فقط ويعتبر رؤية المقصود

كوجه الامة ووجه الدابة وكفلها وموضع

علم المعلم وظاهر غيره وبيوت مقصودة

ونظر وكيله بالشراء او بالقبض لا نظر رسوله

وجس الاعمى وشمه وذوقه ووصف العقار

عنده ومن راى شيئا ثم شرى فله الخيار ان

تغير فالقول للبايع فى عدم تغيره وللمشترى

فى عدم رؤيته بعيب ولمشترى وجد بمشترى

عيبا نقص ثمنه عند التجار رده او اخذه

بكل ثمنه والاباق والبول فى الفراش وسرقه

صغير يعقل عيب ومن بالغ عيب آخر و

جنون الصغير عيب ابدا والبخر والذفر و

الزناء والتولد منه عيب فيها لا فيه والكفر

عيب فيهما والا استحاضة وارتفاع حيض

در هردو — واستحاضه ومرتفع شدن حيض

بنت سبع عشرة عيب وان ظهر عيب قديم

ازان كه ظاهر شود عيب قديم بعد از مردن مبيع يا بعد از آزاد كردن او را يا بعد از مدبر ساختن

بعد ما مات او اعتقه مجانا او دبره او استولدها

رجع بالنقصان لا بعد ما اعتق على مال او

نه بعد از آن كه آزاد كرده باشد بر مالى كه او را ولايت نيست رجوع بنقصان

قتله او اكل بعضه او كله او لبس فتخرق و بعد

يا خود پوشيده مبيع را دوباره كرده ولايت رجوع ندارد ببايع بنقصان عيب

حدث عيب رجع به الا ان يأخذه البايع

كدلك ما لم يختلط بملك المشتري فلا رجوع

باع قبله لا بعد ه و بعد كسر الجوز ونحوه

رجع بالنقصان في المنتفع به و بالكل في غيره

وإذا ادعى الإباق اثبت أولا أنه أبق عنده

بالبينة او نكول البائع عن الحلف على العلم

ثم يبرهن انه ابق عند البائع او حلف انه

باعه وسلمه وما ابق قط او ماله الرجوع

بهذه الدعوى ولا يمنع على المشتري اذا ادعى

يعني ثمن المعيب

العيب حتى تبين عدمه ومداواته

وركوبه في حاجته رضا لا لرده او سقيه او شراء

علف ولا بد له منه ولو شرى عبدين صفقة

واحدة ووجد بأحدهما عيبا ردهما كما … خاصة ان قبضهما والا اخذهما او ردهما

او خاصة ان قبضهما … في

في الكيل والوزن وان قبض ولو استحق

البعض ولم يرد الباقي بخلاف الثوب وصح

ان يبرئ من كل عيب وان لم يعدها

فصل البائع

بطل مابيع ليس بمال كالدم والميتة والحر

والمباع غير متقوم كالخمر والخنزير بالثمن

وبيع قن ضم الى حر وذكية ضمت الى ميتة

وان سمى ثمن كل وصح في قن ضم الى مدبر

او قن غيره بقدر حصته كملك ضم الى وقف

وفسد بيع العروض بالخمر وعكسه ولا يجوز

المباحات قبل ان تملك ولا قدرة على تسليمه

الا بحيلة او بضرر كالجذع في السقف او السمك

للماخوذ المرسل في الحوض وما به غرر

ولبن في ضرع وما يفضي جهالته الى المنازعة

المزابنة وهي بيع تمر مجذوذ بمثله على النخل

خرصا والملامسة والقاء الحجر والمنابذة

والا المراعي ولا اجارتها والا النحل الا مع الكوارة

واجزاء الادمي والخنزير وجلد الميتة قبل

دبغه ودود القز وبيضه خلافا لهما والعلو بعد سقوط

وشخص

وشخص على انه امة وهو عبد وشراء ما

باع باقل مما باع قبل نقد ثمنه الاول وشراء

ما باع مع شيء لم يبعه بثمنه الاول فيما باع وزيت على ان يوزن بظرفه ويطرح

للظرف كذا رطلا بخلاف شرط طرح وزن

بخلاف آنكه شرط كنند انداختن وزن ظرف را

الظرف والبيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه

این نوع بیع درست نیست بجهت آنكه این شرط مخالف مقتضی عقد است

نفع لاحدهما والمبيع يستحق والى اجل

مجهول وصح ان اسقط قبل حلوله وان

قبض المشتري المبيع بيعا فاسدا برضا بايعه

صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل

مثل قبض كردن بیع را در مجلس عقد بیع و بایع او را منع نكند

من عوضه مال ملكه ولزمه مثله حقيقة

فلمن

او معنى فان كان الفساد بشرط زايد

له الشرط فسخه والا فلكل منهما فان خرج

عن ملك المشتري او بني فيه فلا فسخ وطاب

للبائع ربح ثمنه بعد التقابض لا المشتري

ربح مبيعه فيتصدق به وكره النجش والسوم

على سوم غيره اذا رضيا بثمن وتلقي الجلب

المضر باهل البلد وبيع الحاضر للبادي في زمان

القحط والبيع وقت النداء وتفريق صغير

عن ذي

اقاله در لغة رفع است
و در شرع رفع بيع سابق است

عن ذي رحم محرم منه لا بيع من يزيد فصل

الاقالة فسخ في حق المتعاقدين فتبطل بعد

ولادة المبيعة وبيع في حق ثالث فيجب بها

الشفعة وصحت بمثل الثمن الاول فان شرط

غير جنسه او الاكثر منه وكذا الاقل الا ان تعيب

ولم يمنعها هلاك الثمن بل المبيع وهلاك

بعضه يمنع بقدره فصل التولية ان يشترط

في البيع انه بما اشترى والمرابحة به مع فضل

وشرطهما شراؤه بمثلي وله ضم اجر القصار

والحمل ونحوهما ويقول قام على بكذا فان

ظهر خيانة في مرابحة اخذ بثمنه او رده وفي

التولية حط وعند ابي يوسف رح حط فيهما

وعند محمد رح خير فيهما فصل الربوا فضل

خال عن عوض شرط لاحد المتعاقدين

في المعاوضة وعلته القدر اي الكيل و

الوزن مع الجنس والبر والشعير والتمر

والملح كيلي والذهب والفضة وزني وغيرها على

العرف فان وجد الوصفان حرم الفضل

والنسا

والنساء وان عدم ماجلا وان وجد احدهما

حرام است نسیه پس اگر دست بدست بود حلال است

جنانچه مذکور شد

دو وصف مذکور

حرم النساء فقط ولا يجوز الكيلي بمثله الا

بيع متساويا كيلا والوزني الا متساويا

و جایز نیست وزنی بر وزنی بیع کردن مگر جایز است بیع مساوی در وزن

وزنا والجيد والردي سواء وجاز حفنة

یعنی برابر است

و جایز است بیع کردن حفنه بحفنتین

بحفنتين وفلس بفلسين باعيانهما و

و جایز است بیع کردن یک فلس بدو فلس

و جایز است بیع کردن لحم بر حیوان زنده

اللحم بالحيوان والدقيق بجنسه كيلا والرطب

و جایز است بیع کردن دقیق بر دقیق

و جایز است بیع کردن رطب بر رطب

بالرطب او بالتمر والعنب بالزبيب والبر

و جایز است بیع کردن گندم در حال بودن تر و یا تر کرده شده

و جایز است بیع کردن خرما بر خرما

و جایز است بیع کردن انگور بمویز

رطبا او مبلولا بمثله او باليابس والتمر

او باليابس بمثل یا خشک

و جایز است بیع گندم در حال بودن تر یا تر کرده شده بمثل یا خشک آن

او الزبيب المنقع بالمنقع منهما متساويا

و جایز است بیع کردن خرما و مویز پاک کرده شده در آب ... متساوی باشند

ولحم حيوان بلحم حيوان اخر متفاضلا و

كذا اللبن وكذا خل الدقل بخل العنب

وشحم البطن بالالية او باللحم والخبز بالبر والدقيق

بالسويق متفاضلا ومتساويا ولا السمسم

بالحل الا ان يكون الحل اكثر مما في السمسم

ويستقرض الخبز وزنا لا عددا ولا ربوا بين

سيد وعبده ومسلم وحربي في داره

وصل لا يجوز بيع المشتري منقولا قبل

قبضه وصح التصرف في الثمن قبل قبضه و

والحط

المزيد

وفي المبيع

للزند فيه ان بقي المبيع لكن الشفيع ياخذ

بقيمت شفيع اخذ ميكند باقل مبيع

بالاقل وصح تاجل كل دين الا القرض و

ودرست تاجيل كردن هر دين را

يدخل البناء والمفتاح والعلو والكنيف

ود اخل ميشود بنا ود اخل ميشود مفتاح ود اخل ميشود بالا خانه ود اخل ميشود بيت الخلا

في بيع الدار لا الظلة الا بذكر كل حق هو لها

در بيع دار را

او بمرافقها او بكل قليل وكثير هو فيها او منها

والشجر لا الزرع في بيع الارض ولا الثمر

ود اخل ميشود درخت در بيع زمين نه زراعت ود اخل ميشود ثمر

وفي بيع الشجر ولا العلو في بيع البيت الا بشرط

ودر بيع درخت ود اخل نميشود بالا خانه در بيع خانه مگر شرط كرده باشد داخل ميشود

ولا في بيع منزل الا بذكر كالطريق والشرب

ود اخل نميشود در بيع منزل بالا خانه مگر بذكر ... مثل راه و آب راه

والمسيل ويدخل في الاجارة ولو خذ الو

ود اخل ميشود در اجاره جاي اب

المسيل جاي اب

ان استحقت امة بينة فان اقر بها لا ولمالكه

باع غيره ملكه فسخ والمبيع وكذا الثمن

عرضا وهو ملكه للمجيز وامانة عند بايعه

فسخ قبل الاجازة وجاز اعتاق المشتري

من الغاصب لا بيعه ان اجيز بيع الغاصب فصل

يصح السلم فيما يعلم قدره ووصفه كا

لمكيل والموزون مثمنا والمذروع كالثوب

مبينا طوله وعرضه ورقته والمعدود

متقاربا فيصح في السمك المليح لا في الحيوان

واطرافه

واطراف وجلود والجواهر وبصاع

و در بیع نیست بیع سلم در اطراف حیوان و درست نیست بیع سلم در پوست حیوان و درست نیست بیع سلم در جواهر و در بیع نیست بیع سلم در پیمانه

وذراع مغنٍ لم يدرِ قدره وشروطه

و در ذراع که هر دو شرح تعیین است ادراک کرده نمیشود قدرش را در شرع شروط کرده شده است

بيان جنسه كبُرٍّ ونوعه كسقية وصفته كجيد اوى

بیان جنس مثل گندم را مثل نوع بیان کند نوع را مثل آبی را و بیان کند صفت را مثل جید یعنی اعلی و ادنی را

وقدره واجله واقله شهر وقدر رأس

و بیان قدرش را و بیان اجلش را و اقل همه اجل یک ماه است شرط کرده شده است مقدار رأس المال را

المال في الكيلي والوزني والعددي ومكان

در پیمانه و در وزنی و در عددی و شرط کرده شده است مکانش را

ايفاء مسلم فيه لحمله مؤنة وقبض رأس

و جای ایفای مسلم فیه را یعنی ادا کردن از جهت بار کردن و شرط کرده شده قبض کردن رأس المال را

المال قبل الافتراق شرط بقائه فلو كان

قبل از جدا شدن شرط است بقای عقد را پس اگر باشد یعنی رأس المال بعض

التصرف

دينا وعينا بطل في حصة الدين ولايجوز

دین است و عین است باطل است بیع سلم در حصه دین و جایز نیست تصرف کردن

استحسانا

في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض والا

در رأس المال مسلم فیه یعنی در ... پیش از قبض کردن

رباعی

صحت عقد سلم را شرط اند

علم جنس نوع قدر وصف ...

موضع ایفا رأس المال هم باید تعیین

لیک نزدیک امام المتقین صدر الاجل

...

باجل سلم تعاملوا فيه اولا وبلا اجل فيما

يتعامل فيه بيع فيجبر الصانع على العمل ولا

يرجع الامر والمبيع هو العين لا عمله فلو جاء

بما صنع غيره او هو قبل العقد فاخذ صح

بيع الكلب والسباع علمت اولا والذمي

في البيع كالمسلم الا في الخمر والخنزير فيهما

كخل والشاة في عقدنا دراهم شر فوقع

في ثوب رجل فولدان اعدله او كفه والا

فلا اخذه واعتبره ساير المباحات فصل

یعنی اعتبار کرده میشود بان درهم را

الصرف

الصرف بيع الثمن بالثمن جنسا بجنس او

در شريعت صرف كردن بيع ثمن بثمن جنس بجنس باشد

بغير جنس وشرط التقابض قبل الافتراق

با غير جنس وشرط كرده شده است قبض كردن را قبل از جدا شدن بايع ومشترى

الفضة

وان وقع في البعض صح فيه وفي اثناء

واگر واقع شود قبض در بعض درست است در بعض

وصار مشتركا وكذا في السيف المحلى ان

ميگردد مشترك وهمچنين در سيف حل كرده شده باشد

القبض

خلصت الحلية بلا ضرر ويصرف

اگر خلاص شود حليه بلا ضرر وصرف كرده ميشود قبض را

الى ثمنها وان لم يقبض شيء بطل فيهما او

بسوى ثمن حليه واگر قبض نكند شيء را باطل ميشود

لم تخلص بطل اصلا كتاب الشفعة هي تملك

خلاص نكند باطل ميشود اصلا

العقار على مشتريه جبرا بمثل ثمنه وتثبت

نفس

بقدر رؤس الشفعاء لا الملك للخليط في

البيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق

خاصّين كشرب نهر لا يجري فيه السفن و

طريق لا ينفذ ثم لجار ملاصق بابه في سكة أخرى

وبطلها في مجلس علمه بالبيع وهو طلب

مواثبة ثم يشهد على طلبه عند العقار أو

ذي يده من بائع أو مشترٍ فإن أخّر إشهاده

بطلت ثم يطلب عند القاضي وبتأخيره شهرًا

تبطل عند محمد وبه يفتى فإذا طلب سأل

القاضي الخصم فإن أقرّ بملك ما شفع به أو نكل عن

الحلف

الحلف على العلم بانه ما لكه او برهن الشفيع

سا له عن الشراء فان اقر به او نكل عن الحلف او برهن الشفيع قضى له بها فلزمه احضار الثمن

ويحبس الدار له ولا تسمع البينة على البايع

حتى يحضر المشترى فيفسخ بحضوره ويقضى

بالشفعة والعهدة على البايع وللشفيع خيار

الرؤية والعيب وان شرط المشترى البراءة

عنه والقول للمشترى في الثمن وبينة الشفيع

احق من بينته ولو ادعى المشترى ثمنا وبايعه

اقل منه اخذ بقوله قبل القبض وبقول

بعده واخذ في حط بعض الثمن او زيادته

بأقلهما وفي حط الكل بالكل وفي الشراء بثمن

مثلي بمثله وفي غيره بقيمة الثمن ففي عقار

بعقار اخذ كل بقيمة الآخر وفي ثمن مؤجل

بحال اخذ بعد الاجل وفي بناء المشتري وغرسه

بالثمن وقيمتهما مقلوعين او كلف المشتري

قلعهما ولثبت الا في بيع او هبة بعوض

لا في نحو دم بيعا قصدا ولا في البيع بخيار

الا بعد سقوط ولا في بيع الفاسد الا بعد

سقوط

سقوط فسخ ولا في رد بخيار الاخيار عيب بلا

قضاء ولا لمن باع او بيع له او ضمن الدرك

بل لمن شرى او اشترى له ويبطلها تسليمها بعد

البيع لا قبله والصلح عن بطلانه وموت

الشفيع لا المشتري وبيع ما يشفع به قبل القضاء

وشفع حصة احد المشترين لا احد البايعين

فان سلم شرا زيد فظهر شرا غيره او شرا

بالف فظهر باقل او بمكيل لا تسقط الان ظهر

بقيمة الف او اكثر

كتاب القسمة

هي تعيين

كتاب

هي تعيين الحق الشايع وغلّب فيها الافراز في المثلي

والمبادلة في غيره فيأخذ كل شريك حصة

بعينه صاحبه ثمنه لاهالك وندب نصب

قاسم يرزق من بيت المال ليقسم بلا اجر

وان نصب باجر صح وهو على عدد الرؤس

ويجب كونه عدلا عالما بها ولا يعين واحد

ولا يشترك القسام وقسم بطلب احدهم

ان انتفع كل بحصته وبطلب ذي الكثير فقط

ان انتفع الآخر لقلة حصته ولم يقسم الا

ان

ان تضرر كل للقلة ولا الجنسان ولا الرقيق و

الجواهر والحمام الا برضاهم ودور مشترك

او دار وضيعة او دار وحانوت قسم كل

وحدها وصحت بالتراضي الا عند صغر

احدهم وقسم نقلي يدعون ارثه بينهم و

عقار يدعون شراه او ملكه مطلقا فان

ادعوا ارثه عن زيد لم يبرهنوا على موته و

عدد ورثته ولو ان [illegible] برهنوا انه معهم حتى

برهنوا انه لهم ولو ان كان شئ منه الوارث

الطفل او الغايب ولا يدخل والدراهم في

القسمة الا برضاهم وان وقع مسيل او

طريق في قسم اخر صرف عنه ان امكن والا

فسخت وان اقر بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض

حصته وقع في يد صاحبه غلطا صدق

بالحجة وشهادة القاسمين حجة وفسخت ان

استحق بعض شايع في كل لا بعض حصة

احدهما بل يرجع وصحت المهاياة في سكنى

هذا بعضا من دار وهذا بعضا وخدمة

عبد

عبد هذا يوماً كسكنى ميت صغيرٍ وعبد بن هذا

العبد والآخر للآخر

كتاب الهبة

تمليك عين بلا عوض ويصح بوهبت ونحلت

ونحوهما وتتم بالقبض في مجلسها ولو بلا

اذن وبعده باذن ولا يصح في مشاع

يقسم فان قسمه وسلم صح وكذا

لبن في ضرع ونحوه ولا دقيق في بر وان

طحن وسلم وهبة ما مع الموهوب له تامة

كهبة الاب لطفله وقبضه عاقلاً وقبض

اعطيت لك وبكفتن مثل اين ولفظ بچون اعطيت واطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب واعمرتك هذا الشئ وجعلت لك عمرى باين الفاظ ايجاب محقق ميشود وپس لازم است از قبول بعد از تحقق ايجاب وقبول هبه منعقد ميشود وليكن تمام نمى شود بى قبض

بعد از هبه كرد بان شخص درين هبه تمام است وتامه ميشود ملك بمجرد عقد بى آنكه عقد جديد كند

تمام شود والله اعلم

يربيه وهو معه ر الزوج للزوجة بعد الرفا

معتبر في هبته الاجنبي لنا وصح هبته اثنين

دار الواحد وعكسه لا كتصدق عشرة دراهم

على غنيين وصح على فقيرين ويصح الرجوع

عنها بتراض وحكم قاض ويمنعه زيادة

متصلة وموت احدهما وعوض اضيف

اليها ولو من اجنبي وخروجها عن ملك

الموهوب له والزوجية وقت الهبة وقرابة

المحرمية وهلاك الموهوب وضابطها حروف

ومع

واهب وشرط نيست قبض واهب زيرا كه وجوب قبض باعتبار انتقال ملك نه عود ملك

وصح رجوعه وهو فسخ من الاصل لا هبة للواهب

وهي بشرط العوض هبة ابتداء فشرط

قبضهما ويبطل بالشيوع وبيع انتهاء فترد بالعيب

والرؤية وتجب الشفعة الهبة وان استثنى

الحمل وشرط ما يفسد البيع بطلا وصحت

الهبة وان اعتق الحمل ثم وهبها صحت وان

دبره ثم وهبها لا وصح العمرى وهي جعل داره

له مدة عمره بشرط ان ترد اذا مات وبطل

الشرط ولا يصح الرقبى وهي ان مت قبلك

لك وبصدقة لا يصح الا بالقبض ولا في

كتاب الاجارة

شايع يقسم ولا عود فيها

هي بيع نفع معلوم بعوض كذا دين او عين

ويعلم النفع بذكر المدة وان طالت لم يكن

في الوقف لا يصح فوق ثلث سنين وبك

العمل كصبغ ثوب وباشارة كنقل هذا الى ثمة

لا يجب الاجرة بالعقد بل بتعجيلها او شرطه

او استيفاء النفع والتمكن منه فيجب لدار قبضت

ولم يسكنها ويسقط بالغصب بقدره فو

تمكنه وللموجر طلب الاجرة للدار والارض

لكل يوم وللدابة لكل مرحلة وللقصارة والخياطة

اذا انمت وللخبز بعد اخراجه من التنور فاذا احترق

بعد ما اخرج فله الاجر ولا غرم

فيهما وللطبخ بعد الغرف ولضرب اللبن

بعد اقامته وحبس العين للاجر من خلط ملكه

بها كالصباغ فان حبس فضاع فلا غرم

لا اجر بخلاف الحمال ولمن اطلق له العمل ان

يستعمل غيره فان قيد بيده لا ولا اجر للمجي بعيا

يعني بخلاف حمال كه حبس از براي اجره جايز نيست

بمذهب امام اعظم

يعني تخصيص بوي كرده نشده است

ان مات بعضهم وجاء من بقي اجرة بحسابه

وحامل كتاب او زاد الى زيد باجرة ان رده

لموته لا شئ له وصح استيجار ارض دار او

بلا ذكر ما يعمل وله كل عمل سوى موهن البناء

لا استيجار الارض حتى يسمي ما يزرع او يعم

ويكون الارض خالية عن الزراعة فان استاجر

للبناء والغرس صح واذا انقضت المدة

فارغة الا ان يغرم الموجر قيمته مقلوعا و

بلا رضاء المستاجر ان انقص القلع الارض و

لا ف

لا فرضا او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس

لهذا والارض لهذا والرطبة كالشجرة وضمن

الحصة بالزيادة على حد ذكر ان اطاق وكل

القيمة ان لم يطق الاجارة تفسد بالشروط

تفسد البيع فيجب اجر المثل لا يزاد على المسمى

وصح اجارة دار كل شهر بكذا بلا بيان المدة

في احد فقط وفي كل شهر سكن في اوله وان سمى

المدة فذاك والا فوقت العقد فان كان حين

يهل اعتبر الاهلة والا فالايام كالعدة واجارة

الحمام والحجام والظئر باجر معين وبطعامها

وكسوتها وللزوج وطيها لا في بيت المستاجر

ولا نكاح ظاهر فسخها ان لم ياذن لها الا ان

اقرت بنكاح ولاهل الصبي فسخها ان مرضت

او حبلت وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح

طعامه ودهنه وعلى ابيه الاجرة وثمنها فان

ارضعت بلبن شاة او غذته بطعام ومضت

المدة فلا اجر لها ولم يصح للعبادات كالا

ذان والامامة وتعليم القران والفقه واليوم

بصحتها

بصحتها ولا للمعاصي كالغناء والنوح ولا لعسب

التيس ولا اجارة المشاع الا من الشريك

ولا اجارة الرحى ببعض دقيقه ونحوها

ولا الجمع بين الوقت والعمل الاجير الاجير

المشترك يستحق الاجر بالعمل وله ان يعمل

للعامة كالقصار ونحوه ولا يضمن ما

في يده وان شرط عليه الضمان بل يهلك

الا في ان لم يتجاوز المعتاد الاجير الخاص يستحق

نفسه مدته وان لم يعمل كالاجير لرعي الغنم

باطل است نفس آنست وراند روز بس در دو
تنفع اجر است بس مقتضی بنزاع میشود
وا که معقود علیه عمل و وقت بود
بانیطور که این عمل را از اول روز
تا آخر روز کند و این مقدور
نیست در عادت از جهة
احتمال مانع از
عمل

یا از مرکب افتاد
و فیلک کشیدن کشته و راندن
مرکب بطریق عادت بوده باشد

ولا يضمن ما هلك في يده او بعمله وان ردد

الاجر بترديد العمل يجب اجر ما عمل وان ردد

وفي عمله اليوم او غدا فله ما سمي ان عمل

اليوم واجر مثله ان عمل غدا ولا يجاوز

المسمى ولا يسافر بعبد مستاجر للخدمة الا

بشرط وتفسخ بعيب اخل بالنفع كدبر

الدابة فلو انتفع بالمعيب او ازيل بعيب سقط

خياره وبخيار الشرط والرؤية وبالعذر

وهو لزوم ضرر لم يستحق بالعقد كسكون

وجع

وجع ضرس استوجر لقلعه ولحوق دين لا

يقضى الا بثمن ما آجر وسفر مستاجر عبد

مطلقا او في المصر وافلاس مستاجر دكان

ليتجر وخياط استاجر عبدا ليخيط فترك

عمله وبدا ا مكرى الدابة من سفره بخلاف

بداء المكارى وترك خياط مستاجر عبد

ليخيط ليعمل في الصرف وبيع ما آجره ينفسخ

آجره سفسخ ما آجر ينفسخ بموت احد العاقد

ان عقدها لنفسه فان عقد لغيره فلا كالوكيل

از لاحق شدن دینی که ادا کرده نشود

تقید میکند بوضعی یا تقید کرد و مطلق بعدازان صورت شد فسخ کرده میشود اجاره اگر صاحب غلام گوید که سفر ممکن نامرد اجاره کرده و اگر مستاجر خواهد که غلام را با خود بسفر برد مالک را خیار فسخ نیست اما مالک راضی شود به بردن غلام مستاجر را خیار فسخ نیست

حاصل آنست که غلامیرا با اجره

اگر عقد از برای خود کرده باشد پس اگر عقد از برای غیر خود کرده باشد منفسخ نمیشود

مجنون و کیل

والوصي ومتولي الوقف ولو قال لغاصب داره

فرغها والا فاجرتها كل شهر بكذا فسكت ولم

تفرغ يجب المسمى وصح الاجارة وفسخها و

المزارعة والمساقاة والوكالة والكفالة والا

المضاربة والقضاء والامارة والايصاء والو

صية والطلاق والعتاق والوقف مضافة

الى المستقبل لا البيع واجازته وفسخه والقسمة

والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح

عن مال وابراء الدين كتاب العارية

هي تمليك نفع بلا عوض وتصح باعرتك

ومنحتك واطعمتك ارضي وحملتك دابتي

واخدمتك عبدي وداري لك سكنى

ويرجع المعير متى شاء ولا يضمن بلا تعد ان

هلكت ولا تؤجر فان اجرها فعطبت ضمنه

المعير ولا يرجع على احد او المستاجر و

يرجع على موجره ان لم يعلم انه عارية

ويعار ما اختلف استعماله او لا ان لم

يعين منتفعا ما لا يختلف وان عين و

بعد ازان در عاریت استعمال کرده شده است بنا بر معنا
نسبت معنی لغوی و داری
مبتداست که خبر مبتداست
و سکنی بمنزله است از نسبت
مخاطب یعنی دار من ترا است
از روی سکنی و عمری مفعول
مطلق فعلش محذوف و
سکنی بمنزله است و عمری
دار است و در مدة عمر تقدیر
کلام چنان میشود که
اعمرت مها لک عمرا سکنی
یعنی اعمار کردم دار را
مر ترا اعمار کردنی از
روی سکنی یعنی دار را
بتو دادم تا آن وقت
که زنده ام

للمؤجر فمن استعار دابة او استأجر مطلقاً يحمل

ويعيره ويركب واياً فعل تعين ويضمن

بغيره وان اطلق الانتفاع في الوقت و

النوع انتفع ما شاء وان قيد ضمن با

لخلاف الى شر فقط وكذا التقييد بالاجارة

بنوع او قدر ورد بالى اصطبل مالكها

او مع عبده او اجيره مسانهة ومشاهرة

او مع اجير ربها او عبده يقوم على دابة

اولا تسليم كرد مستعار غير نفيس الى دار

مالكه

مالكه بخلاف ردّ الوديعة والمغصوب الى دار مالكهما وعارية النقدين والكيل والموزون

والمعدود قرض واعارة الارض للبناء

والغرس وله ان يرجع ويكلّف قلعهما وضمن

ما نقص بالقلع ان وقّتها ورجع قبله وكره

الرجوع قبله ولو اعار للزرع لا يأخذها

حتى يحصد وقّت اولا واجرة ردّ المعار والمستأجر

والمغصوب على المستعير والموجر والغاصب

كتاب الوديعة هى امانة تركت للحفظ وضمانها

وله حفظها بنفسه وعياله وان نهى يعني مر مودع راست
حفظ وديعت بنفس خودش بعيال خودش كه ان زوجه وى است
ويا ولد وى است ومادر وى است كه بس لقانه يا ماهيانه است اگرچه
نهى كرده باشد صاحبش از حفظ بعيال وى فرعها عند عدم النهى
والخوف يعني ميرسد مر مودع را مسافرى كردن بود وديعه و
وقتيكه مودع را منع كرده باشد يا راه مخوف بود يا وجود انها سفر كرد
وهلاك شد وديعه ضامن ميشود وله حفظ بغير عياله الا اذا خاف ضمن
الحرق والغرق فوضعها عند جاره او في فلك اخر يعني اگر
حفظ كرد بغير وهلاك شد ضامن شد زيراك مالك راضي شده است
بحفظ بغير عيال مگر وقتيكه سوختن وديعه را يا غرق شدن كشتي را
بعد از ان نهاد در خانه همسايه يا در كشتي ديگر وهلاك شد ضامن نميشود
فان حبسها بعد طلب ربها قادرا على التسليم او جحدها يعني اگر
نگاه داشت وديعه را بعد از طلب كردن مالك وديعه را او رحال
لتيكه قادر بود بر تسليم يا منكر شود وديعه را مالك خواه بعد از ا
انكار اقرار كند وخواه نكند ضامن ميشود زيراك انكار بغير مالك
ازنها حفظ است او خلطها بماله حتى لا يتميز يعني يا خلط كرد
مودع بمال خودش بطوريكه تميز كرده نشود ضامن ميشود زيراكه
در خلط بغير جنس منقطع ميشود مالك پس ضمان واجب ميشود
باتفاق وضامن ميشود در خلط جنس بجنس نزد امام اعظم و
وهمچنين است نزد امام ابو يوسف مگر وقتيكه مخلوط اكثر بود يا
اگر اقل بود شريك ميشود مودع ونزد امام محمد تو شريك ميشود
مودع خواه مخلوط بود وخواه باقل بود همچنين ذكر كرده است
شرح وقايه او تعدى فلبس او ركب او حفظ في
دار امر به في غيرها او جعلها عند الموت ضمن يا تعدى
كرد در جامه ومركب وديعت بايطور كه پوشيد جامه را

وسوار

دسوار شده مرکب را یا حفظ کرد در داریکه امر کرده ست مالک بحفظ ودیعة در غیر این دار
یا محمول کرد ودیعة را و بگفت در وقت موت ضامن شد ضمن جزا خاب جمهات وان دا
ل التعدی زال ضمانه یعنی اگر ازاله کرد مودع تعدی را زایل شد ضمان وی چنانچه
نهاده بود در غیر داریکه مالک امر کرده بود بحفظ بعد از ان نهاد در داریکه امر کرده بود
مالک بحفظ وان اختلط بلا فعله اشترکا یعنی اگر مخلوط شد ودیعة بمال مودع بی فعل مو
دع شریک مودع بمودع واین شرکة را شرکة اختلاط گفته اند تا اگر هلاک شود بعض و
دیعت هلاک از مال هر دو میشود قسمت میکند باقی را بقدر نصیب شان ولا یدفع علی احد
المودعین قسط بغیبة الآخر فی لا یقسم ودفع نصفها فیما یقسم یعنی درصورتیکه دو
کس ودیعة گذاشته باشند دفع نمیکند مودع بیکی از مودعین نصیب ویرا در غیبت آن
دیگر در مالیکه قسمت کرده قسمت کرده نمیشود قسمت کرده است در الجزا ولا حد المودعین
دفعه الی الآخر فی لا یقسم دفع نصفه فقط یقسم یعنی درصورتیکه ودیعة نزد دو کس
بود میرسد احد مودعین را دفع مودعیت تا آن دیگر از برای حفظ در مالیکه قابل
قسمت نبود و میرسد دفع نصف ودیعت و لیس نه کل ودیعة در مالیقسم و نزد امامین
جایز است دفع کل ودیعة در مالیقسم (وضمن دافع الکل لا قابضه یعنی ضامن دافع
کل نه قابض کل یعنی درصورتیکه دو کس ودیعت نهاده بودند دفع کرد مودع کل و
دیعت را بیکی ازین دو کس ودر دید این دو کس هلاک شد ضامن شد مودع آنکس که قبض
کرده است زیرا که مودع مودع میشود بر مودع مودع ضمان نیست ولا اعتبار للنهی عن الدفع
الی مالابد من حفظه یعنی نیست اعتبار مر نهی کردن مالک را از دفع کردن بکسیکه لابد است
مودع از حفظ آنکس ودیعت نهاد و بگفت که بامرأه خود یا بولد خود یا بعبد خود یا بذی
حال آنکه اینهاعست در عیال وی بعد از ان دفع کرد بیکی ازین جماعت اگر حافظ
غیر ازین کس ندارد نهی مالک را باعتباری نیست الا ضامن میشود واین مسئله معلو
شده بود از قول وی که وله حفظها بنفسه وعیاله وان نهی عن الحفظ فی بیت من دار
الا ان یکون له خلل ظاهر لفظ عن الحفظ عطف است بر عن الدفع یعنی نیست اعتباری
مر نهی کردن مالک را از حفظ در بیتیکه از دار است مگر آن که خلل ظاهری بود مر این
بیت را تا که اگر در بیت دیگری ازین دار حفظ کرد ضامن نمیشود زیرا که بیوت دار واحد
متفاوت نمیشود در امن بیت پس فایده در تعیین نیست مگر آنکه عدم امن بیت ظاهر بود ولو
اودع المودع فهلکت ضمن الاول یعنی اگر ودیعت نهاد مودع نزد غیر و هلاک شد تضمین کند

مالک مودع را نه غیر را نزد امام اعظم بود و نزد امامین تضمین میکند هر کدام را خواهد ولو اودع
الغاصب فضمن ایا شاء یعنی اگر ودیعت نهاد غاصب نزد غیر و هلاک شد تضمین کند مالک هر
کدام را خواهد **کتاب غصب** غصب در لغت اخذ شی است بظلم و قهر مال یا غیر مال و در شرع
آنست که گفته است هو اخذ مال متقوم محترم علینا بلا اذن مالک یزیل یده یعنی غصب اخذ
مالیست که قیمت داشته باشد و عزیز داشته شده باشد و بطریق علانیه و ظهور بوده باشد و بی اذن
مالک وی بوده باشد که اگر ازاله کرده باشد تصرف مالک را ازین مال پس قید مال احتراز است
از حر و میته و دم زیرا که این اشیا مال نیست و قید تقوم احتراز است از خمر مسلم و خنزیر
زیرا که اگرچه مال است متقوم نیست و قید محترم احتراز است از مال حربی زیرا که مال حربی
محترم نیست و قید علینا احتراز است از اخذ بطریق خفیه زیرا که اخذ بطریق خفیه سرقه است نه
غصب و قید بی اذن مالک احتراز است از ودیعه و قید ازاله ید احتراز است از عقار
زیرا که نزد علمای ما تصرفی است که حق است بتصرفیکه باطل است و نزد امام شافعی ازاله ید
مالک شرط نیست بلکه اثبات ید مبطله کافیست فلا غصب فی العقار حتی لو هلک فی یده لا یضمن
متفرع است بر یزیل یده زیرا که غصب متحقق نمیشود مگر در منقولات و در عقار ازاله ید متحقق نمیشود
تا که اگر هلاک شد عقار در ید وی بایطور که سیل آمد و زمین در زیر آب ماند یا خود دارها
او خانهای وی ویران شد بآفت سماوی ضامن نمیشود و نزد امام اعظم و امام ابو یوسف
زیرا که ازاله ید بنقل و تحویل می باشد و در عقار متصور نیست بلکه منع مالک است از تصرف و این غصب
نیست وما نقص بفعله یضمن یعنی آنچه ناقص شده است بفعل غاصب ضامن میشود باتفاق
واستخدام العبد غصب لا جلوس علی البساط یعنی خدمت فرمودن عبد غصب است و همچنین است
سوار شدن دابه و نه جلوس وی بر بساط وحکم الاثم لمن علم ورد العین قائمة و
الغرم هالکة یعنی حکم غصب گناه است مر کسی را که دانسته غصب کرده است و رد کردن
عین است بمالک در حالتی که عین مغصوب قایم بود و تاوان است بر غاصب در حالتی
که هالک بود ویجب المثل فی المثلی کالکیل والموزون والعددی المتقارب واجب میشود
رد مثل در مثلی بعد از هلاک همچون مکیل و موزون و عددی متقاربه که از جمله مثلیات است
فان انقطع المثل فقیمته یوم یختصمان یعنی منقطع شد مثل در میان مردم قیمت مثل واجب
میشود لکن قیمت روزیکه مخاصمه میکنند غاصب و مغصوب منه این نزد امام اعظم است و
نزد امام ابو یوسف قیمت روز غصب واجب میشود و نزد امام محمد قیمت روز انقطاع واجب
میشود وفی غیر المثل قیمته یوم الغصب کالعددی المتفاوت یعنی در غیر مثل قیمت روز

غصب واجب میشود همچون عددی که متفاوت بود احادوی فان ادعی الهلاک
حبس مدة حتی یعلم انه ان بقی یظهر ثم قضی علیه بالبدل یعنی اگر دعوی کرد غاصب
تا آن وقت که معلوم شود که اگر مغصوب باقی بودی ظاهر میشد بعد از آن که حبس کرده شد
و ظاهر نشد حکم کرده شد بر غاصب بدل مغصوب که قیمت بود اگر مغصوب بود که
اگر عقار بود ضامن نیست بهلاک و پیش بعضی ضامن است والقول للغاصب
مع حلفه ان لم یقم حجة الزیادة یعنی قول در قیمت مغصوب مر غاصب راست یا سوگند
زیرا که مالک دعوی زیادتی میکند و غاصب منکر است و قول قول منکر است مع
الیمین اگر اقامة بینه بر زیادتی نکرده باشد ولو ظهر و قیمته اکثر و قد ضمن بقوله
له اخذه المالک و رد بدله او امضی الضمان یعنی اگر ظاهر مغصوب بعد از حبس
حال آنکه قیمت مغصوب اکثر از آنکه غاصب گفته است حال آنکه تضمین بقول
غاصب کرده شده است اخذ کند مالک مغصوب را و رد کند بدل مغصوب را بغا
صب یا از سر تضمین کند و ان ضمن لا بقوله فهو للغاصب یعنی اگر تضمین
کرده شد نه بقول غاصب بلکه بقول مالک یا بینه یا بنکول کند غاصب بعد از آن
ظاهر شد مغصوب و این مغصوب مر غاصب راست و خیار نیست مر مالک را زیرا که مالک
راضی شده است باین بدل و ان اجر المغصوب او الامانة او ربح بالتصرف فیهما
یعنی با جره داد مغصوب را یا امانت را همچون ودیعت و عاریت قبض کرد اجره را
یا سوگند گرفت از مغصوب و امانت چنانچه بصد دینار مغصوب یا امانت جامه
خرید و بصد و پنجاه دینار فروخت و همچنین است غصب و امانة اگر عرض بود که با
جره داده بود یا ربح حاصل کرده بود بیع و شرا که تصدق میکند اجره را و ربح را ادا مع

بمذهب امام اعظم است رح وامام محمد است رح فاما امام ابی یوسف رح تصدق نمیکند الآن یکون
دراهم او دنانیر ولم یکسر الیهما اوادا شار دلقد غیرها یعنی اگر نباشند مغصوب درا
هم و دنانیر یا اضافه کرده باشند حلال انک او باین دراهم و دنانیر نکرده باشد وان غصب
وغیّر فزال اسمه واعظم منافعه ضمنه وملکه بلا حل قبل ادائی بدله یعنی اگر
غصب کرد و تغیر داد مغصوب را باینطور که زایل شد اسم وی و اعظم منافع وی یعنی
نام اول نماند و نام دیگر شد و منفعتی که داشت نماند بیرون آمد از ملک مغصوب منه و
ضامن وضامن و مالک شد بر غاصب لیکن اجل انتفاع پیش از ادای بدل مغصوب یعنی
حلال نیست انتفاع ازین مغصوب تا ادای مثل یا قیمة نکند کذبح شاة وطبخها وجعل صفر آنیة
یعنی همچون ذبح گوسفند و طبخ وی که نام گوسفند زایل شده است و منفعتی که از گوسفند که
آن شیر است مثل زایل شده است و همچون گردانید مس آنیة که از نام مس برآمده است
و آنیة نام شده است بخلاف النقدین فهما للمالک بلا شئی یعنی بخلاف زر و نقره که بگردانند
آنیة از مالک بدر نمی آید و این زر و نقره ملک مالک است بلا شیئ یعنی مقابله عمل وی چیزی نمیدهد
مالک و این بمذهب امام اعظم است رح ولو خرق ثوبا وفوت بعض العین او بعض نفعه
طرحه المالک علیه واخذ قیمته او اخذه وضمن نقصانه یعنی اگر درانید جامه را و فوت کرد
بعض عین را یا بعضی نفع عین را چنانچه جامه برید و پاره از وی ضایع شد یا جامه را
ناقص برید مالک را اختیار است اگر خواهد گذارد جامه را نزد غاصب و اخذ قیمة کند والا اخذ
جامه کند و تضمین نقصان کند و اگر فوت کند کل منفعت را تضمین متعین است وفی ا
لخرق الیسیر ضمن ما نقص یعنی درانید اندک و شیئی از منفعت فوت شد تضمین کند نقصان را
ومن بنی فی ارض غیره او غرس فیها امر بالقلع والرد یعنی بنا کرد در زمین غیر یا درخت

نشاند

نست نداد امر کرده شد اینکس بقلع بنا و غرس و رد کردن این زمین بصاحب زمین
زیرا که مشغول کرده بود زمین غیر را پس واجب است بروی خالی ساختن زمین وللمالك
ان یضمن له قیمة بناء او شجر امر بقلعه ان نقصت به یعنی میرسد مالک را اینکه ضامن شود اگر
ناقص شود زمین بسبب قلع اگرچه راضی نبود صاحب بنا و غرس وان حمر الثوب
ضمنه ابیض او اخذه وغرم ما زاد الصبغ یعنی کسیکه سرخ ساخت جامه را که
مغصوب است مالک بخیار است اگر خواهد تضمین کند قیمة جامه را سفید و اگر بخواهد اخذ
کند جامه را و ضامن شود آنچه را که زیاده کرده است رنگ یعنی و رنگ را ضامن میشود
نزد امام شافعی رح نگاه میدارد مالک جامه را و امر میکند برد و رد کردن رنگ بقدر
امکان و تضمین میکند نقصان را اگر ناقص شود فرق نیست میان سیاه و سرخ
وان سود ضمنه ابیض او اخذه ولا شیء للغاصب یعنی اگر سیاه کرد جامه را تضمین کند
قیمة جامه سفید را یا اخذ کند جامه سیاه را و نیست چیزی مر غاصب را از برای رنگ نزد امام اعظم
زیرا که سیاهی نقصان است و نزد امامین سیاه کردن همچون سرخ کردن است پس ضامن میشود
مزد رنگ را مالک وان باع او اعتق ثم ضمن نفذ البیع لا العتق یعنی اگر غصب کرد عبد را
و فروخت یا آزاد کرد بعد از آن تضمین کرده شد قیمت غلام بر غاصب نافذ است بیع نه عتق است
وزوائد الغصب متصلة او منفصلة لا یضمن ان هلک یعنی زوائد متصل بود همچون فربهی و جمال
یا منفصل بود همچون ولد و ثمر و پشم و لبن امانة است در ید غاصب و ضامن نمیشود اگر هلاک
شود بی تعدی و نزد امام شافعی رح زوائد غصب مضمون است الا بالتعدی او المنع بعد الطلب
یعنی ضامن نمیشود مگر بتعدی باینطور که تلف کرد یا ذبح کرد یا فروخت و تسلیم کرد یا بمنع کردن
از مالک بعد از طلب مالک وخمر المسلم وخنزیره ومنافع الغصب لا یضمن یعنی خمر مسلم
وخنزیر مسلم و منافع غصب مضمون نیست استیفا کرده باشد یا باقی باینطور که گذشت در دار مغصوب

یا معطل کرد نشت و در اتلاف خمر و خنزیر بر چهار وجه است اول اتلاف مسلم خمر مسلم را و ذمی خمر مسلم را
یا خنزیر مسلم ویرا دوم اتلاف سیوم اتلاف ذمی خمر و خنزیر ویرا چهارم اتلاف مسلم خمر ذمی
یا خنزیر ویرا در وی اول ضمان نیست باجماع و در ۳ دوی دیگر بر متلف علمای ما و نزد امام
شافعی ضمان نیست در هیچکدام ازین صور مذکوره بخلاف السکر والمنصف والمعزف فتجب
قیمته لا للهو سکر بفتح سین وکاف مسکریست منجد است از غیر یا بیطور که شیره تمره است
که جوشیده است و تنده شده است و الی منصف مسکر است منجد است از عنب یا بیطور که بطبخ نصف
وی رفته است بعد از ان جوشیده است و تند شده است و معزاله لهو است همچون طنبوره و چنگ
و ن و غیر آن بخلاف سکر و منصف و معزف که مضمون است پس واجب میشود قیمت معزف به از
جهة لهو یعنی معزف از حیثیت ذات قیمتی دارد و از حیثیت الت لهو قیمتی دارد و پس متلف
ضامن قیمت ذات معزف میشود پس در طنبور میشود قیمة چوب را و تراشیده را ومن جعل
قید عبد او فتح باب قفص طایر لا یضمن یعنی کسیکه کرد در تکبیل عبد ویرا یا کشاد در قفس
جانور ویرا او غایب شد این عبد و جانور ضامن نمیشود همچنین است کشودن در خانه جا
و دابه وی گم شد ضامن نمیشود ومن سعی بغیر حق او قال مع حاکم لغرم انه وجد مالاً
لغرمه یضمن یعنی کسیکه سعی کرد بنا حق جنانچه تهمت کرد شخصی و تهمت وی از دست آن
شخص برآمد و تلف شد و یا گفت با حاکمی را تا وان دارا میرت و سعی میکند البته که یافته است
مال بعد از ان تاوان دار ساخت ویرا ایزا کرد ضامن میشود انچه تلف شده است بسعی
وی و بگفت وی نزد امام محمد رح و نزد امام
اعظم رح و نزد امام ابو یوسف رح
ضامن نمیشود فاما فتوی
بقول امام محمد است رح

كتاب الرهن

الرهن هو حبس مال

متقوم بحق يمكن اخذه منه كا

لدين وينعقد بايجاب وقبول

ويلزم ان سلم محوزا مفرغا متميزا

والتخلية تسليم كما في البيع وضمن

باقل من قيمته ومن الدين فلو

هلك وهما سواء سقط دينه وان

كانت قيمته اكثر فالفضل امانة

وفي الاقل سقط من دينه بقدره

ورجع المرتهن بالفضل ويحفظ كالود

يعة وان تعدى ضمن كالغصب ولا

ع
يد

يصح فيهما رهن واجارة واعارة وا

ن

وفي الموجر الاول وفي المعار الاولا

ولا يبطل الرهن لو فعل لكن يضمن

كما مر وجعل الخاتم في الخنصر تعد

وفي اصبع اخرى حفظ واذا طلب

دينه امر باحضار رهنه الا اذا وضع

عند عدل فيسلم كل دينه ثم رهنه وكذا

ان طلب في غير بلد العقد ان لم يكن

للرهن مؤنة حمل وعليه مؤن

حفظه وعلى الراهن مؤن تبقيته

وجعل الابق ومداواة الجرح

منقسم على المضمون والامانة

باب ما يصح رهنه وما لا

لا يصح رهن مشاع

وثمر على نخل دونه ولا زرع ارض

او نخلها دونها والحر وفرعه

ولا بالامانات والمبيع في يد البائع

والقصاص وصح بعين مضمونة بالمثل

او بالقيمة وبالدين ولو كان موعودا

ترهن

بان رهن ليقرضه كذا فهلكه في يد المرتهن

عليه بما وعد وبرأس مال السلم

وثمن الصرف والمسلم فيه فان هلك

في المجلس فقد اخذ حقه وان افترقا

قبل نقد وهلك بطل وتم بقبض عدل

شرط وضعه عنده فلا اخذ لاحد

هما منه وهلكه معه هلك رهن فان

وكّل العدل او غيره ببيعه صحّ فان

شرط في الرهن لم ينعزل بالعزل

وبموت احد الا بموت الوكيل واذا

حلّ الاجل والراهن او وارثه

غايب اجبر الوكيل على البيع كوكيل

بالخصومة غاب موكله وأباها

واذا باع العدل فالثمن رهن

فهلكه كهلكه ان تصرف الهما وقف

بيع الراهن رهنه ان اجاز مر

تهنه او قضى دينه نفذ وصار ثمنه

رهنا وان لم يجز وفسخ لا ينفسخ

في الاصح وصبر المشتري الى فك الرهن

او رفع الى القاضي ليفسخ وصح اعتاقه

وتدبيره واستيلاده رهنه فان

فعلها غنيا ففي دينه حالا اخذ الدين

وفي المؤجل قيمته رهنا الى محل الاجل

فان فعلها معسرا ففي العتق سعى

في اقل من قيمته ومن الدين ورجع

على

على سيده غنيا وفي اختيه سعى في

كل الدين ولا رجوع واتلافه رهنه

كاعتاقه غنيا واجنبي اتلفه ضمنه مر

تهنه وكان رهنا معه ورهن واعاره

مرتهنه راهنه اولاحدهما باذن

آخر سقط ضمانه ولكل منهما ان

يرده رهنا وان مات الراهن قبل

رده فالمرتهن احق من غرمائه و مر

تهن اذن باستعمال رهنه ان هلك

قبل عمله او بعده ضمن كالرهن وحال

لا ولو صح استعارة شيء ليرهن فان اطلق او

قيد يجري عليه فان خالف وهلك ضمن

القيمة وان وافق وهلك فقدر دينه وفاء

منه ولا يمنع المرتهن اذا قضى المعير دينه

وفك رهنه ورجع على الراهن ولو هلك

مع الراهن قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن

وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية

المرتهن تسقط من دينه بقدرها وجناية

الرهن عليهما او على ماليهما هدر ونماء الر

هن رهن لكن يهلك بلا شيء وان هلك

الدين

الاصل وبقي هو فك بقسطه ويقسم

القبض

على قيمته يوم الفك وقيمة الاصل يوم

والزيادة

وتسقط حصة الاصل وتبديل الرهن

لابراء

فيه يصح وفي الدين لا ولو هلك الرهن بعد

الحوالة

هلك بلا شيء لا بعد القبض والصلح او

دقا

فيرد ما قبض وتبطل الحوالة وكذا لو تصادقا

على ان لا دين ثم هلك يهلك بالدين

نما زيرا اكر بعقد تقصد ندارا مرده
ونزد امام شافعي رهن نيست

وقيمة النماء يوم الفك پنج دينار است
پس ثلثان ده دينار است حصه
اصل است پس ساقط ميشود ثلثان
دين وثلث ده دينار حصه نما است
پس فك كرده ميشود نما بثلث ده دينار است

كتاب الكفالة

الكفالة هي ضم ذمة الى ذمة

في المطالبة لا في الدين هو الاصح وهي اما بالنفس

وينعقد بكفلت بنفسه او بما صح اضافة الطلاق

اليه وكذا بضمنته وعلي والي وانا به زعيم

او قبيل ولا جبر عليها في حد وقصاص

ويلزمه احضار المكفول به مطلقا او في

وقت عين ان طلب المكفول له فان لم

يحضره حبسه الحاكم ويبرأ بموت من كفل

به وبتسليمه حيث يمكنه مخاصمته وبتسليمه نفسه

بنفسه غدا وان شرط تسليمه عند القاضي

وان مات المكفول له فلوصيه او وارثه

مطالبته به وان كفل بنفسه على انه ان لم يواف

به غدا فعليه المال صح فان لم يسلم غدا ضمن

المال ولم يبرأ من كفالته بالنفس وان مات

المكفول عنه ضمن المال واما بالمال فيصح

وان جهل المكفول به اذا صح دينه نحو كفلت

بما لك عليه او بما يدركك في هذا البيع او

تعلق الكفالة بشرط ملائم نحو ما بايعت فلانا فعلىّ

او ما ذاب لك عليه او ما غصبك ففي

الريح

وان علق بمجرد الشرط فلا كان هبت

وان كفل بمالك عليه ضمن ما قامت به

بينة وان لم تقم فالقول للكفيل وصدق

الاصيل في الزايد على نفسه فقط واذا

الاخر

طالب الدائن احدهما فله مطالبة

وتصح بامر الاصيل وبلا امره فان امر رجع

عليه بعد ادائه وان لوزم لازم اصيله

وان حبس حبسه وابراءه وتاجيله

سرى عمّا الى الكفيل لا عكسه وان صالح الكفيل

عن الف على مائة رجع بها وعلى جنس

آخر فبالالف وعن موجب الكفالة لا

الاصيل ولا يصح تعليق البراءة عنها بشرط

كسائر البراءة ولا الكفالة بالحدود و القصاص

وبالمبيع بخلاف الثمن وبالمرهون

والمستاجر

والامانات كالوديعة والعارية و

وبمال المضاربة والشركة وبالحمل على دابة مستاجرة

معينة وبخدمة عبد كذا وعن ميت مفلس

بصد دينار صلح كرد

از هزار دينار بجنس ديگرى غير دين است
واداكرده است چنانچه صلح كرد بجامه كه
قيمة وى صد دينار است رجوع كند بهزار
دينار بر اصيل زيرا كه مبادله كرده است
پس مالك شود ما في الذمه اصيل را
پس گوييا كه خريده طالب جامه را
از كفيل وحواله بر اصيل كرده است

حدود وقصاص علي نيست از غير پس كفالة روا نبود

وديعة وعاريت اما كفالة بر قادر ساختن بر اخذ

وبلا قبول الطالب في المجلس الا اذا كفل

عن مورثه في مرضه مع غيبة غرمائه

وبمال الكتابة والعهدة والخلاص و

ضمان المضارب الثمن لرب المال

والوكيل بالبيع لموكله واحد البايعين

حصة صاحبه من ثمن عبد باعاه بصفقة

وصح ضمان الخراج والنوايب والقسمة

وان كانت بغير حق ومال يجب على

عبد حتى يعتق حال على من كفل به مطلقا

وبطل

ويبطل دعوى ضامن الدرك وشاهد

كتب شهد بذلك على صك كتب فيه باع

ملكه بخلاف شاهد كتب شهد على

اقرار العاقدين

كتاب الحوالة

الحوالة هي

اثبات دين على آخر مع عدم الدين

على المحيل بعده فهي بشرط عدم برائته

كفالة وهذه بشرط براءة الاصيل

حوالة وتصح بلا دين للمحتال على المحيل وبه

برضاهما ورضى المحتال عليه فيبرأ المحيل

وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يكره اكل الطعام ...
في الضحى الا وقت انواع الصلوة وقد ...
... لا باس به ولا رخصة ...

في ترغيب الصلوة في الفصل الحادي عشر سلم

برادر درزمانيكه بيكانه اندنث بدكفت واكر
ايشان سلام كويند عليكم جواب بايد نباشد كذا في باب سلام
في مفيد المستفيد

کتاب الحوالة بدانکه حوالت در لغت اسم است بمعنی احاله یعنی حواله
کردن گفته میشود احلت زیدا بماله علی رجل یعنی حواله کردم زید بمال وی که
بر من بر رجل و متکلم محیل است و زید محال است و نیز محتال است و مال محتال به است
و رجل محتال علیه است و در شرع آنست گفته است هی اثبات دین علی آخر مع عدم الدین
علی المحیل بعده یعنی حواله اثبات دین است بر انسان دیگر که محتال علیه است و این قول
مصنف که احتراز است از کفالة بر وجه اصح تا عدم دین بر محیل بعد از اثبات زیرا که
دین باقی نمی ماند بعد از حواله بر محیل بلکه انتقال میکند از ذمه محیل بذمه محتال علیه
و بری میشود محیل از دین فهی بشرط عدم برائة کفالة وهذه بشرط براءة الاصیل
حوالة یعنی حواله بشرط عدم براءة اصیل کفاله است و کفالة ببراءة اصیل حواله است
صورت اول آنست که رجلی کفیل شد از دیگری بامر وی بشرط عدم براءة اصیل
و قبول کرد مکفول له صحیح است و این نوع کفاله حواله است ویصح بلا دین للمحتال
علی المحیل ذمه و برضاهما و رضی المحتال علیه یعنی صحیح است حواله بدین محتال را
یعنی حواله شونده بر محیل یعنی حواله کننده و بدین و برضای محتال و محیل و
ی محتال علیه یعنی کسیکه حواله را قبول میکند فیبرأ المحیل من الدین الا ان یتوی
بموت المحتال علیه مفلسا او حلفه منکر الحوالة لا بینة علیهما یعنی بری میشود از دین
بعد از حواله و قبول محتال و دیگری رجوع نمیکند محتال بر محیل مگر وقتی که هلاک شود
حق محتال بسبب موت محتال علیه در حالة افلاس یا بسبب سوگند خوردن محتال علیه در حالت
انکار حواله المجوث حواله که نیست بینه مر طالب را بر ثبوت حواله وقالا وبان فلس القاضی
و گفته اند امامین که حق محتال باین سرمی شد که تفلیس کند قاضی یعنی حکم بافلاس محتال علیه کند در حال حیات وی زیرا که تفلیس
نزد امامین محل است اما

ویصح بلا شیء علی المحتال علیه یعنی صحیح است حواله بی آنکه چیزی داشته باشد محیل بر محتال علیه و اگر
محتال علیه طلب کرد از محیل آنچه او ادا کرده است محیل گفت حواله کردم بسبب دینی
که بر تو بود شنیده نمیشود این قول و بر او ضامن میشود دینی را که ادا کرده است
وبدراهم الودیعة وبرئ بهلاکها یعنی صحیح است حواله بدراهم ودیعه و بری میشود
محتال علیه از حواله بهلاک مال ودیعه چنانچه ودیعت کرد رجل پاره دراهم بعد از آن
حواله کرد دیگری را بآن دراهم صحیح است این حواله والمغصوب ولم یبرأ بهلاکها
یعنی صحیح است حواله بدراهم مغصوبه چنانچه غصب کرد و حواله به دیگری کرد و بری
نمیشود محتال علیه از حواله بهلاک مال مغصوب. وبدین علیه فلا یطالبه الا المحتال
وبدین عطف است بر بلاشیء یعنی صحیح است حواله بدینی که محیل راست بر محتال
علیه پس مطالبه نمیکند محتال علیه را مگر محتال به محیل وقتی که حواله مقید بود
وفی المطلقة للمحیل الطلب ایضا یعنی در حواله مطلقه میرسد محیل را نیز طلب دینی که
حواله کرده است چنانچه مطالبه میکند محتال علیه فلا یبطل باخذهما علیه او عنده
یعنی پس باطل نمیشود باخذ محیل آن چیز را که بر محتال علیه است که این دین است یا نزد
وی است که آن عین است که مغصوب بود یا ودیعت بود خواه حواله مطلقه بود
و خواه مقید وکره السفتجة وهی اقراض لسقوط خطر الطریق یعنی مکروه است
سفتجه واین سفتجه قرض دادن است از جهة سقوط خطر الطریق یعنی دادن مال
است بتاجر بطریق قرض باید داد وی که در شهر دیگر است وبدهد واین قرض
دادن بنا بر آن است که خطر راه نباشد **کتاب الوکالة** هی تفویض التصرف
الی غیره یعنی وکالة تفویض تصرف بغیر خودش یعنی تصرفی که خودش میتواند کرد

بدیگری

بدیگری فرموده است و شرطها ان یملک الموکل و یعقل الوکیل یعنی شرط
وکالة آنست که مالک بود تصرف مطلق شرعی را موکل و داند وکالة را
وکیل باینطور که بیع بیرون آرنده ملک است از بدل صاحب و شرا در ملک در آرد
و دانست و داند زمان اندک و بسیار و قصد کند وکیل تصرف را و عقد را
تا که اگر بهزل تصرف کند داند است فصح توکیل الحر البالغ او المأذون
مثلهما فصح متفرع است بر شرطها ان یملک الموکل یعنی هرگاهی که مالکیت مو
کل بود مطلق تصرف را بس صحیح است وکیل ساختن بالغ یا مأذون مثل خود
شان را یعنی حر بالغ دیگر را وکیل سازد وصبیا عاقلا وعبدا محجورین
ویرجع الحقوق الی موکلهما یعنی صحیح است وکیل ساختن صبی عاقل را و عبد را
که محجور باشند این صبی و عبد یعنی غیر مأذون باشند و راجع میشود حقوق درین صورت
بموکل صبی و عبد زیرا که صبی اهل عبارت است به تصرف و عبد مالک تصرف است بر خود
نه از مولی از جهة قصور اهلیت وی لکل ما یعقده بنفسه بکل متعلق بصح یعنی
صحیح است توکیل حر بالغ بهر چیزیکه عقد میکند وی بنفس خودش هر عقدیکه
خودش میتواند کردن صحیح است وکیل ساختن غیر را بجهت بیع و شرا و اجاره
و نکاح و خلع و صلح و اعاره و استعاره و هبه و صدقه و ایداع و رهن و
ارتهان و اقراض و بالخصومة فی کل حق یعنی صحیح است توکیل بخصومت در جمیع
حقوق یعنی روا است وکیل ساختن از برای رضای خصم باطل است نزد امام اعظم
و صحیح است نزد امامین و بعضی گفته اند اختلاف در لزوم است نه در صحت و بایفاء
و باستیفاء الا فی حدود و قصاص بغیبة موکله یعنی صحیح است توکیل بادای کل حق

و همچنین است که صحیح است توکیل بقبض کل حق مگر در حد و قصاص و شبیه انکه
تصدیق کند قاذف را در حد قذف و شبیه انکه دعوی مالی کند نه دعوی سرقه
مثلا و یرجع الحقوق الی الوکیل فی بیع و شراء و اجارة و صلح عن اقرار
یعنی راجع میشود حقوق که عقد بوکیل در بیع و شرا و اجاره و صلح از اقرار
الحاصل یعنی هر عقد یکه اضافه میکند وکیل بخود نفس یعنی محتاج نمیشود از برای عقد
کردن نسبت کردن بموکل راجع بوکیل است همچون عقود مذکوره که کفایت
میکند انیکه گوید بعت اشتریت و اجرت و صالحت بی انکه ذکر موکل کند فیسلم
المبیع و یقبض و ثمن مبیعه و علیه ثمن مشترکه یعنی تسلیم میکند وکیل مبیع را در
وکالة بیع و قبض میکند مبیع را در وکالة شرا و قبض میکند مبیع را در وکالة بشرا
و قبض ثمن مبیع خودش را و واجب است بروی ثمن خریده شده وی و اگر و الثمن
میگفت بجای ثمن مبیعه و علیه ثمن یا معطوف شدی بر المبیع چنانچه انیکه
تسلیم میکند وکیل و قبض میکند مبیع را یا ثمن را اظهر می بوده و یخاصم فی الا
ستحقاق و العیب یعنی مخاصمه کرده میشود وکیل در استحقاق و عیب یعنی
اگر دعوی استحقاق کرده شد وکیل است جواب دعوی ها و شفعة ما اشتراه
و هو فی یده یعنی مخاصمه کرده شود وکیل در شفعة الخ که خریده است حال انکه در ید
وکیل است یعنی دعوی شفعه کرده شود در دار یکه خریده است و در یدوی است بر و
کیل است جواب شفیع و اگر در وکیل شود بموکل تسلیم کرده باشد بر وکیل نیست و
نزد امام شافعی بو حقوق این عقود راجع بموکل است و یثبت الملک للموکل ابتداء
فلا یعتق قریب وکیل شراه یعنی ثابت میشود ملک در وکالة بشرا مر موکل را

احل بار

اول بار و این اصح است و القول للعبد ثابت میشود اول بار مر وکیل را بعد از ان
انتقال بموکل میکند پس آزاد نمیشود بر وکیل خویش وکیلا که خریده است وکیل خویش
خود را از پدر موکل بعد قبول و بقول اول ظاهر است و بقول ثانی نیز بنا بر آنکه
ثبوت ملک غیر مستقر است و الی الموکل فی النکاح و خلع و صلح عن الانکار و دم عمد
و عتق علی مال و کتابت و تصدق هبه و اعاره و ایداع و رهن و اقراض یعنی
رجوع کرده میشود حقوق این عقود مذکوره بموکل اصیل آنست که حق هر عقدی که محتاج میشود
وکیل در وجود آن عقد باضافه بموکل راجع بموکل است بدانکه فرق میان صلح از اقرار بیع
صلح از انکار آنست که اول همچو بیع است پس لازم است بدل تسلیم بدل بر وکیل و ثانی
فدای یمین است در حق مدعی علیه پس صلح راجع بوکیل نشود و معنی اضافه
صلح از انکار بموکل آنست که حقوق وی راجع بموکل میشود در معنی زیر که زید
هرگاهی که دعوی دار کرد بر عمرو و عمرو وکیل ساخت شخصی را تا صلح کند بصد دینار
بعد از ان زید گفت که صلح کردم از دعوی دار بر عمرو بصد دینار وکیل قبول
کرد لازم است تسلیم آن صد دینار بر عمرو نه بر وکیل پس صلح در معنی مضاف
بعمرو است و وکیل واسطه ایشان است و لازم نمیشود بر وی تا بیع جبر بخلاف وکیل بیع
اگرچه اضافه بموکل کند حقوق عقد راجع بوکیل میشود فلا یطالب وکیل الزوج با
لمهر و لا وکیلها بتسلیمها و ببدل الخلع پس مطالبه کرده نمیشود وکیل زوج بمهر
و نه وکیل زوجه ببدل خلع یعنی طلب مهر از توکیل زوج کرده نمیشود همچنین
نیست طلب تسلیم زوجه و بدل خلع از توکیل زوجه کرده نمیشود و للمشتری منع
الثمن من موکل بایعه فان دفع الیه صح و لم یطالبه الوکیل ثانیا یعنی در صورت

وکالة بیع فروخت وکیل وطلب ثمن از مشتری موکل کرد و میرسد مشتری را که منع ثمن
کند از موکل زیرا که حق قبض بر موکل است همچون اجنبی در عقد بعد ازان اگر
دفع کرد مشتری ثمن را بموکل صحیح است زیرا که ثمن حق موکل است در حقیقت پس
مطالبه نکند وکیل ثانیا زیرا که حق واصل شده است **فصل** ولا یصح بیع الوکیل
وشراءه لمن ترد شهادته له یعنی در صورت وکالة بیع وشراء صحیح نیست بیع وکیل
وشرای وکیل بکسیکه مردود شهادت بود از برای نفع وی نزد امام اعظم رح
ونزد امامین روا است بیع وی بااین جماعه بمثل از قیمت مگر بعبد ومکاتب
خود پس که روا نیست وصح بیع الوکیل بما قل او کثر والعروض والنسیة یعنی بالنسیة
روا است بیع وکیل مبیع مطلقا بآن چیزیکه کمتر است از ثمن یا بیشتر است و روا است
بیع نسیه و نقود و این بقول امام اعظم رح و بقول بیع بزیان فاحش که در عرف
بازرگانان بیع نکنند روا نیست و بیع نصف ما وکل ببیعه یعنی روا است بیع وکیل النصف
آن چیزیکه وکیل شده است بیع وی نزد امام اعظم رح و نزد امامین صحیح نیست مگر
آنکه فروخته باشد باقی را پیش از نزاع میان وکیل و موکل واخذه رهنا او
کفیلا بالثمن یعنی صحیح است اخذ وکیل رهن را یا کفیل را در مقابلهٔ ثمن بعد از
بیع در وکالة بیع فلا یضمن ان ضاع فی یده او توی ما علی الکفیل یعنی
پس ضامن نمیشود بموکل اگر ضایع شود رهن در دست وکیل یا هلاک آنچیزیکه بر
کفیل است وتقیید شراء الوکیل بمثل القیمة وزیادة یتغابن الناس وهی ما یقوم
مردم به مقوم یعنی تقیید کرده میشود شراء وکیل بمثل قیمت و بزیادتیکه زیان کار میشوند
بمثل آن زیادتیکه در مقابله آن زیادتی آنست که قیمت کند بوی مقوم و بعضی
گفته اند

(كعشرة) كعشرة تم اندكه قدر ما يتغابن الناس در عروض ده نيم است و در حيوان
ده يازده است و در عقار ده دوازده است ولو وكّل بشراء نصفه ما وكّل بشراء
على شراء الباقي يعني موقوف است خريدن آن چيز كه وكيل شده است بخريدن وى
بر خريدن باقي ولو ردّ مبيع على وكيل بعيب ردّ على آمره يعني اگر رد كرده شد مبيع
بر وكيل بسبب عيب رد كند بر موكل الا وكيل أقرّ بعيب يحدث ولزمه ولكن يعني رد مبيع
بر وكيل رد بر موكل است اقرار كرده باشد بعيبى كه حادث ميشود مثل وى كه رد بر وكيل بود رد
بر موكل نيست بلكه لازم ميشود بر وكيل و رد بر موكل نميتواند كردن بهيچ حال ان باع
(وكيل قال) نسأ وقد اطلق الآخر وفي المضاربة المضارب يعني اگر فروخت نسيه و گفت آمر امر بيع
مطلق كرده است و آمر گفت امر بنقد كرده بودم تصديق كرده شد آمر و قول قول آمر است
و در مضاربه قول قول مضارب است ولا تصح تصرف احد الوكيلين وحده يعني صحيح نيست
تصرف يكى از دو وكيل تنها در جايى كه دو كس وكيل باشند وقتى كه بيك كلام وكيل كرده باشد بجز
گفت وكيل كردم شما دو كس را در فروختن اين و غلام تا كه اگر بيك كلام بود جايز است تصرف
(فيها) هر يك بدون آن ديگر الا في خصومة و ردّ وديعة وقضاء دين وطلاق وعتق ولم يعوّض
يعني صحيح نيست تصرف يكى از دو وكيل بى آن ديگر مگر در صورت خصومت و برد وديعه و قضاء
دين وطلاق وعتاق كه بى مال بود طلاق و عتق كه تصرف يكى از دو وكيل صحيح است بى آن ديگر ولا
يبيع عبد او مكاتب او ذمى بمال صغير المسلم وشراه يعني صحيح نيست بيع عبد و بيع مكاتب
مال صغير خودشان را خواه مسلمان بود و خواه ذمى بود و اين صغير و همچنين است صحيح نيست
بيع ذمى مال مسلم صغير خودش را و همچنين صحيح نيست شراء از مال اين صغير الآمر لشراء الطعام
على البرّ في دراهم كثيرة وعلى الخبز في قليلة وعلى الدقيق في متوسط وفي متخذ الوليمة على الخبز

یعنی در وکالة بشراء طعام مطلق و بی تعیین محمول میشود بر گندم و در صورتیکه دراهم کثیره
داده باشد آمر بر خبز محمول میشود و در دراهم متوسطه قلیله و بر دقیق محمول میشود و در دراهم
متوسطه میان قلیل و کثیر و در صورتیکه آمر صاحب ولیمه بود یعنی صاحب سور بود محمول
میشود بر خبز والامر بشراء حمار ودار ان ذکر ثمنها و محلتها او ثمنها صح علم جنسه
ذکر ثمن عین نوعًا یعنی صحیح است توکیل بشراء حمار اگرچه ثمن مذکور نشده است و همچنین صحیح است
توکیل بشراء دار اگرچه مذکور نبود ثمن دار و محله دار و همچنین توکیل بشراء خر یکه معلوم
بود جنس وی من وجهی و مذکور بود ثمنی که تعیین کند نوع را زیرا که از تعیین ثمن:
معلوم میشود که مراد موکل چه نوع است والا ان فحش جهالة جنسه کالرقیق والثوب والدابة
یعنی صحیح نیست توکیل اگر فاحش بود جهالة جنس وی همچون رقیق ثوب و دابه که توکیل
بشراء رقیق مطلق یا ثوب مطلق یا دابه مطلقه روا نیست که جهالة جنس فاحش بود و باید
ذکر کند جنس را که تحت وی انواع مختلفه بود همچون رقیق که منقسم بذکر و انثی میشود همچون ثوب
و دابه پس صحیح نیست وکالة باین اشیا اگرچه ثمن مذکور بود مگر وقتیکه تعیین کند نوع
دابه همچون حمار مثلا و مراد بنوع جنس سفلی است و در اصطلاح نوع اخص گفته میشود و صدق
الوکیل فی شراء عبد الآمر فمات وقال الآمر بل لنفسک ان دفع الآمر الثمن والا فلا
یعنی در صورت توکیل بشراء عبد بهزار روپیا مثلا تصدیق کرده شود وکیل در گفتن وی که خریدم عبد را
و مرد در ید من و گفت آمر نه بخرید از برای من بلکه از برای خود خریده و این تصدیق در حق
که دفع کرده شده باشد آمر ثمن را بوکیل والا قول قول آمر است بدانکه این مسئله بر هشت
نوع است زیرا که خالی از این نیست که ثمن نقد است یا غیر نقد است و هر یکی از این دو نوع بر دو نوع است
نوع است زیرا که خالی از این نیست که مامور بشراء عبد معین بود و اختیار کرده بود بشراء

این عبد در حال قیام این عبد زنده قول قول وکیل است یا ثمن غیر نقد بود ثمن و خواه نبود
واگر عبد مرده بود در زمان اخبار و کفت هلاک شد در ید من بعد از آن شراء و موکل منکر است
اگر درین صورت ثمن غیر نقد بود قول قول آمر است واگر ثمن نقد بود قول قول مامور است
و در صورت آمر شراء عبد غیر معین پس اگر زنده بود و کفت مامور که از برای تو خریده‌ام
و آمر کفت از برای خود خریده اگر ثمن نقد است قول قول مامور است والا قول
قول آمر است نزد امام اعظم رحمه الله و اما نزد امامین قول قول مامور است واگر عبد مرده بود
چنانچه در متن مذکور است اگر ثمن نبود نقد بود قول قول آمر است والا قول قول
مامور است وللوکیل حبس المبیع من آمره لیقبض ثمنه وان لم یدفع یعنی میرسد
وکیل را که حبس مبیع از آمر تا قبض کند ثمن مبیع را اگرچه دفع نکرده بود ثمن را به بایع
فان هلک بعد الحبس سقط الثمن یعنی اگر هلاک شود مبیع در ید وکیل بعد از حبس ضامن شد
ضمان مبیع ساقط شد ثمن و این نزد امام اعظم و امام محمد است رحمهما الله ونزد امامین
ضامن میشود ضمان رهن تا که باشد در وی وفا بثمن ساقط شد والا رجوع بفضل میکند بر موکل
ولیس للوکیل بشراء عین شراؤه لنفسه یعنی نیست مر وکیل بشراء شئ معین را شراء این شئ
از برای خود نفس تا که خرید از برای خود نفس از آمر واقع میشود فان شراه بخلاف جنس
ثمن سمی وقع له یعنی در صورت مذکوره اگر خرید بخلاف جنس ثمن تعیین کرده شد واقع
میشود این شراء وی از وکیل زیرا که مخالفت آمر کرده است **فصل** وللوکیل بالخصومة
القبض ویفتی الآن بخلافه یعنی جایز است مر وکیل بخصومت را قبض مدعا خواه
خصومة در عین بود خواه در دین بود و فتوی داده میشود درین زمان بخلاف وی زیرا که
مردم این زمان معتمد نمانده‌اند وللوکیل قبض الدین الخصومة یعنی میرسد وکیل بقبض

دین را الخصومة نزد امام اعظم رح تا که اگر اقامة بینه کند مدعا علیه بر استیفای این
دین را مقبول است بینهٔ وی و لقبول امامین و بر روایتی از امام اعظم رح خصم نمیشود
لا لقبض العین یعنی نمیرسد وکیل بقبض عین را خصومة تا اگر وکیل ساخت بقبض
عبد از شخص و عبد اقامت بینه کرد بر اعتاق موکل مقبول نیست بینهٔ وی در اثبات عتق بخلاف
و قیاس آنست که دفع عبد کند آن شخص چونکه اقامة بینه بر غیر خصم است لیکن شنیده میشود
از برای دفع خصومت بی آنکه ثابت عتق در حق موکل و تقصر ید الوکیل بقبض العبد
و نقل المرأة ان قام الحجة علی العتق و الطلاق بلا سقوطهما یعنی کوتاه کرده میشود وکیل
بقبض عبد و نقل مرأة اگر اقامة بینه کرد عبد بر عتق و مرأه بر طلاق بی ثبوت عتق و طلاق
یعنی اگرچه عتق و طلاق ثابت نمیشود یعنی کوتاه میشود ید وکیل از بردن عبد و مرأه نزد موکل
و صح اقرار الوکیل بالخصومة عند القاضی لا عند غیره یعنی صحیح است اقرار وکیل بخصومة
بر موکل نزد قاضی نه نزد غیر قاضی خواه وکیل از جانب مدعی بود و اقرار کند بقبض و ابرا
قبلا
و خواه از جانب مدعا علیه بود که اقرار کند بحق بر موکل و للموکل عزل وکیله یعنی میرسد
موکل را عزل وکیل خودش از وکالة و وقف علی علمه یعنی موقوف است عزل موکل
بر علم وکیل تا آن وقت که خبر وکیل رسیده است وکیل بر وکالة خودش است و نزد امام
شافعی بود معزول میشود و تبطل الوکالة بموت احدهما یعنی باطل میشود وکالة بموت
وکیل یا موکل و جنونه مطلقا یعنی باطل میشود وکالة بسبب مجنون شدن وکیل در حا
لتیکه جنون مطلق بود یعنی مستوعب بود و جنون مطبق یکماه است نزد امام ابو یوسف
و در روایت دیگر از امام ابو یوسف اکثر از یکسال نه روز است و لحاقه بدار الحرب
مرتدا یعنی باطل میشود وکالة بسبب پیوستن وی بدار الحرب در حالتیکه مرتد است و حکم کند

للموکیل

حکم

حکم

حکم تبطلان وکالت الحق بدار الحرب به قاضی قول امام اعظم است وکذا العجز موکله
مکاتب وحجره مأذون او افتراق الشریکین وان لم یعلم به وکیلهم یعنی بجمله است
باطل میشود وکالت بسبب عاجز شدن موکل وی در حالتیکه مکاتب است موکل وی بسبب
محجور شدن موکل وی در حالتیکه مأذون موکل وی بسبب جدا شدن دو شریک از شرکت
یعنی مکاتب وکیل کرده بود بعد از ان در بنده گی در امد یا مأذون بود
موکل محجور شد یا وکیل یکی از شریکین بود در تصرف مال شرکت بعد از ان از شرکت
جدا شد وکالت باطل شد درین صور مذکوره اگرچه عالم نبود وکیل ایشان بدین
بحجر و فرقت و بتصرفه فیما وکل به یعنی باطل میشود وکالت بسبب تصرف کردن
موکل در حالتیکه وکیل کرده است دروی خواه قابل تصرف مانند چنانچه
وکیل کرده بود بنکاح وامراه موکل خود نکاح کرد وبعد از ان طلاق باین کرد
درین صورت نمیرسد وکیل را که تزویج کند بموکل **کتاب الشرکة** شرکة در لغة
اختلاط است ودر شرع انست که گفته شد وهی ضربان شرکة ملک وهی ان یملک
اثنان عینا وکل کاجنبی فی مال صاحبه یعنی شرکت بر دو نوعست یکی شرکت ملک است
واین شرکت انست که مالک باشند دو کس شیء معینی را خواه بمیراث یا بجهت هبه و شراء وصدقه
ووصیت یا مخلوط شده باشد مال دو کس شریک میشود درین مال یا مخلوط شده باشد بطور
دیگر که تمیز نشود همچون خلط کند گندم بگندم وهر یکی ازین دو شریک همچون اجنبی اند در مال
آن شریک دیگر پس جایز نیست تصرف یکی ازین دو شریک حصه خود را باجنبی جایز نیست
بی اذن شریک یمتنع التمیز بخلاف صور دیگر که روا است واگر شریک او است در صورت اول نیز و
شرکة عقد ورکنها الایجاب والقبول وشرطها ان لا یعین لاحدهما دراهم من الربح یعنی شرط

شرکت عقد است که رکن آن از برای شریک یکی ایجاب کند و دیگری قبول کند اینکه تعیین نکرده شود
یکی از همین دو شریک درهمی از ربح زیرا که این شرط قطع شرکت میکند از جهة آنکه احتمال دارد که
بعد از درهم معینه چیزی باقی نماند که شریک باشند در وی وهی اربعة اوجه مفاوضة
وهی شرکة متساوین مالاً وحریةً ودیناً یعنی شرکت عقد بر چهار نوع است مفاوضه
وعنان و تقبل است و وجوه است و این شرکة مفاوضه شرکت دو کس است که برابر باشند در مال
و در حریة و در دین پس صحیح نیست شرکت در میان حر و عبد و صبی و در میان مکاتب و
کافر و مسلم نزد امام ابیوسف و جایز است ولیکن مکروه است و مفاوضه مساوات است و یتضمن
الوکالة والکفالة یعنی قبض کرده میشود شرکت وکالة را و کفالة را یعنی شریکان شریکین
وکیل آن دیگر اند در مقام ملک آن زیرا که مقتضای مفاوضه مساوات است پس شریک از این دو
شریک قایم مقام یکدیگر اند در تصرف و همچنین است هر یکی از دو شریک کفیل آن دیگر اند در شرا
یکی ازین دو شریک بایع را حق مطالبه ثمن است از آن دیگر و مشتری کل لهما الا طعام اهله و
کسوتهم یعنی هر چه شرای مفاوضه متضمن وکاله بود پس خریده شده هر یکی از دو شریک مر این دو شریک
یکی است مگر طعام اهل وی و کسوة اهل وی که از مشتری واقع میشود وکل دین لزم احدهما
بما صح فیه الشرکة کالشراء ونحوه فضمن الآخر یعنی بعد از آن که مفاوضه متضمن کفالة بود
پس هر دینی که لازم شد یکی ازین دو شریک را بسبب امری که صحیح است در آن امر شرکت همچون شراء و مثل
شرا که مبیع بود و اجاره بود مثل خانه باجره گرفت شخصی را یا دابه را در تجارت موجر را میرسد که مطالبه
اجره کند از هر کدام خواهد در تجارت باتفاق ولیکن در غصب یکی از دو شریک اگر هلاک شده وی ودیعت
وی شده آن نزد امام اعظم و امام محمد بخلاف امام ابیوسف و ان ورث احدهما او وهب له
ما صح فیه الشرکة وقبض صار عنانا یعنی اگر وارث یکی از دو شریک یا بخشیده شد چیزی که صحیح است

دران

دران چیز شرکت و قبض کرد گفت عبد مفاوضه عنان و مفاوضه باطل است و بعضی گفته
اند قبض شرط نیست در ارث وفی العرض والعقار تبقی مفاوضة یعنی در میراث یافتن عرض
وعقار باقی ماند مفاوضه زیرا که مساوات در غیر مال شرکت شرط مفاوضه نیست نه در
ابتدا و نه در بقا وعنان هو شرکة فی کل تجارة او فی نوع یعنی دوم از ان چهار نوع عنان است
در لغت بمعنی عرض است و در شریعت آنست که گفته است یعنی شرکة عنان شرکت است در همه انواع تجار
ت یا در بعضی انواع تجارت ویصح ببعض ماله او احدهما وتساوی مالیهما مع تفاوت الربح
یعنی صحیح است شرکة عنان بمال بعض و یا در تمام مال یکی از دو شریک بران دیگر و تساوی مال ایشان دو شریک
با وجود تفاوت در ربح باینطور که مال نصف بود و ربح اثلاثا بود یا برعکس بود ضمن و متضمن بکفالة
نیست وکون احدهما دراهم و دنانیر وبلا خلط یعنی صحیح است شرکة عنان با وجود بودن
مال یکی از دو شریک دراهم و دیگری دنانیر و بجنس نیست صحیح است بی خلط کردن دو مال بخلاف
امام شافعی بود و امام زفر بود روا نیست و این مخالفة بنا بر آنست خلط شرط است نزد ایشان و
خلط متحقق نمیشود در دو چیز مختلف الجنس و نزد ما صحیح است بی خلط وکل مطالب بثمن مشتریه
لا غیر یعنی هر یک از شریکین طلب کرده شده است ثمن مبیع وی نه آن دیگر زیرا که عنان
تضمن وکالة است نه کفالة و حقوق عقد راجع بوکیل است پس هر که خرید است جواب گوید
ثم رجع علی شریکه بحصته ان ادا من ماله یعنی بعد از ان رجوع کند مشتری بر شریک خویش
بحصه خودش اگر ادا کرده بود ثمن را از مال خودش و اگر گفت خریدم عبدی از مال خود
واین عبد مرد در بین در این صورت اثبات مردود است ولا یصح الا بالنقدین
والفلوس النافقة والتبر والنقرة ان یعامل الناس بهما یعنی صحیح است مفاوضه
و عنان مگر بدراهم و دنانیر و بفلوس شهر رواج و بطلای غیر مضروب و بنقره غیر مضروبه

ومع فضل مالٍ

اگر معامله کرده باشند مردم بطلا و نقره غیر مضروبه و بعضی گفته اند که شرکت بفلوس قول
امام محمد است رح و نزد امامین روا نیست و صحیح آنست که شرکت در فلوس روا است بالاتفاق
و بالعروض بعد ان باع نصف عرضه بنصف آخر یعنی روا است شرکت بعروض
بعد از آنکه فروخت هر یکی از شریکین نصف عروض بنصف عروض آن دیگر خواه
مفاوضه بود و خواه عنان بود و این رأس المال شرکت میشود و ربح بقدر ملک است
و این نصف بنصف در صورتیست که قیمت متاع دو شریک برابر باشند که اگر متفاوت
باشند باینطور که قیمت عروض صد دینار بود و قیمت عروض آن دیگر صد دینار بود
مثلا فروشند صاحب اقل چهار حصه از پنج حصه عروض خود را بانک حصه از پنج
حصه آن دیگر تا مجموع عروض در میان بود و ربح در میان ایشان اخماسا بود
باینطور که صاحب اقل یک حصه گیرد از پنج حصه از ربح و صاحب اکثر چهار حصه گیرد
و هلک مال هما او احدهما قبل الشراء تفسد یعنی هلاک مال شریکین پیش از شراء فاسد
میکند و هو علی صاحبه قبل الخلط فی یده انتهی هلک و بعد الخلط علیهما یعنی هلاک مال
بر صاحب مال است پیش از خلط هر دو شریک است چرا که بنابر آنست که هر یکی از شریکین
امین اند در رأس المال و در ثانی بنابر آنست که از مال کدام هلاک شده است و لکل من شر
یکین مفاوضه و عنان ان یبضع و یودع و یضارب و یوکل یعنی میرسد مر هر یکی از شر
یکین را که میان ایشان شرکه مفاوضه بود یا عنان اینکه ابضاع کنند یعنی مال دهد باجنبی
او برای وی تجارت کنند بمزد یا ودیعه گذارد رأس المال را یا بمضاربه دهد یا وکیل سازد و بیع
و شراء و المال فی یده امانة یعنی رأس المال در ید هر یکی از شریکین امانت است تا که ضا
من نحو تعدی و شرکة الصنائع و التقبل و هی ان یشترک صانعان کخیاطین او

و صباغ

وکصباغ ویتقبلاً یعمل باجره بینهما صحت وان شرطا العمل نصفین والمال اثلاثاً یعنی سیوم

ازان چهار نوع شرکت صنائع و تقبل واین صنایع شرکة تقبل نام کرده میشود آنست که

شریک شده اند دو صانع همچون دو خیاط یا خیاط و صباغ و قبول کنند عملی را بمزد که

در میان ایشان بود واین مزد روا است این نوع شرکت اگر شرط کرده شده که عمل نصف بود

واجر اثلاثاً بود در وی خلاف امام شافعی است ولزم کل عمل قبله احدهما ویطالب

الآخر ویبرأ الدافع الیه والکسب بینهما وان عمل احدهما یعنی لازم است هر یکی را عملی که قبول

کرده است آن دیگر یکی از دو شریک قبول کرده بر آن شریک دیگر لازم است این عمل را

میرسد که مطالبه اجر کند از مستاجر آن شریک دیگر اگرچه تعیین اجر از وی نبوده

باشد و صحیح است نیز دفع اجر تا بآن شریک دیگر و آنچه از کسب حاصل میشود در میان این دو

شریکست اگرچه عمل را یکی کرده بود وفی شرکة الوجوه وهی ان یشترکا بلا مال لیشتریا

بوجوههما ویبیعا یعنی چهارم ازان چهار نوع شرکت وجوه است واین شرکت وجوه

آنست که شریک شوند دو کس بی مال یا خرند بسبب روشناختن ایشان و فروشند یعنی کسیکه

روشناخت مردم اند از مردم چیزی خرند نسیه و فروشند اگر زر آنچه از مردم گرفته اند

بمردم دهند و در باقی مانده از ثمن شریک باشند و این دو نوع شرکت را شرکت وجوه

میگویند ویصح مفاوضة ومطلقها عنان وکل وکیل الآخر یعنی صحیح است شرکت عنان

بطریق مفاوضه وقتی که رعایت کرده میشود شرایط مفاوضه باین طور که شریکان

از اهل کفالت باشند و ثمن مبیع میان از شریکین وکیل آن دیگر بود در بیع و شرا

اما اگر مقید بمفاوضه بود هر شریک وکیل و کفیل اند فان شرطا مناصفة المشتری او مثا

لثة فالربح کذلک وشرط الفضل بطل یعنی اگر شرط کردند شریک که مبیع میان ایشان

بود یا مثالثه ربح نیز بهمان نهج تقسیم میشود و شرط زیادتی باطلست زیرا که ربح درین شرکت
بسبب ضمانت و ضمان بقدر ملکیت در مبیع ولا یجوز الشرکة فی احد المباحات یعنی صحیح نیست در
گرفتن اشیاء مباحات شرکت در هیزم کشی یا علف کشی یا صیادی یا آب کشی یا میوه کنی یا گل کنی یا نمک چینی
یا از کوه نمک کشی فیختص من اخذها ونصفه بینهما ان اخذه یعنی مخصوص شد این اشیاء
مباحه بکسیکه اخذ کرده است و بران دیگری هیچ چیز نیست که اگر عمل نکرده باشد و بنصف گرفته باشند ملکیت
اگر هر دوی این اشیا گرفته باشند و خلط کرده باشند زیرا که استیلاء را اخذ مستلزم استیلاء است
وللمعین وصاحب العدة اجر المثل ولا یزاد علی نصف القیمة عند ابی یوسف رح یعنی اگر عمل للمعین
کرد یکی و دیگر اعانت کرد چنانچه شریک بودند در هیزم کشی مثلا یکی هیزم را برید و دیگر جمع کرد
و دیگری برداشت یا مرکب بار کرد یا شریک بودند در آب کشی یکی استر کاست یا شتری است و
دیگری آب را و مر کسی را که یاری داده است و مر صاحب عدة را یعنی مر صاحب استر را و شتر را اجر
مثل است و زیاده کرده نمیشود بر نصف قیمة یا خود در هیزم صورت هیزم کشی مثلا نزد امام
ابی یوسف رح یعنی اگر اجر مثل زیاده است نصف قیمت میدهد و اگر نصف قیمت زیاده است اجر مثل
میدهد و نزد امام محمد رح اجر مثل است آنقدر که شود والربح فی الفاسدة علی قدر المال
یعنی ربح در شرط فاسد بقدر مال است چنانچه مبلغ کذا ربح را یکی ازین دو شریک تعیین
کرده شرط کرده اند در حین شرکت و این شرط فاسد است و منفعت شرکة است در ربح
بقدر ملک است وتبطل بالموت والجنون واللحاق یعنی باطل میشود بسبب موت یکی از دو
شریک یا هر دو شریک و بسبب جنون یکی از دو شریک و بسبب لحاق بدار الحرب وقتیکه قاضی حکم
کرده در لحاق وارتدادا ولم یزک احدهما مال الآخر بلا اذنه یعنی زکوة نه دهد یکی
از دو شریک از مال آن دیگر بی اذن آن دیگر زیرا که نائب یکدیگر اند در تجارت نه در زکوة

فان

فان آوی کل فادیا ولا ضمن الثانی فان ادیا معاً ضمن کل قسط غیره یعنی اگر ادن کرد هر یک از شریکین آن دیگر را باداء زکوة بعد از ادا کردند بر سبیل تعاقب

ضامن شد و اگر هر دو بیکبار ادا کردند در غیبت یکدیگر ضامن شد هر یک حصه

آن دیگر بدانکه ضمان ثانی در صورت تعاقب نزد امام اعظم لازم است خواه عالم باداء شریک

بود و خواه نبود و نزد امامین اگر عالم باداء ضامن میشود والا نمیشود و بروایته صحیح از امام

امین عالم بود و نبود که ضمان نمیشود **کتاب المضاربة** بدانکه مضاربه در لغت ماخوذ

که از قول عرب است که ضرب فی الارض یعنی سیر کرد در ارض و در شرع آنست که گفته است هی

عقد شرکة فی الربح بمال من رجل وعمل من آخر یعنی مضاربه عقد شرکت است در ربح که مال

از یک بود و عمل از دیگری بود و هی ایداع اولاً وتوکیل عند عمله وشرکة ان ربح وغصب

ان خالف واجارة ان شرط کل الربح للمالک وقرض ان شرط للمضارب واجارة فا

سدة ان فسدت فلا ربح له بل اجر عمله ربح او لا یعنی مضاربه ایداع است در اول یاد ستی مضارب

امین است مال در دست وی امانت است و توکیل است در وقت عمل مضارب و شرکت است

اگر ربح کند و غصب است اگر مخالفت امر رب المال کرده باشد و بعد ازان ضامن است اگر همه ربح

بمالک شرط کرده شده باشد و قرض است اگر کل ربح بمضارب شرط کرده شده باشد و اجاره

فاسد است اگر شرط مخالفه فاسد شده باشد بعد از فتح ربح نمیرسد مضاربه را بلکه مزد عمل وی

میرسد خواه کرده باشد یا نکرده باشد و بروایتی از امام اعظم و ابویوسف اگر سود نبود اجر نمیرسد

ولا یزاد علی ما شرط خلافاً لمحمد یعنی زیاده کرده نمیشود بر شرط نزد امام ابویوسف

خلاف مر امام محمد بود را که آنجا اجر مثل است داده میشود ولا یضمن المال کالصحیحة یعنی ضامن

نمیشود مضارب در اجاره فاسده همچنانکه ضامن است نمیشود اجاره صحیحه ولا یصح الا بما

فیها

به الشرکة یعنی صحیح نیست مضاربه مگر بمالیکه صحیح بود بوی شرکة همچون دراهم و دنانیر

نزد امام اعظم و امام ابی یوسف و لو بالفلوس الرائجة نزد امام محمد و بغیر این اشیا روا نیست باجماع

وبتسلیم الی المضارب وشیوع الربح بینهما یعنی صحیح نیست مضاربه مگر بتسلیم مال مضاربه

بمضارب تا متمکن شود از عمل وشرط دیگر بودن ربح میان رب المال و مضارب اگر شرط کرده

شد یکی از ایشان یکی را دراهم معدوده از ربح فاسد است این شرط وللمضارب فی مطلقها

ان یبیع بنقد و نسیئة الا باجل لم یتعهد یعنی میرسد مضارب را در مطلق مضاربه یعنی تقیید

بزمانی و یا بمکانی و یا بنوعی از تجارت نکرده باشد اینکه فروشد بنقد و نسیه مگر اجلی که

معهود و معروف نبود میان تجار که جایز نیست فروختن تا آن اجل وان یشتری و یوکل

بهما و یسافر یعنی میرسد مضارب را بخود و کیل ساختن به بیع و شرا و مسافرت کند بمال مضاربه

و در روایتی از امام ابو یوسف که مسافرت جایز نیست و یبضع ولو رب المال ولا یفسد بهٖ

یعنی میرسد مضارب را که بضاعت دهد مال را اگرچه برب المال دهد و فاسد نمیشود مضاربه بامعامله

یکنفر

رب المال و یودع و یرتهن و یرهن و یوجر و یستاجر و یحتال بالثمن علی الایسر والاعسر

گرو گیرد گرو دهد مزدور دهد مزدور گیرد حواله شونده توانگر دست تنگ

یعنی میرسد مضارب را که ودیعت دهد مال مضاربه را و گرو گیرد و گرو کند و اجاره دهد و اجاره

الشخص

گیرد و حواله شود ثمن مبیع را خواه موسر بود خواه معسر بود ولا یقرض ولا یستدین

الا باذن المالک یعنی قرض ندهد و قرض نگیرد مگر باذن مالک اعمل برایک گفته باشد

ولا یضارب ولا یخالطه بماله الا باذنه او باعمل برایک یعنی نمیرسد مضارب را که بمضاربه را

دهد یا خلط نکند بمال خود مگر باذن مالک یا بقول مالک اعمل برایک گفته باشد

فلو قیل هذا او قصر و حمل بماله تبرع یعنی گفته شود اعمل برایک و خرید مال مضاربه جامه را

و قصارت کرد یا متاعی را خرید و حمل کرد بمال خود تبرع است این عمل وی از مال

مضاربه

مضاربه محسوب نمیشود بخلاف ما اذا صبغ احمر یعنی بخلاف اینکه بکرد کاری که رنگ سرخ کرد یعنی
رب مال همین برای گفت و مضارب جامه خرید و سرخ کرد شریک است مضارب در ربح
برب مال ولا یجاوز بلدا او سلعة او وقتا او شخصا عینه المالک فان جاوز ضمن
وله ربحه یعنی تجاوز نکند بلد برا و سلعه را و وقت را و شخصی را که تعیین کرده است مالک
و اگر تجاوز کرد از امر وی و بیع کند ضامن شود و مر رب مال راست ربح مال مضاربه
ولا یزوج عبدا او امة ولا یشتری من یعتق علی رب المال فلو اشتری فلمضارب
یعنی ترویج نکند عبد برا و کنیزک برا از مال مضاربه است و نخرد کسی را که آزاد میشود بر رب مال
مضارب راست و از مال مضاربه محسوب نمیشود ولا من یعتق علیه ان کان ربح یعنی
نخرد مضارب کسی را که آزاد میشود بر مضارب اگر باشد در مال مضاربه ربحی ولو فعل
ضمن وان لم یکن ربح صح یعنی اگر کرد باین طور که خرید مضارب کسی را که آزاد میشود
بر وی ضامن میشود و اگر ربح نباشد ضامن نمیشود و خریدن وی ونفقة مضارب عمل فی مصر
فی ماله یعنی نفقه مضارب که عمل در مصر میکند از مال مضاربه است نه از مال مضاربت
وفی سفره طعامه وشرابه وکسوته واجرة خادمه وغسل ثیابه ورکوبه بکراء او
شراء وعلفه فی مالها بالمعروف وضمن الفضل یعنی در حالیکه سفر کند مضارب طعام وی
وشراب وی و جامه وی واجره خادم وی و خرج جامه شستن وی و مرکب سواری
وی خواه بکرای بود و خواه بخریدن بود و علف این مرکب در مال مضاربه است بمقدار
معروف و معتاد و ضامن شود مقدار را اگر تجاوز کرد از عرف و عادت و مادون
سفر کغدو والیه ولا یبیت باهله فالسفر یعنی مادون سفر بر وجهی که حاجت میکند ولا یبیت
و بیتوته نمیکند باهلش یعنی مسافت بطوریست که صباح میرود و بیگاه بخانه نمیتواند

آمدن بمحبوب بشوارست پس نفقه وی در مال مضاربه است والا بمنزله السست که در موکلست

فان ربح اخذ المالك ما انفق ثم قسم الباقی یعنی اگر سود کرد مال مضاربه اخذ کرد مالک

او مبلغی را که نفقه کرده است مضارب در حق خود پس با تمام شود رس المال بعد از ان قسمة

کرد باقی را زیرا که مشروعیت تقسیم بعد از تسلیم رأس المال است وان دفع المضارب مضاربة

بلا اذن ضمن عند عمل الثانی وقیل عند ربحه یعنی اگر دفع کرد مضارب مال مضاربه بمضاربة

بی اذن مالک ضامن شد مضارب در وقت عمل مضارب ثانی نزد امامین گفته شده است که ضامن

میشود در وقت ربح مضارب ثانی وصح ان شرط العبد المالك ان یعمل مع المضارب یعنی

صحیح است اگر شرط کرده شد از برای عبد مالک چیزی را با عمل وتبطل بموت احدهما ولحاق

المالك مرتدا یعنی باطل میشود بسبب موت یکی از مضارب و رب المال وبسبب لحاق مالک بدار الحرب

مرتد شدن ولاحق مضارب باطل نمیشود ولا ینعزل حتی یعلم عزله یعنی معزول نمیشود مضارب

بعزل رب المال تا آن وقت که داند بعزل رب المال فلو علم فله بیع عرضه ثم لا یتصرف فی ثمنه ولا

فی نقد نقد من جنس رأس المال یعنی اگر عالم شد مضارب بعزل رب مال میرسد به مضارب را بیع عوض مضاربه

لیکن بعد از ان تصرف نمیکند در ثمن این عرض ونه در دراهم ودنانیر که نقد کرده شده است

ه واز جنس مال مضاربه است ومعنی نض که ونضوض وحصول نقط و اراست نقد کرده شده است

ویبدل خلافه یعنی تبدیل میکند خلاف از رأس المال را برای رأس المال یعنی اگر رأس المال دراهم

بوده باشد ونقد دنانیر بوده باشد تبدیل میکند دنانیر را بدراهم تا از جنس رأس المال شود

بعد از ان تسلیم کند ولو افترقا وفی المال دیون لو امر بطلبه ان کان ربح والا یوکل یعنی

اگر جدا شدند مضارب ورب المال از شرکت حال آنکه در مال دین است امر کرده میشود مضارب

بطلب دینها یعنی جبر میکند حاکم بطلب دینها مضارب را اگر باشد در مال ربح بود زیرا که عمل باجاره

میکند

میکند والا وکیل میفروشد مالک را بطلب این دین بعد از افتراق وکذا سایر الوکلاء یعنی
جمیع وکلا یعنی وکیل بیع اگر امتناع کند از طلب ثمن جبر کرده نمیشود بر طلب ثمن بلکه وکیل میفروشد
مالک را یا طلب ثمن کند از مشتری والبیاع والسمسار یجبران علیه یعنی بیاع دلال است
ومعنی سمسار بکسر سین کسی است که غله روستایی میفروشد بوکالة یعنی بیاع وسمسار جبر کرده میشود
بر طلب ثمن از مشتری وما هلک صرف الی الربح اولا یعنی آنچه هلاک شد از مال مضاربه صرف کرده شود
ربح اول بار نه براس المال زیرا که ربح تابع است وراس المال اصل است وهلاک معروف بتابع میشود
نه باصل فان قال المالک عینت نوعا صدق المضارب ان جحد واگر گفت مالک تعیین کرده
نوع تجارت را تصدیق کرده شد مضارب با یمین اگر منکر باشد زیرا که انکاری مستلزم دعوی
عموم تجارت است واصل مضاربه عموم است قول قول کسی است که مدعی اصل است فان ادعی کل
نوعا صدق المالک یعنی اگر هر یکی از مضارب ورب مال دعوی کرده اند چنانچه رب مال گفت که
امر بزازی کرده بودم ومضارب گفت که امر بطرافی کرده بودی قول قول رب المال است وکذا
ان قال بضاعة او ودیعة وقال ذو الید مضاربة او قرض یعنی همچنین است قول قول رب المال
اگر مالک گفت که مال بدست تو بطریق بضاعت است یا گفت ودیعت است وصاحب ید گفت بدست من
مضاربه است یا گفت بقرض است زیرا که ذو الید مدعی دعوی مالکیت مال یا ربح میکند ومالک
منکر است **کتاب المزارعة** بدانکه مزارعة مفاعلة است بمعنی زراعت گفته میشود زرع الله
الحرث یعنی رویانید الله تعالی کشت را ودر شرع آنست که هی عقد الزرع ببعض الخارج
یعنی عقدیست بر فعل کشت ببعض آنچه که بیرون میآید از زمین ولا یصح عند ابی حنیفة رحمه الله
یعنی روا نیست مزارعت نزد امام اعظم ره زیرا که نبی علیه السلام نهی کرده اند از مخابره
مخابره که بمعنی زمین بسله داده است وصحت عندهما وبه یفتی یعنی درست است

مزارعة نزد امامین وابن قول فتوی داده شده است از جهة احتیاج ناس والمزارعة بشرط صلاحیة

الارض للزرع واهلیة العاقدین وذکر مدة ورب البذر وجنسه وقسط الآخر والتخلیة

بین الارض والعامل وشیوع الخارج یعنی صحة مزارعت بشرط صلاحیة زمین است برای

زراعت بشرط اهلیة عاقدین وبشرط ذکر مدت چنانچه یکسال گوید یا دو سال گوید اگر ذکر کند

مدتی را که ممکن از زراعت نبود دران مدت یا معین ممکن نبود دران مدت در عادت فاسد است

این شرط وبشرط ذکر رب بذر یعنی ذکر کند که تخم از که بود وبشرط ذکر جنس تخم است وبشرط ذکر اجر

عامل است وبشرط تخلیه میان زمین وعامل است یعنی بشرط تسلیم زمین العامل است وبشرط شیوع

دانه است یعنی حاصل حاصل مشترک است میان ایشان بود وتعیین کرده نشود برای یکی مقدار معلومی از

حاصل زیرا که بسا که همان حاصل نشود وتبطل بشرط ما ینافیه کرفع البذر والخراج ثم قسمة الباقی

یعنی باطل میشود مزارعت بشرط آنکه منافی بود عقد مزارعت را چون رفع تخم یا خراج البذر از ان

قسمت کنند یعنی شرط کنند که تخم را یا شرط کنند که خراج را برداریم بعد از ان قسمت کنیم وکذا

بشرط التبن لغیر رب البذر وصح للآخر او لم یتعرض یعنی همچنین است که باطل میشود مزارعت

بشرط آنکه کاه مر غیر صاحب تخم را بود ودانه مشترک یا کاه از یکی بود ودانه از یکی بود ویا کاه مشترک

ودانه از یکی بود صحیح است اگر شرط کنند که کاه مر صاحب تخم را بود وحاصل مشترک بود ویا کاه

دانه از هر دو مشترک بود یا در حین عقد کاه را نام نبرده باشند ولا یصح الا ان یکون

الارض والبذر لاحد والبقر والعمل الآخر او الارض او العمل له والباقی للآخر صح یعنی

صحیح است مزارعة نزد امامین مگر آنکه زمین وتخم از یکجانب بود وگاو وعمل از یکجانب بود یا زمین

یا عمل از یکجانب بود وباقی از یکجانب بود بدانکه مزارعت متقوم به چهار چیز میشود که آن ارض

وبذر وعمل وبقر است واذا صحت فالخارج علی الشرط یعنی هر گاه که صحیح شد مزارعت با

شرائط

شرائط الصحة موجود شد پس خارج از زمین همان طورست که شرط کرده اند ولا شیء
للعامل ان لم یخرج یعنی نیست هیچ چیزی از مزد عامل را که اگر خارج نشود از زمین چیزی بخلاف
اینکه فاسدست مزارعت و چیزی حاصل نشود از زمین اجر مثل واجب میشود عامل را و یجبر من
ابی عن المضی الا رب البذر یعنی جبر کرده میشود کسی که امتناع میکند از گذشتن مدت و جبر میکند
تا گذشتن مدت مزارعت را مگر صاحب بذر که اگر ابا کند و جبر کنند تا گذشتن مدت جبر کرده
نمیشود فان ابی بعد ما کرب العامل یجب ان یسترضی یعنی اگر ابا کرد صاحب بذر بعد از آنکه
شود کار کرده است عامل زمین را واجبست که راضی سازد عامل را عند الله اگرچه واجب نیست
در شرع چونکه بامید فایده عمل کرده است و بعد از گرفتن زمین سزاوار نیست که مزد عمل ویرا
داده نشود وان فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر اجر مثله ولا یزاد علی ما شرط یعنی فاسدست
مزارعت بواسطه عدم رعایت شرائط الصحة پس خارج از زمین است مر صاحب بذر است و مر آن
دیگر را اجر مثل عمل است و زیاده کرده نمیشود بر مشروط اگرچه اجر زیاده است مشروطا میگیرد
واگر مشروط زیاده است اجر مثل میگیرد و یبطل بموت احدهما یعنی باطل میشود مزارعت بموت
یکی از شریکین واگر دفع ارض تا سه سال بود پس مثلا در سال اول روئید و بدرک نرسیده است که
صاحب ارض مرد ارض را از مزارع گرفته نمیشود تا ندرود و بعد رفع محصول تقسیم بر وجه مشروط
کرده میشود زیرا که در عدم اخذ رعایت جانب ورثه مزارعت و در اخذ ضررست بعد از آن
فسخ کرده میشود در دو سال باقی واگر موت صاحب ارض پیش از روئیدن زرع بود و بعد از
شد کار کرده بود فسخ کرده میشود مزارعت را و عامل را هیچ چیزی نیست نه عند الله و نه عند الشرع
و تفسخ بدین یحوج الی بیعها یعنی فاسد میشود مزارعت بسبب دینی که محتاج میشود بفروختن ا
ین زمین و این اخذ وقتی است که هنوز بذر روئیده بود و لیکن واجبست در دیانت که

راضی نشد عامل را اگر عمل کرده باشد اگر روئیده بود زرع و هنوز نرسیده بود فسخ کرد
نمی‌شود زیرا که حق مزارع متعلق شده است وان مضت المدة ولم یدرک الزرع
فعلی العامل اجر مثل نصیبه من الارض حتی یدرک یعنی اگر گذشت مدت مزارعت
و هنوز نرسیده است زرع واجب است بر عامل اجر مثل نصیب صاحب زمین این
از زمین چنانچه اجر مثل این زمین مثلا دوازده درهم است مثلا هر ماهی یک درهم
می‌شود بعد از ان از مدت مزارعت یکماه گذشت مثلا بر عامل یک درهم واجب می‌شود که بصاحب
زمین دهد ونفقة الزرع علیهما بالحصص کاجر الحصاد ونحوه یعنی نفقه مزارع برابر
دو شریک است بمقدار حقوق ایشان تا آن وقت که رفع محصول کرده شود آن نفقه چون
مزد داس و درو کشته و مثل وی چون مزد آب رانی و نگاه داشتن فان شرط علی العامل
صح عند ابی یوسف رح و به یفتی اگر شرط کرده شده باشد که نفقه بر عامل بود صحیح است نزد امام
ابی یوسف رح و بدین قول فتوی داده شد **کتاب المساقاة** المساقاة هی دفع الشجر الی من یصلحه
بجزء من ثمره وهی کالمزارعة یعنی حکما وخلافا وشروطا مساقات مفاعله است در لغت
یعنی آب دادن است و در شرع دادن درخت است بکسی که تربیت کند به پاره از میوه این
درخت یعنی مزد تربیت پاره میوه بود و این مساقات مثل مزارعت است در حکم و در اختلاف
و در شروط یعنی مثل مزارعت است در اینکه باطل است نزد امام اعظم رح و نزد امامین
و فتوی بقول امامین است و شروط مساقات مثل شرط مزارعت است شرطی که ممکن بود
وجود وی در مساقات چون اهلیت عاقدین الا انها (لکنها) یصح بلا ذکر المدة یعنی مساقات صحیح است
بی ذکر مدت زیرا که وقت ادراک ثمر معلوم است در عادت مقدم و تاخیر وی اندک است خرد
نمی‌کند ویقع علی اول ثمر یخرج یعنی واقع می‌شود عقد مساقات بر اول ثمر که بیرون می‌آید در آن سال

بذر

بذر الرطبة كما دراك الثمر يعني رطبه بود و پخته تر است يعني ادراك بذر رطبه همچون ادراك

ثمر است و در درخت در ديگر بيان مدت شرط نيست زيرا كه ادراك بذرا وقت معلوم است بزودي

عيني وحصول بذر بعمل عامل است بشرايط متمام صفت در بذر صحيح است داخل رطبه از ان ها

حب زمين است همچنين شرح كرده است مولانا فخر الدين و ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها تفسدها

يعني دفع كرد درختي را يا باغي را بمساقات و تعيين كرد مدتي را كه خارج نشود دران مدت ثمر

اف ميكند مساقات را كمثل مدة قد يخرج وقد لا يخرج فان لم يخرج فيها فللعامل اجر المثل

يعني بخلاف ذكر مدتيكه گاهي بيرون ميايد دران مدت وگاهي بيرون نميايد بلكه با جز حي

باشد در صورت جواز عقد موقوفست پس اگر بيرون ميايد درين مدت ثمر در ميان ايشان

بطوريست كه شرط كرده اند از جهة وجود عقد واگر بيرون نيامد باينطور كه تاخير يافت عامل

اجر مثل است تا آن وقت كه ثمر رسيد زيرا كه عقد فاسد است ولا يصح ادراك الثمر وقت ا

لعقد كالمزارعة يعني صحيح نيست مساقات كردن همچون روا نيست مزارعت و روا نيست بعد از سبز شدن

و در رويدن زرع زيرا كه شركت باعتبار عمل است و درينجا عمل عامل را دخل نيست

فان مات احدهما والثمر ني يقوم العامل عليه او وارثه يعني اگر مرد يكي از شريكين

حال آنكه ميوه خام است مي ايستد عامل بر تربيت ميوه اگر صاحب زمين فوت كرده

باشد اگرچه صاحب زمين راضي نباشد از جهة دفع ضرر از جانبين ولا يفسخ الا بعذر — يفسخ

نميشود مساقات مگر بعذر چنانچه گذشت در مزارعة وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل

او سارقا يخاف على ثمره او تمره عذر يعني بودن عامل مريض بطوريكه قادر نشود يا دزد

بود كه ترسيده بود بر شاخ درخت يا ميوه درخت عذر است جايز است فسخ آن در دفع ضرر فسخ

زمين

ليغرس ويكون الارض والشجر بينهما فللعامل قيمة غرسه واجر عمله يعني داد زمين

خالی که در وی هیچ چیزی نبود سالهای معلوم تا درین زمین درخت نشانند تا باغ
سازد بشرط آنکه زمین و درخت در میان ایشان مشترک بود و صحیح نیست پس مر عامل را قیمة درخت
و اجر عمل ویست بر صاحب زمین و ثمر درخت ازان صاحب زمین است

کتاب احیاء الموات

یعنی احیاء موات زمین خرابه معمور ساختن است هی ارض بلا نفع لانقطاع
مائها ونحوه لا یعرف مالکها یعنی زمین میته زمینی است که بی نفع از جهة منقطع شدن آب
زمین و مثل انقطاع همچون زه کشیدهٔ زمین یا شوره زار شدن یا در زیر آب غرق شدن
زمین و معلوم نباشد مالک این زمین بعیدة عن العامر لا یسمع صوت من ا
قصاه لفظ بعید خبر است که یعنی این زمین میته بعیده است از معموره که نشنیده نمیشود آواز
ز اقصای معموره یعنی از کناره معموره مرد بلند آوازی اگر فریاد کند با آواز وی تا آن
زمین میته نرسد و این قید را امام ابویوسف رح زیاده کرده اند زیرا که اگر نزدیک بود
ظاهر این آنست که انتفاع اهل معموره از وی منقطع نشده باشد و بروایتی از امام ابویوسف بود
دوری وی مقدار یک تیر انداز بود ومن احیاه ملکه ان اذن الامام یعنی کسیکه
قابل زراعت کرد این زمین را مالک شد این زمین را اگر اذن کرده باشد امام باین احیاء
و اگر بی اذن امام احیا کرده بود مالک نمیشود نزد امام اعظم رح و بروایتی از امامین مالک میشود
ومن حجر ارضا ولم یعمر ثلث حجج دفعها الامام الی غیره یعنی کسیکه حجر کرد زمین میته را
یعنی منع کرد غیر را از معمور ساختن این زمین خرابه و معمور نساخت سه سال یعنی سه سال
گذشت و معمور نمیشد رفع کند امام زمین را بغیر وی تا معمور سازد مسلمانان نفع رسد بدان
که حجر یعنی اعلام است و مشتق است از حجر بمعنی منع و حجج جمع حجة وحفر بئرا فی موات باذن فله حریمها
للعطن والناضح اربعون ذراعا من کل جانب فی الاصح یعنی کسیکه کند چاهی در زمین

میته

میته باذن امام مر آن صاحب چاه راست حریم این چاه برای عطن و از برای ناضح چهل
گز از هر جانبی بقول یعنی چهل گز از هر یکی از چهار طرف چاه که جمله شصت گز بود ملک صاحب
زمین میشود و معنی عطن جای خفتن اشتر است و بئر عطن چاهی است که در گرد وی شتر می خوابد
و آب میخورد و معنی ناضح شتر است و بئر ناضح چاهی است که بشتر آب کشیده میشود و نزد امامین
حریم وی شصت گز است و هو فی الاصح لغة است زیرا که نزد بعضی حریم وی چهل گز است
در هر طرفی ده گز بود وللعین خمسمائة کذلک ومنع غیره فیه یعنی مر چشمه را حریم پانصد
گز است از هر یکی از چهار طرف همچون عطن و ناضح که حریم از چهار طرف که هر طرف صد و بیست
پنج بود گز و منع کرده شده است غیر وی که چاه کند درین حریم ومن حفر فی منتهاه فله
الحریم من ثلث جوانب یعنی کسیکه کند چاهی را در سر حد حریم وی مر این صاحب چاه را
در منتهای حریم چاه کنده است حریم ازین چاه از جانب سه گانه از چهار جانب چونکه یکجانب
ملک صاحب چاه اول است اگرچه آب چاه اول بچاه ثانی رود صاحب چاه اول را ولایت منع نیست زیرا که
تعدی نکرده است و آب یک زمین ملک کسی نمیباشد وللقناة بقدر ما یصلحها ولا حریم
للنهر یعنی مر کاریز را حریم است که صالح کاریز است و بروایت از امام محمد ره کاریز
بمنزله چاه است در استحقاق حریم و بعضی گفته اند اعتبار ما یصلح مذهب امامین و اما مذهب
امام اعظم ره حریم ندارد تا آن وقت که آب بر روی زمین نیامده است و بعد از برآمدن
حکم آب روان دارد فقها گفته اند نزد ظهور آب بمنزله چشمه است پس حریم پانصد گز بود
و نیست حریم جوی مر آب روانی را که در زمین غیر است نزد امام اعظم ره

كتاب الشرب

الشرب نصيب الماء والشفعة شرب بني آدم والبهائم یعنی شرب نصیبی از آب است در لغة
و در شریعت نوبت انتفاع از آب مزارع را و دواب را و شفعه شرب بنی آدم و بهایم است

ولکل حقها وحق سقی الدواب ان لم یخف تخریب النهر فکل ما یحرز باناء وحق الشرب

ونصب الرحی یعنی مر هر یکی از بنی آدم را حق شفعه است وحق دادن آب جاروا است اگر

ترسیده نشود خراب کندن نهر را بواسطه بسیاری جاروا و در هر آبیکه قیاس کرده نشود باناء

وحق شرب است وحق آسیا ساختن است اما اگر آب بلوری بود که قیاس نتوان کرد تا

ملک وی میگردد و منع کرده میشود حق غیر از وی الا اذا اضر بالعامة او خص النهر بغیره

ای دخل فی المقاسم یعنی مگر وقتیکه ضرر کند عامه ناس را این امور مذکوره وکری نهر

من لم یملک من بیت المال یعنی مؤنت نهریکه ملک کسی نیست بر سلطان است که از بیت المال

دهد فان لم یکن شیء فعلی العامة یعنی اگر در بیت المال چیزی نبود بر عامه مسلمانان

وکری نهر ملک علی اهله من اعلاه یعنی مؤنت کندن نهریکه مملوک است بر اهل آن نهر است

از سر آن نهر نه از پایان نهر ومن جاوز ارضه بری یعنی کسیکه گذشت کندن نهر از زمین

وی بری شد یعنی اهل نهر کنده آمدند و از زمین شخصی که یکی از این شرکاست گذشتند بری

شد و دیگری بر وی نیست که تا آن نهر حفر کند و این مذهب امام اعظم است ونزد امامین

بر همه شرکاست مؤنت کندن از اول تا آخر بقدر حصه آب خواره وصح دعوی الشرب

بلا ارض یعنی صحیح است دعوای آب خواره کردن بی دعوی زمین اگرچه قیاس این است که نباشد زیرا

لیکن روایت زیرا که احتمال دارد که میراث رسیده بود یا زمین فروخته بود به حق شرب

وان اختصم قوم فی شرب بینهم قسم بقدر اراضیهم یعنی اگر دعوی کردند جمع در حقابه که میان ایشان

است قسمت کرده شد بمقدار اراضی ایشان ومنع الاعلی من سکر النهر وان لم یشرب بدونه

الا برضاهم یعنی منع کرده شد مردم بالای نهر از پیش بند کردن نهر اگرچه نتوانند آب خوردن

بدون پیش بند مگر برضای شرکا که بعد از رضای ایشان جایز است وکل منهم من نصب الرحی

ونحوه

ونحوه الا في ملكه بحيث لا يضر بالنهر ولا بالماء يعني منع كردن هر يكي از شركا از آسيا
ساختن ومثل آن خرج آب گشتن ساختن مايل بستن بي اذن شريك مگر در ملك خود
مش باين طور كه دو طرف نهر ملك بوي بود و ديگر بر احق آب گذر بود بشرط آنكه ضرر
نكند نهر را و آب را زيراكه قديم را گذاشته ميشود بحال قديمش ومن التغير عما كان قديما
يعني منع كرده شد از تغير دادن چيزي در قديم در نهر باين طور كه دهنه را گشاده سازد
تا قسمت بزرعت بوده باشد زراعت را برداره و قسمت بايام كند مثلا زيراكه قديم را
بحال قديمش ميبايد گذاشت ويورث ويوصى بالانتفاع بالارث يعني ميراث ميشود
وحق شرب ووصيت كرده ميشود بانتفاع از حق شرب ولا يباع بلا ارض الا عند مشايخ
بلخ يعني فروخته نميشود حق شرب بدون ارض زيراكه معلوم نيست كه آب ميايد در زمان
آينده يا نه پس بيع معدوم ميشود مگر مشايخ بلخ كه جايز است نزد ايشان بنام حاجت
ناس وكذا الكل الاجارة والهبة يعني همچنين است كه اجاره وهبه كرده نميشود شرب
ومن سقى من الشرب غيره لم يضمن يعني كسيكه آب داد زمين خود را از خواره غير ضما أب
من شد اين اختيار فخر الاسلام است و بر روايت اصل ضامن نميشود بر اين رفته است
شيخ الاسلام خواهر زاده لا من سقى ارضه فنزت ارض جاره يعني ضامن نميشود
كسيكه آب داده است زمين خود را بعد از ان زه كرده است زمين جار جاروي و
همچنين است كه غرق شود زمين جار واين وقتي است كه آبداري وي بر عادت معروف
بود تا كه بر خلاف عادت بود ضامن ضامن ميشود كتاب الوقف بدانكه وقف
مصدر وقف است عرب ميگويد كه وقف بنفسه وقوفا نگاه داشت نفس خود شتر را نگاه
داشتن دور شرع آنست كه گفته است هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق با

را
کمنفعة کالعاریة یعنی وقف نگاه داشتن است شیء معین را ملک واقف و تصدق بمنفعة
معدوم
همچون عاریة که معار ملک معیر است و نفع وی ملک مستعیر و بعضی گفته اند منفعت
تعالی
است و تصدق معدوم روا نیست نزد امام اعظم رح و عندهما هو حبسه علی ملک الله
و نزد امامین وقف نگاه داشتن است که ملک خدای تعالی یعنی از ملک واقف بدر می‌آید ملک
خدای تعالی میشود پس لازم میشود و بیع و هبه کرده نمیشود و میراث نمیشود فتوی بقول امامین است
فلا یزول ملک المالک عند ابی حنیفة رح الا ان یحکم به حاکم یعنی لفظ فلا یزول متفرع است
بر حبس العین یعنی وقتی که وقف حبس عین بود در ملک واقف پس زایل نشود از ملک مالک
نزد امام اعظم رح مگر آنکه حکم کند قاضی بوقف است که وقف لازم میشود زیرا که قاضی هرگاهی حکم
للصلوة
در مسئله مختلف فیه کند متفق علیه میشود والا فی مسجد بنی و افرز بطریقه و اذن للناس بالصلوة
فیه و صلی واحد و این استثنا عطف است بر استثنای اول یعنی مگر در مسجد که بنا کرده باشند
و جدا کرده باشند راه مسجد را و اذن کرده باشند مردم را بنماز گذاردن درین مسجد و نماز گذار
ده باشد یک کس لازم میشود و نماز شرط است بنا بر آنکه تسلیم شرط است در مطلق وقف نزد
امام اعظم لیکن تسلیم هر چیزی که مناسب آن چیز است و تسلیم مسجد نماز است و عند محمد رح تسلیمه
الی المتولی و قبضه شرط و نزد امام محمد رح تسلیم وقف بمتولی و قبض وی شرط است از
برای زوال ملک واقف و لزوم وقف و عند ابی یوسف رح یزول بمجرد القول یعنی زایل میشود از
ملک واقف بمجرد گفتن وی که وقف کردم فیصح عنده وقف المشاع و متفرع میشود بر این
خلاف مسائل کثیره یعنی صحیح است نزد امام ابو یوسف رح وقف مشاع بخلاف امام محمد رح چونکه تسلیم
و قبض شرط است نزد امام محمد رح و قبض مشاع تمام نیست بدون قسمت زیرا که قبض آنست که در ید
وی بود و نزد امام ابو یوسف و غیر وی را داخل نبود و مشاع آنست که غیر را داخل بود و نزد اما
م

م ابو یوسف وقف اسقاط ملک است و شیوع منع اسقاط میکند و فتوی بقول امام ابو یوسف است
بدانکه خلاف در مشاعی است که محتمل القسمه بود و اما در غیر محتمل القسمت همچون حمام مثلا
روا است با وجود شیوع نزد امام محمد نیز در مسجد و المقابر معتبر روا نیست شیوع نزد امام ابو یوسف ره
نیز وجعل الغلة والولایة لنفسه یعنی صحیح است نزد امام ابو یوسف گردانیدن واقف تمام وقف را
یا بعض وی را از برای نفس خویش مادامیکه در حیات است و بعد از موت وی از برای فقرا بود
و نزد امام محمد روا نیست زیرا که تسلیم شرط است از برای خروج از ملک واقف و شرط غله از برای
خویش منافی تسلیم است و فتوی بقول امام ابو یوسف است از جهت ترغیب ناس بر وقف کردن
همچنین است که صحیح است گردانیدن واقف تولیه را از برای خویش یعنی شرط کند که متولی خویش
باشد مادامیکه زنده بود و نزد امام ابو یوسف بخلاف امام محمد بود و شرط ان یستبدل به ارضا
اخری اذا شاء یعنی صحیح است شرط کردن واقف اینکه استبدال کرده شود باین وقف زمین
دیگر برا که مثل این وقف بود یا بهتر هر گاهیکه خواهد نزد امام ابو یوسف و امام محمد بود وقف جایز
است و شرط باطل و در زمان فتوی بعدم صحت است از جهت فساد ناس و ترک ذکر مصرف مؤبد
تبر فاذا انقطع صرف الی الفقراء یعنی صحیح است نزد امام ابو یوسف ترک کردن ذکر مصرف مؤبد را
یعنی ذکر نکند که مصرف همیشه بود بعد از ان بدانکه هر گاهی که منقطع شد مصرف صرف کرده میشود بفقرا
اگر چه ذکر نکرده بود و نزد امام محمد بود شرط تمامی وی آنست که مصرف مؤبد مثلا هر گاه که وقف کرد
بر علما واجب است که مصرف علما باشند نه علمای غیر وا اگر وقف کرد بر مصرفی که احتمال انقطاع
داشته باشد صحیح نیست تا نگوید آخره والمساکین وصح عند محمد ره وقف منقول فیه تعامل
کالمصحف ونحوه وعلیه الفتوی یعنی صحیح است وقف چیزیکه از جای بجای دیگر میتوان بردن و در وقف
تعامل و عرف ناس بود همچون مصحف و کتب و تبر و تیشه و کلند و اره و تابوت و ثابوت پوشش

و دیگر وطلق و بر این است فتوی بخلاف چیزیکه موقوف نبود وقف وی جایز نیست نزد علما همچون
جامه و حیوان و لا یملک الوقف و لا یملّک یعنی مملوک نمیشود وقف و تملیک کرده نمیشود وقف را و
بعضی از متأخرین تجویز نکرده اند بیع وقف را از برای عمارت باقی وقفیکه خراب شود راجح
آنست که جایز نیست و لکن یجوز قسمة المشاع عند ابی یوسف یعنی جایز است قسمت وقفی که
مشاع است نزد امام ابو یوسف و نزد امام اعظم نی هرگاه قاضی حکم بجواز وقف مشاع نافذ است
حکم وی و متفق علیه میشود همچون مسایل مختلفات لیکن بعد از آن اگر طلب کردند بعضی ایشان
قسمت را قسمت کرده نمیشود بلکه نوبت کرده میشود بلا نزاع اگر وقف کرد حصه خود را از عقار دیگر
مشترک است جایز است که قسمت کند واقف با شریک و اگر وقف کرد نصف عقاری را که همه وی
ملک وی است قاضی قسمت کند میان واقف و مصرف لیکن قسمت میان مصارف روا نیست
باتفاق و یبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته ان وقف علی الفقراء یعنی حاصل وقف را اول
بعمارت صرف کرده میشود اگر وقف کرده باشد بر فقرا و آنچه زیاده میآید بفقرا صرف کرده میشود
اگرچه شرط کرده نباشد و ان وقف علی معیّنٍ و آخره للفقراء فهی فی ماله یعنی اگر وقف
کرده باشد بر شخص معین و آخر وی از برای فقرا عمارت این وقف در مال این شخص است
در حال حیات وی از هر مالیکه بود حاصل وقف را از وی گرفته نمیشود فان امتنع او کان
فقیرا آجره الحاکم و عمّره باجرته ثم ردّه الی مصرفه یعنی اگر امتناع کند یعنی قبول نکند این
شخص عمارت از مال خودش یا فقیر بود باجره دهد حاکم وقف و عمارت کند باجره وقف بعد از آن
صرف بمصرف کند و نقضه یصرف الی عمارته او یدّخر لوقت الحاجة الیها یعنی نقض
بضم نون و بقول بعضی بکسر نون بنای ویران است و نقض وقف چوب ریزه و خشت
ریزه است که از عمارت زیاده میآید یعنی نقض وقف را صرف میشود بعمارت وقف یا ذخیره
کرده میشود

کرده میشود از بهر وقف بعمارت حاجت وان تعذر صرفه الیها بیع وصرف ثمنه الیها ولا
یقسم بین مصارفه یعنی اگر متعذر بود صرف نقض بعمارت فروخته شد وصرف کرده شد
ثمن وی بعمارت وقسمت کرده نمیشود میان مصارف وقف زیرا که جزء عین است وحق
ایشان در نفع است نه در عین وعین حق الله است یا حق واقف است باعتبار قولین
کتاب الکراهیة بدانکه کراهة مصدر است از باب کبره عرب میگوید که کرهت الشیء کراهة
وقتیکه خوش نداشته باشد آن شیء را وراضی نباشد از آن شیء ما کره حرام عند
محمد رحمه الله ولم یلفظ به لعدم قاطع فیه یعنی آنچیزیکه مکروه است حرام است نزد امام محمد ولفظ
نشنیده است حرام را نگفته است که حرام است از جهة عدم چیزی قاطع باشد در آن وحرام
نشود حرمة وی بی نسبت مکروه بحرام نسبت واجب است بفرض وعندهما الی الحرام اقرب
یعنی نزد هردو اکمل بحرام نزدیکتر است الاکل فرض ان دفع به هلاکه ومأجور علیه ان
مکنه من صلوته قائما ومن صومه ومباح الی الشبع لتزید قوته وحرام فوقه
الا لیقصد قوة صوم الغد ولئلا یستحی ضیفه یعنی خوردن فرض است اگر دفع شود باین
خوردن هلاک وی یا که نخوردن بمیرد آثم است وثواب یافته است ازین اکل اگر قادر بود
شود بر اداء نماز استاده و بر صوم وی ومباح است اکل وی با سیری تا زیاده شود
قوة وی یعنی ثواب است ونه وبال است وحرام است اکل کرده اگر از وجه حلال کسب بود وحرام
است از فوق سیری مگر از جهة قصد قوة روزه فردا واز جهة آنکه مهمان وی شرم ندارد
رد که فوق سیری رد است بدانکه ریاضت بکم خوردن عاجز نشود از ادا فرائض روا
نیست اما گرسنگی آنقدر که عاجز نباید مباح است همچنین است که حواس را که ترک کرد در
فسق نیفتد امتناع از خوردن کند تا کسر شهوة مباح است وحل استعمال المعصفر مطلقا

موضع الفضة والاحجار یعنی حلال است استعمال آنایی که مرصع ومنقش بنقره است و
خوردن دروی وآشامیدن دروی وهمچنین حلالست سوار شدن در زین ونشستن در
کرسی منقش بنقره وترصیع سیف وآینه ولجام ورکاب بنقره که حلالست از امام اعظم
در حالتی که پرهیز کنند ودور بود دست موضع فضه را بانیطور که در محل خوردن دهان وی
نبود ونقره ودر محل گرفتن در دست نباشد ودر جلوس نبود ودر محل سوار شدن در زین
مبین ودور ساخته میشود وهمچنان محل نشستن بر کرسی یا سریر وبرین قیاس است اشیای
دیگران
سنگ
دیگر وهمچنین حلالست استعمال آنایی که از ساخته میشود وهمچون بلور وعقیق وشیشه
ولا الذهب والفضة للرجال یعنی حلال نیست استعمال آنایی ذهب وفضه مردان
را الا خاتم ومنطقة وحلیة سیف منهما ومسمار ذهب فی الثم حلال است استعمال
انگشتری ومکمر وزیور وشمشیر که از نقره است وهمچنین حلالست استعمال انگشتری که
در وی میخ ذهب است ولا التختم بحدید وصفر وحجر یعنی مهر نکنند باآهن ومس وسنگ یعنی مهر
با این اشیا انگشتری نسازند ولا یلبس رجل حریرا الا قدر اربعة اصابع ویتوسده ویفرشه
ویلبس ابریسم ولحمته غیره وعکسه فی حرب فقط یعنی نپوشند مردان ابریشم را مگر مقدار چهار انگشت
یعنی حلالست پوشیدن جامه را که مقدار چهار انگشت منقوش ابریشم بافته شده باشد ونیز حلالست
بالین ساختن وبستر ساختن وپوشند جامه را که تار وی ابریشم بود وپود وی غیر ابریشم وعکس وی که
پود وی ابریشم بود وتار وی در حرب نه در غیر حرب وکره الباس الصبی ذهبا او حریرا یعنی مکروه است
پوشانیدن صبی ذهب را وابریشم را چونکه پوشیدن وی جایز نیست بر مردان پوشانیدن نیز
جایز نیست وینظر الرجل من الرجل والمرأة من المرأة سوی مابین السرة الی الرکبة یعنی
حلالست که نظر کند مرد از مرد وزن از زن ومرد وبچه بدن را غیر ما بین ناف تا زانو او

عورت

عورت نیست و زانو عورت است نزد ما و نزد امام شافعی بر عکس است و فخذ عورت است بالاتفاق

ومن محرمه وامة غيره والى ما ورأ الظهر والبطن والفخذ من الاجنبية والسيدة الى الوجه

والكفين یعنی حلال است که نظر کند مرد از محرم خودش خواه نسبی بود خواه رضاعی و خواه محرمیة

از محرم نکاح بود همچون مادر زن و خواهر زن و غیر آن کنیزک غیر خودش بپشت و شکم و در آن

و از بیگانه و غلام از سید خودش تا روی و کف دست تا که آن دو عضو را دیدن روا است زن

و غیر این دو عضو را دیدن روا نیست وشرط الامن عن الشهوة الا عند الضرورة كالقضاء

والشهادة وارادة النكاح والشرأ والمداواة وينظر موضع المرض بقدر الضرورة

یعنی شرط کرده شده است در حلیة نظر این بود از شهوت مگر نزد ضرورة که روا است نظر با وجود خوف

شهوة همچون قاضی وقتی که اراده حکم کند بر زن و همچون شاهد که اراده شهادت کند و همچون

مردیکه اراده نکاح کند یا اراده شرا کند یا معالجه کند زنی را ولیکن نظر بموضع مرض میکند بقدر

ضرورت وقتیکه زنی نبود که تعلیم علاج کند این زن را و ترسد هلاک شدن الا الضرورات تبیح

المحظورات والخصي ونحوه كالفحل یعنی چون مجبوب و عنین و خصی در حل و حرمت نظر همچون

نر است مرد است که رحلیة دارد در نظر بر اجنبی والى كل اعضاء من يحل بينهما الوطى

وما حل نظره حل مسه یعنی حلال است بر همه اعضا کسیکه حلال است میان دو کس وطی همچون

زوجه و کنیزک و دیگران عضوی که حلال است نظر وی حلال است مساس وی واذا

حدث ملك امة او بكرا او مشترية ممن لا يطأ حرم وطيها ودواعيه حتى يستبرئ بحيضة

بعد القبض فيمن تحيض وبشهر في ذات شهر وبوضع الحمل في الحامل یعنی هر گاهیکه حادث شد

ملک امة اگر چه بکر بود یعنی در ملک مردی کنیزکی در آمد اگر چه این کنیزک بکر بود یا خریده باشد از

کسیکه وطی نمی کند با بنظر که یا یعنی زنی بود یا صبی بود یا محرم بود حرام است برین وطی این

کنیزک و دواعی وطی تا آنکه طلب پاکی رحم کند بیک حیض بعد از قبض این کنیزک در کنیزکی که حیض
می بیند و بیک ماه در کنیزکی که حیض نمی بیند از جهت صغیر یا کبیر و بوضع حمل در کنیزکی که حامله است و در
حیلة اسقاطه ان یعلم عدم وطی البائع فی هذه الطهر یعنی رخصت داده شده است و مباح است
حیلة اسقاط الاستبراء بقول امام ابو یوسف و بر این قول فتوی داده شده است اگر معلوم بود عدم وطی
بایع وی درین طهر که الآن در وی است اگر معلوم بود وطی بایع و هی ان لم یکن تحته حرة ان
ینکحها ثم یشتریها یعنی حیله استبرا آنست که اگر در نکاح وی زن حره نبود نکاح کند اول
بعد از آن نکاح بخرد زیراکه بسبب نکاح استبرا واجب نیست همچنین است اگر زن خود را بخرد
والحیلة ان ینکحها الآخر ثم یشتری و یقبض ثم یطلق یعنی در نکاح وی زن حره بود حیله
آنست که نکاح کند بایع پیش از خریدن مشتری یا بعد از خریدن مشتری لیکن قبل از قبض مردیکه
اعتماد داشته باشد بر طلاق کردن وی بعد از آن بخرد مشتری در صورت پیش از خریدن و در صورت
اول بعد از خریدن قبض کند بعد از آن طلاق کند زوج قبل از دخول در هر دو صورت و اما عدم لزوم
استبرا در صورت اول بنا بر آنست که خریده است منکوحه غیر را حلال نیست پس استبرا در صورت اول واجب
نیست و بعد از طلاق قبل از وطی حلال است وطی مشتری در استبرا واجب نیست زیراکه در حین
طلاق حدوث ملک موجود نشده است و در صورت ثانی بنا بر آنست که پیش از طلاق منکوحه غیر است
و بعد از زمان حدوث ملک نیست پس استبرا واجب نیست ومن فعل شهوة اختین و دواعی الوطی بما
ملک الیمین فان نکاح حرم علیه وطیهما بدواعیه یحرم احدیهما یعنی کسیکه کرده است شهوة
یا از دواعی وطی را بیکی از دو کنیزک خودش که جمع کرده نشوند در نکاح همچون دو خواهر و مادر
و دختر مثلا حرام است بروی وطی دو کنیزک بدواعی وطی آن وقتیکه حرام گرداند یکی از دو
کنیزک را بر خود یا بیع یا هبه یا عتاق مثلا این مسئله مذکور شده است یکبار در باب النکاح چنانچه گفت و یحرم
نکاح

نکاح امرأة الخ وکره تقبیل الرجل وعناقه في ازار واحد یعنی مکروهست قبل کردن مرد را

ودوست در کردن مرد مرد را در یک ازار و معنی ازار معلوم شده در باب حج واین بقول امام

اعظم وامام محمد است وامام ابی یوسف گوید باکی نیست واین خلاف بر تقدیریست که از جهة محبت یا

از جهة کرامة بوده باشند اما بشهوت حرام است باجماع واگر با وجود ازار قمیص بود یا جبه بود مکروه نیست

باجماع ولا بأس بالمصافحة یعنی باکی نیست مرد مرد را مصافحه کردن زیراکه سنت قدیم است

وکره بیع العذرة خالصة یعنی مکروهست فروختن فضلهٔ آدمی که مخلوط نبود با دیگر چیزی

وصح مخلوطة والانتفاع بهذه یعنی صحیح است فضلهٔ آدمی که مخلوط بود با دیگر چیزی بچون

خاک وغیر صحیح است انتفاع باین مخلوطه باینطور که در زمینها انداخته شود از برای تقویت

زمین وبیع السرقین وخصاء البهائم لا الآدمی یعنی صحیح است فروختن سرکین وخصی

کردن چهارپایه نه آدمی را وانزاء الحمیر علی الخیل یعنی صحیح است جهاندن حمار بر اسب از جهة

تناسل وسفر الامة وام الولد بلا محرم یعنی صحیح است سفر کردن کنیزک وام الولد بی محرم

دیگانه وگفته اند فقها که این در زمان قدیم است بواسطه غلبه صلاح بر فساد وبخلاف

زمان ما که فساد غالب است بر صلاح وبیع العصیر من متخذه خمرا یعنی صحیح است شیره انگور

فروختن بکسیکه شراب میریزد زیراکه عصیر صلاحیت بسیار چیز دارد وعین وی نیست سبب فساد

بلکه فساد بعد از تغیر آنست بخلاف فروختن آلت حرب در ایام فتنه که در ذات نیست بنابر آنکه

عین وی سبب فساد است بی تغیر وکره استخدام الخصي واقراض بقال شيئا یاخذ منه ما شاء

یعنی مکروهست خدمت فرمودن خصی را وقرض دادن بقال را چیزی را بگیرد از این بقال آنچه خواهد

یعنی به بقال دادن از چیزی ده برد گرفتن مکروهست زیراکه در معنی شود گرفتن از قرض است

واگر خواهد که این نوع کند امانت دهد به بقال لیکن اگر ضایع شود لازم نمیشود به بقال چیزی

واللعب بالنرد والشطرنج والغناء وكل لهو یعنی مکروه است بازی بنرد و شطر
نج اگر بگرو بکرده بود حرام محض است واگر بی گرو بود نیز حرام است بوجه آنکه عبث است
ورسول علیه السلام گفته اند که کل لعب حرام ودیگر مظنه فوت نماز است وتضییع عمر است
وهمچنین که مکروه است تغنی از برای آنکه وکل لهو حرام است همچون نی نواختن وطنبور
زدن وچنگ نواختن وغیر اینها هر چه لهو بود وجعل الغل في عنق عبده بخلاف
التقييد یعنی مکروه است کردن عبد غل انداختن بخلاف اشکیل فقها گفته اند که کرا
هت در زمان قدیم است بواسطه قلت گریختن اما در زمان ما باکی نیست زیرا که
گریز پای بسیار شده است خصوصا در هند واحتكار قوت البشر في بلد يضر باهله
یعنی مکروه است انبار داری قوت آدمی بغرض گرانی در شهری که ضرر کند اهل آن شهر را
وهمچنین است قوت چارپا بدانکه تخصیص بقوت قول امام اعظم وامام محمد است
وفتوی برین است وقول امام ابو یوسف هر چیز که ضرر میکند لعامة الناس نگاه دا
شتن وی احتکار است اگرچه زر ونقره وجامه بود لا غلة ارضه ومجلوبة من بلد آخر
یعنی مکروه نیست نگاه داشتن غله زمین خودش را وغله که کشیده است از شهر دیگر
زیرا که حق وی است وحق غیر متعلق نشده است ولا يسعر الحاكم الا اذا تعدى الار
باب عن القيمة فاحشا یعنی مکروه است نرخ تعیین کردن حاکم مگر وقتیکه تعدی کنند
ارباب از قیمت تعدی فاحش باینطور که ده دینار خرند و بیست دینار فروشند که
جایز است تعیین حاکم بمشورت اهل بصارت واگر فروشند بتسعیر حاکم صحیح است بیع واگر
زیاده از تسعیر فروشند نمیرسد حاکم را که ابطال کند بیع را وقبل قول الفرد كيف ما كان
في المعاملات یعنی مقبول است در معاملات قول یک کس هر چگونه بود این کس آزاد بود
یا بنده

یا بنده بود یا کافر بود یا مسلمان بود یا مرد یا زن بود از معاملات است و کتابت در مختلف است

و در مسائل در هدایه است و اذن بتجارت فان قال کافر اشتریت اللحم من مسلم او کتابی

حل اکله ومن مجوسی حرم یعنی اگر گفت کافر که خریدم این گوشت را از مسلمانان

یا گفت از کتابی خریدم حلال است اکل این گوشت بر مسلمان و اگر گفت از مجوسی خریدم

حرام است این گوشت بر مسلمان وشرط العدل فی الدیانات کالخبر عن نجاسة الماء

فی المستور والفاسق یتحری یعنی شرط کرده شده است مسلمان عدل در دیانات چون

خبر از نجاست آب چنانچه گفت این آب نجس است باید که وضو نسازد و تیمم بکند و در قول

فاسق و مستور الحال جزم کند بهر جانب که رای ایشان قرار گیرد بآن عمل کند کتاب

الاشربة بدانکه اشربه جمع شراب است و شراب در لغت هر چیزیکه اسمی داشته باشد و آشامیده

خورده شود اما مراد فقها بشراب اینجا شرابی است حرام باشد و مسکر باشد حرم الخمر وهی التی من ماء

عنب وغلی واشتد وقذف بالزبد وان قلت یعنی حرام است خمر و این خمر خام از آب

انگور که جوشیده باشد و انداخته باشد کف را و صاف شده باشد اگرچه اندک باشد و این قول امام

اعظم است و نزد امامین هرگاهیکه تند شده خمر شود و انداختن شرط نیست کما والطلاء

وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثیه وغلظ النجاسة یعنی حرام است طلا انگور است که

جوشانیده شده باشد و رفته باشد اقل از ثلثان وی یعنی خمر و طلا غلیظ اند از روی نجا

ست همچون بول و خون ونقیع التمر ای السکر ونقیع الزبیب نیئین اذا غلت واشتدت

یعنی حرام است نقیع تمر که عبارت از سکر است و مراد بسکر آب خرمائی است که مسکر شده باشد و نقیع

زبیب در حالتیکه خام اند این دو نقیع هرگاهیکه جوشیده باشد و تند شده باشد و نقیع

نیم آن شیرا است که از مویز و خرما حاصل شده است و نزد بعضی حلال است بدانکه قذف زند

نام

خمر

شمرده است و نقیع تمر و زبیب نزد امام اعظم و نزد امامین مجرد اشتداد کافی است بحجت

او و حرمة الخمر اقوى فیکفر مستحلها فقط یعنی حرمت خمر اقوی است نسبت بطلا و نقیعات

زیرا که حرمت وی بکتاب و سنت و اجماع است پس کافر میشود حلال دارنده خمر و بس بخلاف

آن سه دیگر که حرمت ایشان اجتهادیست تا که جایز است بیع وی و متلف وی ضامن است

و مستحیل وی کافر نیست و حل المثلث العنبی مشتدا یعنی حلال است مثلثی که از انگور است

در حالتی که تند شده باشد و مثلث آنست که دو بخش وی رفته باشند بسبب جوشانیدن

و یک بخش وی مانده باشد بعد از آنکه پاک سیده باشند و تند شده باشد و کف انداخته

باشد و این مثلث حلال است پیش امامین و نزد امام محمد حلال است بحجت قول امامین

و نبیذ التمر والزبیب مطبوخا ادنی طبخة وان اشتد اذا شرب ما لم یسکر بلا نیة لهو و طرب

یعنی حلال است شیره تمر و زبیب در حالتی که طبخ کرده شده باشد اندک طبخی و اگرچه تند شده

شده هر کاه که شرب کرده باشد مادامیکه مست نکرده است بی نیت لهو و طرب و این نزد امام اعظم

و نزد امام ابی یوسف است و نزد امام محمد و امام شافعی حرام است اما قدح آخر که باو مست

میشود او حرام است باتفاق همچنین است اگر لهو و طرب بوده باشد والخلیطان یعنی خلیطان

حلال است و خلیطان آنست جمع کرده شود میان آب خرما و آب مویز و اندکی جوشانیده شود

و کذا اشته شود تا آن زمانیکه جوش شد تیز شود و نبیذ العسل والتین والبر والشعیر والذ

رة وان لم یطبخ بلا لهو و طرب یعنی حلال است اشربه که گرفته میشود از عسل و از انجیر

و از گندم و از جو و از ارزن اگرچه طبخ کرده نشده باشد و بی لهو و طرب بوده باشد بدانکه بر

شرب اشربه مذکوره حد واجب نمیشود و اصح آنست که میشود و حل الخمر الخل ولو بعلاج

یعنی حلال است خمر سرکه شدن و اگرچه بعلاج بود با انداختن نمک مثلا سرکه شده باشد و نزد

امام شافعی

امام شافعی بود اگر با بدانداختن چیزی که کشته باشد حلال نیست والانتباذ بالدّبّاء والحنتم
والمزفّت یعنی بالدبا کدو است و حنتم کوزه سبز است و مزفّته ظرفی است که بقیر اندوده
شده است یعنی حلال است نبیذ گرفتن درین ظرفها و استعمال بدانکه این ظروف
خاصه خمر بود در اوایل بعد از آنکه خمر حرام شد رسول علیه السلام نهی کرده از استعمال
این ظروف و حرّم شرب دُردیّ الخمر والامتشاط به ولایحدّ شاربه بلا سکر یعنی حرام است
خوردن دُردی خمر و ریش شانه کردن بوی یعنی موی ابروی شستن زیرا که نوع
انتفاع است و انتفاع از خمر حرام است و حد کرده میشود مست **کتاب الذبایح** ذبایح
جمع ذبیحه است و ذبیحه نام آن کشته شده است حرّم ذبیحةٌ لم تذکّ یعنی حرام است کشته شده که
تسمیه کرده نشده است پس شرط حلیت ذبیحه تذکیه است بدانکه شارح وقایه گفته است مراد
بذبیحه حیوانست که آن شان وی ذبح بود تا خارج شود ماهی و ملخ وزکوة الضرورة جرحٌ
الحاق من البدن یعنی زکوة ضرورت آنست که قادر بر ذبح نباشد بواسطه آنکه در چاه
افتاده است مثلا جراحت کردنست کجا که باشد از بدن و زکوة الاختیار ذبح ما بین
الحلق واللبّة وعروقه الحلقوم والمری والودجان یعنی زکوة اختیار ذبح کردنست
میان حلق و سر سینه و رگهای که قطع کرده میشود در ذبح چهار است حلقوم مجرای نفس
و دیگر مری است این مجرای طعام و شراب که آن سر معده در رود است و دیگر ودجان است
و ودَجان دو رگ است در گردن که مجرای خون است که در عرف شه رگ گفته میشود و حلّ
لقطع ای ثلث منها حلال است مذبوح بقطع که هر کدام سه از این چهار مذکور بود قول
امام اعظم و بقول اول امام ابو یوسف و بروایتی قطع حلقوم و مری است یکی از ودجان
شرط است فلم یحلّ فوق العقدة و قیل یجوز پس جایز نیست ذبح بالای لبه نیز جایز است

الذبح تقرب للضیف علی الوجه
ان ینوی به التقرب الی الله
و قصد تعظیمه فهذا یوجب
الحرمة و یکون الذابح مشرکا
و ما یفعله الجهلة من الذبح
عند قبر المشایخ والشهداء
و علی المرایض وغیرهم فهذا
یوجب الحرمة اذا کان نوی
الله و ان ذکروا اسم الله
علیه یکرون بذلک
شرح ابو المکارم

و لا یجوز شاة عند القدوم
و عند البناء الجدید و عند
اشتراء الدار و عند المرض
و عند اجری الماء لان النبی
علیه السلام نهی عن ذلک
و قال عند جمیع العلماء
یکون ذابحه
فتاوی قاضیخان

یعنی یکی ذبح زیر آن ذبح بالای حلقوم واقع نشود و بعض گفته الذ جایز است و کل ما

فیه حِدّة الا السن والظفر القائمین یعنی حلال است ذبح بهر چیزی که تیزی بود که قطع رگها کند

و خون روان سازد همچون تیزی سنگ و تیزی نی و تیزی که در دندانست مگر

دندان و ناخن در حالتیکه هر دو در موضع خود بوده باشند جایز نیست اگر کنده باشند از

موضع خود جایز است ذبح لکن مکروه است و کره النخع والسلخ قبل ان تبرد و کل تعذیب

بلا فایدة یعنی مکروه است ذبح کردن بطوریکه حرام مغز بریده شود و مکروه است پوست کردن

پیش از خنک شدن یعنی پیش از آنکه ساکن شود از اضطراب و دیگر مکروه است هر تعذیبی

بی فایده بود در ذکوة حاجت نبود و شرطه کون الذابح مسلماً او کتابیاً ولو حربیاً او

امرأة او مجنوناً او صبیاً یعقل و یضبط او اقلف او اخرس یعنی شرط

کرده شده است بودن ذابح مسلمان یا کتابی اگر حربی بود یا امرأه یا مجنون بود یا صبی

بود که میدانسته باشد که ذبیحه بی تسمیه حلال نیست و ضبط داشته باشد ادب ذبح را یا

ختنه کرده باشد یا گنگ باشد یا اگر صبی عاقل و ضابط نباشد روا نیست ذبیحه وی

لا ذبیحة من لا کتاب له و مرتد تارک تسمیة عمداً وان نسی صح یعنی حلال نیست ذبیحه کسیکه

کتابی نیست مر وی را همچون بت پرست و آتش پرست و همچنین نیست حلال نیست ذبیحه مرتد

و تارک تسمیه بقصد و اگر فراموش تسمیه را ترک کرده باشد حلال است پوشیده نماند که حلال

ذبیحه معلوم نشد بدانکه اگر میگفت شرط کرده شده است اینکه ذابح عالم الشرایط ذبح

بود و رعایت شرایط کند و اینکه کتابی نبود و مرتد نبود و اگر بفراموش ترک تسمیه کرد روا نیست

و بر هموش میگذشت اخصر بود و شامل همه جماعه مذکوره بود و حرم ان عطف علی

اسم الله و اسم فلان و کره ان وصل ولم یعطف نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان و حل

ان فصل

ذکر ان شاة دغدد وبها
لم یخرج ذبح الشاة فی المرقة لا
یکره المرقة وکراهیة
بهذا الاشیاء کراهیة
تنزیهیة لا تحریم
قنیة نقشا

ولو طبخ مرارة الغنم
بغیر الشق مع اللحم
جاز اکل اللحم وان
کان انشقت فاکلها
حرام وماء المرارة
الحیوان کبوله طبخ
بالشق لا یجوز الا
کل
و نبا الیعقوبی جامع
الاحکام من بحر
پیر خواجه مامور المعی

ان فصل صورةً ومعنًى كالدعاء قبل الاضجاع والتسمية یعنی حرام است مذبوح اگر عطف
کرد بر اسم الله غیر اسم الله را چنانچه گفت بسم الله واسم فلان یا گفت بسم الله فلان یا گفت
بسم الله ومحمد رسول الله یعنی محمد ومکروه است اگر وصل کرد وعطف نکرد چنانچه بسم الله گفت
اللهم تقبل من فلان یا گفت بسم الله محمد رسول الله برفع محمد وحلال است اگر فصل
کرد در صورت ومعنی چنانچه دعا قبل از خوابانیدن از برای ذبح وقبل از بسمل کردن
وندب نحر الابل وکره ذبحها وفی البقر والغنم عکسه یعنی مستحب است در شتر نحر ومکروه است ذبح
در بقر وغنم عکس شتر است ومعنی نحر قطع عروق است در زیر ذبح وکفی الجرح فی نعم
توحش او سقط فی بئر لم یمکن ذبحه لانه صید استئناس یعنی کفایت میکند در
ذبح جراحت کردن در چارپایی که سوار است یا افتاده در جایی که ممکن نیست ذبح بر گلو
اختیاری وکفایت نمیکند در صیدی که آموخته است زیرا که قادر است بر ذبح وی بر گلو
اختیاری ولا یحل جنین میت وجد فی بطن امه حلال نیست بچه مرده که یافته شود
است در شکم مادرش بعد از ذبح بقول امام وامام زفر وبقول امامین حلال اگر خلق
وی تمام شده باشد زیرا که ذکوة مادر ذکوة وی است والا حلال نیست ولا ذو ناب
ومخلب من سبع او طیر ولا الحشرات والحمر الاهلیة والبغل یعنی ناب دندان پیش است ودو
ناب حیوانی است که بدندان شکار میکند چون شیر وپلنگ وگرگ ویوز ومعنی مخلب چنگال است
وذو مخلب حیوانیست که بچنگال شکار میکند چون چرغ وباز وشاهین ومعنی سبع درنده
است یا ونیست وحشرات جانوران خوردی اند که خون ندارند ولفظ من السبع بیان ذو ناب
وطیر بیان مخلب است ولا الحشرات عطف است بر ذو ناب والحمر عطف است بر حشرات یعنی حلال نیست
ذو ناب وذو مخلب علی که آن سبع است وطیر است وحشرات واستر وخر خانگی وبعضی گفته

احد ذبح رأس قبل شق الشعر یشق الغم ویغسل بالماء فحالا انما یحل اکله وبغیر شق الغم ولا یغسل بین الاسنان لا یحل لان النجاسة یسری اللحم وجلده زما اذا احترقت صوفه بالنار من غیر شق الغم لا یحل
کذا فی العلوج والطحاوی وقنیه وزاهدی

اند حشرات موش خانگی و دشتی و سوسمار است والخیل عند ابی ح ره یعنی حلال نیست

اسب نزد امام اعظم ره و نزد امامین باکی نیست اکل وی زیراکه جابر رضی الله عنه از رسول

علیه السلام نهی کرده اند باکل اسب در روز جنگ خیبر والضبع والیربوع والابقع الذی

یاکل الجیف ولا الحیوان مائی سوی سمک لم یطف یعنی حلال نیست کفتار و موش دشتی و کلاغ

دشتی که اکل میکند جیف را و جمع جیفت است و جیفه نجاست است و همچنین است حلال نیست حیوان

آبی است غیر ماهی که طفو نکرده است یعنی خود مرده بر روی آب نگرفته است اصول آنست که ماهیکه

بسبب مرده است حلال است و اگر بی سبب مرده است حرام است والجراد وانواع السمک بلا ذکوة وغراب

الزرع حلال الا زیب والعقعق معهما یعنی حلال است ملخ و انواع سمک بی ذکوة و زاغ ملخی

و عکه و خرگوش حلال است با ذکوة **کتاب الاضحیه** یعنی اضحیه بضم همزه نام آن حیوان است که

ذبح کرده میشود در روز عید قربان به نیت عبادت خدای تعالی و جمع اضاحی است هی شاة

من فرد و بقرة او بعیر منه الی سبعة ان لم یکن لعشر اقل من سبع یعنی اضحیه گوسفند است

از جانب یک کس و گاو یا شتر از برای اضحیه از جانب هفت کس است اگر نباشند هر یک کس را کمتر از هفت

یکی از ثمن این بقره یا بعیر چنانچه هر گاهیکه باشد ثمن بقره یا بعیر هفت دینار و شریک شوند در وی

هفت کس پس حصه هر یک شریک دینار بود لیکن یکی از شرکا از یک دینار کمتر داد جایز نیست

دار قربانی محسوب نمیشود از هیچکدام ولیقسم اللحم وزنا لا جزافا الا اذا ضم معه الکارعة او جلده
جمها

یعنی قسمت کرده میشود در میان شرکا بوزن نه بقیاس مگر وقتی که ضم کرده شده باشد با این لحم از پاچه

ی وی یا پوست وی که روا است زیراکه صرف جنس است بغیر جنس بخلاف عدم الانضمام که محتمل الربوا است

چونکه در تقسیم معنی تملیک است یعنی صحیح است و صح اشتراک ستة فی بقرة مشتریة للاضحیة یعنی صحیح است

شریک شدن شش کس در بقره که خریده شده است از برای اضحیه خودش که بوی هفت کس میشوند

زیراک

یعنی

زیرا که شرکت هفت کس پیش از خریدن روا است همچنین بعد از خریدن اگرچه یک کس خریده
وبقول امام زفر لو وبروایتی از امام اعظم ره روا نیست وذا قبل الشراء احب یعنی شرکت
پیش از خریدن مستحب است وبروایتی از امام اعظم شرکت بعد از خریدن مکروه است ویضحی الاب
اوالوصی من مال طفل غنی فیاکل الطفل وما بقی یبدل بما ینتفع بعینه یعنی قربانی میکند پدر ووصی
از مال طفل غنی پس اکل کند از این قربانی وانچه باقی ماند بدل کند بچیزی که نفع گرفته میشود بعین آن
چیز وذات آن چیز همچون جامه وموزه وغیر آن نه بچیزی که نفع از وی باستهلاک بود همچون نان وآتش
واول وقتها بعد صلوة العید ان ذبح فی مصر وبعد طلوع فجر یوم النحر ان ذبح غیره یعنی اول
وقت اضحیه بعد از صلوة عید است اگر ذبح در شهر کند وبعد از طلوع صبح او نیز بعد است اگر ذبح در غیر
شهر کند پس معتبر مکانی است که قربانی میکند در وی نه مکانی است که واجب شده است در وی
قربانی کردن بعد از صلوة پیش از قربانی کردن امام وآخره قبل غروب الیوم الثالث یعنی آخر
وقت اضحیه نزد امام اعظم غروب روز سیوم عید است ونزد امام شافعی ره جایز است در چهارم
روز عید واعتبر الآخر للفقیر وضده والولادة والموت یعنی اعتبار کرده میشود آخر زیرا فقیر و
ضد فقیر که غنی بود وازبرای ولادت موت یعنی غنی بود فقیر شد در آخر ایام عید واجب نیست بر وی
تضحیه یا فقیر بود غنی شد در آخر ایام عید واجب میشود بر وی تضحیه وهمچنین اگر متولد شد در آخر
ایام عید واجب میشود بر وی تضحیه اگر غنی بود طفل اگر مرد در آخر ایام عید ساقط میشود از وی وکره
ذبح فی اللیل یعنی مکروه است قربانی کردن در شب ویتصدق الناذر والفقیر بشری للاضحیة بها
حیة والغنی یتصدق بقیمتها شری اولا یعنی قضا میکند کسیکه نذر کرده است قربانی کردن را
وفقیر که خریده است گوسفند را از برای قربانی ومدت قربانی بگذشت قضا کردن وی بان طور
است که تصدق میکند گوسفند را زنده وغنی تصدق میکند بقیمة وی خریده بود اول یا نه

تأخیر کرده بود از ایام تضحیه وصح الجذع من الضأن یعنی صحیح است قربانی کردن شش ماهه را
از گوسفند اگر گوسفند فربه و قوی چنانکه مشتبه شود بطوری که بود از دور اگر کسی بیند تصور کند که یکساله است
والثنی فصاعدا من غیره وهو ابن حول من الضأن والمعز وحولین من البقر وخمس من الابل
یعنی صحیح است قربانی کردن ثنی و زیاده از ثنی از غیر گوسفند و بز و دو ساله از بقر و پنج ساله است
از این حاصل آنست که جایز است تضحیه گوسفند و بز یکساله و زیاده یکساله و گاو دو ساله
و زیاده از دو ساله و شتر پنج ساله و زیاده از پنج ساله اما جواز شش ماهه در گوسفند است
نه در غیر گوسفند ولا یذبح الثولاء والعمیاء والعجفاء والعرجاء التی لا تمشی الی المنسک وما ذهب اکثر
من ثلث اذنها او عینها او الیتها او ذنبها یعنی ذبح کرده نمی شود گوسفندی که دیوانه است و
گوسفندی که شاخ ندارد و گوسفندی که خصی کرده شده است نه گوسفندی که لاغر است در استخوان وی مغز
نمانده باشد و گوسفندی که لنگ است بطوری که بمذبح نمی رود و نه گوسفندی که بیشتر از ثلث گوش وی
رفته است یا چشم وی یا دنبه وی رفته است بدانکه عیب فاحش مانع است در گوسفند
قربانی و عیب اندک غیر مانع است وان مات احد سبعة وقال الورثة اذبحوها عنه وعنکم
صح کتقرب عن الاضحیة والمتعة والقران یعنی اگر فوت کرد یکی از هفت شریک از نحر در حیوة
که هفت کس شریک بودند در بقره به نیت قربانی خریده بودند و وارثان گفتند که
وی را ذبح کنید از جانب میت و از جانب خودها آن صحیح است اگر ذبح کنند و این جواب
بحسب میشود اگرچه قیاس آنست که قیاس چنین جایز نباشد چنانچه صحیح است تضحیه و متعه و قران
وان کان احدهم کافرا او مریدا اللحم لا یعنی اگر باشد یکی ازین هفت شریک کافر یا مرتد
جایز از اینها هیچ کدام زیراکه قربت متجزی نمی شود و چونکه بعض به نیت غیر قربت است و یاکل
و یأکل و یهب من لحمها یعنی جایز است خوردن از قربانی و بدیگر خوراندن و ذخیره نگاه که
خواهد

خورد و منقول از ذخیره آنست که نادر بیرکا هکه ذبح نشاتیرا جایز نیست اکل وی
واگر اکل کند قیمت ماکول واجب میشود وندب التصدق بثلثها وترکه لذی عیال
توسعة علیهم والذبح بیده ان احسن والا امر غیره یعنی مستحب است تصدق کردن
ثلث ویرا وترک تصدق کردن هر صاحب عیال را از جهة توسیع وفراخی بر عیال
دیگر مستحب است ذبح بدست خود کردن اگر شرط ذبح را نیک دانسته باشد والا نداند امر کند
غیر او را وکره ذبح کتابی یعنی اکراه کرده کتابی را جایز است زیرا که از اهل ذبح است
لیکن مکروه است ویتصدق بجلدها او یعمله آلة او یبدله بما ینتفع به باقیا یعنی تصدق
میکند گوشت ویرا یا پوست ویرا عمل کند پوست ویرا آلت یعنی انبان یا غربال
یا تبدیل کند بچیزیکه نفع برده شود در حالت بقای آن چیز همچون زین و طبق و کاسه
وتبدیل نکند بچیزیکه انتفاع وی باستهلاک است فان بیع بغیر ذالک تصدق بثمنه
یعنی اگر فروخته شد جلد بغیر چیزیکه نفع برده میشود در حالة بقای وی تصدق کند ثمن ویرا
وغلطا اثنان وذبح کل شاة صاحبه صح بلا غرم یعنی اگر غلط کردند دو کس و ذبح
کردند هر یک گوسفند آن دیگر صحیح است بی آنکه تاوان لازم شود بر یکدیگر اگرچه قیاس آنست که
ضمان بود چونکه بی اذن یکدیگر کرده اند لیکن استحسان آنست ضمان نیست بنا بر آنکه گویا وکیل
یکدیگر اند در ذبح وصحة التضحیة بشاة الغصب لا الودیعة وضمنها یعنی صحیح است قربانی
کردن بگوسفند غصب نه بگوسفند ودیعة ضامن شد گوسفند را در غصب و ودیعة بلا ذبح
ذبح ونزد امام زفر صحیح نیست در غصب نیز **کتاب الصید** بدانکه صید در لغة مصدر است و گفته
میشود صید کرده شده را بدانکه صید جانوری است که متوحش بود بالطبع که ممکن نبود گرفتن
مگر بحیله خواه ماکول اللحم بود خواه غیر ماکول اللحم بود که در صید غیر ماکول منفعت پوست است

[illegible]

ویحل اکل ذی ناب و ذی مخلب بشرط علمهما وجرحهما وارسال مسلم او کتابی مسمیا علی ممتنع متوحش

یؤکل یعنی حلال است صید هر ذی ناب و ذی مخلب همچون سگ و یوز و چرغ و باز بشرط

آنکه آموخته بودن این ذی ناب و ذی مخلب و جراحت کردن ایشان صید را و بشرط ارسال مسلم و کتابی

ذی ناب و ذی مخلب را در حالیکه تسمیه کرده باشند این مسلم و کتابیکه عاقل و بالغ باشند تا اگر صبی باشند

یا مجنون باشند که تسمیه و ذبح را ندانند صید ایشان نا... بر صیدیکه ممتنع است و متوحش گریزنده است

از مردم به جناح یا پای دو یا و سور است حال آنکه اکل کرده شود لحم وی لفظ علی ممتنع متعلق

بارسال است پس صیدیکه مانوس است ممتنع است نه متوحش است و صیدیکه در دام است متوحش است

نه ممتنع زیرا که از حیز امتناع بیرون آمده است ولا یشارک المعلم ما لا یحل صیده ولا یطول

وقفته بعد الارسال یعنی شرط دیگر حلیت آنست که شریک نباشد ذو ناب و ذو مخلب آموخته را آنکه

که حلال نیست صید وی همچون سگ غیر معلم و سگ مجوسی و شرط دیگر آنست که طویل نشده باشد ایستادن

بعد از ارسال زیرا که اگر طویل شود ایستادن بعد از ارسال صید منسوب بارسال نمیشود و یحل فهد و یوز

بعد از ارسال اگر کمین کند صید را که از جمله حیله ورا اصطیاد منسوب پس صید منسوب بارسال الصیادی میشود

و یعلم المعلم بترک اکل الکلب ثلث مرات و برجوع البازی بدعائه یعنی دانسته میشود آنکه آموخته

اگر کلب بود بترک کردن وی است سه مرتبه و اگر باز بود به بر گشتن وی است بطلب کردن صاحب وی

و این بقول امامین است و بروایتی از امام اعظم است فان اکل بعد ترکه ثلاثا لا یبین جهله

فلا یؤکل ما صاده و بقی فی ملکه ولا ما یصید حتی یتعلم یعنی اگر اکل کرد بعد از ترک کردن سه بار

با این معاینه اکل وی علامة جهل است پس اکل کرده نمیشود صیدیرا که کرده است قبل ازین اکل در

حالتیکه باقی باشد در ملک صیاد و نه آن صیدیکه خواهد کرد بعد ازین تا آموخته شود و شرط الحل بالرمی

التسمیة والجرح وان لا یقعد عن طلبه ان غاب متحاملا سهمه یعنی حلال شدن صید بسبب تیر

تسمیه

تسمیه است در وقت رمی و جراحت کردن است و دیگر آنکه نه نشیند از طلب وی اگر غایب شود در حالتیکه
برداشته شده است تیر و دید بعد از آن مرده یافته است و اگر نشست از طلب وی بعد از آن مرده یافت
حلال نیست اما هر گاهیکه نه نشست از طلب وی حلال است زیرا که توقی اضطراری میشود فان ادرکه
المرسل او الرامی حیا ذکاه فان ترکها عمدا حرم یعنی بعد از آن دریافت صید را ارسال کننده
طلب یا یابنده یا اندازنده تیر زنده یافت تزکیه کند صید را و اگر ترک تزکیه کرد قصدا حرام است
زیرا که توقی اختیاری نکرده است با وجود قدرت کما اذا قتل معراض بعرضه او بندقة ثقیلة
ذات حدة یعنی چنانکه حرام است هر گاهیکه کشت صید را تیر که نه پیکان داشته باشد یا کلوله ثقیلی که تیزی داشته
نباشد حرمت وی بنا بر آنست که احتمال دارد که قتل وی بسبب ثقل بود تا اگر ضعیف بود و تیزی داشته باشد
حلال است بنا بر آنکه جزم است که موت بسبب جرح است او رمی فوقع فی ماء او سطح علی الارض
یعنی یا انداخت تیری و زد صید را و افتاد در آب یا جدار بام بعد از آن افتاد بر زمین حرام است
اکل وی و یعتبر الزجر فیما لم یرسل ولو اجتمعا من مسلم و مجوسی یعتبر الارسال یعنی اعتبار کرده
میشود راندن در صیدیکه ارسال کرده نشده است سگ وی و اگر جمع شد زجر و ارسال از مسلم و مجوسی
باینطور که یکی ارسال کرد و دیگری زجر کرد اعتبار کرده میشود ارسال را پس اگر ارسال از مجوسی
بود و زجر از مسلم بود حلال است و اگر مجوسی بود حرام است بدانکه مراد بمجوسی مثال است تا که اگر محرم بود
یا تارک تسمیه بود همین حکم دارد و ان اخذ غیر ما ارسل الیه حل کصید رمی فقطع عضو منه لا العضو
یعنی اگر اخذ کرد غیر آن را که ارسال کرده شده است بسوی وی حلال است این غیر زیرا که ممکن نیست
تعلیم بطوریکه معین را بگیرد و غیر معین را نگیرد و نزد امام شافعی حلال نیست قول وی کصید رمی
تا آخر یعنی حلال است غیر معین چنانچه حلال است صیدیکه تیر زده شده است و بریده شده است عضو
از وی ولیکن حلال نیست آن عضو بریده شده است و ان قطع اثلاثا و اکثره مع قطع او

عجز نصف رأسه او اکثره او قد بنصفین اکل کله یعنی اگر قطع کرده شد به بخشها حال آنکه تیر زدنی بود
یا نیمه‌ای از وی یعنی دو بخش شده باشد بطوری که ثلث وی که جانب سر وی بود و ثلثان بجانب سرین
یا قطع کرده شده باشد نصف سر وی یا بیشتر سر قطع کرده شده باشد پس خورده میشود همه بخش اکل کرده
همه وی وان رمی صیدا فرماه آخر فقتل فهو للاول حرم وضمن الثانی له قیمته مجروحا
ان کان الاول اثخنه والا فللثانی یعنی اگر تیر زد صیدی را بعد از آن دیگری تیر زد و کشت این
صید را پس این صید ملک شخص اول است لیکن حرام و ضامن میشود شخص ثانی مر وی را به
قیمت این صید را در حالتی که مجروح است بشرط آنکه شخص اول ساخته باشد به آن تیر بطوری که از حد امتناع بیرون آمده
باشد والا ملک ثانی است اما ملک شخص اول بنا بر آنست که احتمال دارد که موت وی بسبب تیر ثانی
بود و این ذکوة نیست زیرا که بسبب اثخان صید نمانده است پس حلال نیست بر ذکوة اضطرار
زیرا که قادر است بر ذکوة اختیاری و ضمان قیمت مجروح وی بنا بر آنست که مملوک مجروح را تلف
کرده است و این بر تقدیری است که موت از ثانی واقع باشد باین طور که از رمی اول احتمال
زیستن باشد و از احتمال نباشد یا موت منسوب بثانی شود و اگر موت از هر دو بود یا معلوم
نشود پس ضامن میشود ... وحل صید ما یوکل لحمه وما لا یوکل یعنی جایز است که صید کرده شود
جانوری که اکل کرده شود لحم وی را و جانوری که اکل کرده نشود لحم وی ولیکن بعد از صید کردن
لحم وی و پوست وی پاک است یا آنکه از برای پوست وی و موی وی یا پر وی صید کردن
روا است یا از برای دفع ضرر **کتاب اللقیط واللقطة والآبق** بدانکه لقیط در لغت ماخوذ است
از لقط یعنی برداشتن فعیل بمعنی مفعول و نام طفلی است که در راه گذاشته شده است و در شرع
نام طفلی است بشرط آنکه مجهول النسب بود همچنین است لقطه که ماخوذ است از لقط و نام
آن مالی است که یافته شده است در راه و معلوم نباشد صاحب وی و آبق مملوکی است که
گریخته

گریخته است از مالکش ماخوذ است از آبق که بمعنی گریختن است ورفعه احب یعنی برداشتن
لقیط محبوبتر است از ترک وی زیرا که ترحم است در وی بر صغار و در ان خوف هلاک یجب
کالملتقط یعنی اگر ترسیده شود لقیط واجب است رفع وی وهو حر الا بحجة رقه ونفقته وجنایته
فی بیت المال وارثه له یعنی لقیط آزاد است مگر گواه بر بنده گی بوده باشد چنانچه دعوی کرد دیگر
وگواه گذرانند ونفقه وی خیانت در بیت مال است یعنی دیتی وخیانتی یا جنایتی که واجب
شود بر وی بیت مال است ولا یوخذ من اخذه یعنی اگر اخذ کرده شود از آخذ وی چونکه
وی سبقت کرده است پس اولی است ویثبت نسبه ممن یدعیه ولو رجلین یعنی نسبت لقیط
ثابت میشود از کسی که دعوی میکند دعوی اگرچه مدعی دو مرد بوده باشد اگر مدعی ملتقط
باشد وملتقط دعوی نسبت نکند ومن نصف منهما علامة به یعنی ثابت میشود از کسیکه وصف
میکند از این دو مرد نشانه را باین طور لقیط در جوی زیرا که ظاهر شاهد وی میشود بسوی او میشود
ملتقط او عبدا او کان حرا او ذمیا وکان مسلما ان لم یکن فی مقرهم او عبدا عطف است
بر رجلین یعنی نسبت وی ثابت میشود از کسیکه دعوی میکند اگر عبد بوده باشد لکن لقیط حر است
یا مدعی ذمی بوده باشد ولکن لقیط مسلمان است اگر نباشد در ولایت ایشان وقیاس آنست که ثابت
تصدیق کرده نشود قول ذمی را چونکه لقیط در ولایت اسلام است وحکم بر اسلام وی کرده شده
واگر نسبت از کافر ثابت میشود لقیط کافر میشود تبعیة وما شد علیه له صرف الیه یعنی مالیکه
محکم کرده شده است بر لقیط ملک لقیط است وصرف کرده شود بر لقیط بعضی گفته اند که صرف
بامر قاضی میکند وبعضی گفته اند بی امر قاضی میکند وللملتقط قبض هبته وتسلیمه فی حرفة
لا انکاحه وتصرف ماله الا اجارته یعنی جایز است مر یابنده لقیط را قبض هبه این لقیط
تسلیم کردن بر کسب کردن وی وجایز نیست نکاح وی زیرا که ولایت تزویج بقرابت می باشد یا ملک

واینجا هیچکدام نیست و دیگر جایز نیست تصرف مال وی به بیع و شرا و نه باجاره دادن وی و بعضی
گفته اند که جایز است ولیکن اصح آنست که جایز نیست زیراکه مالک اتلاف منافع وی نیست واللقطة
امانة ان اشهد علی اخذه لیرده علی ربها و معنی لقطه مذکور شده است بدانکه اختلاف کرده اند در
کسیکه یافته است لقطه را بعضی گفته اند حلال نیست رفع وی زیراکه مال غیر است بی اذن غیر
و بعضی از متقدمین از ائمه تابعین میگویند حلال است رفع وی ولیکن ترک افضل است و نزد
علمای ما و عامه فقها آنست که رفع وی افضل والا ضمن ان جحد المالک اخذه للرد یعنی
اگر استشهاد نکرده باشد ضامن میشود اگر منکر باشد مالک اخذ وی را از برای رد و حاصل آ
نست که واحد اگر اقرار کرد اخذ وی را از برای خودش ضامن میشود باتفاق و اگر اقرار نکرد
خالی ازین نیست که استشهاد کرده است بر اخذ خود شما از برای رد درین صورت نیست ما
استشهاد نکرده است و گفت از برای رد اخذ کرده بودم و مالک مسلم ندارد ضامن میشود نزد امام اعظم و
امام محمد بود امام ابی یوسف ضامن نمیشود بلکه قول قول وی است اذا اخذ برای رد کرده است و عرفت
فی مکان وجدت و فی مجامع من لایطلب بعدها یعنی واجب است لقطه تعریف وی در موضعی که یافته است
و در جای های که جمعیت آن متعارف است که گمان بود طلب نمیکند بعد ازین مدت خواه قلیل بود خواه کثیر بود و مجامع
جمع مجمع است و مجمع جای جمعیت است و طریق تعریف آنست که منادی کند و گوید لقطه یافته ام و نمیدانم
مالک وی را بیابید که و مالک وی را وصف کنید کو تا ردش کنم بوی و ما لایبقی الی ان یخاف فساده ام
یتصدق فان جاء ربها اجازه و ضمن الاخذ یعنی تعریف کند چیزهای را که باقی نمیماند مثل انگور و خربزه محور
و طعام میکه مغز از بر خوردن است مثلا آن وقت ترسد کننده شدن وی را بعد از آن که تعریف کرد
صاحبش ظاهر نشد تصدق کند بعد از تصدق ظاهر شد مالکش اختیار دارد که خواهد اجازه دهد
والا تصدق کند در هدایه و کفایه گفته است اگر خواهد ملتقط را تضمین کند والا مسکین را تضمین کند
ضامن

فاسق ولایت رجوع نیست بر آن دیکر واکر عین وی قایم بود اخذ کند مالک از مسکین اکر خواهد
وما انفق علیها بلا اذن حاکم تبرع وباذنه دین علی ربها یعنی اکر لقطه بهیمه بود ان خرج که نفقه کرده است
بر این بهیمه بی اذن قاضی تبرع است زیرا که مثل ادای دین غیر میشود بی امر غیر واکر باذن قاضی نفقه کرده است
دین بر مالک بود از آنکه امر قاضی در حال غیبت وی مر ویست وآجر القاضی ما لها منفعة وانفق
علیها کالآبق یعنی باجره دهد قاضی خری را که مر وی را منفعت است وقابل اجر دادن است وانفاق
کند بر وی همچون غلام کریخته زیرا که در انفاق از اجره احیای ویست ونظر بحال مالک باعتبار
عدم الزام دین بر مالک وما لا منفعة له اذن بالانفاق علیها ان کان اصلح والا باع
یعنی لقطه که منفعت نیست وقابل اجر دادن نیست اذن کند قاضی ملتقط را بانفاق بر این لقطه
اکر انفاق اصلح باشد واکر اصلح نباشد بانیطور که تر سد نفقه بقیمت برابر نشود فروشد قاضی و
امر بحفظ ثمن کند وللمنفق حبسها لاخذ النفقة یعنی میرسد منفق را حبس لقطه از برای
اخذ نفقه بعد از انکه انفاق کرده باشد بامر قاضی زیرا که نفقه دینی است لازم شده است بسبب لقطه
پس وی در حکم رهن میشود و ساقط نمیشود دین نفقه بهلاک در ید ملتقط از حبس فان هلکت
بعد الحبس سقطت یعنی هلاک شد لقطه در ید ملتقط بعد از حبس ساقط شد نفقه زیرا که در حکم رهن است
فان بین علامتها حل الدفع ولا یجب بلا حجة یعنی اکر بیان کرد مدعی لقطه نشانه وی را باین
طور که بیان کند عدد زر وی را وظرف وی را مثلا حلال است دفع این لقطه باین مدعی و واجب نمیشود
دفع وی بی کواه تا که اکر ابا کند از دفع با وجود بیان علامة جبر نمیتوانند کرد مدعی با کواه
نکذرانند ونزد امام شافعی و امام مالک واجب دفع بعد از بیان علامة وینتفع بها فقیرا والا
تصدق ولو علی اصله وفرعه وعرسه یعنی جایز است بانتفاع باین لقطه در حالتی که فقیر بود واکر
فقیر نبود تصدق کند اکرچه به پدر و مادر و فرزند و زن بود اکر فقیر باشند این جماعه زیرا که

محل تصدق اند و ندب اخذ الآبق لمن قوی علیه و ترک الضال قیل احب یعنی بدانکه آبق
مملوک است که گریخته است از مالک قصدا و ضال مملوک است که گم کرده است منزل مالک را بی قصد
یعنی مستحب است اخذ آبق مر کسی را که قادر باشد بر اخذ وی زیرا که احیای مالک است و ترک ضال
گفته شده است که مستحب است نگاه داشتن زیرا که بگریخته است و مالک وی خواهد آمدن و گرفت و اگر
منزل مالک را داند مستحب است که رساند بمنزل مالکش و لمن رده من مدة سفر اربعون درهما
و ان لم یعدلها ان اشهد انه اخذه للرد یعنی مر رد کننده آبق را است از مدت سفر چهل درهم اگر چه
نیرزد بچهل درهم اگر گواه کرده بود در حین گرفتن که اخذ کرده است از برای رد و این نزد
امام ابو یوسف است و نزد امام محمد رح وقتیکه بچهل درهم نیرزد حکم کرده میشود بقیمت وی یک درهم کم و من
اقل منها بقسطه یعنی و رد و اقل از مدت سفر واجب میشود بمقدار آن مسافت پس قیمة قسمت کرده میشود
تا که اگر بود مسافت نصف مدة سفر بود نصف درهم واجب میشود و اگر ربع بود ربع واجب میشود فان
ابق منه لم یضمن یعنی گریخت از رد کننده وقتی که اشهاد کرده باشد بر رد ضامن نمیشود زیرا که
امانت میشود در ید وی فان لم یشهد فلا شیء له و ضمن ان ابق منه یعنی اگر اشهاد نکرده است
هیچ چیزی نیست مر وی را از جعل و ضامن شد اگر گریخت بدانکه مرد مر وی را گفت که غلام من
گریخته است اگر یابی بگیر و این مرد قبول کرد بعد از آن یافت مرد مأمور در موضع مدت سفر است
و بیاورد الکشی را ذکر اسبیجابی که لازم نمیشود کتاب المفقود و میگوید فقدت الشیء یعنی گم کردم
چیزی را که آن چیز مفقود است و در شرع انسانی است غایب شده باشد و معلوم نباشد موضع وی و حیوة
وی چنانکه گفته است مصنف رح هو غائب لم یدر اثره حی فی حق نفسه یعنی مفقود غایب است
که معلوم نباشد اثر وی زنده است در حق نفسش باعتبار اول حالش چونکه معلوم بود زندگی وی
بوصف حیوة است مادامیکه ظاهر نشده است خلاف وی فلا ینکح عرسه و لا یقسم ماله و لا یفسخ اجارته یعنی نکاح نکنند زنکه
باشند

باشد پس نکاح کرده نمیشود عروس وی بمرد دیگری و قسمت کرده نمیشود مال وی میان ورثه

و فسخ کرده نمیشود اجارهٔ وی و ینصب القاضی من یقبض حقه و یحفظ ماله و یبیع ما یخاف فساده

یعنی نصب کند قاضی کسی را که قبض کند مال وی را از غریمی که مقر باشد و نگاه دارد مال وی را و بیع کند

چیزی را که تر رسیده متوقف وی را و ینفق علی ولده و ابویه و عرسه یعنی انفاق کند از مال وی بر

ولد وی و بر پدر و مادر وی و عروس وی و میت فی حق غیره فلا یرث من غیره ای توقف قسطه

من مال مورثه الی تسعین سنة یعنی میت است در حق غیر وی پس میراث نمیگیرد از غیر وی یعنی نگاه

داشته میشود حصهٔ وی را از مال مورث وی تا نود سال از زمان تولد و برین است فتوی زیرا که

حیوت بعد ازین نادر است و نادر اعتبار ندارد فان ظهر حیا فله ذلک و بعدها یحکم بموته فی

ماله یوم تمت المدة یعنی اگر ظاهر شد مفقود زنده ملک مفقود است آنچه نگاه داشته شده است

از مال مورث و بعد از گذشتن مدت نود سال حکم کرده میشود بر موت وی در حق مال وی از آن روز که

تمام شد مدة فتعتد عرسه للموت یعنی بعد از حکم بموت وی عدت میدارد عروس وی از برای موت وی

و یقسم ماله بین من یرثه الآن یعنی قسمت کرده میشود مال وی میان ورثهٔ وی که موجود اند در وقت

حکم بموت گویا که مرده است درین وقت کسیکه مرده است پیش ازین حکم میراث نمیگیرد از وی

و فی مال غیره من حین فقد یعنی حکم کرده میشود بموت وی در حق وی و در مال غیر وی از زمان

غایب شدن پس بحجوب است فیرد ما وقف له الی من یرث الغیر عند موته بسوی کرده میشود مالی

را که نگاه داشته شده است از برای وی از مال غیر بکسیکه وارث میشود غیر را از موت آن شخص

چنانکه مرویست که دو پسر دارد و یکی ازین دو پسر غایب شده است بعد ازان این مرد مرده

و وارث غیر ازین دو پسر ندارد و قسمت کرده شد مال وی میان این دو پسر و حصه غایب را

نگاه داشته بود بعد ازان حکم بموت وی کرده شد و آن حصه نگاه داشته شده ازان

برادر وی است نه وارث این غایب **کتاب القضاء** قضا در لغت احکام است و در
شریعت الزام است اهله اهل الشهادة یعنی اهل قضا اهل شهادت است زیرا که هر یکی از
قضا و شهادت الزام است و هر چه شرط شهادت است شرط قضا است ویصحان من الفاسق
لکن لا تقلد و لا تقبل یعنی صحیح است قضا و شهادت از فاسق و لیکن واجب است تقلید کرده
نشود یعنی قاضی ساخته نشود و قبول کرده نشود شهادت فاسق که اگر قاضی ساخت حاکم را یا قبول
کرد شهادت فاسق را آثم میشود زیرا که اعتماد نیست بر وی بنابر فسق بدان که تقلید یا خود
از قلاده است یعنی طوق ولو فسق العدل یعزل وقیل ینعزل یعنی اگر فسق کرد قاضی با اینکه
که رشوه گرفت مثلا مستحق عزل میشود و ظاهر مذهب بر اینست اکثر مشایخ و بعضی گفته اند
معزول میشود و نزد امام شافعی رحمه الله روا نیست قضا فاسق چنانچه مقبول نیست شهادت
فاسق و بروایتی از علما نیز جایز نیست بدانکه اجماع کرده اند بر اینکه قاضی هر گاه که رشوه
گرفت نافذ نیست حکم وی در قضیه که رشوه گرفته است و من اخذ بالرشوة لا یصیر قاضیا
یعنی کسی که اخذ کرده است قضا را برشوة قاضی نمیگردد و اگر حکم کرد در قضیه نافذ نیست حکم وی
والاجتهاد للاولویة یعنی شرط اجتهاد از برای اولویت است بعضی شرط کرده اند که قاضی
مجتهد باشد نزد ما اجتهاد شرط نیست بلکه اولی آنست که مجتهد باشد تا قضا جاهل روا است نزد ما
بخلاف امام شافعی اگرچه احتیاط در قول امام شافعی است لکن اگر علم و عدل را شرط
کرده شود چنانچه مذهب امام شافعی است امور قضا معطل میماند در زمان حال [illegible]
شرط وفق این زمان ما و لا یطلب و انما یدخل من یثق عدله یعنی طلب نکند قضا را
یعنی از ترغیب قضا در دل و نه بزبان و نمی درآید مگر کسی را که اعتماد داشته باشد بر عدالت
خود بعدلش و مکروه است قبول قضا کسی را که ترسد از عاجز شدن و از حیف شدن بر مردم

ومن

ومن قبله سال ديوان قاضي قبله يعني گرفته قاضي کرد اند که طلبد ديوان قاضي را پيش
از دست ديوان قاضي خريطه است که در وي حکمها و سجلات و محضرها و غير آنست ولا
يعمل في المحبوس بقول المعزول يعني حکم نکند بر محبوس بقول قاضي معزول اگر منکر باشد محبوس
زيرا که يکي از ساير ناس ميشود و شهادت يکي مقبول نيست مگر وقتي که اقرار کند و يا گواه
گذارد و محبوس را انکار دو منادي کند و طلب کند کسي را که حق دارد برين محبوس
اگر آيد قضيه را برسد و اگر نيايد حبس کنند تا آن وقت که مصلحت داند بعد از آن کفيل گيرد
و گذارد و کذا في غلة الوقف والوديعة الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم منه يعني
حکم نکند قاضي بقول معزول در غله وقف و در وديعه باين طور که گويد غله اين دکان وقف
مبلغ کذا است و در وديعه گفت اين وديعه فلان است من وديعه گذاشته ام نزد
اين رجل حال آنکه اين رجل منکر است مگر وقتي که اقرار کند صاحب يد اين وديعت که
قاضي تسليم کرده است درين صورت قاضي معزول ميگردد وديعه را بصاحب ميدهد و يقرض
مال اليتيم يعني قاضي قرض ميدهد مال يتيم را لکن مينويسد در ديوان ذکر کاغذ ميدارد
همچنين است مالک اقراض مال است والجامع اولى بجلوسه الظاهر يعني مسجد جامع اولى است
از براي نشستن وي که ظاهر بود و مشهور بود که آيند مردم از براي قطع خصومت
و لکن اختصاص باشد بعضي را بان مجلس و مسجد جامع الشهر مواضع است و نزد امام شافعي
مکروه است در مسجد نشستن ولا يقبل هدية الا من ذي رحم محرم او ممن اعتاد مهاداته
وانه قدر المعهود اذا لم يكن لهما خصومة يعني قبول نکند هديه را از هيچکس مگر کسي که از خويشي
محرم بود يا از کسي عادت وي هديه کردن بود مقدار يکه معهود بود قبل از قضا بشرطه
آنکه خصومت نداشته باشد اين جماعه زيرا که اخذ وي اين هديه را از قضا شده بلکه باعتبار

عادت است که بود میان ایشان تا که اگر زاید از عادت بود زیادت را رد کند و اگر خصومتی داشته باشند
از هیچکدام قبول نکند از جهت احتراز تهمت و مهادات جمع هدیه است ولا یحضر دعوة الا عامة یعنی
حاضر نشود هیچ دعوتی را مگر دعوتی را که عام بود دعوة عام آنست که کرده شود برای آنکه قاضی شود
و دعوة خاص آنست که کرده شود برای حضور قاضی و نزد امام محمد دعوتی که از محرم بود اجابت کند
و بروایتی از امام اعظم رح اجابت نکند ویسوی بین الخصمین جلوساً واقبالاً یعنی
برابر میکند میان دو خصم در نشستن یعنی هر دو خصم پهلوی یکدیگر در مقابله قاضی نشیند ولا یسار
احدهما ولا یضیفه ولا یضحک ولا یمزح معه ولا یشیر الیه ولا یلقنه حجة یعنی آهسته نگوید یکی از این
دو خصم و مهمان نکند یکی از این دو خصم را و خنده نکند در روی خصمان و مطایبه با این خصمان
و مزاح نکند یکی از این دو خصم را و التفات نکند یکی از این دو خصم را و اگر خصم را ضیافت کند باکی
نیست همچنین است مطایبه کسی نکند زیرا که یکی از این دو خصم زیرا که اعانت یکی از ایشان متهم شود ولا
یلقن بقوله اتشهد بکذا واستحسنه ابو یوسف رح فیما لا تهمة یعنی تلقین نکند قاضی بقول خود شاهد را که
ایا همچنین گواهی میدهی و مستحسن داشته اند امام ابو یوسف رح در جایی که تهمت نباشد باینطور که
زیادتی علمی حاصل شود شاهد را ویحبس الخصم مدة رآها مصلحة بطلب ولی الحق ان امتنع
عن الایفاء یعنی حبس میکند قاضی خصم را آن مقدار مدت که مصلحت داند بسبب طلب کردن صاحب حق
اگر امتناع کند خصمی که متوجه است از ادای حق یعنی با وجود اقرار و حکم قاضی امتناع میکند از ادا پس لفظ عن الحق
متعلق است بامتنع وثبت الحق بالبینة فیما لزمه بعقد کالکفالة والمهر وبدل مال حصل له
یعنی ثابت شده باشد بسبب عقد همچون کفالة و مهر و بدل مالیکه حاصل شده است همچون ثمن مبیع
حق به بینه آن حقی که لازم شده باشد
و قرض حبس کند قاضی بسبب طلب صاحب حق بعد از آنکه حکم بایفا کند و خصم امتناع کند بخلاف اقرار که بعد از
حکم بایفا و امتناع کند حبس میکند و فی نفقة زوجة و ولده لا فی دینه یعنی حبس میکند قاضی زوج را اگر
نفقه

نفقهٔ خود یعنی وی پدر را در نفقهٔ ولد وی حبس نکند در دین ولد وی زیرا که حبس نوع عقوبت است
و ولد مستحق عقوبت بر پدر نمیشود بخلاف نفقهٔ ولد که غرض از حبس دفع هلاک ولد است و این قرض است
وفي غيرها لا يحبس الا اذا ادعى فقره الا اذا اقام بينة بغناه یعنی در غیر امور مذکوره همچون عوض
عقوبت و دیانت دارد و نیز جنایات و ضمان اعتاق عبد مشترک و بدل کتابت مثلا حبس نکند هر گاه
هرگه دعوی کند فقیر بودن را و گوید فقیرم و چیزی ندارم مگر وقتی که قایم شود بینه بعد از آن فقیر نیست
که حبس میکند و اذا اشهدوا على خاصم حكم وكتب به وهو السجل وعلى غايب لا بل يكتب كتاب حكمي
ليحكم المكتوب اليه یعنی شهود علی است در بیان افعالی که قاضی میکند بخصم غایب و حاضر یعنی هر گاه که
گواهی دادند بر خصم حاضر حکم کند برین خصم بسبب گواهی ایشان و کتابت کند حکم را باینطور که حکمت
بدانکه یا نویسد که ثبت عقود و این حکم است و این حکم مکتوب را سجل گفته میشود و اگر گواهی دادند بر خصم
غایب حکم نکند بر غایب زیرا که حکم بر غایب روا نیست بلکه کتابت میکند کتاب حکمی را و این کتاب را
کتاب قاضی گفته میشود و در حقیقت نقل شهادت است تا حکم کند قاضی که کتابت کرده شده است از برای وی
حاصل آنست که هر گاه کسی گواهی دادند بر غایب گواهی ایشان را بنویسد و بقاضی آن موضعی این
غایب در آن موضع است فرستد تا آن قاضی حکم کند برین غایب و شرط این کتابت آنست که از قاضی
معلوم و مدعا معلوم و این کتابت مقبول است در جمیع حقوق همچون دین و نکاح باینطور که
دعوی میکند مردی نکاح زنی را یا بر عکس همچون طلاق باینطور که زن طلاق زوجش را دعوی کند
الا في حد وقود یعنی مگر در حدود و قصاص که کتابت نمیکند زیرا که کتابت حکمی مقبول نیست بنابر آنکه حد
و قصاص مندفع میشود بشبهه و در حقوق احتمال وجود شبهه است فيقرأ على الشهود ويختم ويسلم اليهم
یعنی در صورتیکه مدعی اقامت بینه کند بر اینکه غلام گریخته است و در دست فلان بن فلان است ببلد که
بیان کرده بود اوصاف این غلام را و کتابت کرد شهادت شهود را تا برند این کتاب بقاضی

موضعی که خصم در آنجاست میخوانند کتابت کتاب را بر شهود تا عالم شوند بآنچه در کتابست و مهر کنند
نزد شهود تا توهم تغییر نشود و تسلیم کنند بایشان و این نزد امام اعظم و امام محمد است زیرا که اصل
آنست که علم شهود بمضمون مکتوب و ختم بحضور ایشان شرط جواز حکم بمدعاست و همچنین شرط است
حفظ المضمون کتاب از زمان شاهد شدن تا زمان ادای شهادت و حفظ آنست از همین جهة خط
دیگری بی مهر بایشان میدهند از برای تذکره ایشانرا وعند ابی یوسف و یکفی ان یشهدهم انه
کتابه و ختمه وعنده ان الختم لیس بشرط یعنی نزد امام ابی یوسف ره کفایه میکند اینکه گواه سازد شهود
را بر اینکه کتاب ویست و ختم ویست (ونزد ویست) پس خواندن بر شهود لازم نیست و قاضی مکتوب الیه حاجت نیست
بلکه اول از مینویسد که بهر قاضی مسلمان که برسد این مکتوب حکم کند و نزد وی و نزد امام ابی یوسف ره
ختم شرط نیست بدانکه شارح وقایه گفته است اگر مکتوب در ید مدعی باشد فتوی بر این است که ختم شرط
نیست و در ید شهود بود فتوی بر عدم شرطست ثم المکتوب الیه لا یقبله الا بحضور الخصم والبینة
علی انه کتاب فلان قاضی فلان قرأه علینا و ختمه و سلمه فیفتحه و یقرأه علی الخصم و یلزمه ما فی الکتاب
یعنی بعد از آن بدانکه قاضی مکتوب الیه قبول نکند این کتاب را در حضور خصم و دیگر قبول نکند مگر اقامت
بینه بر اینکه این مکتوب مکتوب فلان قاضی است و خوانده است بما و ختم کرده است و تسلیم کرده
بما زیرا که بمنزله اشهاد فرع میشود و شهادت فرع را بی حضور خصم شنیدن نمیشود و همچنین مکتوب
قاضی را بی حضور خصم قبول کرده نمیشود و بعد از ادای شهادت و حضور خصم گشاید مکتوب را
و خواند بر خصم الزام کند حکمی را الخ زیرا که در این مکتوب است اگر قاضی کاتب قاضی باشد تا
که اگر معزول شده باشد یا اهلیت قضا نداشته باشد پیش از رسیدن کتاب حکمی قبول نکند قاضی
مکتوب الیه کتاب حکمی را ولا یعمل به غیره الا اذا کتب بعد اسمه والی کل من یصل الیه من قضاة
المسلمین یعنی عمل نکند قاضی باین کتاب حکمی غیر قاضی مکتوب الیه مگر هرگاه که نوشته باشد در پی

کتاب

کتاب حکمی بعد از آنکه نام آن قاضی مکتوب الیه را نوشته باشد باین طور که فلان بن فلان که قاضی
بلده کذا است و الی کل من یصل الیه من قضاة المسلمین زیرا که چون صحت کتاب بقاضی
مکتوب الیه باعتبار معروف بود کرده اند میشود غیر وی را تابع وی و عند ابی یوسف لا ان کتب ابتدا
ابتدا از تعیین یعنی نزد امام ابو یوسف که اگر الی کل من یصل الیه من قضاة المسلمین را اول یک
به آنکه نام قاضی مکتوب الیه را مینویسد قبول کرده میشود بدانکه کیفیت کتاب حکمی بر وفق طریقه مذکور است
در کتب آن است کتابت میکند قاضی بخارا بقاضی سمرقند که فلان بن فلان و فلان بن فلان
که گواهی داده اند نزد من که غلام فلان بن فلان که حبشی نام مبارک است که اوصاف وی کذا
کذا است گریخته است از مالک خود و در ید فلان بن فلان افتاده است در سمرقند تا آخر و بعد از آن که بقاضی
سمرقند رسید خصم را با غلام حاضر ساخت و کشاید خط را در حضور خصم بشرایط مذکوره اگر اوصاف
این غلام . حاضر موافق اوصاف مذکوره در کتاب باشد کذا رح و اگر موافق
باشد اگر خصم بخارا آورد فبها والا تسلیم کند غلام را بمدعی نه بر وجه حکم و از مدعی بنفس این غلام
کفیل گیرد و در گردن غلام غلی نهد و مهر کند تا تبدیل نکند غلام را در وقت ادای شهادت و کتابت
کند جواب کتابت قاضی بخارا را و نویسد غلام فرستاده و بعد از رسیدن مکتوب قاضی سمرقند حاکم
رسد قاضی بخارا گواهان را که گواهی داده بودند در غیبت این غلام تا گواهی دهند در حضور این
غلام و اشاره کنند باین غلام این غلام حق و ملک این مدعی است لکن بعد از ادای شهادت حکم
نکند تا حکم بر غایب نشود چونکه خصم غایب است بعد از آن حکم کند قاضی سمرقند که گواهان خوانده در
حضور من تا حکم کند قاضی سمرقند بر خصم بری شود کفیل از کفالت بدانکه کتاب قاضی بقاضی در جاریه نیست
در کنیزک لکن فرق آن است که کنیزک بمدعی نمیدهد بلکه بامینی میفرستد و ان مات الخصم ینفذ
علی وارثه اگر مرد خصم اجرا کرده میشود کتاب حکمی بر وارث خصم از جهت آنکه قایم مقام وی است

در قضا

والمرأة تقضی الا فی حد وقود یعنی صحیح است که مراه حکم کند قاضی شود در حد و قصاص چنانچه

صحیح است شهادت امراة چونکه در یک حکم است قضا و شهادت لکن شهادت امراه در حد و قصاص

مقبول نیست ولا یستخلف قاض ولا یوکل وکیلا الا من فوض الیه ذلک یعنی در بعضی وکیل مرفوع

واقع شده است و آن اظهر است یعنی خلیفه نکند قاضی بجای خود دیگری را و وکیل نسازد در جا

لیکه وکیل است حاصلش آنست که قاضی خلیفه نگیرد چنانچه وکیل دیگری را وکیل نسازد مگر

قاضی که امر کرده باشد باستخلاف و وکیلی که امر کرده باشد بتوکیل یا بدینطور که امام گفته باشد

قاضی را نایب ساز هر کرا خواهد و موکل وکیل را گفته باشد که وکیل ساز هر کرا خواهی ففی المفوض

الیه نایبه لا ینعزل بعزله وموته موکلا یعنی اگر کسی مامور است باستخلاف و کسی مامور است بتوکیل

بعد از آنکه استخلاف کرد یا توکیل کرد نایب وی معزول نشود بعزل مستخلف و بموت موکل معزول

نمیشود وکیل در حالتی که موکل یعنی با وجود آنکه بصیغت توکیل است زیرا که ... در حقیقت

نایب امام است و وکیل ثانی در حقیقت وکیل موکل اول است از جهتی نایب جهت تقیید موکل کرد و از

جهت تصریح برین معنی بخلاف وکالت که بموت موکل معزول میشود بل هو نایب الاصیل بلکه خلیفه

و وکیل ثانی نایب اصیل است در حقیقت که عبارت از امام است در خلیفه و عبارت از موکل اول است

در توکیل وفی غیره ان فعل نایبه عنده او اجاز هو او کان قدر الثمن فی الوکالة صح

یعنی در صورت عدم امر استخلاف و عدم امر بتوکیل استخلاف بود و توکیل کرد اگر کرد کار فعل خلیفه را

و وکیل در حضور مستخلف و در حضور وکیل یا در غیبت وکیل لکن اجازت کرد و بعد از علم با تعیین ثمن کرد

وکیل اول لیکن وکیل ثانی مباشره کرده بیع کرد در صورت وکالت صحیح است زیرا که فعل نایب در حضور منوب منتقل

بمنوب میشود همچنین است فعلی که در غیبت منوب کرده است بعد از آن اجازه کرده است زیرا که

رای وی منضم شده است گویا که بنفس خود کرده است همچنین است در صورت تعیین ثمن که برای

حاصل

حاصل شده است و با عمل هر دو یک بود کتن یعنی بکنند موکل و وکیل را که عمل هر دو یک یعنی بکن

عمل را باختیار خود جایز است وکیل نیست غیر را ولو قضی علی خلاف مذهبه ناسیا او عامدا

لا ینفذ یعنی حکم قاضی بر خلاف مذهب خودش خواه بفراموشش بود وخواه بقصد بود نافذ

نیست وبر روایتی از امام اعظم نافذ است وفتوی بر اول است وعلی وفاقه یجعل المختلف

فیه مجمعا علیه یعنی اگر حکم کرد قاضی موافق مذهب خودش نافذ است ظاهرا وباطنا ومسئله

مختلف فیه متفق علیه میشود فان عرض علی آخر امضیه الا فیما خالف الکتاب او السنة المشهورة

والاجماع یعنی اگر عرض کرده شد این حکمی که در مسئله مختلف فیه کرده است بر قاضی دیگر واجب است

بر این دیگر قاضی دیگر که امضا کند و روا اگرچه بر خلاف اعتقاد وی باشد مگر حکمی که مخالف نص

باشد همچون حکم بحلت شاة متروک التسمیة یا مخالف سنت مشهوره همچون بحلت مطلقة ثلاث

بنکاح زوج ثانی بی دخول بمذهب سعید بن مسیب یا مخالف اجماع بود همچون بحلت متعه فساد

زیرا که صحابه اجماع کرده اند بر فساد متعه وان کان نفس القضاء مختلفا فیه یعتبر مجمعا علیه بامضاء

آخر یعنی اگر نفس قضا مختلف بود مجمع علیه با امضا قاضی دیگر میشود همچون حکم غایب تا اگر امضا

کرد قاضی ثانی نفذ شود بر قاضی ثالث والقضاء بحرمة او حل ینفذ ظاهرا وباطنا ولو شهودا

زورا اذا ادعاه بسبب معین یعنی حکم کرد قاضی بحرمة چیزی یا بحلیت چیزی نافذ است عند الله وعند الشرع

اگرچه بسبب دروغ بوده باشند هرگاه که دعوی کرده باشد وی را بسبب معین ودر صورت حکم بحرمة چنانچه

زن دعوای طلاق کرد بر زوجش واقامة بینه زور کرد قاضی بتفریق کرد وزن بعد از

انقضای عدت دیگری تزویج کرد وبیک قول حلال نیست زوج اول را وطی این زن ظاهر

ونه باطن در و حلال است زوج ثانی را وطی این زن ظاهرا وباطن عالم بحقیقة الحال بود

بقول امامین حلال نیست وطی ثانی زوج اگر عالم بحقیقة الحال بود والا حلال است ولا

یقضی علی غایب الا بحضرة نایبه حقیقة او شرعا کوصی القاضی یعنی حکم نکند قاضی بر خصم
بر غایب در نفع یا در ضرر یا در حضور نایب حقیقتا نایب بود همچون وکیل یا شرعا بود همچون
وصی بامر قاضی بود او حکما بان کان ما یدعی علی الغایب سببا لما یدعی علی الحاضر یعنی یا
نایب وی حکما بود باینطور که چیزیکه دعوی میکند بر غایب سبب بود مر آن چیز را که دعوی کند
بر حاضر چنانچه دعوی دار کرد بر رجلی باین طور که خریدم این دار را از فلان که غایب است
و اقامه بینه کرد بر دعوی الید قاضی حکم میکند بر حاضر و غایب تا که اگر فلان غایب حاضر شود و بعد
انکار کند وی را اعتبار نیست زیرا که آن چیزیکه دعوی میکند بر غایب آن شرا از غایب است سبب
ثبوت آن چیزیکه دعوی میکند بر حاضر لا الخان شرطا یعنی جایز نیست حکم بر غایب در حضور نایب
در جایی که دعوی میکند بر غایب شرط بود بر چیزی که دعوی میکند بر حاضر همچون عبدیکه دعوی
تعلیق میکند خود شن عتق بتطلیق زید زوجه اش را بر مولی اقامه بینه کرد بر تطلیق زید
در غیبت بتطلیق زید نکند در غیبت زید و بعضی متاخرین فتوی داده اند بر قبول این بینه
بدانکه عدم جواز قضا در صورت شرط وقتی است که شرط شرطی بود که متضرر شود از وی غایب
و ابطال حق غایب شود که اگر شرطی بود که متضمن ضرر نبود چنانچه زن خود را که گفت اگر درین
خانه در آید تو طلاقی بعد از آن زن اقامه بینه کرد بر آمدن فلان شخص درین خانه حال
آنکه فلان غایب است مقبول است این بینه و حکم کرده میشود بر طلاق این زن و صح بحکم التحصیل
من سلح قاضیا فی حد و قود یعنی صحیح است قاضی گردانیدن دو کس رحمهم الله یکدیگر مر کسی را که صلاحیت
قضا دارد لیکن در غیر حد و قود خواه در ثابت باجتهاد بود خواه در ثابت بکتاب سنت
و اجماع بود لیکن فتوی بر عدم صحت است زیرا که مستلزم عدم احتیاج بقاضی است و عدم
احتیاج مستلزم رونق احکام شرع و عدم رواج محکمه است و لزومها حکمه و اخباره باقرار احد

بها

بها وعدالته شاهدا حال ولايته يعنى لازم است بر خصمان انقياد حكم اين حاكم خواه بينه بود
وخواه نكول وخواه باقرار بود جز لازم است قبول كردن ايشان اخبار وى را از اقرار احد الخصمين
يا بعدالت يكى از شاهدين در حالت ولايته اين قاضى يعنى نزد من انقياد تا زمان اتصاف وى
بقضا است وبعد از عزل يكى از ساير ناس ميكردد پس اكر اخبار كرد بحكم خود شى بحق بر شخص
بانيطور كه اقرار كردى نزد من يا قايم شد بينه نزد من وحكم كردم بان حق بر تو حالى انكه آن شخص
منكر بود اقرار وقيام بينه را التفات كرده نميشود برين اخبار وى ولكل منهما ان يرجع قبل حكمه
يعنى مر هر يكى از خصمين را ميرسد كه رجوع كنند از تحكيم پيش از حكم وى زيرا كه قضاى وى باختيار
خصمان است پس موقوفست بر رضاى ايشان فان رفع حكمه الى قاضٍ امضاه ان وافق مذهبه
يعنى اكر عرض كرده شد حكم وى بر قاضى تنفيذ كند اكر موافق مذهب وى بود والا ابطال كند زيرا كه
مختلف فيه متفق عليه نميشود بحكم وى زيرا كه حكم وى بر خصمين نافذ است وبس نه بر قاضى والى كه ولايت
وى عام است بر كافه ناس ولا يصح القضاء والشهادة لمن بينهما ولاد او زوجية يعنى صحيح نيست
قضا وشهادت از براى نفع كسى كه ميان اين كس وقاضى وميان اين كس وشاهد نسبت ولاد وزوجيت است
پس باطل است قضا وحكم وشهادت از براى پدر ومادر وى واز براى فرزندش و از براى زوج وزوجه اش
بنا بر خبر احتراز از تهمت بخلاف قضا وشهادت بر ضرر كه روا است وصح الايصاء بلا علم الوصى كالتوكيل
يعنى صحيح است وصى ساختن بى علم وصى تا كه اكر فروخت بعد از وصايت پيش از علم بوصايت جزى از
تركه وصى جايز است بيع وصحيح نيست توكيل بى علم وكيل تا كه اكر فروخت پيش از علم بوكالت جايز نيست
بيع ونزد امام ابو يوسف بيع وصى بر جايز نيست و يشترط خبر عدلٍ او مستورين بعزل الوكيل يعنى شرط
كرده شده است خبر يك عدل يا دو كس مستور الحال بود از براى عزل وكيل پس جايز نيست تصرف وكيل
بعد از انكه خبر يك عدل يا دو مستور الحال بعزل موكل وى بخلاف تصرف وى بعد از اخبار فاسق

یا یک مستور الحال که جایز است و نزد امامین قبول کرده میشود در عزل وکیل خبر یک عدل و
لیکن مستور عبد را خبر و علم السید بجنایة العبد و علم سید عطف است بر عزل الوکیل یعنی
شرط کرده شده است خبر یک عدل یا مستور الحال از برای علم سید بجنایة عبد خود یعنی عبدی
فعل بخطا کرد و سید علم شد باین جنایة باخبار عدل یا دو مستور الحال بعد از فروخت
عبد را درین صورت سید مختار است در فدا بخلاف اخبار دو فاسق یا یک مستور الحال بخلاف
امامین که مختار است و علم الشفیع بالبیع و علم الشفیع بالبیع عطف است بر سید یعنی شرط کرده شده است
خبر یک عدل یا دو مستور در علم شفیع بیع دار یعنی سکوت شفیع بعد از اخبار عدل یا مستور ابطال
شفعه میکند نزد امام اعظم رح بخلاف امامین و اخبار غیر این جماعت ابطال نمیکند یا
و البکر بالنکاح یعنی همچنین است که شرط کرده شده است غیر عدل یا مستور در علم بکر نکاح ولی
این بکر را سکوت بکر بعد از اخبار رضا است نزد امام اعظم رح بخلاف اخبار غیر عدل
دو مستور بخلاف امامین که رضا است و مسلم لم یهاجر بالشرائع یعنی شرط کرده شده است
اخبار در وجوب عمل شرایع در فروع بر کسی که مسلمان شده است در دار حرب و در دار السلام نیامده
هنوز خبر عدل یا دو مستور نزد امام اعظم رح بخلاف امامین همچنین است و جبست اگر خبر کرده
باشد دو فاسق و مستور وقتی که تکذیب نکرده باشد مسلم واجب است بروی قضای فایتات تا که
اگر تکذیب کرده باشد معذور است نزد امام اعظم رح و نزد امامین بخلاف لا التوکیل یعنی خبر
عدل یا دو مستور شرط نیست از برای صحة توکیل تا اگر فاسق خبر کرد بتوکیل بعد از آن فروخت جا
یز است بیع و قبل قوله قاضٍ عالمٍ عدلٍ قضیت بهذا و جاهلٍ عدلٍ ان بین شبهة لا قول غیرهما
یعنی قبول کرده میشود قول قاضی که عادل و عالم است که گفت حکم کردم برجم فلان رجم کن ویرا
یا گفت حکم کردم بقطع ید زید قطع کن ویرا یا گفت حکم کردم بحد حد زن ویرا بآنکه بیان

سبب

سبب حکم کند و همچنین است قبول کرده میشود قول قاضی که جاهل است و عادل است اگر بیان سبب
حکم کرده قول غیر این دو قاضی را خالی از ین نیست که قاضی عالم عادل است یا جاهل عادل است
یا عالم غیر عادل است یا جاهل غیر عادل پس اگر وی گفت حکم کردم بتقطیع ید زید قطع کن ید زید را
جایز نیست که قطع کنی بی آنکه سبب قطع بر تو همچنین است در حدود رجم و غیر آن و اگر قاضی
گفت این را واجب است بر تو که سبب حکم بپرسی اگر بیان کرد توقف شرع چنانچه گفت در
قطع اخذ کردم نصاب سرقه را از حرزی که شبهه نیست در وی و بر ین قیاس است بواقی و بعد از
آن بیان جایز است که قطع کنی یا رجم کنی اما قول وی اخیر را قبول کرده نمیشود الا که بیان
سبب کند از جهة خطا و خیانت در ایشان مگر آنکه معاینه بینی سبب حکم را کتاب الشهادات
بدانکه شهادت در لغة اخبار است بصحة شیء و ماخوذ است از شاهد و بعضی گفته اند ماخوذ است
از شهود بمعنی حضور و در شرع آنست که گفته میشود هی اخبار بحق للغیر علی آخر یعنی شهادت خبر دادن
است بحق که مر غیر راست بر دیگری بشرط مجلس قضا و لفظ شهادت بدانکه اخبار بر سه نوع
یکی اخبار است بحقیکه مر غیر راست بر دیگری و این شهادت است چنانچه مذکور شد دوم اخبار است
بحقیکه مخبر راست بر دیگری و این دعوی است سیوم اخبار است بحقی که دیگری راست بر مخبر و این
اقرار است پس قول وی که اخبار است بمنزله جنس است و قول وی که للغیر علی آخر است بمنزله فصل است
و تجب بطلب المدعی و ستره فی الحدود افضل یعنی واجب میشود ادای شهادت بطلب
مدعی و روا نیست کتمان شهادت لیکن در حدود کتمان شهادت افضل است زیرا که
شاهد مخیر است میان اخفا و افشا و در افشا حسبة و اقامة حد است و در اخفا
حسنة ستر است و ستر افضل است از جهة قول رسول علیه السلام مر کسی را که گواهی داده است
بر فسق شخصی نزد رسول علیه السلام لو سترته بثوبک لکان خیرا لک یعنی اگر وی را بپوشیدی بجامه تو بود

نزد قاضی دو گواه در حضور مدعی الغطا و المدعی شهادت ادا نکنند دعوی بقطع نرسد وکالا جمع را تسلیم نشود الا الامین

گناه دیگر اگر توبه میکرد هر آینه بهتر بود مر ترا ویقول فی السرقة اخذ لا سرق یعنی میگوید
شاهد در شهادت در سرقه اخذ کرد آن چیز را زیرا نه آنکه گوید دزدید تا آن چیز نجات حب سرد حد واجب
نشود ونصابها للزنا اربعة رجال وللقود وباقی الحدود رجلان یعنی نصاب شهادت از برای
ثبوت زنا چهار مرد است و از برای قصاص و باقی حدود دو مرد است وللبکارة والولادة
وعیوب النساء فیما لا تطلع الرجال امرأة ولغیرها رجلان او رجل وامرأتان یعنی نصاب شهادت
از برای بکارت و ولادة و عیوب نساء در عیبی که مطلع نمیشوند مردان یک زن است و نزد امام شافعی
چهار زن است و از برای غیر بکارة و ولادة و عیوب دو مرد است یا یکمرد و دو زن است هر حقی که بود
خواه مال بود و خواه غیر مال بود همچون نکاح و عتق و ایداع و وکالة و وصیت و رجعة و غیر
آنها تا که عیب بود که مطلع شوند مردان دو مرد یا یکمرد و دو زن است همچون آنکه فلان زاید مثلا
و نزد امام شافعی بود شهادت مرد یا زن در غیر اموال همچون اجل و شرط خیار و اجاره و کفالة
مقبول نیست وشرط للکل العدالة ولفظ الشهادة یعنی شرط کرده شده است در همه مواضع شهادت
عدالت و لفظ شهادت تا که گوید میدانم یا گوید تعیین دارم مقبول نیست بدانکه عدالت شرط
است از برای وجوب قبول شهادت نزد علما نه از برای صحة قبول تا که اگر چه واجب بر قاضی
عدم قبول شهادت غیر عدل لیکن اگر قبول کرد و حکم کرد نافذ است این حکم ویسأل القاضی عن
حال الشاهد عنده سرا مطلقا وبه یفتی یعنی سوال کند قاضی و تفحص کند در خلا و ملا از حال
شاهد در جمیع حقوق نزد امامین خواه خصم طعن کند و خواه نکند و بقول امامین فتوی
داده شده است در زمان ما و نزد امام اعظم بر قاضی اقتصار بر ظاهر حال میکند در حق مسلم چو
نکه حمل المؤمنین علی الصلاح است و سوال از حال شاهد نمیکند یا طعن کند مشهود به بعد از
طعن سوال کند در خلا و تزکیه کند در ملا بخلاف حد و قصاص که سوال در خلا و ملا میکند
ی آنکه

با آنکه منع کنند و کفی السر اگ یعنی کفایه میکند سوال و تزکیه در خلا زیرا که در تزکیه ملا احتمال فتنه باشد

در زمان ما والاثنان احوط في التزكية سرا وترجمة الشاهد والرسالة الى المزكي یعنی یکی کافی

لیکن دو کس احوط است در تزکیه است سرا و ترجمه شاهد وقتی که زبان شاهد موافق زبان قاضی

نبود و در رسانیدن مقصود شاهد بقاضی و در رسالت بجانب مزکی و نزد امام محمد دو کس شرط

است و این خلاف در تزکیه سری است ولا یشترط الاشهاد الا في الشهادة على الشهادة یعنی

شرط کرده نشده است گواه ساختن در هیچ شهادة مگر در شهادة ذکر که در عرف گواه فرع میگویند

ولا یشهد من رای خطه ولم یذکر شهادته یعنی جایز نیست که گواهی دهد کسی که دیده است خط

خودش را ولیکن یاد نمی آید گواهی خودش زیرا که احتمال دارد که خط وی شبه باشد و نزد امامین

جایز است وقتی که داند که خط وی است زیرا که العبرة در خط نادر است و بعضی گفته اند که در صحاح

گواهی داده اند خلافی نیست بلکه خلاف در آنست که قاضی مهر خود را در دیوان خودش دید جایز

هست که گواهی دهد یا نه نزد امام اعظم او جایز نیست و نزد امامین جایز است ولا بالتسامع

الا فی النسب والموت والنکاح والدخول وولایة القاضی واصل الوقف علی کذا یعنی جایز

نیست شهادت بمجرد سماع بی شاهد مگر در نسب چنانچه شنید که فلان پسر فلان است و در موت چنا

نچه شنید فلان مرده است جایز است که گواهی دهد که فلان مرده است و در نکاح و دخول

چنانچه شنید که فلان نکاح است یا شنید فلان دخول کرده است بزن خودش جایز است که

گواهی دهد بنکاح و دخول و در ولایت قاضی و در وقف که شنید قاضی فلان و وقف است بر فلان

اگرچه قیاس آنست که جایز نباشد زیرا که در شهادت علم الیقینی می باید و علم معاینه یا بتواتر

میشود لا على شرطه یعنی شهادت تابع بر شرط وقف جایز نیست واذا اخبره رجلان

او رجل وامرأتان یعنی لفظ اذا اخبره است که مفهوم است از استثناء بتقدیر کلام چنین

متعلق

میشود که یشهد فی النسب بالتسامع اذا اخبره رجلان یعنی گواهی دهد در نسب از شنیدن
هرگاه خبر کرده باشند ویرا دو مرد و بلکه یک مرد و دو زن و بعضی گفته اند کفایت
میکند در موت اخبار یکی مرد و دو زن و یشهد رأی جالس مجلس القضا یدخل علیه
الخصوم انه قاض بدانکه لفظ رأی یشهد است جالس اضافة اسم فاعل بمفعول
یعنی گواهی میدهد کسیکه بیننده است جالس در مجلس قضا که میدر آیند برین جالس خصام
خصمان این را که این قاضی است و رجل و امرأة یسکنان بیتا بینهما انبساط الا
زدواج انهما عرسه لفظ رجل مجرور است و معطوف است یعنی گواهی میدهد کسیکه بیننده است
زن و مرد را زیرا که ساکن اند در خانه و میان ایشان معامله زن با شوهر است اینها
راکه این زن عروس این مرد است و شئ سوی الرقیق فی ید متصرف کالملاک انه ملکه
وشئ عطف است بر رجل یعنی گواهی میدهد کسیکه بیننده است چیز را که غیر بنده و درد است
کسیکه متصرف است همچون تصرف مالکان این را که این چیز ملک این متصرف است
لکن ان قال شهادتی بالتسامع او بحکم الید بطلت لیکن اگر گفت شاهد در حین ادای
شهادت بتسامع که شهادت من بتسامع است و در شهادت بتصرف مالکانه که شهادت من
بحکم ید و تصرف است باطل است شهادة وی و من شهد انه حضر دفن زید او صلی
علیه قبلت و هذا عیان یعنی کسیکه گواهی داد که حاضر شده است در دفن زید یا نماز
گذارده است یعنی گواهی بر موت زید کسیکه حاضر شده است الی اخره و این گواهی مقبول است
و این گواهی بطریق عیان و مشاهده است زیرا که مشاهده موت همچنانند مگر از یکی
کسی باشد و کسی حضور در دفن و نماز بر وی بمنزله معاینه و مشاهده و باب قبول الشهادة
و عدمه تقبل الشهادة من اهل الاهوا الا الخطابیة یعنی قبول کرده میشود از اهل هوا
مگر

مگر خطابیه که قبول کرده نمیشود بدانکه اهوا جمع هواست اهل هوا از اهل قبله است
فاما معتقد وی معتقد اهل سنت جماعة نیست انجرت جبریة قدریه وحشویه وروافض
وخوارج ومعطله ومشبهه بهر یکی ازین جماعه دوازده فریق میشود مجموع هفتاد دو
فرقه میشوند اهل قبله آنست که مقر باشد بر رسول صلی الله علیه وسلم بدانکه خطابیه
صنفی اند که از روافض ومتوغل اند در روافض واعتقاد میکنند که جایز است شهادت
از برای کسی که سوگند خورد که مرا بر فلان مبلغ کذا حق است ونزد امام شافعی قبول کرده
نمیشود شهادة اهل اهوا او الذمی علی مثله وان خالفاملة علی المستأمن یعنی قبول
کرده میشود شهادت ذمی بر ذمی اگرچه مخالف باشند در ملة چنانچه یکی نصرانی بود و
یکی یهودی بود زیراکه کفر من حیث انه کفر ملة واحدة والمستأمن علی مثله
ان کانا من دار یعنی قبول کرده میشود شهادت مستأمن اگر از یک دار باشند قبول
کرده نمیشود زیراکه ولایه در میان ایشان منقطع شده است بسبب اختلاف دو لشکر از جهت
جهة توارث جاری نمیشود در میان ایشان وعدو بسبب الدین یعنی قبول کرده میشود
شهادت عدوی که عداوت میان ایشان بسبب دین بود باینطور که فاسق باشند
ومن اجتنب الکبایر ولم یصر علی الصغایر وغلب صوابه یعنی قبول کرده میشود شهادت
کسی که اجتناب میکند از کبایر واحتراز میکند بر صغایر وغالب بود صواب وی یعنی حسنة
وی اکثر سیئة وی اینست که عدالة که معتبر است در شرع وباوجود اجتناب از کبایر
میباید که احتراز بر صغایر بکند زیراکه احتراز بر صغیره دکبیره است والاقلف والخصی
وولد الزنا والخنثی یعنی قبول کرده میشود شهادت کسی که ختنه کرده نشده است واز
خصی واز ولد زنا وخنثی در آن بدانکه قبول اقلف بشرط آنست که ترک ختنه بواسطه

عذر خوف هلاکی بود مثلا اگر بواسطه اعراض از سنت مستحق عتاب بود قبول کرده
نمیشود زیرا که عذر نمی ماند و در حال نیز شرط است که عملی بر وقوع شرع میکرده باشد
که اگر معاون ظلم باشند چنانچه در زمان ماست قبول کرده نمیشود ومن اعمی و مملوک
و محدود فی قذف وان تاب یعنی قبول کرده نمیشود شهادت از اعمی زیرا که ادای شهادت
و تمیز میان مشهود به و مشهود علیه و مشهود له وقتی که واجب الاحضار بود واجب است
و در اعمی متعذر است و همچنین است مملوک و محدود در قذف اگرچه توبه کرده باشد
از قذف الا من حد فی کفره فاسلم وعدو بسبب دنیا وسید لعبده ومکاتبه یعنی الدنیا
قبول کرده نمیشود از محدود در قذف مگر کسی که محدود است در زمان کفرش بعد از ان مسلمان
شده است زیرا که قابلیت شهادت را در زمان اسلام پیدا کرده است و قبول کرده نمیشود
از عدو وقتی که عداوت بسبب دنیا بود در نفع شنیده نمیشود و قبول کرده نمیشود شهادت سید در
نفع عبد وی و مکاتب وی و شریک فیما یشترکانه و مخنث یفعل الردی یعنی قبول کرده نمیشود
شهادت از شریک در مال که در غیر مال شرکت بود شنیده میشود از جهت تهمت عدم قبول
از چیزی که فعل خسیس میکند المجون تشبه بزنان و نائحة و مغنیة و مدمن الشرب علی اللهو مخنثی که
یلعب بالطیور والطنبور یعنی قبول کرده نمیشود شهادت زنیکه در غمها میگرید و از زنیکه
تغنی کند و از کسی همیشه شرب میکند بقصد لهو و طرب خواه خمر بود خواه غیر خمر و ادمان
شرط کرده شده است یا ظاهر شود بر مردم تا که اگر متهم بود بشرب خمر در خانه اگرچه بسیار
بود مسقط عدالت نیست والساقط عدالت وقتی میکند که مست بیرون آید و مردم
بوی هزل کنند و بعض گفته اند که مراد با ادمان در نیت است یا بینطور که در نیت وی آن بود که
هر وقتی که مسکری بیابد شرب کند بدانکه شرط ادمان بر مسکر است و در سایر اشربه و در خمر
شرط

شرط ادمان بر شرط النفس است همچنین است شهادت وی قبول کرده نمیشود از کسی که بازی میکند
بکبوتران و طنبوره نواز زیرا که غالب آنست که چشم وی بعورات مردم می افتد چونکه
اکثر اوقات بر بام است و این فسق است که اگر کبوتر خانه ولیکن بر نمی پراند قبول
کرده میشود شهادت وی اما مغنی طنبور نواختن حرام است او مغنی للناس یعنی قبول کرده
نمیشود شهادت از کسی که تغنی از برای ناس میکند و مراد این مغنی اعم از زن و مرد است
بخلاف اول که مخصوص زن است و یرتکب ما یحد به یعنی قبول کرده نمیشود شهادت از کسی که
ارتکاب میکند چیزی را که واجب میشود بسبب ارتکاب آن چیز حد بدانکه این مسئله باعتبار
عموم مخالف مسئله سابق است آن مدمن الشرب است زیرا که ما یحد به متناول الشرب
نیز هست حال آنکه ادمان شرط است از برای سقوط عدالت و ازینجا فهم میشود که
مجرد ارتکاب مسقط بود مگر آنکه ما یحد به را تخصیص بغیر الشرب کرده میشود کرده میشود
همچون زنا و حد قذف مثلاً او یدخل الحمام بلا ازار او یاکل الربوا یعنی قبول کرده
نمیشود شهادت از کسی که در حمام بی لنگ میدرآید زیرا که کشف عورت حرام است یا کل الربوا
ربو میکند از مبسوط منقول است مشهور شهرت اکل کرده است ربوا او یقامر بالنرد و الشطر
نج او تفوته الصلوة بهما یعنی قبول کرده نمیشود شهادت از کسی که قمار میکند و به نرد
و شطرنج یا فوت میشود وی را نماز بسبب نرد و شطرنج اگر بی گرو بود مجرد شطرنج بازیکه بی گرو
بود و بی فوت نماز بود مسقط عدالت نیست او یبول فی الطریق او یاکل فیه یعنی قبول
کرده نمیشود شهادت از کسی که بول میکند در راه یا طعام میخورد در راه در پیش مردم او
یظهر سب السلف یعنی قبول کرده نمیشود شهادت از کسی که اظهار سب سلف میکند بدانکه سلف
جمیع سالف است یعنی ماضی و در شرع اسم کسی است که تقلید کرده میشود مذهب وی همچون امام

احتمال ره واحسان ایشان رضی الله عنهم واین جماعه سلفی ما اند وصحابه وتابعین سلفی
ایشان اند ولا تقبل الشهادة علی جرح مجرد وهو ما یفسق الشاهد ولم یوجب حقاً
للشرع او للعبد مثل ما هو فاسق او اکل الربوا او انه استأجرهم یعنی قبول کرده نشود شهادت
بر جرح مجرد واین مجرد آنست که نسبت تفسیق کنند شاهد را حال آنکه اثبات نکنند حقی را نه از
برای شرع ونه از برای عبد چنانچه گفت وی فاسق است یا اکل ربوا است یا گفت مدعی با جره گرفته است
ایشان را از برای شهادت وصورت مسئله آنست اقامه بینه کرده است بر عدالت شاهد بعد از آن
خصم اقامه بینه کرده است بر جرح شاهد اگر این جرح جرحی است که مجرد است با ثبات گردد
حق ثابت نمیشود اعتبار ندارد چنانچه گفت این شاهدان فاسق اند زیرا که مجرد دعوی
فسق یا آنکه خصوص فسق را ثابت کنند قاضی را الزام نمیتواند کردن ویقبل علی اقرار
المدعی بفسقهم وعلی انهم عبید او شاربوا خمر او قذفه او شرکاء المدعی او اعطاهم الاجرة
لها من ماله او دفعت الیهم کذا لئلا یشهدوا علی یعنی قبول کرده میشود شهادت بر اقرار
مدعی بفسق شهود زیرا که اقرار چیزی است داخل تحت الحکم میشود و برینکه این شهود بنده
اند یا شارب خمر اند یا قاذف اند حال آنکه مقذوف مدعی بود یا شریکان مدعی اند در
مالیکه دعوی میکند یا داده است این شهود را اجره از برای شهادت یا از برای مال داده است
این شهود را مبلغ کذا تا گواهی دروغ ندهند بر من وجه قبول آنست که این جرح اثبات
حق شرع یا حق عبد میکند در صور مذکوره بر شهود پس داخل تحت الحکم قاضی میشود پس مقبول
باشند وشرط موافقة الشهادة الدعوی کما تتفاق الشاهدین لفظا ومعنی عند ابی حنیفة ره
وشرط کرده شده است موافقه شهادت دعوی را چونکه شهادت از برای تصدیق دعوی است پس
موافقه شرط است چنانچه اتفاق شاهدین در لفظ که معنی مطابق الفاظ شاهدین
یکی بود

یکی بود و موافقت تضمنی اعتبار ندارد و نزد امامین اتفاق در معنی کافی است تغییر حرفی

الالف والالفین یعنی رد کرده میشود شهادت که یکی از شاهدین بر هزار است و دیگری بر دو

هزار است یا یکی بر یک طلاق و دیگری بر دو طلاق یا سه طلاق است و نزد امامین مقبول است

اگر دعوی اکثر کرده باشد که دو هزار بود که اگر میکرده باشد که هزار بود بکذب شاهد میشود

و رد شهادة الاکثر و یثبت فی الالف والالف ومائة الاقل عند دعوی الاکثر ان قصد المال

لا العقد یعنی ثابت در شهادت یکی بر هزار و دیگری بر هزار و صد اقل که هزار بود وقتی مدعی

دعوی اکثر کند که هزار و صد بود باتفاق بشرط آنکه مقصود دعوی تا مال بود نه عقد چنانچه

دعوی کرد که خریده ام عبد را یکی از شاهد شهادة بر هزار و صد مقبول نیست این شهادت

ویقبل فی عتق بمال و صلح عن قود یعنی قبول کرده میشود شهادت در عتق بمال اگر مدعی

صاحب المال بود چنانچه دعوی کرد مولی بر غلام که بهزار و صد آزاد کرده است و یکی از شاهدین

اعتاق بر هزار گواهی داد و دیگری بهزار و صد گواهی داد مقبول است شهادت بر

هزار زیرا که عتق باقرار مولی ثابت میشود و دعوی مال باقی میماند اگر مولی دعوی

اقل کرد مردود است شهادت بر اکثر و اگر غلام دعوی عتق بر مولی کرد و مولی منکر بود

شهادت بر وجه مذکور مقبول نیست زیرا که مقصود اثبات اعتاق بهزار و صد است غیر از عتاق

بهزار است پس ثابت نشود و رهن و خلع ان ادعی من له المال لفظ ادعی

قید فی عتق بمال تا آخر یعنی شهادت در رهن و خلع اگر مدعی من له المال بود چنانچه

مرتهن گفت این دار بهزار و صد رهن و زوج گفت بهزار و صد خلع کرده و شاهدین با

مذکور گواهی داد قدر اقل ثابت میشود که اگر مدعی راهن بود یا امراة بود و شاهدان

مختلف باشند بر وجه مذکور مقبول نیست والاجارة کبیع فی اول المدة و مال بعدها یعنی

یعنی اجاره بیع است در اول مدة اجاره زیراکه مقصود اثبات عقد است در اول مدت

تا که قبول کرده میشود شهادت مختلفه را در صورت اختلاف موجر و مستأجر بهزار یا بهزار و پانصد

مثلا وثبت النكاح بالف خلافا لهما یعنی ثابت میشود نکاح بهزار در صورت اختلاف

زوج و زوجه در نکاح بهزار و بهزار و پانصد و اختلاف شاهدین بر وجه مذکور مدعی

زوج بود یا زوجه بود در نزد امام اعظم و بقول صاحبین ثابت نمیشود ولزم الجر

وارث
فی الارث بقوله مات وترکه میراثا له او مات وذا ملکه او فی یده یعنی لازم است جر

پدر
یعنی در صورتیکه دعوی میراث از پدر کرد دار را پسر او و اقامت بینه کرد بر اینکه این دار ملک

وی است حکم نکند قاضی تا نکنند شاهد میراث را بمدعی باینطور که گوید پدر وی مرده است

ید / دار ملک
وگذاشته است این دار را میراث باین مدعی یا گوید مرده است پدر وی و این دار ملک پدر وی است یا گوید

در ید پدر وی بود تا زمان موت زیراکه ثبوت ملک مستلزم مورث ملک ثبوت وارث است

ن
زیراکه خالی از این نیست که ید او ملک است یا ید غصب است یا ید امانت است فان قال کان

لابیه اودعه او اعاره من فی یده جاز بلا جر یعنی اگر گفت شاهد که این دار ملک

است
پدر وی بود ودیعه گذاشته بود یا عاریت داده است این کس را که در ید وی جایز

قصاص / نمیشود
این شهادت بی جر باتفاق ولا یقبل الشهادة علی الشهادة الا فی حد وقود یعنی قبول کرده میشود

عاجز
شهادت بر شهادت که عبارت از شهادت فرع است زیراکه وقتیکه شاهد اصل عاجز میشود از ادای

ناس
شهادت بواسطه مرض یا سفر اگر اعتبار کرده نشود شهادت فرع را معطل میماند حقوق

نمیشود
وهمچنین است که اعتبار کرده میشود در مراتب شهادت مکرر در حد و قصاص که قبول کرده

شهادة فرع وشرط لها تعذر حضور الاصل بموت او مرض او سفر مدة عن محل اصل یعنی

شهادت عذر حضور شاهد اصل شرط است از برای قبول باینطور که فوت کرده باشد یا مرض

باشند

باشند یا در سفر باشند و بروایتی از امام ابی یوسف مدت سفر شرط نیست بلکه بعد مسافت
اگر بطوری بود که صباح رود و بیگاه او بخانه نتواند آمدن کافی است و همچنین است که
شرط کرده شده است عدد از بهر اصل یعنی از برای هر شاهد اصل دو گواه شرط
ولفظ شهادت عدد عطف است بر تعذر لا تغایر فرعی هذا وذاک یعنی شرط کرده
نشده است تغایر بودن دو گواه فرع این شاهد اصل و دیگر یعنی جدا کسی از برای
هر اصل دو کس لازم نیست بلکه دو کس از هر دو شاهد اصل گواه فرع شوند روا است لیکن
جایز نیست که یک کس از یک شاهد اصل گواه شوند و دیگری از آن شاهد دیگر و نزد امام
شافعی رح جدا شاهد هر فرع شرط است ویقول الاصل اشهد علی شهادتی انی اشهد
بکذا یعنی میگوید شاهد اصل گواه شو بر گواهی من بدرستیکه من گواهی میدهم که او را
قه چنان است والفرع اشهد ان فلانا اشهدنی علی شهادته بذلک یعنی فرع میگوید
بدرستیکه گواهی میدهم که فلان گواه کرده است مرا بر گواهی خودش بفلان قضیه یا گفت
فرع گفت مرا فلان که گواه باش بر گواهی من بفلان قضیه وصح تعدیل الفرع الاصل
واحد الشاهدین الآخر یعنی صحیح است تعدیل فرع شاهد اصل را و همچنین صحیح است
تعدیل یکی از دو شاهدین اصلی آن دیگر را و اگر فرع ساکت شد و تعدیل اصل
نکرد نظر کند قاضی حال اصل اگر ثابت بود عدالة اصل قبول شهادت فرع را
نزد امام ابی یوسف و نزد امام محمد رح قبول نکند شهادت فرع را وان انکر
الاصل تبطل شهادة الفرع یعنی اگر منکر شدن اصل از شهادت ابطال میکند شهادت
فرع را ومن اقر انه شهد زورا تشهر ولا یعزر یعنی کسی اقرار کرد که گواهی دروغ
داده است تشهیر بوده میشود تعزیر کرده میشود بدانکه دروغ واجب تعزیر است باجماع

زیرا که ارتکاب کبیره کرده است که فسق بغیر رسیده است لیکن اختلاف در کیفیت
تعزیر است نزد امام اعظم رح تعزیر وی تشهیر وی است و امام و امامین رحمهما
نست که او را زنند و حبس کنند **كتاب الرجوع عن الشهادة** و لا رجوع عنها
الا عند قاض یعنی جایز نیست رجوع از شهادت مگر نزد قاضی بود بدانکه رکن رجوع
گفتن آن شاهد است که برگشتم از شهادت یا گفت گواهی دروغ دادم و شرط جواز وی
آنست که در مجلس قاضی بود فان رجعا عنها قبل الحکم سقطت و لم یضمنا و بعده لم تفسخ
و ضمنا ما اتلفاه بها اذا قبض مدعاه یعنی اگر رجوع کردند شاهدان از شهادت
بعد از حکم ساقط شد و ضامن نمیشوند هیچ چیز را و اگر رجوع کردند بعد از حکم فسخ
کرده نمیشود و ضامن میشوند شاهدان چیزی را که تلف کرده اند بسبب شهادت هرگاه که
قبض کرده باشد مدعی مدعای خود را از مدعا علیه دین بود یا عین بود تا اگر
اگر قبض نکرده باشد ضامن نمیشوند بلکه موقوف است بر قبض والعبرة للباقی لا للراجع
للراجع فان رجع احد ثلثة لم یضمن فان رجع آخر ضمنا نصفا یعنی اعتبار
مر باقی از شهادت شهود است نه مر راجع را در صورتیکه جمعی گواهی داده بودند و بعضی
ازین جمع رجوع کرده باشند انصاب شهادة باقی مانده باشد هیچکدام ازین جمع
ضامن نیستند مثلا اگر رجوع کرد یکی ازین سه شاهد ضامن نیستند هیچکدام ازین
سه کس و اگر رجوع کرد دیگری ازین دو شاهد ضامن است نصف مدعی را و ان شهد
رجل و عشر نسوة ثم رجعوا فعلی الرجل سدس و عند ابی یوسف ومحمد نصف و عندهما
یعنی گواهی داد مرد و ده زن بعد ازان برگشتند از شهادت بر مرد سدس مال تلف شده
واجب میشود و خمس الاسداس باقی بر زنان واجب میشود این نزد امام اعظم است
و نزد

و نزد امامین نصف واجب میشود وان رجعن فقط فعلیهن نصفاً یعنی اگر
برگشتند زنان و بس بر زنان نصف واجب میشود ومن ضمن الفرع ان رجع هو
والاصل والمزکی یعنی ضامن شد فرع اگر برگشت از شهادت واصل ومزکی نیز زیرا که
سبب اتلاف شهادت است که قایم است در مجلس قاضی واین از فروع در وجود آمده است و
بس فرع ضامن میشود اگرچه همه ایشان برگشتند واین بقول امام اعظم وامام
ابو یوسف است و بقول امام محمد ره مالک اختیار دارد اگر خواهد فرع تضمین کند
والا اصل را تضمین کند لا شاهد الاحصان وشاهد الیمین لا الشرط اذا رجعوا
یعنی دو کس گواهی دادند بر زنا و دو دیگر بر احصان وزانی گواهی دادند بعد از آن
شاهدان برگشتند از شهادت ضامن نمیشود زیرا که احصان محض شرط است و حکم مضاف
با حصان نیست بخلاف شاهد یمین که ضامن میشود نه شاهد شرط وقتی که رجوع
کرده باشند شهود یعنی دو کس گواهی دادند بر تعلیق بشرط و دو کس دیگر بر وجود شرط
و حکم بعتق کرده شد بعد از آن برگشتند شهود ضامن میشود شاهد یمین نه شاهد
شرط زیرا که حکم بسبب شهود یمین واقع شده است **باب الاقرار** الاقرار هو اخبار
بحق لآخر علیه یعنی خبر دادن است بحقیکه مر دیگری است بر آن مخبر و حکمه ظهور
المقر به لا انشاؤه یعنی اثریکه مترتب میشود بر اقرار ظاهر شدن حقی است که اقرار
کرده شده است نه انشای حق از جهت گفته اند اقرار بمال کرده اند بغیر و مقر له
میداند که درین اقرار کاذب است حلال نیست اخذ این مال مقر له را که اگر او
اکبر بود و اگر بطیب نفس بود حلال است زیرا که انشای تملیک بطریق هبه میشود و تصدیق
و قبول مقر له ملک ثابت میشود باقرار و برد باطل میشود بعد از تصدیق مقر له برد

نمیشود زیراکه اقرار ملزم است بر مقر فیصح الاقرار بالخمر للمسلم یعنی وقتیکه حکم اقرار

ظهور بود پس صحیح مقربه است اقرار کردن بخمر از برای مسلم وصح تملیک خمر مسلم

لا بطلاق وعتق مکرها یعنی صحیح نیست اقرار بطلاق وعتق در حالتیکه مقر مکره بود

در اقرار که اگر انشای طلاق وعتق بود صحیح است زیراکه طلاق وعتاق مکره

واقع است نزد ما ولو اقر حر مکلف بحق ولو مجهولا ولزمه بیانه بماله قیمة یعنی

اگر اقرار کرد حر مکلف بحقی صحیح است اگرچه مجهول بود این حق ولازم است مقر را

که بیان کند بچیزی که مر ویرا که قیمة بود تقیید بحر بواسطه صحة اقرار است مطلقا

وتعمیم اقرار است زیراکه اقرار عبد محجور بمال روا نیست وعبد ماذون اگر اقرار کند بدین

یا بعاریة یا بودیعة یا بغصب روا است وبس والقول له ان ادعی المقر له اکثر

یعنی قول قول مقر است بعد از بیان اگر دعوی کرد مقر له اکثر از مبین را ولا

یصدق فی اقل من درهم علی مال ومن النصاب مال عظیم من ذهب وفضة

یعنی تصدیق کرده نمیشود کم از نصاب بعد از بیان در گفتن وی که مر اورا بر من مال عظیم

است از ذهب یا گفت از نقره فضه نزد امامین وبروایتی از امام اعظم در نقره

در ۲۰۰ درهم تصدیق کرده میشود ومن خمس وعشرین فی الابل یعنی تصدیق کرده نمیشود

کم از بیست پنج شتر بعد از بیان در گفتن وی که مر ویرا بر من مال عظیم است از شتر

من وقدر النصاب قیمة فی غیر مال الزکوة یعنی تصدیق کرده نمیشود کم از قدر نصاب از روی قیمة بعد از آن

در اقرار وی بمال عظیم وقتیکه در غیر مال زکوة بود اینچنین کند ح ودراهم ثلثة یعنی در گفتن وی

که ویرا بر من دراهم مجهول است سه درهم میشود زیراکه او نای جمع است واعلای وی نهایت

ندارد ودراهم کثیرة عشرة یعنی اقرار بدراهم کثیرة مصدق بعشرة میشود نزد امام اعظم ونزد

امامین

اما یمین مصدق باقل از دویست کم نمیشود وکذا درهما درهم یعنی در گفتن وی که کذا درهما
یکدرهم لازم میشود زیرا که درهم تفسیر مبهم است که آن کذا است و در قاضیخان گفته است اگر
گفت کذا درهما دو درهم واجب میشود زیرا که کنایت از عدد است و اقل عدد دو است وکذا کذا
احد عشر وکذا وکذا احد وعشرون یعنی در گفتن وی که کذا کذا بتکرار لفظ کذا بی حرف عطف یازده
درهم واجب میشود و بکذا وکذا بتکرار لفظ کذا با حرف عطف بست و یکدرهم واجب میشود زیرا که
کذا کنایه بعدد مجهول است و اقرار بدو عدد مجهول کرده است که میان این دو عدد حرف عطف
مذکور نیست و اقل دو عدد دیگر بواو مذکور میشود بیست و یک است ولو ثلث بلا واو فاحد
عشر ومع واو فمائة وواحد وعشرون یعنی اگر تکرار کرد لفظ کذا سه مرتبه بی لفظ واو مصدق
بیازده میشود و اگر بواو تکرار کرده است مصدق بصد و بیست و یک میشود وان ربع زید
الف یعنی اگر تکرار کرد لفظ کذا را بواو چهار مرتبه یا زده کرده شد یعنی مصدق بهزار
بعدد بیست و یک میشود وعلی وقبلی اقرار بدین وصدق ان وصل به هو ودیعة
وان فصل یعنی لفظ علی وقبلی دلالت بر اقرار بدین میکند لیکن احتمال کرده شد اگر وصل
کند باین لفظ قبلی لفظ هو ودیعة را زیرا که اگرچه ظاهر علی وقبلی دلالت بر اقرار بدین میکند
لیکن احتمال دارد که مراد بمجاز علی حفظ ماله بوجودیکه حفظ در ودیعة مضمون علیه است
ومال محل حفظ است پس ذکر محل است و اراده حال و اگر مفصول ذکر کند تصدیق کرده نمیشود
زیرا که احتمال مجاز ندارد وعندی او معی ونحوهما امانة یعنی عندی یا معی ومثل وی
صندوقی وبیتی وفی کیسی چنانچه گفت که عندی کذا درهما الی امانة است زیرا که اقرار بشیء
در دی در دست خالی از ین نیست که مضمون است یا امانة است و اقل وی امانة است
وقوله لمدعی الالف اتزنها او انتقدها او قضیتکها ونحوها اقرار یعنی مر مدعی الف را گفت برکشید

هزار را یا گفت ادا کردم یا گفت حواله کردی بفلان یا گفت بسر کن یا گفت ابرا

کردی یا گفت صدقه کردی بمن یا گفت هبه کردی بمن یا گفت حواله کردم بفلان

اقرار است این کلمات اگر بلفظ ها مذکور بود که اگر اترن یا قضیت گوید مثلا بی لفظ

ها اقرار نیست وفی مائة درهم او ثلثة اثواب و دراهم و ثیاب یعنی در گفتن

گفتن وی که له علی مائة درهم و درهم یا گفت له علی مائة و ثلثة اثواب در اول

دراهم واجب میشود و در ثانی ثیاب واجب میشود زیرا که درهم و اثواب تمیز مائة است گفته

نمیشود لفظ اثواب صلاحیه تمیز مائة ندارد بلکه تمیز ثلثة است جواب آنست که مائة و قتی

مقرون بثلثة شد مثلا یکعدد میشود وفی مائة و ثوب او ثوبان یعنی الکل مائة یعنی در گفتن

وی که له مائة و ثوب یا گفت له علی مائة و ثوبان تفسیر کرده میشود مائة یعنی لازم است

بروی بیان مائة که از جنس است بدانکه اصل نزد ما آنست که هرگاهی که مذکور شود

بعد از لفظ عدد چیزیکه از مقدار است چنانچه گفت مائة درهم و مائة قفیز حنطة مائة

از جنس مقدارات میشود بقیاس مذکور بعد از لفظ عدد عدد دیگر را چون مائة و ثلثة

اثواب که مائة عبارت از ثلثة اثواب میشود اگر جنس مقدار است نبود ها چون ثوب مثلا از آن جنس نیست

تفسیر مائة و نزد امام شافعی در مائة درهم تفسیر کرده میشود مائة والاقرار بدابة فی

اصطبل یلزمها فقط یعنی اقرار بدابه که در اصطبل خانه است لازم میکرداند دابه را

زیرا که اصطبل مضمون است نزد امام محمد و امام اعظم و امام ابیوسف رحمهم الله غیر

مضمون است چون طعامیکه در خانه است وسیف جفنة و حمایله یعنی اقرار بسیف

که در غلاف است لازم میگرداند غلاف وی را و حمایل وی را بدانکه لفظ سیف عطف است

بدابه وصح اقراره بالحمل یعنی صحیح است اقرار بحمل بدین طور که مولی گوید حمل این ...

ملک

ملک زید است و محمول میشود بر این که وصیت کرده رجلی که مورث مولی است از برای زید

این حمل را و مرده است این رجل و وارث که مولی بود اقرار بوصیت مذکور میکند این رجل

وله ان بیّن سببا صالحا یعنی صحیح است اقرار از برای حمل بشرط آنکه بیان کند مقر سببی را

که صلاحیت ملکیت حمل داشته باشد بچون ارث و وصیت مثلا چنانچه گفت هزار دینار این

حمل بر من است که میراث رسیده است بوی یا وصیت کرده است فلان بوی که اگر گوید خریده

مثلا صحیح است بر آنکه اقرار از برای حمل احتیاج بسبب صالح میشود بخلاف اقرار بحمل که احتیاج نمیشود

بنا بر آنکه سبب اقرار بحمل متعین است که آن وصیت است اما در اقرار از برای حمل احتیاج

بسبب صالح میشود بخلاف اقرار بحمل که احتیاج نمیشود بنا بر آنکه سبب اقرار بحمل متعین است که آن و

صیت است اما در اقرار از برای حمل اسباب بسیار است پس لابدی است از سبب صالح وفان

ولدت لاقل من نصف حول فله یعنی تولد حمل را مقر له است اول از نصف حول از زمان

اقرار ملک حمل است آنچه اقرار کرده است چونکه معلوم است در وقت اقرار موجود بود است

اگر میت تولد کرد قسمت کرده میشود بر ورثه موصی یا مورث وان اقر بشرط الخیار صح

وبطل الشرط یعنی اگر اقرار کرد بشرط خیار چنانچه گفت مرا هزار دینار می باید داد فلان به

شرط آنکه مرا اختیار بود در ابقای وی صحیح است این اقرار باطل است شرط زیرا که اقرار اخبار است و در

خبار شرط دخل ندارد و دیگر فایده جواز فسخ است و اقرار قابل فسخ نیست واستثناء کیلی

ووزنی من دراهم صح قیمة یعنی استثنا کردن کیلی را یا وزنی را از دراهم صحیح است از روی

قیمة چنانچه گفت مرو برا است بر من مبلغ کذا درهم مگر یک پیمانه گندم را قیمة یک مثقال طلا را

وبمذهب امام اعظم و امام ابو یوسف رحمهم الله است اگرچه قیاس آنست که جایز نباشد این استثنا

چونکه مجانست نیست لیکن وجه جواز آنست که مجانست معنوی است باعتبار ثبوت در ذمه

نخلا استثنا ثوب مثلا که جایز نیست نزد ما بخلاف امام شافعی که جایز است و بقول امام
محمد جایز نیست در هیچکدام ازین صور لا استثناء التابع کالبناء والنقض والنخل یعنی
صحیح نیست استثنا تابع همچون بنا و نقض و نخل چنانچه گفت این دار ملک فلان است مگر بنای وی
یا گفت ملک فلان است مگر نخل وی زیرا که بنا و نقض و نخل تابع است و استثنا تابع روا نیست
مثل آنست که گوید این کنیزک ملک فلان است مگر سر وی یا پای وی و دین صحته مطلقا
و دین مرضه بسبب فیه علم بلا اقرار سواء یعنی دین زمان صحت وی مطلقا یعنی بسبب وی
برابر
معلوم بود یا باقرار و دین زمان مرض موت وی بسببی که حدوث وی در حال مرض است حالی
انکه معلوم شود باشد بی اقرار برابر است این دین صحت و دین مرض موت در وجوب اولی
تقدیم و تأخر وقدما علی ما اقر به فی مرضه یعنی تقدیم کرده شده است دو دین مذکور
بر چیزی که اقرار کرده است در حال مرض موت وی حال آنکه معلوم نباشد سبب وی زیرا که
اقرار مریض در حالی است که حق غیر متعلق شده باشد باین مال و نزد امام شافعی
این دین با آن دو دین مذکور برابر است والکل علی الارث وان شمل ماله یعنی تقدیم
کرده شده دیون ثلثه که دین صحت است و دین مرض است که سبب وی معلوم بود و دین
مرض آنست که معلوم بمجرد اقرار اگر چه باشد من جمیع مال بود و ارث ولا یصح ان یخص
غریما بقضاء دینه یعنی صحیح نیست آنکه تخصیص کند مریض مرض موت قرض خواه بقضاء
دین وی چنانچه گفت اول فلان را ادا کنند بعد از ان دیگران را دهند زیرا که حق کل
در تعلق برابر است در حال وی و نزد امام بود و بر روایتی از امام اعظم ره جایز است
ولا اقراره لوارثه الا ان یصدقه البقیة یعنی صحیح نیست اقرار مریض مرض موت از برای
وارث خود شش شی یا بعضی مگر آنکه تصدیق کنند دیگر البقیه غیر ماده در دین وقتی که دین
داشته

داشته باشند و بقیه ورثه در اقرار وقتی که وی دین داشته باشند از جهة قول رسول علیه السلام
لا وصیة للوارث ولا اقرار له بالدین و دیگر حقوق غیر متعلق شده است بمال وی در مرض وی
بود همین جهت تبرع بوارث جایز نیست تخصیص بعض الطال حق بعض دیگر میشود فیبطل
ان ادعی بنوته بعده لا ان نکح فیبطل متبرع بالا اقراره بوارث است یعنی وقتی که صحیح
نشود اقرار از برای وارث پس باطل میشود اقرار اگر دعوی کرد مریض پسر بودن شخصی را بعد از
اقرار شیء از برای این شخص ولکن نسب این شخص از این مریض ثابت میشود صحیح است
آنچه اقرار کرده است از برای زن اجنبی بعد از ان نکاح کرده است زیرا که در اول اقرار
مریض است از برای اقرار پسر خود است و در ثانی اقرار مریض است از برای اجنبی ولو اقر
بنوة غلام جهل نسبه و یولد مثله لمثله وصدقه الغلام ثبتت نسبه یعنی اقرار کرد
به پسر بودن غلامی که مجهول بود نسب این غلام حال آنکه مولود شود مثل این غلام این
مقر را یعنی در سن بطوری باشد این غلام پسر وی تواند بود و تصدیق کند این
غلام مقر را در این اقرار ثابت میشود نسب این غلام از این مقر و شریک میشود بورثه
در میراث اگر اقرار در مرض بود بدانکه تصدیق غلام مشروط باین است که
غلام تعبیر از نفس خود تواند کردن و عاقل بود و الا تصدیق لازم نیست از برای
ثبوت نسب وی دیگر بورثه و شرط جهل نسب بنابر آنست که معروف النسب رجوع منع میکند
ثبوت نسب وی را از غیر وی و شرط تصدیق الزوج او شهادة قابلة فی اقرارها بالولد یعنی
مشروط است تصدیق زوج یا شهادت دایه در اقرار زن بولد زیرا که سبب ثبوت نسب از
امراة ولادت است و ممکن است واقف شود بر این ولادت قابله یا غیر قابله از این
جهة گفته اند که قابله بطریق عادت است و لو اقر بنسب من غیر ولاد یصح و یرث الا مع وارث

یعنی اگر اقرار کرد نسبی که والاونند بنسبت همچون برادر و عم و پسر پسر مثلا صحیح نیست این
اقرار زیرا که تحمیل نسب بر غیر لکن وارث میشود مگر وقتی که وارث دیگری بود که معروف
که میراث نمیگیرد زیرا که وارث احق است از مقرله ولو اقرّ باخٍ وابوه میّتٌ
شارکه فی الارث بلا نسب یعنی اگر اقرار کرد به برادری در حالتیکه پدر مقر مرده است
شریک شود مقر او را در ارث لیکن نسب ثابت نشود از میت زیرا که میراث حق وی است پس با
قبول کرده میشود اقرار وی برای او در ارث اما نسب بر وی تحمیل نسب است بر غیر ولو اقرّ احد ابنی میت
علی آخر دین یتقبض ابنه نصفه فلا شیء له والنصف الآخر یعنی اگر اقرار کرد یکی از دو پسر
میتی که این میت را بر دیگری مبلغ کذا دین است و قبض کرده پدر وی نصف دین را
پس نیست هیچ چیزی این پسر مقر را ازین دین و نصف دیگر ازین مر آن پسر دیگر راست که
اقرار نکرده است زیرا که اقرار وی منصرف به نصیب وی میشود کتاب دعوی کتاب الدعوی
بدانکه دعوی اسم است از ادعا والف وی الف تانیث است و جمع وی دعاوی بفتح واو است
همچون فتوی و فتاوی هی اخبار بحق له علی غیره یعنی خبر دادن است بحق که مر این
مخبر راست بر غیر این مخبر پس بنا برین تفسیر مدعی مخبر بحق بود و بعضی گفته اند دعوی اضافه
کردن چیزیست بخود وی در حالت منازعت و خصومت والمدعی من لا یجبر علی الخصومة
والمدعی علیه من یجبر یعنی مدعی کسیست که الزام کرده میشود بر جواب دعوی و این تفسیر دیگریست که
بعضی کرده اند و بعضی گفته اند که مدعی کسیست که طلب خلاف ظاهر میکند زیرا که ظاهر است که کسی را
بر کسی حقی نبود پس طلب حقی خلاف ظاهر است و مدعی علیه کسیست که متمسک بظاهر است که آن عدم حق است
و بعضی گفته اند مدعی علیه کسیست که مستحق شود مگر بحجت همچون غیر ذی الید و هی انما یصح بذکر شیء
علم جنسه و قدره و انه فی ید المدعی علیه یعنی دعوی صحیح نمیشود مگر بذکر شیء معین که معلوم بود جنس وی
و مقدار

و مقدار وی و این در دین دعوی است و در دعوی عین میگوید مدعی در ید مدعا علیه است بر کر
علیه هر کاهیکه حاضر بود اشارت باینطور که این فلان است کافی است و اگر غایب بود واجب است ذکر
صفته وقیمته وفی المنقول یثبت یده بغیر حق یعنی در مدعایی که منقول است زیاده کند مدعی در حین دعوی
که فلان چیز در ید مدعا علیه است بنا حق زیراکه گاهی چیزی در ید غیر مالک میشود بمجون رهن در ید
در عقار مرتهن و بمجون مبیع در ید بایع از جهت ثمن وفی العقار لا تثبت الید الا بالحجة او علم القاضی یعنی ثابت
نمیشود ید مگر بحجت یا علم قاضی از جهت نفی تهمت مواضعه زیراکه احتمال دارد که در ید غیر مدعی
و مدعا علیه بود بخلاف منقول که ید در وی مشاهده است و تهمت مواضعه آنست که مدعی و مدعا علیه
اتفاق کنند برانکه مدعا دارد در ید من است حال آنکه در ید ثالث است و اقامت بینه میکند مدعی
بر ملکیت خودش و حکم میکند قاضی بر ملکیت مدعی غرض ازین مواضعه آنست که گمان
می برند که هر کاهیکه حکم بملکیت مدعی اگر هر دو ایشان از ثالث میگیرند نزد بعضی و تصدیق
مدعا علیه باینطور که گوید دار در ید من است کافی است و احتیاج بینه نیست والمطالبة
واحضاره وان امکن لیشیر الیه المدعی والشاهد والحالف والمطالبة عطف است بر
ذکر یعنی صحیح نیست دعوی مگر بمطالبه آنچیزیکه دعوی میکند و باحضار آنچیز اگر ممکن بود احضار
تا اشارت مدعی و شاهد و حالف بسوی آنچیز و ذکر قیمته ان تعذر والحدود الاربعة
فی العقار واسماء اصحابهم ونسبهم الی الجد یعنی صحیح نیست دعوی مگر بذکر قیمت مدعا اگر متعذر
احضار مدعا و بذکر چهار حد تا که حد در دعوی عقار و ذکر اسماء صاحبان حدود و بذکر
نسبت کردن صاحبان حدود بجد یعنی لابدی است ذکر اسماء صاحبان و ذکر اسمی صاحبان
داد و نزد امامین شرط نیست وقتی که احداد صاحبان در صحت دعوی ذکر حدود شرط است
در دعوی دار نزد امام اعظم و اگرچه مشهور بود دار و نزد امامین شرط نیست وقتی که معروف

ومشهور بود دیگر ذکر حدود ثلثه کافی است نزد ما بخلاف امام زفر ره نسب بجد

قول امام اعظم است وبقول امامین اگر مرد مشهوری بود حاجت نسب بجد نیست دادا

صحه سال القاضی الخصم عنها فان اقر او انکر وسال المدعی بینة فاقام قضی علیه وان

لم یقم حلف ان طلبه خصمه فان نکل مرة او سکت بلا آفة وقضی بالنکول صح هرگاه

یکی صحیح کند دعوی سوال قاضی از خصم ازین دعوی اگر اقرار کرد یا انکار کرد قاضی در صورت

طلبید بینه را از مدعی واقامه بینه کرد حکم کند قاضی ذکر قضا در صورت نوشته است د

الا در اقرار حکم لازم نیست زیراک حکم الزامی است از جهة عناد خصم واقرار حجه بر

خود است بخلاف بینه که بحکم حجه میشود واگر اقامه بینه نکرد وسوگند دهند قاضی خصم را

اگر طلب سوگند کند مدعی واگر نکول کرد یکبار باین طور که گفت سوگند نمیخورم یا ساکت

شد بی آفت وعذر وقاضی حکم بنکول کرد صحیح است این حکم وعرض الیمین ثلاثا ثم القضاء

احوط یعنی در صورت نکول عرض یمین سه مرتبه بعد ازان حکم کردن احوط است

ولا ترد الیمین علی مدع وان نکل خصمه یعنی رد کرده نمیشود مدعی وقتی که منکر بود

خصم اگرچه نکول کند ونزد امام شافعی رح اگرچه مدعی را بینه نبود ومدعی علیه نکول

کند سوگند داده میشود مدعی اگر سوگند خورد حکم کرده میشود والا حکم کرده نمیشود همچنا

همچنین است اگر مدعی یک گواه گذرانده بود وگواه دیگر نداشته باشد سوگند داده میشود

مدعی ولا تحلیف فی النکاح والرجعة والفیء فی الایلاء والاستیلاد والرق والنسب والولاء

والحدود واللعان یعنی سوگند داده نمیشود منکر را درین صور مذکوره

نزد امام اعظم ره ونزد امامین سوگند داده میشود مگر در حدود ولعان که بالا

تفاق سوگند داده نمیشود صورة مسائل آنست مرد دعوی نکاح کرد زن انکار

انکار کرد یا بر عکس یا دعوی رجعت کرد در عدة بعد از انقضای عدة وزن ا
نکار کرد یا بر عکس یا دعوی فیء کرد در مدة ایلاء بعد از انقضای مدة ایلاء
وزن انکار کرد یا بر عکس یا امه دعوی استیلاد کرد بر مولی و مولی انکار کرد
درین مسئله عکس جاری نمیشود زیراکه هر جایکه مولی دعوی استیلاد کرد وا داخ و لد امه
منکر رود انکار امه را اعتبار نیست یا دعوی بنده گی کرد در مجهول النسب و مجهول
النسب انکار کرد یا بر عکس یا دعوی پسری کرد بر مجهول النسب و مجهول النسب انکار
کرد یا بر عکس و صورة حد و لعان انیست که مردی دعوی قذف بزنا کرد بر دیگر
حد واجب شده است و گفت بر تو وآن دیگر انکار کرد یا زنی دعوی قذف بزنا کرد
بر زوج و گفت بر تو لعان واجب شده است و زوج انکار کرد درین دو صورت
تحلیف نیست یا جماع الا اذا ادعی فی النکاح و النسب مالا کالمهر و نفقة و ارث
یعنی تحلیف نیست درین امور مذکوره مگر وقتیکه دعوی کرده شود در نکاح
و نسب مال بچون مهر و نفقه در نکاح چنانچه دعوی نکاح کرد زنی و طلب
مهر مال نفقه کرد و زوج انکار کرد درین صورت تحلیف هست و اگر نکول
کرد مال لازم میشود بچون ارث در نسب چنانچه دعوی برادری کرد بر دیگری و طلب
میراث پدر کرد بروی وان دیگر انکار کرد درین صورت سوگند داده میشود
ولیکن اگر نکول کرد مال واجب میشود نه نسب و همچنین است مرد فرد مانده و غنی
برادری کرد بر دیگری و طلب نفقه کرد وان دیگر انکار کرد سوگند داده میشود
و اگر نکول کرد نفقه لازم میشود نه نسب و قول مصنف که مهر است مثال نکاح است و نفقه
مشترک است و ارث مخصوص نسب است و حلف السارق و ضمن ان نکل و لم یقطع

یعنی سوگند داده شد سارق اگر انکار کرد و ضامن شد اگر نکول کرد و لیکن قطع
کرده نمیشود زیرا که نکول ایجاب مال میکند نه قطع والزوج اذا ادعت طلاقها قبل
الدخول فان نکل نصف المهر او کله یعنی سوگند داده شد زوج اگر زن دعوی طلاق کرد بر زوج از قبل
دخول بود یا بعد از دخول و نصف مهر ثابت میشود اگر نکول کرد در طلاق قبل از دخول و کل
مهر ثابت میشود در طلاق بعد از دخول زیرا که در طلاق سوگند داده میشود باتفاق وکذا منکر
القود فان نکل فی النفس حبس حتی یقر او یحلف وفیما دون النفس یقتص یعنی
سوگند داده شد منکر قصاص باجماع واگر نکول کرد در قتل نفس حبس کرده شد تا آن
زمانیکه اقرار کند یا سوگند خورد نزد امامین دیت لازم میشود در نکول در مادون
نفس همچون چشم کور کردن و دندان شکستن مثلا قصاص کرده میشود بقول امام
الاعظم رحمه الله وان قال لی بینة حاضرة وطلب حلف الخصم لا یحلف ویکفل بنفسه
ثلثة ایام یعنی اگر گفت مدعی مرا بینه هست در شهر و طلب کرد سوگند دادن خصم را از
قاضی قاضی سوگند ندهد و کفیل بالنفس گیرد از خصم تا سه روز تا غایب نشود و حق مدعی نشود
واجب نیست که کفیل معروف و مشهور بود تا کفالت فایده کند فان ابی لازمه والغریب
قدر المجلس الحکم یعنی اما اگر مدعی علیه از اعطای کفیل ملازمت کند مدعی علیه را هر جا که رود
دیگر همه رود و ملازمت کند غریب را تا آن زمانیکه قاضی در مجلس نشسته است لفظ والغریب
عطف است بر ضمیر منصوب که بر لازم است ولا یکفل الی آخر المجلس یعنی کفیل گرفته نمیشود
مگر تا آن زمانیکه آخر شدن مجلس قاضی بعد از آن اگر اقامت بینه کرد فبها والا سوگند
دهد یا کذا که رود والحلف بالله لا بالطلاق والعتق فان الح الخصم قیل صح فی ز
ماننا یعنی سوگند بالله است نه بطلاق و عتق اگر مبالغه کند خصم سوگند بطلاق و عتق را

گفته

کفته شده است صحیح است قاضی سوکند بطلاق و عتاق و هر دو در زمان ماضی را که فاسق
باک نمیدارد از سوکند لیکن اگر نکول کرد در سوکند بطلاق و عتاق حکم بنکول نکند و اگر حکم
بنکول کرد نافذ نیست و در فتاوی قاضیخان مذکور است که مدعی اگر طلب سوکند بطلاق و عتاق
کرد در ظاهر روایه آنست که سوکند نباید زیرا که سوکند بطلاق و عتاق حرام است و بعضی تجویز
کرده اند و صحیح آنست که در ظاهر روایه است و تغلظ بصفاته لا بالزمان والمکان
یعنی تغلیظ کرده میشود سوکند بصفات خدای تعالی مثل بالله الطالب الغالب المدرک
الحی الذی لا یموت ابدا نه بزمان و مکان چنانچه کفت سوکند میدهم بعد از نماز
عصر روز جمعه در مکه و حلف الیهودی بالله الذی انزل التوریة الی موسی والنصرانی
بالله الذی انزل الانجیل علی عیسی والمجوسی بالله الذی خلق النار والوثنی بالله
یعنی سوکند داده میشود یهودی را باینطور که بالله الذی انزل التوریة الخ و النصرانی بالله الذی
انزل الانجیل الخ و مجوسی بالله الذی خلق النار و بت پرست را بالله و تغلیظ یمین
بهر مکان میبرند یمان تغلیظ کرده میشود ولا یحلفون فی معابدهم یعنی سوکند داده نمیشود
الجماعه را در جای پایی حای ایشان است و یحلف علی الحاصل نحو بالله ما بینکما بیع
قایم فی الحال او نکاح قایم فی الحال او ما هی باین منک الان یعنی سوکند داده میشود
بر حاصل باینطور که بکو بالله که میان شما بیع قایم نیست فی الحال در دعوی شرا و بالله که
و بالله که نکاح قایم نیست در دعوی نکاح
نکاح قایم نیست فی الحال در دعوی نکاح و بالله که این زن باین نیست از تو
فی الحال در دعوی طلاق لا علی السبب بالله ما باعه و نحوه الا یعنی سوکند داده نمیشود
بر سبب باینطور که بکوید ای قاضی سوکند بده مرا بسبب که کاه انسان بیع میکند بعد از ان
اقاله میکند و کاهی طلاق میکند بعد از ان رجوع میکند تا تزویج میکند درین صورت

سوگند بر حاصل میدهد الا ان یتضرر المدعی فیحلف علی السبب کدعوی شفعة بالجوار فانه
ربما یحلف علی مذهب الشافعی انه لا یجب الشفعة یعنی سوگند داده نمیشود بر سبب مگر وقتیکه
متضرر شود مدعی که درینصورت سوگند داده میشود مدعی علیه که بر سبب اخر بالله نخرید این دار را از
فلان وکذا فی سبب لا یتکرر کعبد مسلم یدعی عتقه یعنی همچنین است که بر سبب سوگند داده میشود
در سببی که مکرر نمیشود و برفع مرتفع نمیشود همچون عبد مسلم که دعوی اعتاق میکند بر مولی
باینطور که اعتاق نکرده زیراکه ضرورتی نیست در سوگند بر حاصل زیراکه اعتاق سببی نیست
که ممکن بود ارتفاع وی چونکه عبد مسلم بعد ازان بنده نمیشود بهیچ حال وفی الامة
والعبد الکافر علی الحاصل یعنی در دعوی اعتاق کردن امه و عبد کافر بر مولی سوگند
داده میشود بر حاصل باینطور که این امه یا عبد ازاد نیست فی الحال زیراکه در سبب در امه
و عبد کافر مرتفع میشود و ممکن است مکرر در بنده که اما در امه بسبب ردت و لحاق بدار الحرب
بعد ازان اسیر کردند در عبد بسبب نقض عهد و لحاق بدار الحرب بعد ازان اسیر کردند ویحلف
علی العلم من ورث شیئا فادعاه اخر یعنی سوگند داده میشود بر علم کسی که میراث یافته است
چیزی را که بعد ازان دعوی کرد دیگری باینطور که نمیدانی که چیز وی است وعلی البتات
ان وهب له او اشتراه یعنی سوگند داده میشود بر بتات اگر بخشیده شده باشد یا خریده
باشد باینطور که ملک وی نیست و معنی بتات قطع است وصح فداء الحلف والصلح منه یعنی
درصورت که سوگند متوجه شد وان دیگر قبول کرد یا گفت مدعی که صلح کردم بده دینار
از دعوی سوگند بر تو و این دیگر قبول کرد صحیح است و حق سوگند ساقط میشود **فصل**
ولو اختلفا فی قدر الثمن او المبیع حکم لمن برهن یعنی اگر اختلاف کردند بایع و مشتری
در مقدار ثمن یا مبیع حکم کرده شد از برای کسی که اقامة بینه کرده است بر مدعا خواه بایع بود

و خواه

وخواه مشتری بود وان برهنا فللمثبت الزيادة یعنی اگر اقامت بینه کردند بایع
ومشتری حکم کرده شود از برای کسیکه مثبت ومدعی زیاده است که آن بایع اگر اختلاف
در قدر ثمن بود ومشتری است اگر اختلاف در قدر مبیع بود وثمن وان اختلفا فیهما
فحجة البائع في الثمن وحجة المشتري في المبيع اولی یعنی اختلاف کردند بایع و
مشتری در قدر ثمن ومبیع چنانچه گفت یک غلام را بدو هزار دینار فروخته ام ومشتری
دو غلام را بهزار دینار خریده ام درین صورت بینه بایع در ثمن اولی است وبینه
مشتری در مبیع اولی پس حکم بیک غلام بدو هزار کرده میشود وان عجزا رضي كل بما
يدعيه الآخر والا تحالفا یعنی اگر عاجز شدند بایع ومشتری از زیاده تیکه دعوی میکند
آن فبها والا فسخ سوگند داده میشود اگر اختلاف در ثمن بود گفته میشود مشتری را که
راضی میشوی که ثمن که دعوی میکند بایع والا فسخ میکنند بیع را واگر اختلاف در مبیع بود
گفته میشود بایع را که تسلیم میکنی آنچه دعوی میکند مشتری والا فسخ میکنیم بیع را واگر اختلاف
در هر دو بود با گفته میشود اگر راضی شدند بمدعا یکدیگر فبها والا سوگند داده میشود
هم بیع هم مشتری را
وحلف المشتري اولا وفسخ القاضي البيع یعنی اول مشتری سوگند داده میشود در هر
صورت وفسخ کند قاضی بیع را بعد از آن هر دو سوگند خورند زیرا که انکار مشتری
بیشتر است از انکار بایع ومن نکل لزمه دعوی الآخر یعنی هر کدام که عرض کرده
شد یمین بر مشتری اول یا بر اگر نکول کرد لازم شد بروی دعوی بایع سوگند خورد عوض
کرده شود یمین بر بایع اگر نکول کرد ثابت شد مدعای مشتری واگر سوگند خورد فسخ
کرده میشود ولا تحالف في الاجل یعنی مخالف نیست در اختلاف اجل در اجل بود ویا
در اجل سوگند داده میشود منکر زیاده را وشرط الخيار وقبض بعض الثمن وحلف المنکر

از اقامت بینه خواه اختلاف در ثمن بود وخواه مبیع وخواه در هر دو بود اگر راضی شد بایع ومشتری

وشرط خیار عطف است بر اجل یعنی تحالف نیست در اختلاف در شرط خیار در اصل شرط
بود یا در قدر مدت شرط و در اختلاف در قبض بعض ثمن باینطور که مشتری دعوای ادای
منکر اجل و منکر شرط و منکر قبض و منکر قبض بعض ثمن و همچنین نیست تحالف نیست در اختلاف
قبض کل ثمن بلکه بر بایع است و بس لیکن ذکر نکرده است چونکه معلوم است بقیاس
ولا بعد هلاک المبیع و حلف المشتری یعنی تحالف نیست در اختلاف در قدر ثمن بعد از هلاک
مبیع نزد امام اعظم و امام ابو یوسف رح و سوگند داده شد مشتری را نزد امام محمد رح تحالف
است و فسخ میشود بیع بر قیمة هلاک ولا بعد هلاک بعضه الا ان یرضی البایع بترک
حصة الهالک یعنی تحالف نیست بعد از هلاک بعض ثمن چنانچه خرید دو عبد را بیک
عقد و قبض کرد و بعد از ان یکی ازین دو عبد مرد و بعد از ان اختلاف کردند در قدر ثمن
و گفت مشتری که خریده ام هر دو عبد را بهزار دینار و بایع گفت یکی عبد را بهزار دینار
فروخته ام مگر آنکه راضی شود بایع بترک حصه هالک باینطور که از ثمن هالک چیزی
نگیرد و هالک کان لم یکن اعتبار کنند و گویا که عقد بر عبد قایم واقع شده درین
صورت سوگند میخورند بایع و مشتری بر عبد قایم و فسخ عقد میکنند در قایم و چیزی
نمیگیرد از ثمن هالک یا ثمن و نزد امام ابو یوسف رح سوگند میخورند در حی و فسخ عقد
کرده میشود در حی و قول قول مشتری است در حصه هالک از ثمن یا ثمن و امام محمد تحالف
در هر دو عبد است و عین حی و قیمة هالک را رد میکند ولو اختلفا فی بدل الاجارة
المنفعة قبل قبضها تحالفا کما فی البیع یعنی اگر اختلاف کردند موجر و مستأجر در بدل اجاره
یا در منفعه پیش از قبض بدل اجاره چنانچه گفت موجر که این دار را هر ماه بده دینار
باجاره داده ام و مستأجر گفت به پنج دینار باجره گرفتم پیش از قبض منفعه باینطور که

مستأجر

مستاجر گفت دو ماه اجاره گرفتم و موجر گفت یک ماه داده ام تحالف کنند موجر
و مستاجر و فسخ عقد کنند همچون بیع زیرا که قبل از قبض منفعت نظیر بیع قبل از
قبض مبیع است والمنفعة کالمبیع والاجرة کالثمن یعنی منفعت همچون مبیع است
در بیع باعتبار لزوم مخالفت بعد از تحالف و اجره همچون ثمن است و در بیع در لزوم
تحالف و بعد قبضها لا یعنی بعد از قبض منفعت اگر اختلاف شود در اجره
تحالف نیست بقول امام اعظم رح و امام ابی یوسف رح و بعد قبض بعضها تحالف
و فسخت فیما بقی والقول للمستاجر فیما مضی یعنی بعد از قبض بعض منفعت اگر اختلاف
در اجره تحالف است و فسخ کرده شد اجاره در ما بقی از مدت و قول قول مستاجر است
مقدار اجره مدت گذشته زیرا که منکر زیاده است وان اختلف الزوجان فی
متاع البیت فلها ما صلح لها وله ولهما له یعنی اگر اختلاف کردند زن و شوهر
در متاع بیت خواه نکاح میان ایشان قایم باشد خواه نباشد هر چیز
را که صالح زن است و قول قول زن است با یمین و هر شوهر است چیزی که صالح
مرد است و قول قول شوهر است با یمین و همچنین است چیزی که صالح زن و شوهر هر دو است هر شوهر راست
و قول قول شوهر است با یمین وان مات احدهما فالمشکل للحی یعنی اگر مرد
یکی از زن و شوهر چیزی که صالح زن و شوهر است از آن زنده است با یمین در ا
ختلاف ورثه یا زنده در متاع بیت وان احدهما عبد فالکل للحر فی الحیوة
وللحی بعد الممات یعنی یکی از زن و شوهر بنده بود پس کل متاع از آن آزاد است
در حین حیوة و از آن زنده است در حین ممات و این زنده بنده بود یا آزاد
بود نزد امامین ماذون و مکاتب بمنزله حر است و سقط دعوی الملک المطلق

ان برهن ذو الید ان المدعی ودیعة او عاریة او رهن او مؤجر او مغصوب
من زید یعنی ساقط شد دعوی ملک مطلق اگر اقامة بینه کند صاحب ید بر آنکه
این مدعا ودیعه است در ید وی یا عاریه است یا مرهون است یا باجره گرفته شده است
یا مغصوب است از زید وحجة الخارج فی الملک المطلق احق من حجة ذی الید ان
وقت احدهما فقط یعنی صورتیکه دو کس دعوی ملک مطلق کردند در عینی که در ید
یکی ازین دو کس است واقامة بینه کرده اند بینه غیر ذی الید اولی است از بینه ذو الید
اگر چه یکی ازین دو کس تاریخ گفته باشد اگر چه اول بوده باشد باینطور که سن دیرا بیان
کرده باشد ولو برهن خارجان قضی لهما یعنی اگر اقامة بینه کردند دو کسی خارج اند
در عینی که در ید ثالث است حکم کرده شد این عین از برای هر دو خارج ومشترک
میشود این عین درمیان این دو کس از جهة آنکه برابر اند در حجت ونزد شافعی ساقط
میشود هر دو بینه وفی النکاح سقطا وهی لمن صدقته وان ارخا فالسابق احق یعنی اگر
اقامة بینه کردند دو کس در نکاح بخلاف ملک که شرکت در وی ممکن است واین زن کسیکه
که تاریخ نگفته اند دو کس در دعوی نکاح پس سابق احق است وان اقرت لهما لاحد
له فان برهن الآخر قضی له یعنی اگر اقرار کرد زن بر زوجیة یکی بینه نداد ح
بعد ازان مرد دیگر اقامة بینه کرد این زن ازان کسی که اقامة بینه کرده است زیرا که
بینه اقوی است از اقرار وان برهن احدهما وقضی له ثم لم یقض الا اذا
ثبت سبقه یعنی اقامة بینه کرد یکی از دو مدعا در نکاح وحکم کرده شد از برای
وی بعد ازان اقامة بینه کرد مدعای دیگر حکم کرده نمیشود از برای وی مگر وقتیکه
اثبات کند سابق زیرا که معلوم شد که اول خطا بوده است کما لم ینقض بحجة الخارج

علی

علی ذی الید ظهر نکاحه الا اذا ثبت سبقه یعنی آنکه حکم کرده نمیشود بسبب بینه
خارج بر مردیکه صاحب ید زنی است که نکاح وی ظاهر است یعنی زنی در ید مردی
است بنکاح ظاهر و دیگری دعوی زوجیه کرد واقامه بینه کرد حکم کرده نمیشود مگر
وقتیکه اثبات سابق نکاح کنند وان برهنا علی شراء شیء من ذی ید فلکل نصفه
بنصف الثمن او ترکه یعنی اگر اقامه بینه کردند دو کس بر خریدن دو مبیع بنصف ثمن و
ترک مبیع یعنی خیار دارند اگر خواهند تنصیف کنند والا ترک کنند ولو ترک احدهما
بعد ما قضی له لم یأخذ الآخر کله یعنی در دعوی دو کس بر خرید چیزی از ذی الید
اگر ترک کرد مبیع را یکی از دو کس بعد از انکه حکم کرده شده است از برای وی نمیرسد آن
دیگر را که همه مبیع را گیرد والشراء احق من هبة وصدقة ورهن مع قبض یعنی در
صورتیکه یکی از دو مدعی دعوی شرا کرد از زید و آن دیگری دعوی هبه و قبض کرد یا
دعوی صدقه کرد یا دعوی رهن و قبض کرد و اقامه بینه کردند شرا اولی است
والشراء والمهر سواء یعنی در صورتیکه یکی دعوی شرا کرد و دیگری دعوی مهر کرد و اقامت
بینه کردند بینه شرا و بینه مهر برابر است در قبول و تنصیف کرده میشود میان این
دو مدعی وکذا الغصب والودیعة یعنی همچنین است بینه مدعی غصب بر ذی الید و بینه
مدعی ودیعه بر ذی الید برابر است در قبول و حکم کرده میشود به تنصیف میان این
دو مدعی زیرا که مودع هرگاهیکه انکار کرد غاصب میگردد ولا یرجح بکثرة
الشهود یعنی ترجیح کرده نمیشود بینه بکثرة عدد شهود تا آنکه اگر جمعی گواهی دادند از برای
ذی الید و دو کس گواهی دادند از برای خارج بینه خارج مرجح است و همچنین است
ترجیح کرده نمیشود بینه بکثرة عدد و نه که در یک بینه دو عدل بود و در بینه دیگر عدول بود

بینتان

بینهٔ ایشان برابر شوند در قوت زیرا که قوت دلیل اعتبار ندارد نزد ما بلکه کثرة دلیل ولو ادعی

اثنان خارجین نصف دار والآخر کلها فالربع للاول وقالا الثلث والباقی للثانی

یعنی اگر دعوی کرد یکی از دو مدعی خارج بر ذی الید نصف دار را و دیگری اقامة بینه

کردند حکم کرده شد بربع از برای اول و گفتند امامین ثلثه از برای اول و باقی از برای دومی

ثانی است فان کانت معهما فهی للثانی نصف بالقضاء ونصف لا به یعنی و در دعوی نصف

وکل اگر باشد دار در دست هر دو ایشان بعد از اقامة حکم کرده میشود وکل دار را

از برای مدعی کل نصف دار بحکم است و نصف دیگر بی حکم است زیرا که دار در هر جائی که

در دست هر دوی ایشان بود پس نصف دار در دست مدعی کل است بی نزاع و نزاع در

نصفی است که در دست مدعی نصف است پس مدعی کل خارج است و بینه خارج اولی است

ولو برهن خارجان علی نتاج دابة وارخا قضی لمن وافق تاریخه سنها یعنی اگر

اقامة بینه کردند خارجان بر نتاج دابه و تاریخ این نتاج را بیان کردند حکم کرده شد از

برای کسی که موافق تاریخ وی آید سن نتاج زیرا که شاهد است وان اشکل فلهما یعنی اگر

مشکل بود بانطور که سن وی موافق تاریخ هر دو ایشان بود حکم کرده میشود از برای هر دوی

ایشان واگر مخالف تاریخ ایشان بود باطل میشود بینتان و دابه در دست ذی الید گذاشته

میشود از جهة ظهور کذب فریقین وذو الید المستعمل کلبس واللابس لا آخذ الکم والراکب کمن

خنگ بخته خشک

لا آخذ اللجام ومن فی السرج لا ردیفه وذو الحمل لا من علق کوزه یعنی در صورت

بسما سوار آویخته

نزاع دو کس در عینی ذو الید کسی است که استعمال میکند چنانچه ذو الید کسی که سوار است نه کسی که

لجام گرفته است و ذو الید کسی است که در زین است نه کسی که در پس سوار است و ذو الید

کسی است که بار کرده است نه کسی است که کوزه خود را آویخته است در دابه ومن اتصل الحا

یط

يط ببنائه اتصال تربيع او وضع عليه الجذع يعني ذو اليد كسيست كه متصل است ديوار
وی به بنای وی اتصال تربیع یا نهاده باشد بر دیوار وی بالا را اتصال تربیع
اتصال دیوار است بطوریکه چوب و خشت این دو دیوار بیکدیگر در آمده باشد ولا
اعتبار بوضع خشبات علیه یعنی نیست اعتبار مر وضع خشبات را بر دیوار وی تا که نزاع
کردند در دیواری وی یکی را بر این دیوار خشبات بود و آن دیگر را نبود بینه هر دو
برابر است در قبول وجالس البساط والمتعلق به سواء وكذا من معه ثوب وطرفه مع آخر
یعنی اگر کسی نشسته است در گلیم و دیگری چنگ زده است در این گلیم برابر بود در استحقاق بر این و
است برابر است کسیکه با ویست جامه و طرف این بدیگریست در استحقاق بر این جامه دو
من دار لذي بيوت منها في حق صاحبها یعنی در صحن خانه دار مشترک میان دو کس یکی
صاحب یکخانه است و دیگری صاحب خانهای متعدده صاحب یکخانه برابر است لصاحب بیوة متعدده
در استحقاق بر صحن دار و صحن دار در میان این دو کس بنصف است **باب دعوى النسب**
في دعوى النسب مبيعة ولدت لاقل من نصف حول مذ بيعت فادعى البايع الولد ثبت
نسبه منه وامها ويفسخ البيع یعنی کنیزک فروخته شده که تولد کرد در کم از نصف حول
از آن زمانیکه فروخته شده که تولد کرد در کم از نصف حول از آنجا که فروخته شده است
بعد از آن دعوی کرد بایع ولد را ثابت میشود ولد نسب این از این بایع و ثابت میشود مادر
۲ نمع این کنیزک با این ولد و فسخ کرده میشود ثمن در رد کرده میشود اگرچه قیاس اینست
وی باطل بود و نسب ثابت نشود زیرا که تناقض کرده است چونکه بیع وی دلیل بر عدم
و نسبت در بینند امام شافعی و امام زفر و لیکن تناقض از وی مغفول است زیرا که
علوق امر مخفی است و بعد از صحت دعوت و ثبوت نسب دعوه مستند بر زمان علوق میشود

پس معلوم میشود که ام ولد از فروختن خود شده است پس فسخ کرده میشود ولو ادعی بعد
عتقها یثبت نسبه و یرد حصته من الثمن یعنی اگر دعوی کرد بایع ولد را بعد از آزاد
کردن کنیزک حال آنکه تولد کرده است در اقل از نصف حول ثابت میشود نسب این و
لد ازین بایع و رد میکند بایع حصه ولد را بنیطور که قسمت کرده میشود بر قسمت ام ولد
و آنچه بولد میرسد رد بمشتری میکند و آنچه بکنیزک میرسد رد نمیکند ولا یعتبر دعوة المشتری
ولا دعوة البایع بعد موت الولد او عتقه یعنی اعتبار کرده نمیشود دعوة مشتری یا
دعوة بایع یا بعد از موت بایع همچنین است اعتبار کرده نمیشود دعوة بایع بعد از موت
ولد یا بعد از عتق ولد و اگر دعوة مشتری قبل از دعوت بایع بود معتبر است دعوت
مشتری نه دعوت بایع و اگر کنیزک مرده بود و ولد زنده بود حال آنکه در اقل از
نصف حول تولد کرده بود دعوة بایع معتبر است و بعد از دعوة و بعد از موت کنیزک
و نزد امام اعظم کل ثمن را رد میکند و نزد امامین حصه ولد را رد میکند
وکذا لو ولدت لاکثر من نصف حول و اقل من سنتین الا اذا صدقه المشتری
یعنی همچنین است معتبر نیست دعوة بایع اگر تولد کرده باشد در اکثر از نصف حول و اقل
از سنتین مگر بهر کاه یکی تصدیق کند بایع را مشتری که ثابت میشود نسب ولد و رجوع میکرد
و کنیزک ام ولد بایع میگردد و سنتین او اکثر هی ام ولده نکاحا ان صدقه المشتری
یعنی اگر تولد کرد در سنتین یا اکثر از سنتین از وقت بیع حکم کرده میشود بر اینکه این
کنیزک ام ولد بایع است از روی نکاح اگر تصدیق کرده باشد مشتری بایع را و ام ولد
نکاحی کنیزک است که تولد کرده است از زوج بعد از آن مالک شده است ویرا زوج
یا کنیزک است که مالک شده است ویرا زوج بعد از آن تولد کرده است و زوج دعوی کرده است
کتاب

کتاب الصلح بدانکه صلح در لغت اسم است بمعنی مصالحه که فلان مخاصمه است
واصل وی مأخوذ است از صلاح بمعنی استقامت حال و در شریعت آنست که گفته است
هو عقد یرفع النزاع یعنی صلح عقدیست که رفع میکند نزاع را و رکن وی ایجاب
وقبول است وشرط وی آنست که بدل صلح مال بود اگر محتاج بقبض بود والا معلومیة
مال شرط نیست وصح باقرار وسکوت وانکار والاول کبیع ان وقع عن مال بمال
یعنی صحیح است صلح باقرار مدعی علیه وسکوت وی وانکار وی اول که صلح باقرار بود بمنزله
بیع است واگر واقع شده باشد صلح از مال بمال باعتبار مبادله مال بمال ثابت شود در وی جایز
نیست مگر باقرار ففیه الشفعة والخیارات یعنی هر کجا که صلح از اقرار بمنزله بیع بود پس
در وی شفعه جاری میشود وقتیکه مدعی یا بدل صلح عقار بود و نیز جاری میشود در وی
خیارات ثلثه که آن خیار رؤیة و خیار عیب و خیار شرط است هم مدعی هم مدعی علیه را
ونفسد بجهالة البدل یعنی فاسد میکند صلح را جهالة بدل زیرا که مفضی نزاع میشود
وما استحق من المدعی یرد المدعی حصته من العوض آنچیز که استحقاق آورده شده است
از مدعا رد میکند مدعی حصه آنچیز را از عوض صورتش چنانست صلح کرده است از دار
بهزار دینار بعد از استحقاق آورده شد نصف دار را بمدعا علیه وما استحق من البدل
رجع بحصته من المدعی یعنی آنچیز که استحقاق آورده شد از بدل صلح رجوع کند بحصه
آنچیز از مدعی صورتش چنانست که صلح کرده است از دار بعوض بعد از آن نصف عوض
استحقاق آورده شد رجوع کند مدعی بنصف دار بر مدعا علیه واگر کل دار استحقاق آورده شد
رجوع بکل دار میکند زیرا که بمنزله بیع است واگر استحقاق بعض وکل ثمن برابر است در
کل رجوع بمبیع وکالثانی حاجة ان وقع عن مال بمنفعة فشرط التوقیت یعنی صلح از اقرار

همچون اجاره است اگر واقع شده باشد صلح از مال بمنفعة باعتبار تملک منفعت بعوض بشرط

بعوض شرط کرده شده است تعیین مدت چنانچه صلح کرد از دار بسکنای این دار تا یکسال بخدمت

عبد یکه در صلح از مال تبطل این چیز تا فلان موضع توقیت شرط است وتبطل بموت

احدهما فی المدة یعنی باطل میشود صلح بموت یکی از مدعا یا مدعا علیه پیش از گذشتن

مدت چونکه بمنزله اجاره است پس شرایط اجاره مرعی است والآخران معاوضة فی

حق المدعی وفداء یمین وقطع نزاع فی حق الآخر یعنی صلح از سکوت وانکار معاوضة است

در حق مدعی زیراکه گمان مدعی آنست که در عوض حق خود میگیرد چونکه در عقود معنی اعتبار

دارد فداء یمین وقطع نزاع وخصومت است حق مدعی علیه زیراکه گمان مدعی علیه

آنست که مدعی حق ندارد بروی فلا شفعة فی صلح عن دار بل فی صلح علی دار یعنی وقتیکه

صلح از سکوت وانکار معاوضه وفدای یمین بود در حق مدعی ومدعی علیه شفعت

نیست در صلح از دار چونکه مدعی علیه گمان میبرد که دار ملک وی است واقع مال از برای

قطع نزاع است وگمان مدعی حجت نمیشود بروی بلکه شفعت در صلح بر دار است زیراکه

مدعی گمان میبرد که عوض حق خود گرفته است پس مواخذ برغم خود میشود وما استحق

من المدعی فکما مر یعنی اگر چیزیکه استحقاق آورده شد از مدعا در صلح از سکوت

وانکار همچون صلح از اقرار است در رد عوض بقدر استحقاق وما استحق من العوض

رجع الی الدعوی یعنی اگر چیزیکه استحقاق آورده شد از عوض در صلح از سکوت

وانکار رجوع کند مدعی بدعوی بر مدعا علیه ولو صالح علی بعض دار یدعیها

لم یصح یعنی اگر صلح کرد بر بعض داریکه دعوی میکرد این دار صحیح نیست زیراکه صلح بر

بعض مدعا استیفاء بعض حق او است و اسقاط دیگر است و اسقاط در اعیان نمیشود بلکه

مخصوص

مخصوص دیون است و بروایت ظاهر الروایه صحیح است صلح وحیلته ان یزید فی البدل

شیئا او یبرأ عن دعوی الباقی یعنی حیله جواز صلح بر بعض آنست که زیاده کند مدعی

علیه بر بدل صلح چیز حقیر یا ابرا کند مدعی از دعوی باقی زیرا که ابرا عن دعوی عین

میشود و این صحیح است لکن ابرا عن عین جایز نیست چنانچه مرد مردی وارثی ترکه

١٢ وا ماند و یکی از ورثه ابرا کرد از نصیب خودش روا نیست زیرا که ابرا از عین روا نیست

وصح الصلح عن دعوی المال والمنفعة والجنایة فی النفس وما دونها عمدا او خطأ یعنی صحیح است

صلح از دعوی مال منفعت چنانچه دعوی یک سال سکنای دار کرد که صاحب دار وصیت

کرده است بوی و وارث انکار کرد و از دعوی جنایت در نفس و از دعوی جنایت در ما

دون نفس خواه عمدا بود این جنایت و خواه خطا بود ودعوی الرق والزوج النکاح وکان عتقا

بمال وخلعا یعنی صحیح است صلح از دعوی بنده که این صلح از اقرار بود اعتاق است در حق

مدعی علیه چه ولا ثابت میشود و اگر از اقرار نبود قطع نزاع و خصومت است در حق مدعا علیه

و اعتاق بمال است در حق مدعی لکن ولا ثابت نمیشود از جهت عدم اقرار مگر اقامه بینه

کند و دیگر صحیح است صلح از دعوی زوج نکاح را و اگر زن اقرار کرد این صلح خلع است و اگر

از انکار و سکوت بود خلع است بزعم زوج و بزعم زوجه تا که واجب نیست بروی عده و اگر

شوهر دیگر کرد جایز است در شرع و اما عند الله اگر چه ولیست در واقع حلال است و الا

حلال نیست عند الله ولم یجز عن دعویها النکاح یعنی جایز نیست صلح از دعوی زن نکاح

را در روایه دیگر جایز است وجه عدم جواز آنست که زوج هر گاه که بذل مال کرد بزن از

برای ترک دعوی اگر این ترک دعوی را فرقت اعتبار کرده شود از جانب زن عوض

در فرقت از جانب زوج مشروع نیست بلکه از جانب زوجه است چونکه فایده فرقت بزن

عاید میشود نه بزوج و اگر فرقت اعتبار کرده شود پس دعوی بمال خود بود و اخذ آن از غیر
رشوة محض است ولا عن حد یعنی جایز نیست صلح از دعوی حد چنانچه حد زنا یا حد سرقه
یا حد شرب متوجه شده است و صلح نمایند بر مالی و عفو کرد زیرا که حق الله است وبدل صلح هو کبیع
علی الوکیل یعنی بدل صلح مثل بیع است باعتبار معادله مال بمال و صلح از اقرار بر وکیل است
تسلیم وی و حقوق این صلح راجع بوکیل است و مالیس کبیع کالصلح عن دم عمداً وعلی بعض
دین یدعیه علی الموکل یعنی بدل صلحی که همچون بیع نیست همچون صلح از دم عمد و صلح بر بعض
دینی که دعوی میکند بر موکل است تسلیم وی و حقوق وی راجع بموکل است زیرا که صلح
درین دو صورت بمنزله بیع نیست اما اول بنابر آنست که اسقاط محض است پس ضمان نیست
بر وکیل و ثانی بنابر آنست که اخذ بعض حق و اسقاط بعض است پس حقوق راجع بموکل بود
وان صالح فضولی وضمن البدل او اضافه الی ماله او اشار الی نقد او عرض او اطلق ونقد
صح یعنی اگر مصالحه کرد از جانب رجلی فضولی بی امر وی و ضامن شد بدل را یا اضافه
کرد صلح را بمال خود چنانچه گفت صلح کردم بهزار دینار من یا عبد من یا اشارت کرد
تا بنقد کرد یا بعرض کرد چنانچه گفت صلح کردم باین هزار دینار یا باین جامه بی آنکه النسبة
کند بخود یا اطلاق کرد صلح را و تقیید نکرد ولیکن نقد کرد صحیح است این صلح و این هم بنقد
ان اجاز المدعی علیه لزمه البدل والا رُدّ یعنی اگر اطلاق کرد فضولی ولکن نقد نکرد موقوف
است صلح و اگر اجازت کرد مدعا علیه لازم شد بدل بر مدعا علیه والا مردود است صلح
وصلحه علی جنس ماله علیه اخذ لبعض حقه وحط لباقیه لا معاوضة یعنی صلح وی بر جنس مال
مدعی که بر مدعا علیه است اخذ است مر بعض حق وی را و اسقاط است مر باقی را نه معاوضه چنانچه
از دعوی هزار دینار یا پانصد دینار صلح کرد فصح عن الف حال علی مائة حالة او علی الف مؤجل

او علی الف
عن

او عن الف جیاد علی مائة زیوف یعنی وقتی که صلح کرد بر جنس مال وی اخذ بعض و حط باقی بود

پس صحیح است از دعوی هزار دینار حال بصد دینار حال یا بهزار دینار مؤجل یا از دعوی هزار

دینار سره بصد دینار زیوف و لم یصح عن دراهم علی دنانیر مؤجلة او عن الف مؤجل علی نصف

حال عن الف سود علی نصفه بیض یعنی صحیح نیست صلح از دعوی دراهم بر دنانیر مؤجله یا

از دعوی هزار سیاه بر پانصد دینار سفید و من امر باداء نصف دینه علیه غدا علی انه بری

مما زاده ان قبل بری و ان لم یف عاد دینه یعنی کسی امر کرد باداء نصف دینی که بر مدیون است

فردا بشرط انکه مدیون بری بود از دینی که زاید برین نصف است اگر مدیون قبول و وفا کرد

بری شد چنانچه گفت دین ادا کرد فردا پانصد دینار از هزار که بر ذمه تست بشرط انکه از

پانصد دینار باقی بری باشی و مدیون قبول کرد بری شد مدیون اگر وفا کرد ادا کرد فردا

والا عود کرد دین وی بحال اصل و این بقول امامین است فاما بقول امام ابویوسف عود

نمیکند زیراکه براءت مطلقه است ولو علق صریحا کان ادیت الی کذا فانت بری من

الباقی لا یصح یعنی اگر تعلیق کرد تصریح چنانچه گفت اگر ادا کنی ثمن مبلغ کذا از دین

دینی که در ذمه تست بری باشی از باقی دین بعد از ان صحیح نیست ابرا زیرا که ابرا در معنی

تملیک است و معنی اسقاط است و تملیک منافی تعلیق بشرط است بخلاف اسقاط که منافی

نیست و از جهت رعایت هر دو معنی گفته اند اگر تعلیق صریح بود روا نیست و اگر صریح

نبود رواست ولو صالح احد ربی دین عن نصفه علی ثوب اتبع شریکه غریمه او اخذ

نصف الثوب من شریکه یعنی اگر مصالحه کرد یکی از دو صاحب دینی که مشترک است میان

ایشان دو دین بانطور که بیک سبب واجب شده است چون ثمن مبیع بیکی بیع فروخته باشند

مثلا از نصف دین بجامه در این صورت وی شریک وی مدیون را از نصف دین یا اخذ

کند نصف جامه را از تن یکی کتاب الحدود بدانکه حد در لغت منع است از ینجا ست که
دربان را حداد گفته میشود بنا بر آنکه منع میکند مردم را از درآمدن خانه و در شرع آنست که
گفته است الحد عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالی فلا تعزیر ولا قصاص حد یعنی حد عقوبتی
است که اندازه کرده شده است یعنی تعلیق کرده شده است عددی که واجب میشود از جهة
حق الله پس تعزیر نیست زیرا که مقدر نیست بلکه مفوض بامر قاضی است و دیگر
قصاص حد نیست زیرا که قصاص حق عبد است که آن ولی قصاص است والزنا
الوطء فی قبل خال عن ملک وشبهة یعنی زنا وطی است در قبل زن خالی بود از
ملک وشبهه ملک همچون معتدهٔ باین یا معتدهٔ ثلث و وطی در دبر زنا نیست
ویثبت بشهادة اربعة بالزنا فسألهم الامام ما هو وکیف هو واین زنی ومتی زنی
وبمن زنی یعنی ثابت میشود زنا بگواهی چهار مرد بزنا یعنی گواهی بزنا دهند نه آنکه
گویند وطی کرده است یا جماع کرده است بعد از آن سوال میکند امام از شهود که زنا چه
چیز است و چگونه است زنا و کجا زنا کرده است و با که زنا کرده است اما سوال از ماهیة بنا
بر آنست که بعض مردم وطی حرام را از زنا اعتقاد میکنند و نیز شارع زنا را بر غیر این فعل
اطلاق کرده است مثل العینان تزنیان و سوال از کیفیت بنا بر آنست که وطی واقع
میشود بی التقاء ختانین وبعضی گفته اند سوال از کیف از احتراز از زنا مکره است و
سوال از ینجهة احتراز از زنا در دار حرب است زیرا که موجب نیست و سوال از متی احتراز
از تقادم که تقادم حد نیست و سوال از مرتبه بر احتمال وطی شبهه است فان بینوا
وقالوا زنیا کالمیل فی المکحلة وعدلوا سرا وعلانیة یحکم الحاکم به یعنی اگر بیان کردند شهود حکم به بالزنا
زنا را بر وجهی که مذکور شد و گفتند که دیدیم وطی کرد این مرد این زن را همچون میل در سرمه

وان

داند وتعدیل کرده شده اند در سر و علانیه یعنی سوال کرد امام از عدالت شهود در سر
وعلانیه حکم کند امام بحد زنا و باقراره اربعة فی مجالسه رده کل مرة فساله کما مر فان
بین حد ندب تلقینه رجوعه بلعلک لمست ونحوه یعنی باقراره عطف است بر شهادت
ثابت میشود زنا باقرار وی در چهار مجلس رد کند ویرا امام هر مرتبه که اقرار میکند باینطور که
دور کند از پیش خود وی و باز آرد و اقرار کند بعد از ان سوال کند از ماهیة و کیفیت زنا
تا آخر گذشت مگر از متی که سوال نمیکند زیرا که غرض از سوال متی احتراز از
تقادم است و تقادم منع شهادت میکند نه اقرار بعضی گفته اند که سوال زمن میکند از جهة
احتمال زنائی وی در زمان صغر و اگر بیان کرد مستحب است انکه تلقین او رجوع ویرا
از اقرار باینطور که گوید شاید که مس کرده باشی یا قبله کرده باشی یا وطی بشبهه کرده باشی
فان رجع قبل حده او فی وسطه خلی والا حد یعنی اگر از بیان برگشت از اقرار پیش از
حکم بحد یا در اثنای حد خالی کرده باشند راه وی وگذاشته شد که رود والا حد زده شود بدانکه
از عبارت رده کل مرة فهم میشود که امام چهار مرتبه رد میکند لیکن مقصود آنست که سه مرتبه
للمحصن
رد میکند و در چهارم مرتبه قبول میکند وهو للمحصن ای الحر مکلف مسلم وطی بنکاح صحیح وهما
بصفة الاحصان رجمه فی فضاء حتی یموت یعنی مر محصن را ای حر مکلف مسلمان را که
وطی کرده است به نکاح صحیح حال انکه این زن و مرد بصفة احصان باشند یعنی امری که
بسبب وی احصان ثابت میشود غیر وطی حاصل بود در ایشان پیشتر از وطی که در احصان
معتبر است که ان حریة است یا تکلیف است و اسلام است و بعد از وی تمام میشود جمیع الخیر که احصان
احصان موقوف است بر وی یعنی جمیع اوصاف احصان در وی بود سنگسار کردن
این زانی است در صحرا تا ان وقت که بمیرد و قول مصر و هو است مبتدا است در جمله

الّا خبر مبتدأست یبدأ به شهوده فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم الناس
یعنی ابتدا میکنند برجم وی واگر اباکردند یا غایب شوند یا مرده شده اند ساقط شد حد
بعد ازان امام رجم کند بعد ازان ناس رجم کنند وفی المقر یبدأ الامام ثم الناس ویغسل
ویکفن ویصلی علیه یعنی حد کسی که اقرار کرده است ابتدا برجم امام میکند بعد ازان ناس میکنند
وشسته میشود وکفن کرده میشود ونماز گذارده میشود بروی ولغیر المحصن مائة جلدة وسطاً
بسوط لا ثمرة له یعنی حد مر غیر محصن را صد تازیانه زده شدست میانه
نه محکم بود ونه آهسته بتازیانه که میوه نداشته باشد وبعضی گفته اند ثمر بمعنی گره است
واول اصح است وینزع ثیابه الا الازار ویفرق علی بدنه الا رأسه ووجهه وفرجه قائماً بلا مد فی حد
یعنی در حینی حد کشیده میشود جامه مرد بغیر ازار ازو دور کرده زده میشود تازیانه بر بدن وی
مگر سر وی وروی وی وفرج وی در حالتی که ایستاده است در حدی که میزنند بی مد یعنی
بلا مد را بی آنکه بر زمین خوابانیده یا رسنی را کشد وبعضی گفته اند که بی آنکه جلاد
دست خود را بر بالای سر خود بردارد وللعبد نصفها یعنی حد مر عبد را نصف حد تازیانه
است ولا یحد سیده بلا اذن الامام یعنی حد زده نمیشود سید مر عبد خویش را بی اذن امام
ونزد امام شافعی جایز است حد زدن سید ولا ینزع ثیابها الا الفرو والحشو ویحد جالسة
وجاز الحفر لها لا له یعنی کشیده نمیشود جامه زن مگر پوستین وی وازار وی وحد زده
میشود زن را در حالتی که نشسته است وجایز است چاه کندن ویا میان گور کردن وحد زدن
مرزن را نه مرد را ولا جمع بین جلد ورجم ولا جلد ونفی الا سیاسة یعنی جمع کردن نیست
در محصن میان حد وجلد یعنی محصن را هم جلد وهم رجم کرده نمیشود زیراکه جلد بی فایده
میشود زیرا که مقصود مردم است واز رجم که نهایة عقوبة است غرض حاصل است همچنین جمع کردن
نیست

نشست میان جلد و نفی مگر از جهة سیاست و یرجم المریض ولا یجلد الا بعد البرء یعنی
رجم کرده میشود مریض را اما تازیانه زده نمیشود مگر بعد از صحت شدن و یرجم الحامل بعد
الوضع و تجلد بعد النفاس یعنی رجم کرده میشود حامل را بعد از وضع حمل و جلد کرده میشود
بعد از نفاس و یدرء بالشبهة فی الفعل ای ظن غیر الدلیل دلیلا کامة ابویه و زوجه
فلا یحد ان ظن انها تحل یعنی معفو میشود کنیزک پدر و مادر خود و کنیزک سیدش و بمجنون مرتهن
کنیزک مرهونه را بمجنون و وطی زنیکه در عدت طلاق سه طلاق یا طلاق بشرط مال است یا عتاق
ام ولد و لیست پس حد زده نمیشود اگر گمان برد که حلال است وطی این کنیزک را و فی
المحل ای القیام دلیل ناف للحرمة ذاتا کامة ابو ابنه و معتدة الکنایات و المبیعة قبل التسلیم
و فی المحل عطف است بر فی الفعل این نوع دوم است در بیان شبهه محل یعنی مدفوع حد بسبب شبهه
در محل قیام دلیل است نافی حرمة است و در وات پس حد زده نمیشود اگر اقرار بحرمة کند در
وطی کنیزک پسرش و در وطی زنیکه در عدت طلاق بکنایت است در وطی بایع کنیزک را که بیع کرده
شده است یعنی از تسلیم بمشتری بدان که دلیلی که نافی حرمة است قول رسول علیه السلام
انت و مالک لابیک است ولا یحد و ان اقر بالحرمة یعنی حد زده نمیشود اگر چه اقرار کند
بحرمة در نیصورت مذکوره و یحد بوطی امة اخیه و عمته و اجنبیة وجدها فی فراشه و ان هو
اعمی یعنی حد زده میشود بسبب وطی کنیزک برادرش و بسبب وطی عمه اش و بسبب وطی زنیکه اجنبی
یافته شده است در فراش خودش اگر چه اعمی بود این شخص لا ان زفت الیه و قلن
هی زوجتک یعنی حد زده نمیشود بسبب وطی زنیکه غیر زوجه وی است که زفاف کرده شده و گفته اند
زنان که این زوجه تست زیرا که نکاح را شبهه رفع حد اعتبار کرده الله ولا یحد
الخلیفة و یقتص و یؤخذ المال یعنی اگر زنا کرد خلیفه حد زده نمیشود زیرا که حق دارد

والمبیعة ۲

در ذمهٔ ناس چونکه تقید احکام شرعیه میکند و حد حق الله است لیکن قصاص واجب شود
قصاص کرده میشود اگر مال واجب شود بردی و اخذ کرده میشود از وی مال را زیرا که حق عبد است

فصل باب القذف مَنْ قَذَفَ مُحْصَناً ای حُرّاً مکلفاً عفیفاً عن الزنا بصریحه

او لست لابیک او لست فلان فلان وهو ابوه حد ثمانین سوطاً کحد الشرب یعنی
کسی قذف کرد محصن را خواه زنی بود خواه مرد بود و محصن حر مکلف مسلمان است
که پاک است از زنا بصریح قذف چنانچه گفت چون نیستی از پدرت و قتی مادر وی محصنه بود
زیرا که قذف مادر وی میکند میشود در حقیقت یا گفت نیستی تو پسر فلان حال آنکه فلان پدر
وی بود حد زده شد هشتاد تازیانه بشرط آنکه قاذف و مقذوف طلب حد کنند
همچون حد شرب بدانکه بصریحه گفته است احتراز کرده است از قذف بکنایه چنانچه گفت یا زانی
والطلب بقذف المیت للوالد و ولده ولو محروما عن الارث یعنی حق طلب حد قذف بسبب قذف
میت مر والد راست و ولد راست اگرچه محروم بود از میراث همچون ولد ولد با وجود ولد و کافر و عبد و قاتل
من ولد بنت همچون ولد ابن است در استحقاق طلب حد قذف بخلاف امام محمد در نزد امام شافعی حق
طلب هر یکی از وارثان است نه غیر وارث را زیرا که حد قذف موروث میشود و نزد امام شافعی و نزد
امام ما حق طلب کسی است که از نفی نسب عاری بوی لاحق شود ولا یطالب احد سیده اباه
بقذف امه یعنی مطالبه نمیکند هیچ کسی سید خود را و پدر خود را بسبب قذف مادر وی یعنی
قذف کرد سید یا عبد وی را ولایت طلب حد نیست از سید همچنین اگر قذف کرد زوجه پسر را ولایت
طلب حد نیست ولیس فیه ارث و عفو و عوض یعنی در حق طلب حد قذف ارث بموت
مقذوف باطل میشود نزد ما و قول امام شافعی موروث میشود و همچنین است عفو نیست یعنی در
عوض حد قذف چیزی گرفتن جایز نیست و عفو یا زانی فقال بل انت حدا یعنی در گفتی

وی

وی یا زانی وخاطب کفت بل انت یعنی توی حد زده شوند هر دوی ایشان زیراک یکدیکر را
قذف کرده اند او بعکسه حدت ولا لعان یعنی اکر کفت زوجه خود را یا زانیه و زوجه کفت
بل انت حد زده شود زوجه نه زوج و لعان نیز نیست زیراک یکدیکر را القذف لزوجه از زوج را
حد واجب میشود بقذف زوج زوجه را لعان واجب میشود و بقذف حد واجب است زیراک از تقدم
حد لعان ساقط نمیشود وان قالت زنیت بک هدر یعنی اکر کفت زوجه در جواب زوج زنیت
بک هدر است این کفتن زوج و زوجه زیراک کفتن زوجه احتمال دارد که تصدیق زوج بود
یعنی زنا کرده ام بتو پیش از نکاح و احتمال دارد که رد سخن زوج بود یعنی تمکین بتو کرده ام
نه بغیر تو و تمکین بتو زنا نیست پس لعان واجب نمیشود از جهة احتمال یعنی اول حد واجب نمیشود
از جهة احتمال ثانی ومن اخذ بریح الخمر او سکران زایل بنبیذ واقر به مرة یحد صاحیا
یعنی کسی که کرفته شد بسبب بوی خمر یا مست لایق نبیذ حال انکه اقرار کرد بمستی یکبار حد زده شد
در هشیاری او شهد به رجلان او علم شربه طوعا یحد صاحیا لا بعد ریح او بالقی او السکر
یعنی کواهی داده باشند بمستی وی دو رجل و معلوم بود شرب وی حد زده میشود در هشیاری
نه بعد ریح یا اقرار و نه بمجرد قی کردن بایستی از الشرب مباح و بشهادت نساء یا رجال و نساء
مکروه که در ینصور حد نیست ولیکن در زمان هشیاری بنا بر انست که مقام نشود و لو رجع
عن الاقرار یعنی همچنین است که حد زده نمیشود اکر رجوع کرد از اقرار ومن شهد بحد متقادم
قریبا من امامه والا فی القذف یعنی کسی که کواهی داد بحدی که کهنه شده است حال انکه نزدیک
بود با امامش بر وجهی که قادر بود بر ادای شهادت مکر در حد قذف که مقبول است زیراکه
اقدام بر ادای شهادت بعد از تاخیر احتمال دارد که از جهة عداوت بوده باشد والا بایستی
در اول بار اعلام کردی بخلاف حد قذف که در وی حق عبد است و حق عبد بتقادم ساقط نمیشود

وضمن السرقة یعنی گواهی داد بر سرقهٔ متقادمه ضامن سارق مال را قطع کرده نمیشود
زیراکه حق عبد بتقادم ساقط نمیشود و حد ساقط میشود وان اقر به حد یعنی اگر اقرار
کرد بحد متقادم حد زده شد زیراکه تهمت نیست در اقرار وهو للشرب بزوال الریح و
غیره بمضی شهر یعنی تقادم در شرب نزد امام اعظم و امام ابو یوسف رح بزوال ریح است و در غیر
شرب بگذشتن یکماه است و قول بعضی شش ماه است و اول اصح است و نزد امام محمد رح
شرب و غیر شرب یکماه است و ان شهدوا بزنی وهو غایبة حد و بسرقة من غایب لا یعنی
اگر گواهی داد بسرقه در حالتی که سارق غایب است حد واجب نمیشود بر غایب نصف حد العبد
یعنی تنصیف کرده شده است حد عبد از جهت نقصان منزلت عبد و کفی حد لجنایات اتحد جنسها
یعنی کفایه میکند یک حد از برای گناهان متعدد وقتی که متحد بود جنس این گناهان یعنی
اگر یکبار آن زنا کرد و یک حد کافی است و اگر زنا کرد و قذف کرد و شرب کرد از برای هر کدام
حد واجب میشود واکثر التعزیر تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاثة وصح حبسه مع ضربه
یعنی نهایت تعزیر سی نه تازیانه است و اقل وی سه است و صحیح است حبس وی با وجود ضرب وی.
وضربه اشد للزنا ثم للشرب ثم للقذف یعنی ضرب تعزیر محکم تر است نسبت بزنا و
ضرب زنا محکم تر است نسبت بشرب خمر و ضرب شرب محکم تر است نسبت بقذف وهو بقذف
مملوک او کافر بزنی و مسلم بیا فاسق یا کافر یا سارق یا مخنث وامثاله یعنی وجوب تعزیر
بسبب قذف کردن است مملوک کسی را خواه عبد بود و خواه امه بود و خواه ام ولد بود یا کافر
را بزنا و همچنین است وجوب تعزیر بسبب قذف کردن است مسلمی را باینطور که گوید یا فاسق
یا سارق یا مخنث و امثال این همچو یا لوطی یا زندیق یا دزد یا دیوث یا قلطبان
لا بیا حمار وقیل الا العالم او علوی یعنی تعزیر واجب نمیشود بگفتن وی که یا حمار لغة
مگر عالم

مگر عالم و علوی را حمار گوید تعزیر دو واجب میشود من حد او عزر فمات فدمه هدر
یعنی کسی که حد زده شد یا تعزیر زده شد و مرد این کس باین تعزیر هدر است
خون وی زیرا که امام مأمور است بحد و تعزیر پس فعل وی منتقل بفعل خدا میشود و ان
عزر زوج عرسه فلا یعنی اگر تعزیر کرد زوج زوجه را و مرد زوجه نیست خون وی ضایع زیرا که
مأمور است بلکه مباح است و مباح مقید بشرط سلامت است **کتاب السرقة** بدانکه
سرقه در لغت اخذ شیء است از غیر بطریق خفیه کم بود یا بیر بود مکلف بود یا غیر مکلف بود
در شرع آنست که گفته است هی اخذ مکلف خفیة قدر عشرة دراهم مضروبة مملوکا
محرزا بلا شبهة بمکان او حافظ اقر بها مرة او شهد بها رجلان یعنی سرقت اخذ
مکلف است بطریق خفیه ده درهمی که مسکوکه و بنا کرده شده بود مقدار بمکانی بچون صندوق
و بیت یا بنا کرده شده باشد بحافظ بچون جالس طریق یا مسجد و در پیش وی مال وی
بود و بی شبهه بود و اقرار کرده بود یکبار گواهی داده باشند باین سرقه دو رجل
و سالهما الامام ما هی و کیف و متی و این هی و کم سرق و ممن سرق یعنی سوال کند
امام از شاهدها که چیزی است سرقه و چگونه است سرقه و کی سرقه کرده است و از کجا سرقه
کرده است و چند سرقه کرده است و از چه کس سرقه کرده است و ان بینا ها قطع یعنی اگر
بیان کردند بعد از سوال شهود سرقه را بر وجه مذکور قطع کرده شد ید سارق و ان
تشارک جمع فیها و اصاب کلا قدر النصاب قطعوا و ان اخذ بعضهم یعنی اگر شرکت
کردند جمعی در سرقه و رسید هر کدام را مقدار نصاب سرقه قطع کرده شدند اگر چه این
جماعه اخذ کرده باشند بعضی از جماعت اگر چه قیاس آنست که گویا اخذ قطع کرده شود
بچنانکه قول امام شافعی و امام زفر است لکن آن اخذ بقوت ایشان است

بسیار در بهاء ایشان آخذ اند لا بتافه یوجد مباحا فی دار الاسلام کخشب و حشیش و سمک و صید
تافه
و لفظ انها است به بها یعنی قطع کرده نمیشود بسبب سرقه شئی که موجود میشود در دیار ما
همچون چوب و خس و خاشاک و سمک و صید او بما یفسد سریعا کلبن و لحم و فاکهة
رطبة و ثمر علی شجر و بطیخ و زرع لم یحصد و اشربة مطربة و آلات لهو و صلیب من ذهب
و دفاتر مسجد و مصحف و صبی حر و لو محلیین و عبد یعنی همچنین نیست قطع در سرقه چیزی که
فاسد میشود زود همچون لبن و لحم و فاکهه تر و ثمر تر و شجر و بطیخ و زرعی که درو مدت
نشده است و همچون اشربه مطربه و آلات لهو همچون طنبور و نرد و شطرنج و همچون صلیب که ز
از ذهب است و همچون در مسجد و مصحف و صبی حر اگر چه این صبی و مصحف با زیور بوده باشند و
همچون عبد که سرقه هیچکدام ازینها قطع واجب نمیشود الا الصغیر و دفاتر الا دفتر الحساب
ای قطع واجب میشود در سرقه عبد صغیر زیراکه سرقه عبد کبیر غصب است یا فریب است نه سرقه
بخلاف عبد صغیر که تعبیر از نفسی نمیکند که مال است همچون سایر اموال و نزد امام ابو یوسف قطع
نیست اگر چه صغیر مال کسی لا یعقل بود و همچنین است قطع نیست در سرقه دفتر مگر دفتر اهل حساب
زیراکه مقصود از وی چیزی است که در وی است و آن چیز مال نیست و لا فی فهد و کلب
و خیانة و نهب و نش و مال عامة و مال فیه شرکة و مثل حقه حالا او مؤجلا و لو زید
یعنی قطع واجب نمیشود در سرقه یوز و سگ و بخیانه کردن در امانت و بغارتیه کردن
ربودا
و کفش دزدی کردن و با احد مال عامه همچون مال بیت المال و با خذ مالی که در وی
حق از حق
شرکتی است و با خذ مثل حق خودش که این حق در ذمه ایشان حال بود یا موجل اگر زیاده
خود گرفته بود زیراکه شریک میگردد در سرقه بمقدار حق خودش و ما قطع فیه و هو بحاله یعنی قطع
واجب نمیشود بر سرقه چیزیکه مقطوع شده یکبار در آن چیز حال آنکه آن چیز بجای خود بود یعنی کسی که
دزدید

دزدیدغنی را و مقطوع کند این و لصا حبتها واصل کند این عین تا نیاید زدید حالانکه
این عین بحال خود بود دزد تغیر نیافته باشد و ما ذی رحم محرم من بیته یعنی قطع
واجب نمیشود در سرقه مال ذی رحم محرم از بیت ذی رحم محرم خواه مال ذی رحم بود خواه آن غیر
بود زیرا که در حرز وی شبهه است بخلاف مال ذی رحم محرم که در غیر بیت ذی رحم است که
قطع واجب میشود از جهة وجود حرز ولا من زوج وعرس او سیده وعرسه و زوج
سیدیه ولا من مکاتبه و مضیفه و مغنم و حمام و بیت اذن في وجوبه یعنی قطع نیست در سرقه
از زوج واز عرس خود شی واز سید خود شی واز عرس وی و زوج سید خود شی و نه از مکاتبت
خود شی و نه از کسی که مهمان کرده است وی را و نه در سرقه از غنیمت واز حمام و نه بیتی
ماذون کنده است در در آمدن درین بیت واگر اذن در روز بود و سرقه در شب
بود قطع واجب میشود و ان لم یخرجه من الدار لان وناول من هو خارج او ادخل
یده في بیت واخذه یعنی همچنین است قطع نیست اگر دزدید چیزی را ولیکن اخراج نکرد از دار
زیرا که تمام سرقه با خراج است از حرز و همه دار یکی حرز است یا مبادله کرد کسی را که در خارج
رج است یعنی از درون دار ما بیت بدیگری که خارج است و یاد و دست در افراد و دو بیت
واخذ کرد اما عدم قطع در مبادله کسی را که داخل است بنا بر آنست که اخراج از وی متحقق نشده است
و کسی را که خارج است نیز قطع نیست زیرا که اصلال حرز بتمام از وی نیست بسبب انکه دام از داخل
و خارج سرقه تمام متحقق نشده است و در ادخال در بیت عدم قطع بنا بر آنست که حرز بر
کمال نیست و در وی خلاف ابو یوسف لو او طر صرة خارجة من کم غیر یعنی قطع نیست اگر قطع
کرد همیانی را که خارج است از کم غیر و اخذ کرد دراهم را خواه این همیان غیر کم بود و خواه غیر
نفس کم بود چرا باینطور که دراهم را در کم انداخته بود و از بیرون بسته بود و موضع دراهم در

خارج کم بوده باشد او سرق جملاً من قطار او حملاً وقطع ان حفظه ربه او نام علیه

یعنی قطع نیست اگر دزدید شتری را از قطار یا بار شتر را از قطار و نام قطع کرده شود

سارق اگر حفظ میکرده باشد صاحب قطار یا خواب رفته باشد بر بالای بار زیرا که مقصود

سابق دفع ید و راکب قطع مسافه است و سائق حفظ تا که حافظی باشد که حفظ میکرده باشد

باشد قطع است در سرقه حمل و حمل و همچنین است خواب بر بالای بار یا در زیر وی یا بارکه حفظ

او شق الحمل واخذ شیئاً او ادخل یده فی صندوق او فی کم یعنی قطع کرده میشود اگر شق کرد

جوال را و اخذ کرد از وی چیزی یا در آورد دست خود را در صندوق یا در کم و اخذ

کرد چیزی را که از مکان محرز است او اخرج من مقصورة دار فیها مقاصیر الی صحنها او

سرق صاحب مقصوره من اخری او القی شیئاً فی الطریق ثم اخذه او حمله علی حمار

فساقه واخرجه فقطع یمین السارق من زنده وتحسم یعنی یا اخراج کرد از مقصوره

دار یکه درین دار مقصوره های متعدد است بسوی صحن دار و مراد ببلاد همچون مدرسه

و محله است مثلاً که حجره های متعدد بود در سوی که در هر حجره انسانی نشسته باشد تعلیق

نباشد این ال[illegible] دیگر نه داریکه صاحب وی یک کس بود و خانه های متعدد بود

دزدی که بعضی مشغول بمتاع صاحب بود و در بعضی خدام وی بوده باشد که میان ایشان

آمیزش بود یا در صاحب مقصوره از صاحب مقصوره دیگر دزدی کرد و در خانه انداخت چیزی را

~~قطع کرده میشود درین صور مذکوره الی~~ در راه بعد از آن گرفت از راه یا بار کرد بر مرکب

و راند مرکب را و اخراج کرد چیزی را قطع کرده میشود درین صور مذکوره دست راست سارق

را از بند و در روغن تفسان خسته می شود تا خون وی بستد ثم رجله الیسری ان

عاد فان عاد ثالثاً لا بل یحبس حتی یتوب یعنی بعد از آن قطع کرده میشود پای چپ وی اگر

عود کرد

عود کرد وی ثانیا بسرقه واگر عود کرد ثالثا قطع کرده نمیشود بلکه در زندان کرده میشود
تا آن وقت که توبه کند و نزد بعضی تعزیر است نیز و نزد امام شافعی رح قطع دست چپ وی کرده میشود
در مرتبهٔ سیوم و پای راست وی در مرتبهٔ چهارم و شرط خصومة المالک او ذی ید
حافظ کالمودع ونحوه یعنی شرط کرده شده است از برای خصومة مالک و طلب قطع کردن
مالک یا صاحب یدیکه حافظ معرق است همچون مودع و مثل مودع همچون غاصب و صاحب
ربوا چنانچه یک دینار بدو دینار فروخت و قبض کردند بعد از آن دزد دزدیده شد
بدانکه دعوی شرط است از برای ظهور سرقه و از برای قطع ید اگرچه حق الله است؛
وما قطع به ان بقی رد والا لا یضمن یعنی آن چیز مسروقه که قطع شده است سارق بسبب آن چیز
اگر باقی مانده باشد رد کرده شود بمالکش و اگر باقی نمانده باشد و هلاک شده باشد آن چیز
ضامن نمیشود سارق زیرا که قطع با ضمان جمع نمیشود و معصوم قطع الطریق علی
معصوم فاخذ قبل اخذ مال و قبل حبس حتی یتوب یعنی معصومیکه قطع راه را بر
معصوم دیگری یعنی یا مسلم یا ذمی راه زد بر مسلم یا ذمی دیگری و گرفته شد پیش از
اخذ مال یا قبل از حبس کرده شد بعد از آن تعزیر کرده شد تا آن وقت که توبه کند
و در سیمای صالحان پیدا شود و افعال صالحان کند وان اخذ و نصب کل نصاب
قطع یده و رجله من خلاف یعنی اگر اخذ کرد معصوم مال را از معصوم چنانکه
نصیب هر یک بعد از تقسیم نصاب سرقه بود قطع کرده شد ید وی و پای وی از خلاف
دست راست را یا پای چپ باشد و از وی جنس منفعت وان قتل بلا اخذ مال قتل حدا
یعنی اگر قتل کرد بی اخذ مال قتل کرده شد بطریق قصاص بس ولی را ولایت عفو نیست
و معه قتل او صلب او قطع ثم قتل او صلب یعنی اگر قتل کرد با اخذ مال قتل کرده شد

یا بر دار کشیده شد یا قطع ید و رجل کرده شد بعد از ان قبول شد یا بر دار کشیده شد با وجود
قطع و نیزه زده شد چنانچه بمیرد و بر سر دار گذارد الخ یعنی تلف کرده است ضامن جنایت
در سرقه حنفی است و نزد امام ابی یوسف قطع است نه صلب **کتاب الجهاد** بدانکه جهاد
مصدر جاهد است عرب میگوید جاهد العدو وقتی که مقاتله کرده باشند بیکدیگر بکمال جهد و طاقت
بعد از ان مستعمل شده در معامله مسلمانان با کفار الجهاد فرض علینا ان هجم الکفار فیخرج
المرأة والعبد بلا اذن یعنی فرض عین است و اگر هجوم و غلبه کرده باشند کفار بر شهری و فوت
تمام شده باشد بیرون میاید عبد و زن بی اذن زوج و مولی و همچنین است فرض
علیه است بر هر که نزدیک آن شهر است قادر باشد بر جهاد اما بر مردمی که غیر مردم مذکور اند فرض
عین نیست وقتی که خبر بایشان رسد باحتیاج بایشان شود و فرض کفایه بدأ ان قا
به بعض سقط عن الباقون و الا اثموا یعنی جهاد فرض کفایه است و در ابتدا قبل از ان قتال
کفار بقتال پس اگر قایم شوند بعضی از مسلمانان ساقط شد حق جهاد از جماعت باقی
و الا اثم شوند همه اهل اسلام و معنی فرض کفایه معلوم شده است در کتاب الصلوة و لا علی عبد
و صبی و امرأة و اعمی و مقعد و اقطع یعنی جهاد فرض نیست بر صبی و عبد و زن و از جای مانده
و دست بریده زیرا که صبی مکلف نیست و عبد و امراه مشغول اند بخدمت مولی و زوج و حق
ایشان مقدم است بر حق الله از جهت استغنای خدای و احتیاج عبد و اعمی و مقعد
و اقطع عاجز اند فیحاصرهم و یدعوهم الی الاسلام فان ابوا فالی الجزیة فان قبلوا فلهم
ما لنا و علیهم ما علینا یعنی محاصره کنند کفار را و بخوانند ایشان را باسلام و اگر ابا کردند
از قبول اسلام پس تا اینکه بجزیه بخوانند و اگر قبول کردند جزیه را پس مر ایشان راست الخ یعنی عبادت
مارست و بر ایشانست الخ یعنی بر ماست بدانکه مراد آنست که هر چه واجب بر ما از عبادت و غیر

وجب

واجب نیست بر ایشان زیرا که کفار مخاطب بعبادات نیستند بلکه مراد آنست که دماء ایشان
و اموال ایشان همچون دماء ما و اموال ما است در عصمت فان ابوا قاتلهم بمجانیقهم
وقطع شجرهم وزرعهم بلا غدر وغلول ومثلة وقتل عاجز عن القتال یعنی اگر ابا کردند
از قبول جزیه پس مقاتله کنند امام بمجانیق که هلاک کنند ایشان را بهر کیف که باشند و قطع کند
امام شجر ایشان را و زرع ایشان را لیکن بی غدر و غلول و مثله و قتل عاجز از قتال همچون
صبی و مجنون و امرأه و شیخ فانی و مقعد و اعمی و معنی غدر نقض عهد است و معنی غلول سرقه است
و معنی مثله گردانیدن است وی را بر وجهی که دیگران عبرت گیرند مثل قطع گوش و بینی و ریش
تراشیدن و روی سیاه کردن الا ان یکون ملکا او ذا رأی فی الحرب او ذا مال یحث به یعنی جایز نیست
قتل امراه مگر امرأه که پادشاه بود یا صاحب رای بود در حرب یا صاحب مال بود که تیز میساخته
باشد کفار را بحرب بمال و اب کافر بدأ او اخراج مصحف و امرأة الا فی جیش یؤمن علیه
و اب بر عاجز عطف است یعنی قتل اب کافر را ابتدا نکند مگر آنکه قصد اب قتل ولد را بحیثیتی که ممکن
نباشد دفع وی مگر بقتل که در این صورت روا است قتل آن و لا اخراج مصحف و امرأه یعنی جایز نیست
بودن مصحف با امرأه بلشکر مگر در لشکر عظیم که امن باشند و غالب باشد رای ظفر و نصرت بود
ونصالحهم ان خیرا و بالمال عند الحاجة وننبذ ان هو انفع ونقاتلهم بلا نبذ ان خانوا
یعنی مصالحه کند امام بکفار اگر صلح خیر باشد باینطور که اگر مسلمانان ضعیف باشند و کفار قوی
باشند و مصالحه کند بمال اگر حاجت داشته باشند لکن بی حاجت جایز نیست زیرا که
نقض عهد از جانب ایشان میشود خیانت وصولح المرتد بلا مال وان اخذ لا یرد یعنی مصالحه
کرده شد مرتد بی مال و اگر اخذ کرده میشود مال رد کرده نمیشود یعنی جایز است مصالحه
کرده شود با مرتد و تعجیل کرده نشود در قتل زیرا که اسلام از وی متوقع است لیکن اخذ کرده نمیشود

زیرا که مال غیر معصوم **ولا یباع سلاح وحدید وخیل منهم ولو بعد صلح** یعنی فروخته

نمیشود سلاح و آهن و اسب باهل حرب اگرچه بعد از صلح بود **وصح امان حر وحرة کافراً** (فان)

شراً نبذ وادب یعنی صحیح است امان دادند حر و حره کافر را و اگر این کافر مامون

شر باشد نقض عهد کرده شود و تادیب کرده شد کسی که امان داده است **ولغا امان**

الذمی واسیر وتاجر معهم ومن اسلم ثمة ولم یهاجر وصبی وعبد محجورین ومجنون

یعنی لغو است و بی فایده است امان دادن کافر را ذمی زیرا که از جنس ایشان است میل

میکند بایشان و امان دادن مسلمانیکه اسیر است در دیار کفار و تاجر که بکفار

زیرا که متهم اند و امان ایشان از (جهة) مصلحت ایشان است و امان دادن کسی که در دار الحرب

مسلمان شده است و هنوز بدار الاسلام نیامده است و امان دادن صبی و عبدیکه

غیر ماذون اند بقتال و امان دادن مجنون و نزد امام شافعی و امام محمد صحیح است

امان دادن صبی عاقل و عبد و امام ابو یوسف با امام محمد است بروایتی با امام اعظم

باب المغنم **ما فتح عنوة قسمه الامام بین الجیش او اقر اهله علیه بجزیة وخراج**

وقتل الاسری او استرقهم او ترکهم احراراً ذمة لنا یعنی موضعی که فتح کرده شده بقهر

و قتال قسمت کند امام آن موضع را در میان لشکر یا قرار دهد اهل آن موضع بجزیه

بر دوش ایشان و خراج بر اراضی ایشان یا قتل کند اسیران را یا بنده سازد و یا

گذارد ایشانرا آزاد کند تا اهل ذمه ما باشند یعنی مختار است در میان این امور امام

ونهی منهم وفداؤهم وردهم الی دارهم یعنی ممنوع است بر ایشان و فدای دادن ایشان

بدار الحرب بمن آنست که گذاشته شود اسیر کافر بی آنکه چیزی گرفته شود و گذاشته شود و فدیه

آنست که چیزی گرفته شود و گذاشته شود یا مسلمانیکه اسیر باشند در دست ایشان گرفته

شود

شود و اسیران ایشان نگذاشته شود و قسمت مغنم ثمة الا ایداعا یعنی ممنوع است

قسمت غنیمت در دار الحرب مگر بطریق امانت باینطور که توقع کرده شود در میان

مسلمانان تا بدار الاسلام برانند و در دار الاسلام قسمت کرده شود والردء والمدد

لحق ثمة کمقاتل فیه لا لسوقی لم یقاتل ولا لمن مات ثمة یعنی ردء و مددی که لاحق شده است با

اهل اسلام در دار الحرب همچون مقاتل در غنیمت باین معنی که برابر قسمت کرده میشود و غنیمت در میان

ایشان نه آن دو بازاری که مقاتله نکرده است و حصه از غنیمت نیست و برای همچنین است حصه

نیست کسی را که مرده است در دار الحرب و نزد امام شافعی رح بعد از استقرار هزیمت کفار موروث

میشود حصه کسی که مرده است در دار الحرب ردء جماعتی اند که در موضعی از مواضع حرب گذاشته

تا نگاه دارند که کفار کمین نکنند گفته اند ردء جماعتی اند که خدمت اهل حرب میکنند و نوبت

قسط مغنم مات بعدها یعنی موروث میشود حصه از غنیمت کسی که مرده است در دار الاسلام ملک

میشود و حل لغانمه طعام و علف و دهن و حطب و سلاح به حاجة لا بعد الخروج منها یعنی

مباح حلال است در دار الحرب از طعام و علف دواب و دهن و هیزم و سلاح حاجت بود

باین سلاح حلال نیست این اشیاء مذکوره بعد از خروج از دار الحرب ومن اسلم ثمة

عصم نفسه وطفله ومالا معه او ودیعة معصوم یعنی کسی که مسلمان شد در دار الحرب معصوم شد

نفس وی زیرا که اسلام عاصم است و طفل وی زیرا که مسلمان است به تبعیت و مال وی که

با وی است و مالیکه امانت گذاشته شده است در ید معصوم مسلمان این معصوم با وی بود وللفارس

سهمان وللراجل سهم یعنی قسمت غنیمت باین طور است که سوار را دو تیر است و پیاده را

یک تیر است و نزد امامین و نزد امام شافعی سوار را سه تیر است ویعتبر وقت مجاوزة

الدرب لا شهود الوقعة یعنی معتبر در استحقاق سهم فارس و راجل وقت گذشتن از دروازه

و من دخل دار الحرب به حافر لند در حرب یعنی هر که در آمد داخل دار الحرب همراه است سهم دو الا

نمیگیرد و کسیکه در دار الحرب سوار در آمد و اسپش مرد مستحق سهم سوار است و اگر راجل در آمد

و اسپ خرید در دار الحرب مستحق سهم رجل است نزد امام شافعی رح جواب بر عکس است در

هر دو صورت والخمس للیتیم وابن السبیل والمسکین وقدم فقراء ذوی القربی علیهم ولا شیء لغنیهم

یعنی خمس غنیمت مر یتیم راست و ابن سبیل راست و مسکین راست که و ابن سبیل کسی است که

مال دارد با وی نیست و تقدیم کرده شده فقراء ذوی القربی که بنی هاشم و بنی مطلب بوده اند

برین جماعة مذکورین میدهایند امام ذوالقربی در سهم یتیم لیکن تقدیم کرده میشود

بر سایر اسم همچنین است مساکین ذوالقربی و ابن سبیل از ایشان و چیزی نمیرسد از غنیمت

ذوالقربی ومن دخل دارهم فاغار خمس لا من لا منعة له یعنی کسی که در آمد در دار الحرب

ولشکری دارد و غنیمت گرفت خمس گرفته میشود ازان کسی که در آمده است و غنیمت گرفته است

حال آنکه لشکر ندارد و اذن امام نیز نیست زیرا که خمس و غنیمت میشود و غنیمت آنست که از

کفار بقهر گرفته میشود و اگر بی لشکر میشود و اگر لشکر نبود اذن امام میباید زیرا که اذن امام

در حکم منعه است زیرا که امام باذن التزام کرده است نصرت وی را وللامام ان ینفل وقت القتال ان ینفل

فیجعل لاحد شیئاً زایداً علی سهمه یعنی جایز است مر امام را که تنفیل کند در وقت قتل پس گرداننده

مر یکی را از اهل قتال چیزی که زاید است بر سهم وی و معنی تنفیل عطای شیء زاید است بر سهم

غنیمت پس قول مصنف که فیجعل الخ تفسیر تنفیل است و اصل ترکیب دلالت بر زیادتی میکند

کالسلب و نحوه والسلب مرکبه وما علیها یعنی چنانچه گفت امام که قتل کرد و سبب وی از آن

وی یا مثل این گوید و سبب مرکب مقتول و آن چیزیکه برین مرکب و مقتول است از جامه و سلاح و زین

و غیر این هاست باب استیلاء الکفار تملک بعض الکفار بعضا و اموال هم و اموالنا باستیلاء

دالاحراز

دار الاحراز بدارهم یعنی مالک میشوند بعض کفار بعضی دیگر را و اموال ایشان و اموال ما را
بالاستیلاء واحراز بدار ایشان یعنی هرگاهی که غلبه کردند بعضی کفار بر بعضی دیگر و اسیر کردند
اموال ایشان را گرفتند یا غلبه کردند بر مسلمانان و اموال ایشان را گرفتند و بدار الحرب بردند
مالک میشوند اسیر را و اموال ایشان را و اموال مسلمانان را و نزد امام شافعی مالک نمیشوند
اموال ما بالاستیلاء لا حرنا و توابعه و عبدنا الآبق یعنی مالک نمیشوند کفار حر ما را و توابع
حر ما را که مدبر و ام ولد و مکاتب ما بود و بنده ما را که گریخته است برده اند بدار
الحرب بقول امامین مالک میشوند عبید غیر آبق را و نملک علیهم حرهم وما هو ملکهم
یعنی تملک میشویم بسبب استیلاء و احراز بدار ما حر ایشان را و آنچیز را که مالک ایشان است
فان وجد مالنا مالکه اخذه بلا شیء ان لم یقسم و بالقیمة ان قسم و بالثمن ان اشتراه منهم تاجر
یعنی در صورتی که غلبه کردیم و بر کفار و اموال ایشان را غنیمت گرفتیم بعد از آن که بعد از آنکه غلبه
کردند بر ما و اموال ما را گرفته احراز بدار ایشان کرده بودند کسی یافت مال خود را
در ید غانمین اخذ کند بیچیز اگر قسمت کرده نشده باشد بقیمت است اگر قسمت کرده باشند
و بثمن اخذ میکند اگر خریده باشند مال ما را از کفار در دار الحرب تاجر ما و عبد لو اسلم
ثمة فجاءنا او ظهرنا علیهم عتق عبد مسلم اشتراه کافر مستأمن ههنا و ادخل دارهم
یعنی عبدیکه مر کافر را است مسلمان شده است در دار الحرب و آمده است در دار الاسلام
یا غلبه کردیم ما بر ایشان آزاد شد همچون عبدیکه مسلمان است و خریده است کافر مستأمن آزاد میشود
زیراکه واجب است که بجبر فروخته شده شود و این جبر فقط است بسبب استیمان پس عبدیکه است
در دست کافر است آزاد نمیشود و لا یتعرض تاجرنا ثمة لدمهم و مالهم الا اذا اخذ ملکهم
مالهم غدره بهم و ما اخرجه ملکه حراما فیتصدق به یعنی تعرض نمیکند تاجر ما در دار الحرب

وقتیکه حربی باستیمان درامده باشند مردمان ایشانرا واموال ایشانرا زیراکه تاجر ما در المستأمنین

شرط کرده شده است عدم تعرض را پس غدر میشود مگر وقتیکه اخذ کرده باشد ملک ایشان

مال تاجر ما را یا غیر ملک بعلم ملک که تعرض تاجر ما حلال است و اگر بکیه اخراج کرده است تاجر ما

بدانکه تعرض از جانب کفار بود مالک شدن حرام بواسطه غدر با ملک اعتبار تسلط بر

مال مباح است پس تصدق کرده میکند ولا یمکن حربی هاهنا سنة وقیل له ان اقمت

سنة نضع علیک الجزیة یعنی قرار نمیگیرد حربی در دار الاسلام یکسال وگفته شد حربی را در حین

استیمان اگر اقامة میکند یکسال جزیه میگیریم بر تو وان اقام سنة فهو ذمی لا یترک ان

یرجع یعنی اگر رفت پیش از مدت فبها والا اقامة کرد یکسال این حربی ذمی است وگذاشته نمیشود

که بدار الحرب رود ولا تغیر جزیة وضعت بالصلح یعنی تغیر داده نمیشود جزیه که تعیین شده است برضا

واتفاق کفار وتغیر داده نمیشود بزیاده ونقصان چنانچه گذشت ومقدر باعتبار اتفاق است

ونوعی است که ابتدای تعیین وی از جانب امام است در حین غلبه واستیلا واذا غلبوا واقروا

علی املاکهم نضع علی کتابی ومجوسی ووثنی عجمی ظهر غناه فی الحول سنة ثمانیة اربعون درهما وعلی

المتوسط نصفها وعلی الفقیر یکسب ربعها یعنی هرگاهیکه مغلوب شدند وقرار داده شدند بر

املاک شان وضع میکنیم بر کتابی ومجوسی وبت پرست عجمی ظاهر شده باشد غنای این جماعت

از برای هر سالی چهل وهشت درهم وبر متوسط الحال نصف چهل وهشت درهم وبر فقیر که

ربع چهل وهشت درهم ونزد امام اعظم شافعی ره وضع کرده میشود بر هر بالغی یکدینار فقیر

وغنی برابر است وبر وثنی جزیه نیست بلکه استرقاق است وبس ونزد امام شافعی رحمة الله

بدانکه غنی انست که صاحب مال کثیر بود که احتیاج بعمل نداشته باشد وبعضی گفته اند صاحب

ده هزار درهم بود وزیاده بود وفقیر انست که مالک دویست دینار نبود وبقول بعضی مالک

هیچ چیز نبود

هیچ چیز نبود ولا على وثني عربي فان ظهر عليه فطفله وعرسه فيء یعنی جزیه وضع کرده نمیشود
بر بت پرست واگر غلبه کرده باشیم بر وثنی عربی طفل وی بیت المال است وقسمت کرده نمیشود
میان غانمین فیء ولا مرتد فلا منهما الا الاسلام او السیف یعنی جزیه تعیین کرده نمیشود
از وثنی واز مرتد واگر اسلام را قبول نکردند شمشیر است وقتل است ولا على راهب لا يخالط ولا صبي
وامرأة ومملوك واعمى وزمن وفقير لا يكتسب وتسقط بالموت والاسلام یعنی وضع کرده
نمیشود وگوشه نشینی که اختلاط نکرده است بمردم ونه بر صبی وامرأه ومملوک وفقیری که کسب نمیکند — واعمی وفرومانده
وقطع وساقط میشود جزیه بموت واسلام یعنی اگر مرد کافر اسلام آورد بعد از گذشتن
وان اخذ جزیه سال گذشته ساقط میشود از وی واستیفا از ترکه وی کرده میشود وبتدا
خل بالتکرار یعنی باقی مانده باشد از مال سال گذشته بر ذمی اخذ کرده میشود جزیه سالی که
در وی است باقی مانده سال گذشته را بقول امامین وامام شافعی اخذ کرده میشود
همه چیزهای که نزد ذمی است ولا يحدث بيعة ولا كنيسة في دارنا وله اعادة المنهدم
یعنی جایز نیست ذمی ترسا را که معبدی احداث کند در دار الاسلام ومر این اهل ذمه راست
اعاده کنند معبد ویران شده را اما اگر خواهند که کلانتر از سابق سازند منع کرده میشود
ويميز الذمي في زيه ومركبه [illegible] وسرجه فلا يركب الخيل ولا يعمل بالسلاح ويظهر
الكستيج ويركب على سرج كالاكف یعنی تمیز کرده شود ذمی را از مسلمان در زینت وی — الكستيج
ومرکب وی وسلاح وی وسرج وی پس سوار نمیشود اسب را وعمل نمیکند سلاح را واظهار میکند
کستیج را وکستیج ریسمانی است غلیظ مقدار یک انگشت از پشم که ذمی در میان می بندد
واین کستیج غیر زنار که زنار از ابریشم است وسوار میشود بر سرجی چون پالان است
وتميز نسائهم في الطريق والحمام ويعلم على دورهم لئلا يستغفر لهم یعنی تمیز کرده شوند

نع ایشان در راه و در حمام یعنی در راه حمامی که مسلمانان میروند ایشان
وعلامتیکه کنز الفتنه میشود در حوالیهای ایشان تا استغفار نکنند ومصرف الجزیة والخراج
وما اخذ منهم بلا حرب مصالحنا کسد الثغور وبناء جسر ورزق العلماء والعمال والمقاتلة
وذراریهم یعنی مصرف جزیه وخراج وآنچیزیکه اخذ کرده شده است از کفار بی حرب مثل آنکه
که اخراج کرده اند ویا آنچیزیکه هدیه کرده اند اهل حرب بامام معوذ برای مصالح مسلمانان چون
محکم کردن رخنه قلعه را وبجون عمارت پل ورزق علما وعمل داران ورزق قتال
وذراری ایشان ومن ارتد والعیاذ بالله عرض علیه الاسلام وکشفت شبهته یعنی
کسی مرتد شود واز اسلام برگشت والعیاذ بالله عرض کردن بروی اسلام واگر ارتداد وی
بسبب شبهه در اسلام بود ازاله کرده شد شبهه وی فان استمهل حبس ثلثة ایام فان تاب فیها
والا قتل یعنی مهلة طلبید مرتد مهلة دهد امام وحبس کند تا سه روز زیرا که ظاهر حکم ارتداد
وی بنابر شبهه بود پس بعد از مهلت طلبید مهلت دادن واجبست وهرگاهیکه مهلت نطلبید قتل کرده
نمیشود وفی الحال بروایة ظاهر الروایة وبروایتی از امام اعظم وامام ابو یوسف مستحب است تاجیل امام
تا سه روز طلب تاجیل کند یا نکند ونزد امام شافعی رح واجبست تاجیل تا سه روز حلال نیست تا سه روز بعد از اگر
توبه کرد در همون مرتد بخصلت حسنه ماخوذ شده است والا قتل کرده شود وهی بالتبری
عن کل دین سوی الاسلام او عما انتقل الیه یعنی توبه مرتد بیزار شده است از هر دینی که
غیر الاسلام است یا بیزاری از دینی است که انتقال کرده است از اسلام تا آن دین الحاصل خالی
از این نیست که انتقال بدین دیگر کرده است یا متردد است اگر انتقال کرده است کیفیت توبه
وی آنست که کلمه شهادت گوید وبیزار شود از آن دین سوای دین اسلام کافی است و حاجت
بیزار از کل دین نیست وقتله قبل العرض ترک ندب بلا ضمان یعنی قتل مرتد قبل از عرض اسلام
ترک

ترک استحباب ولیکن ضمان نیست بر قاتل زیرا که مستحق قتل است بسبب ارتداد ویزول ملکه عن
ماله موقوفا فان اسلم عاد یعنی زایل میشود ملک وی از مال وی زایل شدن موقوفی است تا
تا آن وقت که شود حال وی واگر اسلام آورد یعنی عود کرد ملک وی بحالش ونزد امامین
زایل نمیشود ملک وی تا آن وقت که کشته نشده است وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحکم به
عتق مدبره وام ولده وحل دینه علیه یعنی اگر مرد مرتد یا کشته شد یا لاحق شد بدار الحرب
وحکم کرده شد بلحاق زیرا که بعد از حکم قرار میگیرد لحوق وی آزاد شد مدبر وی وام ولد وی
وحال میشود دینی که مؤجل است در ذمه وی زیرا که در حکم میت است ودین مؤجل حال میشود
بموت مدیون ونزد امام شافعی رحمه الله موقوف است بعد از لحاق چنانچه قبل از لحاق وکسب ا
سلامه لوارثه المسلم وکسب ردته فیء یعنی کسب زمان اسلام مر وارث وی راست که مسلمان
است آن وارث وکسب زمان ردت وی بیت المال است ونزد امامین کسب اسلام وردت
بوارث مسلم میرسد ونزد امام شافعی رحمه الله هردو کسب بیت المال وقضی دین کل حال من کسبه
یعنی ادا کرده شد دین هر مالیرا از کسب آن مال یعنی دین مال اسلام از کسب مال اسلام ادا کرده
میشود ودین مال ردت را از کسب مال ردت ادا کرده میشود وبروایه از امام اعظم رحمه الله ابتدا بکسب
اسلام کرده میشود واگر وفا نکند از کسب ردت قضا کرده میشود دین وی از هر کجا که باشد
وبطل نکاحه وذبحه وصح طلاقه واستیلاده یعنی باطل شد نکاح وی وذبح وی وصحیح است
طلاق وی واستیلاد وی یعنی کنیزک مرتد دعوی کرد ثابت میشود نسب وی وکنیزک ام ولد وی میگردد
بدانکه ظاهر آنست که انتقال بدین یهودی ونصرانی کرده باشد ذبیحه وی حلال بود چنانچه
ذبیحه کتابی حلال است وتوقف بیعه ومعاملته ان اسلم نفذ وان مات او قتل او لحق وحکم به
بطل یعنی موقوف است بیع وی وشراء وی بعد از ردت وباقی معاملات وی همچون هبه واجاره

وتدبیر وکتابت و وصیت و معاوضت اگر آورد نافذ است این تصرفات و اگر مرد یا کشته شد یا لاحق
شد بدار الحرب به حکم بلحاق کرده شد باطل است فان جاء مسلما حکم فکانه لم یرتد وان جاء بعده
وملکه مع ورثته اخذه یعنی در صورتیکه مرتد شده بدار الحرب ملحق شده بود اگر آمد بدار الاسلام
مسلمان شده قبل از حکم بلحاق گویا که مرتد نشده است تا که آزاد نمیشود مدبر و ام ولد وی ضامن
میشود وارث وی مال را که تلف کرده است و اگر آمد بعد از حکم بلحاق حال آنکه مال وی
بورثه بود اخذ کرد مال را که بود از تلف اما مالی را که آزاد کرده است وارث از ملک خودش
یا تلف کرده است ضامن نمیشود ولا تقتل مرتدة وتحبس حتی تسلم یعنی قتل کرده نمیشود زنیکه
مرتد شده است آزاد بود یا بنده وحبس کرده میشود تا مسلمان شود وصح تصرفها وکسبها
لورثتها یعنی صحیح است تصرف زن مرتد در مال خودش بیع وشرا وهبه وغیر اینها وکسب زمان
اسلام در زمان ردت وی بوارثان وی میرسد وصح ارتداد صبی یعقل واسلامه ویجبر علیه
ولا یقتل وصحیح است مرتد شدن یا صبی عاقل است واسلام وی تا که بارتداد او محروم میشود از
میراث و باسلام محروم میشود پدر و مادر وی که کافر باشند و اقامه بینه عاجل کرده
میشود بر وحدانیت خدای تعالی و بر نبوت حضرت صلی الله علیه وسلم و اگر قبول کرد فبها و الا قتل
نیست و بقول امام ابو یوسف رح ارتداد وی اعتبار ندارد و نزد امام شافعی رح و امام
زفر رح ارتداد و اسلام وی اعتبار ندارد **البغاة** البغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام
فیدعوهم الی العود ویکشف شبهتهم بدانکه بغات جمع باغی است وبغی بمعنی ظلمت است در لغت و در
قومی اند که بیرون آمده اند از اطاعت امام پس میخواند ایشان را به برگشتن وکشف میکند
شبه ایشان را اگر شبهه داشته باشند فان تحیزوا مجتمعین حل لنا قتالهم ابتداء یعنی اگر گنجا
گرفتند در حالتی که مجتمع اند بالشکر جمع کرده اند حلال است مارا قتال با ایشان ودلیل است بر جماعت

ایشان

بر ایشان ملک اگر صبر کرده شود ابتداء مقاتله از ایشان که ممکن نباشد دفع شر ایشان
و نزد امام شافعی رح جایز نیست قتل ایشان پیش از تعرض ایشان بما زیرا که قتل حلال داشته
نیست جز ابتداء وتجهیز علی جریحهم ویتبع مولاهم ان کان لهم فئة یعنی تمام کرده میشود قتل را
بر جریح ایشان و در پی کرده میشود گریخته ایشان اگر لشکر باشد ایشانرا در هر دو صورت
خلاف است امام شافعی رح اگر فئة نداشته باشند تجهیز نیست بر قتل ایشان و اتباع مولای
ایشان زیرا که خوف نیست پس ضرورت نیست در قتل مسلم ولا یسبی ذریتهم ویحبس مالهم الی
ان یتوبوا یعنی اسیر کرده نمیشود اولاد بغات و حبس کرده میشود مال ایشان تا آن وقت
که توبه کنند ویستعمل سلاحهم وخیلهم عند الحاجة یعنی استعمال کرده میشود سلاح ایشان و سواری شده
میشود از اسب ایشان در وقت حاجت و در وی خلاف امام شافعی رح وباغ قتل عادلا ان ادعی
حقیه یرث کعکسه یعنی باغی قتل کرده است عادلی را که مورث است اگر دعوی کرد حق خود
را باینطور که گوید در حین کشتن که بر حق بودم الآن نیز بر حقم میراث میگیرد از عادل
و اگر گفت باطل بودم در حین کشتن میراث نمیگیرد همچون عکس وی عادل کشت باغی را میراث
میگیرد ولا یجب شیء بقتل باغ مثله یعنی واجب نمیشود هیچ چیزی بر باغیکه قتل کرده است باغی دیگر را

باب الجنایات

القتل العمد ضربه قصدا بما یفرق الاجزاء کسلاح ومحدد ولو من خشب
بدانکه قتلیکه متعلق میشود بوی حکمها همچون قصاص و دیت و کفارت مثلا پنج است عمد است و شبه
عمد است و خطا است و جار مجرای خطا است و قتل بسبب است و قتل عمد زدن است بقصد بچیزیکه جدا
میکند اجزا را از یکدیگر همچون آتش و چیزی که تیزی داشته باشد اگرچه از چوب بوده باشد و نزد
امامین و امام شافعی عمد زدن است بقصد بچیزیکه طاقت نداشته باشد تا که اگر بسنگ کلان زد
عمد است نزد ایشان وموجبه الاثم ویجب القود یعنی حکم قتل بعمد است عمد آنست که بسبب این قتل اثم
قصاص

میشود بروی قصاص و واجب میشود ولیس بخلاف امام شافعی که ولی مخیر است میان قصاص و دیه و
شبه العمد ضربه قصداً بغیر ما ذکر یعنی قتل شبه عمد زدن است بقصد بغیر آنچیزیکه مذکور شد
همچون عصا و تازیانه و سنگ صغیر اما بسنگ عظیم وجوب عظیم از شبه عمد است نزد
امام اعظم بخلاف غیر امام اعظم ره وفیه الاثم والکفارة ودیة مغلظة علی العاقلة وهو
نبوده در خطا
فیما دون النفس عمد یعنی حکم در شبه عمد اثم است وکفارة است ودیه مغلظ است وعاقله متحمل
کرده شود آن والله تعالی و این شبه عمد در مادون النفس عمد است پس واجب میشود قصاص زیراکه
اتلاف ما دون النفس محض التی دون التی وفی الخطأ فعلا او قصداً کرمیه غرضا فاصاب
آدمیا او مسلما ظنه صیدا او حربیا وما جرای مجراه کالنایم یسقط علی آخر فمات کفارة
ودیة علیهما یعنی در قتل خطا خواه بفعل بود خواه بقصد بود و خطا در فعل همچون تیر انداختن
وی بر نشانه ناگاه رسید آدمی را و خطا در قصد همچون رسیدن تیر مسلم یکمان صید یا
حربی پس وی را اول قصد نکرده است در تیر انداختن محلی که رسیده است تیر بلکه قصد محلی کرده است غیر آن
پس خطا در فعل بود اما وی را اول قصد کرده است رسیدن تیر را بان محلی که رسیده است لیکن
خطا کرده است در قصد زیراکه قصد صید کرده است یا حربی کرده است نه آن محلی که رسیده است
پس خطا در قصد کرده است و آن قتلی که جاری مجرای قتل بخطا است همچون نایم که افتاده است
بر دیگری و مرده است آن دیگر بسبب افتادن وی حکم در این صور مذکوره کفارت است و دیه
بر عاقله قول مصنف که کفارت و دیه است مبتدا است وفی الخطاء خبر مبتدا است وفی القتل بسبب
کحفر بئر ونحوه دیة علیهما یعنی در قتل بسبب کندن چاه در غیر ملک خود و مثل وی همچون
نهادن سنگ در غیر ملک خود دیه است بر عاقله ولا ارث الا فیهما یعنی نیست ارث
در هیچکدام ازین صور قتلی مذکور مگر قتل بسبب بقول امام رحمة الله علیه در حکم خطا است
پس واجب

یعنی تغلیظ الدیة [illegible]

پس واجب میشود کفارت محروم میشود از میراث ونقصان الصبی والانوثة والرق والجنون
والشیخ والزمانة وکفر الذمی ونقصان الاطراف هدر فی القود ونقصان کودک نسبت
بمرد عاقل و بالغ ونقصان انوثت نسبت بذکر ونقصان رقیت نسبت بحر ونقصان
فرومانده نسبت بصحیح ونقصان کفر نسبت بمسلم ونقصان اطراف همچون دست شل وپای لنگ
نسبت بدست وپای صحیح هدر است در حق قصاص یعنی بکشتن مرد عاقل بالغ مسلم
صحیح هر یکی ازین جماعه را قصاص واجب میشود ونقصان وی اعتبار ندارد ولا یقاد
مملوکه ولده مشترکا یعنی قصاص کرده نمیشود پس سقوط بعض مسلم سقوط کل است وبالولد
وعبده ومکاتبه له وفاء ووارث وسیده یعنی قصاص کرده نمیشود پدر بسبب ولد وعبد بسبب مکاتبی که
کتابتش را
مکاتب را مالی است وفا میکند ببدل کتابت ومر ویرا وارث است وسید است اگر مجتمع باشند
وارث با سید ویسقط قود ورثه علی ابیه یعنی ساقط میشود قودی که وارث این قود را
قتل
پدرش یعنی کرد پدر شخصی را که ولی قصاص پسر است چنانچه کشت مادر پسرش ساقط میشود
قصاص از جهة حرمت ابوت ولا یقاد الا بالسیف ویستوفی الکبیر قبل کبر الصغیر خلافا
لهما یعنی قصاص کرده نمیشود مگر بسیف واستیفای قصاص میکند کبیر یعنی از بالغ
صغیر درحالتی که مر کبیر وصغیر را بود چنانچه مقتولی است که دو ولی دارد یکی کبیر دویم صغیر
استیفای کبیر میکند قبل از بلوغ صغیر وبقول امامین کبیر را ولایت نیست تا بلوغ صغیر
وفی قتل مسلم مسلما ظنه مشرکا عند التقاء الصفین الکفارة والدیة یعنی در قتل مسلم
دوبرو
مسلمی را گمان برده است این مسلم را کافر در وقت روبرو شدن لشکر اسلام بلشکر کفار کفارت است
نه قصاص زیرا که خطا در قصد است و دیت نیز واجب است که این دو صف بیکدیگر مخلوط
نشده باشند که اگر این مسلم در صف کافر ایستاده بود دیت نیست وفی موته بفعل نفسه

وزید وشیخ وحیة ثلث الدیة علی زید یعنی در موتی که بفعل خود شن بود زید وبفعل سبع

وبفعل حیه بود ثلث دیة است بر زید ولا شیء بقتل مکلف شهر سیفا علی مسلم او عصا لیلا

نهارا فی مصر یعنی چیزی واجب نمیشود بسبب قتل مکلفی که ظاهر کرده شمشیر برابر مسلمانی

زیرا که سیف سریع القتل است پس احتیاج میشود در قتل وی همچنین است اگر ظاهر

کرد عصا را بر مسلمانی در شب در غیر مصر که کسی بفریاد وی نمیرسد مضطر است در دفع بخلاف

روز در مصر که بفریاد وی میرسند مردم همچنین است اظهار عصا بر مسلم در مصر در شب که لازم است

زیرا که در شب بفریاد وی نمیرسد والدیة فی ماله فی غیر مکلف والقیمة فی قتل جمل صال علیه

یعنی وجوب دیة در مال قاتل است نه بر عاقله در غیر مکلفی که اظهار کرده است سلاح را

بر غیر وغیر قتل کرده است عمدا ونزد امام شافعی رح چیزی واجب نمیشود وقیمة در قتل شتری

که حمله کرده است بر قاتل است زیرا که تلف کرده است مال معصوم را **ویجب القود فیما**

دون النفس ان امکن المماثلة کقطع الید من المفصل والرجل ومارن الانف

والاذن یعنی واجب میشود قصاص در مادون نفس اگر ممکن بود رعایة مماثلة ومساوات

والا قصاص واجب است همچون قطع ید از مفصل وقطع رجل از مفصل که قصاص واجب است

اگر چه قاطع اکبر بود از ید مقطوع زیرا که مماثلة ممکن است بخلاف قطع ید از نصف

ساعد وقطع رجل از نصف ساق که مماثلة ممکن نیست پس قصاص واجب نیست

وهمچون قطع نرمی بینی ونرمی گوش که مساوات ممکن است پس قصاص واجب است وکل

شجة یمکن فیها المماثلة یعنی قصاص واجب است در هر شکستگیه که ممکن بود مماثلة همچون

موضحه وموضحه آنست که استخوان سر ظاهر شود وعین قائمة ذهب ضوءها فتجعل

علی وجهه قطن رطب ویقابل عینه بمرآة محماة لا ان قلعت یعنی چشمی که استاده است

در موضع

ودر شب بغیر مصر اگر روز بود در مصر بود بقتل وی قصاص واجب میشود نزد امام اعظم رح زیراکه عصا اگر چه بطی القتل بود ولیکن در شب در غیر مصر

در موضع خود لیکن رفته است نور وی بسبب زدن وی گردانده میشود یعنی برسته میشود
بروی ضابی بینه تر را و مقابله کرده میشود چشم وی با آینه تفسان تا نور چشم وی برود
وقصاص کرده میشود اگر کنده باشد چشم وی ولا فی عظم الا السن فتقلع ان قلعت وتبرد
ان کسرت یعنی قود واجب نیست در استخوان شکستن از جهت احتمال زیادة ولتعد آن مکرر ند تا که
کنده میشود اگر کنده باشد وسوهان کرده میشود اگر شکسته باشد لیکن بشکسته برد الحدید یا لمبرد
یعنی سوده میشود آهنی را سوهان ولا بین رجل وامراة وحر وعبد وعبدین یعنی قصاص واجب
نیست میان رجل وامراة و در میان حر وعبد و در میان دو عبد در ما دون النفس زیرا که اطراف
بمنزلهٔ اموال است والجائفة یعنی قصاص نیست در جراحت آن جراحت که درون رسیده
باشد واللسان والذکر الا من الحشفة یعنی قصاص نیست در لسان و در ذکر مگر قطع کرده باشد
شد حشفه را که قصاص است زیرا که در لسان و در ذکر قبض و بسط است پس متعذر است رعایت
مماثلت اما در حشفه بنابر آنست که موضع قطع معلوم است پس ممکن رعایت مماثلت و اگر بعضی حشفه
مقطوع شده باشد قصاص نیست زیرا که مقدار بعض معلوم نیست وخُیّر المجنی علیه ان کانت
ید القاطع ناقصة منه یعنی خیار داده شد کسی که جنایت کرده شده بروی اگر باشد
ید قاطع ناقصة الاصابع باشد خواه از بهر آن کس خواهد قطع کند والارش کامل گیرد
او الشجة تستوعب ما بین قرنی المشجوج لا الشاج یعنی خیار داده شده است در شکستگی
استیعاب میکند میان دو شاخ کسیکه سروی را شکسته شده است یعنی بهر دو طرف سر وی
رسیده است و استیعاب نمیکند میان دو شاخ کسی را که شکسته اگر قصاص کرده شود
یعنی مردی سر مردی را شکست بطوریکه قصاص واجب میشود مثلا طول شکستگی که یا سنگ است
منجوع خود است بطوریکه این یک شکستگی بر دو طرف وی رسیده است اما سر شاج

جراحت
و جائفه جراحتی است که بجوف رسیده که
کنند دندان سوهان

کلان است بطوریکه اگر سنگ سر او شکسته شود از سر وی بدو طرف نمیرسد پس عیبی که بمجروح
لاحق میشود بیشتر است از عیبی که شاج را لاحق میشود و درین صورت خیار داده است مجروح
را اگر خواهد قصاص کند و اگر خواهد دیت گیرد و در عکس وی نیز خیار داده شده است
ویسقط القود بموت القاتل وبعفو ولی له وصلحه وللباقی حصته من الدیة یعنی ساقط
میشود قصاص بسبب مردن قاتل از جهة فوت محل استیفا و بسبب عفو ولی از اولیا و بسبب صلح
ولی از نصیب خود بعوض و مر باقی ورثه را حصه ویست از دیت و در موت خلاف
امام شافعی است ویقتل جمع بفرد وبالعکس یعنی قتل کرده میشود بسبب یک مرد قومی که
مباشرت کرده عمدا قتل کرده باشند و همچنین است بعکس و ان حضر ولی واحد قتل له
ویسقط حق الباقین یعنی در صورتیکه یک کس جماعتی را کشته باشند بعد از آن حاضر شد
ولی یکی از مقتولین قتل کرده شد از برای این ولی و ساقط شد حق این جماعت
باقی را و بقول امام شافعی اگر قتل کرده شد بتعاقب قتل کرده میشود از برای اول
و حکم بدیه کرده میشود از ترکه وی از برای کسیکه بعد از اول اگر قتل کرده باشد معا
قرعه انداخته میشود و قصاص کرده میشود از برای کسیکه قرعه بنام وی بر آمده است
و حکم کرده میشود از برای باقی و بقول بعضی از برای مجموع است و قسمت کرده میشود
بان میان مجموع ولا تقطع یدان بید یعنی در صورتیکه دو کس دست یکی را بریده اند
قطع کرده نمیشود دو دست این دو کس را بسبب دست این یک کس بلکه لازم میشود دیت دست
بر هر دو یعنی ایشان و بقول امام شافعی بعوض قصاص است و این خلاف در جایی است که هر دو
بیکبار کارد انداخته قطع کرده باشند و یقاد عبد اقر بقود یعنی قصاص کرده میشود
عبدیکه اقرار کرده است بقصاص ومن رمی عمدا فنفذ الی آخر فماتا یقتص للاول
علی

وعلی عاقلة الدیة للثانی یعنی کسی تیر انداخت تعمدا بر کسی و از وی گذشته
بدیگری رسید و مردند هر دو کس قصاص کرده میشود از برای اول و بر عاقله دیه است
از برای ثانی زیرا که اول عمد است و ثانی خطا است ومن قطع فعفا عن قطعه
فمات منه ضمن قاطعه دیته یعنی کسی قطع کرده است رجلی را بعد از ان عفو
کرد مقطوع از قطع وی بعد از ان مرد این رجل از جهة قطع وی ضامن شد
قاطع دیت وی را در مال خود نه بر عاقله وی بقول امامین عفو از قطع عفو از
نفس نیز ولو عفی عن الجنایة او عن القطع وما یحدث منه فهو عفو عن النفس
فی الخطاء من ثلث ماله والعمد من کله یعنی عفو کرد از جنایت یا از قطع و آنچه آخر
پیدا میشود از قطع این عفو عفو است از نفس پس در خطا از ثلث مال وی و در
عمد از کل مال وی معتبر است یعنی عفو از جنایة خطا عفو از دیه است پس از ثلث
معتبر است زیرا که دیه مال است پس حق ورثه متعلق بدیه میشود و عفو وصیت است
پس از ثلث معتبر است اما در عمد موجب وی قود است و قود مال نیست پس حق
ورثه متعلق نمیشود پس صحیح است عفو از کمال از وی والقود یثبت ابتداء للورثة
لا ارثا یعنی قود ثابت میشود اول بار هر ورثه را نه بطریق ارث فلا یصیر احدهم خصما
عن البقیة یصیر متعرض حجت بر ثبوت خلاف میشود یعنی هر جاییکه ثبوت قصاص ورثه
بطریق خلافت بوده باشد پس نمیگردد یکی از ورثه خصم از باقی ورثه فلو اقام حجة
بقتل ابیه غائبا اخوه لحضر یعیدها یعنی اگر اقامت کرد حجة را بقتل پدرش در حال
آنکه غایب است برادرش پس حاضر است اعاده حجة میکند نزد امام اعظم بخلاف امامین وفی الخطاء
والدین لا یعید فی قتل بخطا احتیاج باعاده بینه نیست زیرا که موجب خطا مال است

پس طریق ثبوت وی مال است و همچنین است در دین هرگاه که اقامهٔ بینه کرد یکی از
دو وارث که پدر وی را بر فلان مبلغ کذا دین است بعد از آن حاضر شد برادر وی حاجت
نیست بتجدید العبرة بحال الرمی لا الوصول فتجب الدیة علی من رمی مسلما فارتد
فوصل یعنی اعتبار انداختن دارد بحال رسیدن تیر پس واجب است دیة بر کسی که
تیر انداخته است مسلمانی را و بعد از تیر انداختن مرتد شده است آن مسلمان بعد از آن
رسیده است با آن مسلمان و کشته است بخلاف امامین که دیة واجب نیست بر رامی **کتاب
الدیات** بدانکه دیة مصدر ودی است و عرب میگوید ودی القاتل المقتول یعنی مال
داد ولی را بنفس بعد از آن مستعمل شده است در نفس مالی که در بدل نفس داده میشود و فاء
ودی محذوف است بعوض هاء الدیة من الذهب الف دینار و من الفضة عشرة
آلاف درهم و من الابل مائة و هذه فی شبه العمد ارباع من بنت مخاض و بنت لبون و حقة
و جذعة و دیة المغلظ یعنی دیة از ذهب هزار مثقال است و از نقره ده هزار درهم
که هفت هزار از نقره میشود و از شتر صد است و این شتر گشته چهار نوع است بیست
پنج از بنت مخاض است و بنت مخاض شتری است که یک سال را تمام کرده و یا در دوم مانده
است و بیست پنج از بنت لبون است و آن شتری است که دو سال تمام کرده و یا در سیم مانده
است و بیست پنج از حقه است و آن شتری است که سه ساله را تمام کرده و یا در چهارم
مانده است و این دیة از ابل دیة مغلظ است معنی تغلیظ آن است واجب کرده اند
جز برای که نبود خطا و این مذهب امام اعظم است و امام ابو یوسف است و فی الخطأ
اخماس منها و من ابن مخاض یعنی در قتل بخطا پنج نوع است از ابل چهار
نوع از آن است که مذکور شد از هر کدام نوع بیست است و بیست دیگر از ابن مخاض است

بجموع

یا در سه مانده یا در چهار مانده

واجب کرده اند جز برای که نبود خطا

مجموع صوم شش ماهست و این مخصوص مشتری است که یکساله را تمام کرده و یا دو ماه مانده است
ونزد امام شافعی رحمه الله بجای این مخصوص ابل است و کفارت ایشان عتق مؤمن
فان عجز صام شهرین ولاء یعنی کفارت شبه عمد و خطا عتق بندهٔ مؤمن است
واگر عاجز شود از عتق روزه دارد دو ماه متصل و اطعام نیست در وی و کفارت
وصح رضیع احد ابویه مسلم لا الجنین یعنی صحیح است آزاد کردن بندهٔ شیرخوارهٔ
خود را اگر یکی پدر و مادر وی مسلمان بود چونکه طفل تابع خیر الابوین است در دین
وصحیح نیست عتق جنین که آن گوشت پاره ایست که در شکم مادر است زیراکه عضو است
من وجه و حیوة وی و عدم حیوة وی معلوم نیست والمرأة نصف ما للرجل فی الدیة
النفس وما دونها یعنی دیهٔ مرأه نصف آنست که مرد راست در دیهٔ نفس و ما دون نفس
که واجب میشود در قتل مرأه بخطا پنج هزار درهم و در قطع وی دو هزار و پانصد درهم
والذمی کالمسلم فی الانف والحشفة والعقل واحدی الحواس واللسان ان منع
اداء اکثر الحروف واللحیة وشعر الرأس کل الدیة یعنی در قطع انف و حشفه و در
زدن که عقل وی رفته باشد یا یکی از حواس که آن شم است و ذوق است و سمع است و بصر
است رفته باشد و در قطع لسان بطوریکه منع اداء اکثر حروف کند و در لحیه و در شعر
رأس یعنی فعلی کرد که لحیه و شعر رأس وی بدر نمی آید دیه تمام است کما فی اثنین
مما فی البدن اثنان ففی احدهما نصفها یعنی همچنانکه واجب میشود کل دیه در دو از آن
چیزیکه در بدن او است پس در عینین یا یدین یا رجلین یا حاجبین یا شفتین یا
اذنین یا الیتین یا دو پستان مرأه کل دیه است و در یکی ازین اعضای مذکوره نصف
دیه است وفی اشفار العینین وفی احدها ربعها یعنی همچنین است دیه کل واجب میشود

در مژه‌های دو چشم و قفا که فعل کرده که نروید و در یکی مژه‌ها ربع دیه است وفی کل اصبع عشرها
وفی المفصل غیر الابهام ثلثه وفیه نصفه کما فی کل سن یعنی در هر انگشت دست
و پای عشر دیه است و در مفصلی انگشتی که غیر ابهام است ثلث عشر است چون سه مفصل است
و در ابهام نصف عشر است چون دو مفصل است چنانچه در هر دندانی نصف عشر است
وکل عضو ذهب نفعه بضرب ففیه دیته یعنی هر عضوی که رفته است نفع وی بسبب زدن واجب
است دیه آن عضو چنانچه زد در دست وی که شل شد یا در چشم وی که نور وی
رفت ولا قود فی شجاج الا فی الموضحة عمدا وفیها خطأ نصف عشر الدیة یعنی قصاص نیست
در شکستن سر مگر موضحه در حالتیکه بقصد بوده باشد و در حالت خطا نصف عشر دیه است
در موضحه مساوات ممکن است بخلاف غیر موضحه که ممکن نیست و موضحه آنست که استخوان سر
نمایان شود چنانچه مذکور شد وفی الهاشمة عشرها یعنی در هاشمه عشر دیه است و هاشمه
آنست که استخوان سر شکسته باشد یا خود را هشم یعنی کسر است والمنقلة عشر ونصفه یعنی
و منقله عشر دیه و نصف عشر دیه است و منقله آنست که استخوان بجا شده باشد بعد از
شکستن وفی الآمة والجائفة ثلثها یعنی در آمه و در جائفه ثلث دیه است آمه آن
است که جراحت تمام وی دماغ رسیده باشد و آمة دماغ پرده است که دماغ در وی جمع بود
و جائفه جراحتی است که بجای اکبر رسیده وفی الجائفة نفذت ثلثاها یعنی جائفه نفوذ
کرد بجانب دیگر گذشته ثلثان دیه است زیرا که بمنزله دو جائفه است وفی الحارصة
والدامعة والدامیة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق حکومة عدل یعنی حکومت
عدل خارصه آنست که پوست سر خراشیده شود و دامعه که خون ظاهر شود و سیلان نه
نکند همچون خون در چشم و دامیه آنست که خون سیلان کند و باضعه آنست که
پوست

پوست بریده شود و متلاحمه آنست که شق شده باشد گوشت بعد از ان بهم پیوسته باشد

و سمحاق آنست که ببرد تا که میان گوشت و استخوان است رسیده باشد یعنی در جمیع

مذکوره حکومة عدل واجب میشود و حکومت عدل آنست که گفته است فیقوم عبدا

بلا هذا الاثر ثم معه فقدر التفاوت بین القیمتین هو هی منه [من الدیة] بفتوی یعنی قیمة کرده

شود مجنی علیه در حالتی که عبد فرض کرده شده است بی این جراحت بعد از قیمة کرده میشود

با این جراحت بعد از ان نظر کرده میشود تفاوت میان این دو قیمة از دیة مثلا قیمة وی

این جراحت هزار دینار است و با این جراحت بود نه صد دینار است پس تفاوت میان

این دو قیمة صد دینار است که عشر هزار دینار بود پس هزار دینار گرفته شود از

ده هزار درهم دیة و این قدر تفاوت حکومت عدل است و ضمیر هو راجع بقدر تفاوت است

و ضمیر هی راجع بحکومت عدل است و باین تفسیر فتوی داده شده است و قیل یعنی

حکومت عدل آنست که نظر کرده شود نسبت این شجه بموضحه واجب میشود بمقدار این تفاوت

از نصف عشر دیة و فی اصابع ید مع نصف الساعد نصف دیة و حکومة عدل والکف

تابع والعبرة للاصابع یعنی در اصابع ید با نصف ساعد نصف دیة حکومت عدل است

و کف تابع اصابع است و اعتبار اصابع راست تا که اگر پنج انگشت را قطع کرد

نصف دیت است و اگر با کف قطع کرده است نصف دیت نیز و فی الاصبع زایدة

و عین صبی و لسانه و ذکره و حکومة عدل لو لم یعلم الصحة بما دل علی نظره و کلامه

و حرکة ذکره یعنی در انگشت زایدی و چشم صبی و لسان صبی حکومت عدل است

اگر معلوم نباشد صحت این اعضا بچیزیکه دلالة کند بر نظر این صبی و کلام وی

و حرکة ذکر وی یعنی صبی صغیر است بمرتبه صغیر معلوم نمیشود وی ببیند یا تکلم کند

یا حرکت کند ذکر وی و رنجور شود حکومت عدل است و اگر معلوم بود حیات این
اعضا دیت کل واجب میشود بالاتفاق و نزد امام شافعی بر هر تقدیر دیه کامل واجب شود
ولا یقاد جرح الا بعد برئه یعنی قصاص کرده نمیشود مگر بعد از نیک شدن زیرا که
در جراحت مآل اعتبار دارد زیرا که مآل فی الحال معلوم نیست که آیا باشد که بسرایت
به نفس کشد پس قتل واجب میشود پس مادامیکه سرایت و عدم سرایت معلوم نیست
و قصاص نیست و بقول امام شافعی قصاص کرده میشود وعمد الصبی والمجنون خطاء
وعلی العاقلة الدیة بلا کفارة وحرمان ارث یعنی قتل عمد صبی و مجنون خطا است
و بر عاقله دیه است بی آنکه کفارت واجب شود و از میراث محروم شود بشرطی که عاقله
به پانصد کس رسد اگر کمتر بود دیه در مال صبی و مجنون است ومن ضرب بطن امرأة
یجب غرة خمسمائة درهم علی عاقلته ان القت میتا ودیة ان القت حیا فمات
یعنی کسی که زد در شکم زن واجب است غرة که پانصد درهم است بر عاقله وی اگر انداخته
باشد این زن جنین میت را دیت کامل واجب میشود اگر انداخته باشد جنین
زنده را بعد از آن مرده بود بدانکه غره در اصل برگزیده مال است چون اسب و شتر
خوب مثل و غرة و دیة ان القت میتا فماتت الام ودیة الام فقط
ان ماتت فالقت میتا ودیتان ان ماتت فالقت حیا فمات یعنی غره و دیه واجب میشود
اگر انداخته باشد میت را بعد از آن مرده باشد ام و دیه ام واجب میشود پس اگر مرده
باشد بعد از آن انداخته باشد میت را زیرا که احتمال دارد موت جنین بسبب ضرب نبوده
باشد بلکه بسبب خفه شدن یا از موت ام بود و دو دیه واجب میشود اگر ام مرده باشد
بعد از آن انداخته باشد جنین حی بعد از آن مرده باشد جنین وما یجب فی الجنین

لورثته

لورثته سوی ضاربه یعنی و غره که واجب میشود در جنین بوارث جنین برسد
غیر ضارب وی اگر ضارب وارث بود زیرا که قاتل را از میراث چیزی نمی رسد و فی جنین
الامة نصف عشر قیمته فی الذکر و عشر قیمته فی الانثی یعنی در جنین امه نصف عشر قیمة
جنین است در ذکر عشر قیمة جنین است در انثی بدانکه جنین هر گاهی که حر باشد
واجب است یا نصف در ربع مذکر بود یا مؤنث بود وما استبان بعض خلقه کالتام
یعنی الجنین که ظاهر شده است بعضی خلق وی همچون تام الخلق است در حکم و ضمن الغرة
عاقلة امرأة اسقطت میتا عمدا بدواء او فعل بلا اذن زوجها یعنی ضامن
میشود عاقله امرءة که انداخته است جنین میت را بقصد بدارو یا بعملی که کرد بجانب
زهدان شکم خویش بقصد بی اذن زوجش و اگر باذن زوج بود لازم نمیشود هیچ چیز

فصل ومن احدث فی الطریق العامة کنیفا او میزابا او جرصنا او دکانا
وسعه ذلک ان لم یضر بالناس یعنی کسیکه احداث کرد در راه عامه متوضای یا ناودان
یا جرصنی یا دکانی جایز است ویران کردن اگر ضرر نکند بمردم و جرصن بقول بعضی
برج است و بقول مجرای آب است که گذاشته میشود در حایط و بقول بعضی بالاخانه است که
اخراج کرده میشود از حایط یا بنا کرده شود بر وی ولکل نقضه یعنی بر هر یک از اهل
طریق میرسد ویران کردن این اشیاء مذکوره اگرچه ضرر نکند حاصل آنست که اگر ضرر
میکند جایز نیست احداث اینها اصلا و اگر ضرر نمیکند جایز است لیکن با وجود آن
جایز است هر یکی از اهل طریق نقض وی وفی غیر نافذ لایسعه بلا اذن الشرکاء
یعنی احداث این اشیاء مذکوره در کوچه غیر نافذ جایز نیست بی اذن شرکا اگرچه ضرر نکند
وضمن عاقلته دیة من مات بسقوطها کما وضع حجرا او حفر بئرا فی الطریق فتلف

به نفس یعنی ضامن شد عاقله کسی که احداث کرده است این اشیاء مذکوره را دیة

کسی که مرده است بسبب افتادن بر این اشیا همچنانک نهاده سنگی را یا کنده چاهی را

در راه و تلف شده است بسبب این نهادن و کندن آدمی ضامن میشود عاقله لا ان

مات جوعا او غما یعنی ضامن نمیشود اگر مرده بود از جهة جوع یا از جهة غم بعد از ا

فتادن در چاه و مراد بغم خفه شده مرده است بسبب بند چاه و نزد امام ابو یوسف

در مردن بغم خفه ضامن است و نزد امام محمد لابد ضمان است در جمیع وجوه وان اتلف به بهیمة ضمن

یعنی اگر تلف شد بسبب نهادن سنگ یا کندن چاه چارپایی ضامن شده نهنده و کننده

ان لم یاذن یعنی وجوب ضمان در جمیع صوریکه مذکور شد وقتی است که اذن امام نبوده

باشد در احداث این امور که اگر اذن امام بوده باشد ضمان نیست زیرا که امام را

ولایة عام است ورب حائط مائل الی طریق العامة وطلب نقضه مسلم او ذمی

ممن یملک نقضه کالراهن بفک رهنه وولی الطفل والوصی والمکاتب والعبد

التاجر فلم ینقض فی مدة یمکن نقضه ضمن بالاتلف به وعاقلة النفس یعنی رب حائطی

که میل کرده است بجانب راه عامه وطلب کرد نقض ویرا مسلمی یا ذمی از کسیکه مالک

نقض است باینطور که دیوار تو میل کرده بجانب راه ویران کن همچون راهن که

مالک نقض است بفک رهن همچون ولی طفل و وصی طفل که اگر حائط صغیر میل

کرده باشد و اشهاد کرده شده باشد بر ولی یا وصی و این حائط افتاد و تلف کرد

چیزی را ضمان وی در مال صغیر است و همچون مکاتب که مکاتب را ولایة نقض است

و همچون عبد تاجر که ولایة نقض دارد و نقض نکردند در مدتی که ممکن بود نقض ضا

من شد مالی را که تلف شده است بسبب افتادن حائط و ضامن شد عاقله دیة

اگر تلف

اگر تلف شد آدمی یا ستوری اگر گفته شود که قوم ذکر کرده اند اشهاد را نیز در تضمین تا که
اگر در صورت اشهاد آن نیست که گویند قد تقدمت الی هذا الرجل فی هدم حایط هذا
پس چرا اهمال کرده است مصنف جواب آنست که اشهاد شرط نیست بلکه از برای تمکن
بر اثبات در وقت انکار پس اشهاد از برای احتیاط است لا من طلب فباع وقبضه
المشتری فسقط یعنی ضامن نمیشود که طلب هدم کرده شد بعد از ان فروخت دار را
و قبض کرد مشتری و مشتری نیز ضامن نیست بنا بر عدم طلب اگر کرده شد ضامن نیست
او طلب ممن لا یملک کالمودع ونحوه یعنی یا طلب کرد از کسی که مالک نقض نیست همچون
مودع و مثل مودع همچون مرتهن و مستاجر که ضامن نیست و ان مال الی دار احد
فله الطلب یعنی اگر میل کرده شد بجانب داری یکی این کس را ولایة طلب نقض است و
پس نه غیر وی را و ان بنی مایلا ابتداء ضمن بلا طلب یعنی اگر بنا کرد که شد مایل است از
ابتدا پس ضامن شد بی طلب و ان طلب احد الشرکاء او حفر او دار مشترکة فالضمان
بالحصة یعنی اگر طلب نقض کرده شد یکی از شرکاء در حایطی که مشترک است میان
پنج کس مثلا بعد از ان افتاد مال یا نفس تلف شد یا کند چاهی در داری که مشترک است میان
سه کس مثلا بی اذن شریکه و تلف شد مال یا نفس درین جا ضمان بحصه است در هر دو صورت پس
صورت اول خمس واجب میشود در تلف مال و خمس دیه واجب میشود بر عاقله در تلف نفس
و در صورت ثانی ثلثان مال واجب میشود در تلف مال و ثلثان دیه واجب میشود در تلف

باب جناية البهيمة ضمن الراکب ما اتلفه دابته یعنی ضامن شد راکب آنچیزی را که تلف
کرده است دابه وی بدین طور که کوفت خر یا اسب با پای وی رسید یا بسر وی رسید
بدندان گزند یا پهلو زد و تلف شد چیزی بسبب این افعال ضامن شد راکب

زیراکه احتراز این امور ممکن لا ما نفحت رجلها او ذنبها او تلفی برائت او بالت

فی الطریق سایرة او وقفت کذلک یعنی ضامن نمیشود راکب خر زیراکه به تیزی

زده ست یا تلفی شد بسبب سرگین انداختن یا بول کردن فرود آمده بود در راه

یعنی این افعال را کرد در حالتی که راه میرفت دابه یا ایستاده کرده بود صاحب دابه از برای

سرگین انداختن ایستاده کرده بود یا بول کردن و اگر از برای غیر سرگین انداختن ایستاده

بوده اند تلف شد ضامن میشود او اصابت حصاة او حجرا صغیرا او نحوه فقأ عینا یعنی

سنگ ریزه کور

یا رسیده باشد دابه سنگ ریزه را یا سنگ خورد ویرا او مثل ویرا او کور کرد چشمی را ضامن نمیشود

زیراکه احتراز ازین نوع امر متعذر است وضمن بالکبیرة یعنی اگر رسیده باشد سنگ کبیر

و کور کرده باشد ضامن میشود زیراکه احتراز وی ممکن است بعضی گفته اند کبیر آنست که راکب

بیند به تکلف ویرا والسابق والقاید کالراکب الا ان الکفارة علیه فقط یعنی اگر کسی میراند والقاید

دابه یا کشید کرده میرود همچون راکب است در ضمان مگر کفارت قتل بر راکب است و بس نه بر

سابق و قاید و دیگر راکب محروم از میراث میشود نه سابق و قاید و ان اصطدم فارسان

ضمن عاقلة کل دیة الآخر یعنی دو سوار بهم دیگر زدند و مردند هر دو ضامن شد

عاقله هر یک دیه آن دیگر را و بقول امام شافعی و امام زفر لو ضامن میشود هر یک

نصف دیه دیگر را و ان ارسل کلبا فاصابه فی فوره ضمن العاقل ان سائقه رانده

در حال بجری

وفی الطیر والدابة المنفلتة یعنی اگر ارسال کرد کلبی را پس رسید و زحال و تلف شد ضامن

گریخته

شد اگر رانده باشد باوجود ارسال ضامن نمیشود در طیر و دابه که گریخته است و تلف

کرده است در طیر رانده باشد ضامن نمیشود وان اجتمع الراکب و الناخس ضمن هو حیث

النفحة یعنی اگر جمع شد راکب و ناخس ضامن شد این ناخس تا که نفحه را دو معنی ناخس

خزنی

خله

خله کردن است واین دابه به تیزی تمشی یا بدستش زد یا کریخت و بدیکری پیلو زد
وکشت ضامن نشد باخس نه راکب و نزد امام ابو یوسف هر دو راکب و باخس بنصفین است
واین بر تقدیر یست که اذن راکب نخس نکرده بود که اگر باذن بود ضامن نیست ناخس را
ویجب فی فقاء عین شاة القصاب ما نقص یعنی واجب میشود در کور کردن چشم گوسفند
قصاب نقصان وی وفی عین البقرة والجزور والحمار والبغل والفرس ربع القیمة یعنی
واجب میشود کور کردن گاو قربانی و اشتر قربانی و حمار و بغل و فرس ربع قیمة است باب
جنایة الرقیق ان جنی عبد خطاء دفعه سیده بها او فداه بارشها حالا
یعنی اگر جنایت عبد بخطا دفع کند این عبد را سید او به مجنی علیه بسبب جنایة یا ارش
جنایة دهد فی الحال و نزد امام شافعی جنایة در رقبه عبد است فروخته میشود
مگر ارش ویرا مولی دهد فان باعه او وهبه او اعتقه او دبره او استولدها و لم
یعلم بها فهو ضمن الاقل من قیمته ومن الارش وان علم غرم الارش یعنی فروخت
مولی یا هبه کرد یا اعتاق کرد یا تدبیر کرد یا استیلاد کرد امه جانیه حال آنکه عالم
نبود بجنایة عبد ضامن میشود اقل از قیمة عبد را و ارش را هر کدام که کمتر است
جانیرا امید بود و اگر عالم باشد ضامن شد ارش را و دیة العبد قیمته یعنی دیة عبد
قیمة عبد است پس اگر قتل کرد عبد بر الخطا قیمة عبد واجب میشود و لیکن زیاده
کرده نمیشود بر ده هزار درهم فان بلغت هی دیة الحر و قیمة الامة دیة الحرة نقص
من کل عشرة یعنی اگر رسید قیمة عبد بدیة حره و دیة امه بدیة حره کم کرده شود از
هر یکی ازین دو قیمة ده درهم از جهة نقصان مرتبه عبد از حر پس حکم کرده
میشود در صورة ده درهم کم ده هزار درهم و در امه ده درهم کم پنج هزار درهم و در والتی

پنج درهم کم میشود و نزد امام ابو یوسف و امام شافعی پر قیمت عبد واجب میشود اگرچه شود

و فی الغصب قیمته ما کانت یعنی در غصب واجب میشود قیمت آنچه واجب میشود و این

باجماع است زیراکه معتبر در غصب مالیه است نه آدمیت و ما قدر من دیة الحر قدر منه

قیمته یعنی آنچه که تقدیر کرده است از دیه حر تقدیر کرده شده است از قیمت عبد زیرا که

قیمت در عبد بمنزله دیه است در حر پس در عبد واجب است نصف قیمت عبد آنچه در حر واجب

شود در اصح و فی فقء عینی عبد دفعه لسیده و اخذ ثمنه او امسکه بلا اخذ النقصان

یعنی در کور کردن دو چشم عبد دفع کند عبد را سید عبد بحالی و اخذ کند ثمن عبد را

یا نگاهدارد عبد را بی آنکه اخذ نقصان کند و بقول امامین اگر خواهد دفع

کند و اخذ کند قیمت و الا اخذ نقصان کند و بقول امام شافعی نگاهدارد

و اخذ قیمت کند و ان جنی مدبر او ام ولد ضمن السید الاقل من قیمته و من الارش

ارش را یعنی اگر جنایت کرد مدبر یا ام ولد ضمان کند سید اقل از قیمت مدبر و ام ولد را و از

فان جنی اخری شارک ولی الثانیه ولی الاول فی قیمته دفعت الیه بقضاء او

فی جنایاته الا قیمته اخذه و تبع السید او ولی الاول ان دفعت بلا قضاء یعنی اگر جنایت

کرد مدبر و ام ولد دیگر بار در حالتی که دفع کرده است مولی قیمت بولی جنایت اول بقضا

و بر مولی چیزی لازم نبود در این صورت شریک شود ولی جنایت اولی را در قیمتی که دفع

کرده شده است بولی جنایت اولی بقضا زیراکه نیست در جنایت متعدده مدبر و ام ولد

مگر قیمت واحده تا که اگر اعتاق کرد مولی در حالتیکه جنایت متعدده کرده بود لازم

نیست بر مولی مگر یک قیمت و ولی جنایت ثانیه مخیر است اگر خواهد در پی شود سید را

و اگر خواهد در پی شود ولی جنایت اولی را که اگر دفع کرده باشد قیمت بی قضاء این نزد

امام اعظم

و امام اعظم است و بمذهب امامین در بی شود سید را ومن غصب صبیا حرا

فمات معه فجاة او بحمی لم یضمن وان مات بصاعقة او نهش حیة ضمن عاقلته الدیة

یعنی اگر غصب صبی حر را کرد یعنی بگرفت از نفس بعد از ان مرد این صبی در ید غاصب بناگاه

داشتن یا بتب ضامن نمیشود غاصب و اگر مرد بصاعقه و بسبب جادو یا بگزیدن مار

مثلا ضامن میشود عاقله غاصب دیه صبی را و قیاس آنست که ضامن نمیشود در هر دو صورت

چنانکه قول امام شافعی و امام زفر است زیرا که چونکه غصب در حر نمیرود و لیکن ضمان

وی باعتبار اتلافست نه غصب کما فی صبی اودع عبدا فقتله یعنی همچنانکه ضامن

میشود عاقله در صبی که ودیعه گذاشته شده است نزد صبی عبدی و قتل کرد این صبی عبد را میشود

وان اتلف مالا بلا ایداع ضمن وان اتلفه بعده لا یعنی اگر تلف کرد صبی بلا ایداع

ضامن شد صبی نه عاقله وی و اگر تلف کرد بعد از ایداع ضامن نمیشود صبی زیرا که اتلاف است

که از جنب صاحب مال است زیرا که عادت صبیان تلف است پس هرگاه که ودیعه گذاشته است

نزد صبی گویا که اذن کرده است بر اتلاف **باب القسامة** بدانکه قسامه خود است

از قسم یعنی سوگند میشود اقسم بالله ما یعنی سوگند میخورند بالله سوگندها میت به

جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عینه وجد فی محلة او

اکثره او نصفه مع رأسه لا یعلم قاتله وادعی ولیه القتل علی اهلها او بعضهم

حلف خمسون رجلا منهم یتخیرهم الولی یعنی میتی که بوی اثر جراحت است

یا اثر ضرب است یا اثر خفه کردن یا اثر خروج دم است از گوش وی یا از چشم

وی که یافته شده است این میت را در محله یا اکثر میت را یا نصف میت با رأس

میت که معلوم نباشد قاتل وی و دعوی کرد ولی مقتول قتل را بر اهل محله یا بعض

اہل بجز باشد
ازین محله سوگند داده شد پنجاه مرد را که متحلف ازین محله که اختیار میکند ولی البتی
پنجاه کسرا بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا الا الولی ثم قضی علی اهلها بالدیة
یعنی کیفیت سوگند آنست که گویند بالله ما قتلنا و علمنا له قاتلا و سوگند داده
نمیشود لیکن بعد از آن سوگند خوردند حکم کرده میشود بر اهل محله بدیت میت وان اد
عی علی واحد من غیرهم سقط القسامة عنهم یعنی اگر دعوی کرد ولی قتل بر یک شخص
دعوی
معین از غیر اهل محله ساقط شد قسامه از اهل محله اما دعوی کرد بر یک شخص از اهل
محله ساقط نمیشود قسامه از اهل محله وان لم یکن فیها کرر الحلف علیهم الحتان
تتم یعنی اگر پنجاه کس نباشند از اهل محله تکرار کرده شد سوگند بر اهل محله تا آن و
قت پنجاه سوگند تمام شود پنجاه سوگند و نه جایز نیست ومن نکل حبس حتی یحلف
یعنی نکول کرد از سوگند حبس کرده شد تا آن سوگند خورد ولا ان خرج الدم من
فمه او دبره او ذکره ومع قتیل وجد علی دابة یسوقها رجل فالدیة علی عاقلته
یعنی نیست قسامه و دیه اگر برون آمده باشد خون از دهان وی یا از دبر وی
واگر
یا از ذکر وی اگر خون برون می آید ازین اعضا بفعل کسی همچنین قسامه نیست
در قتیلی که یافته شده است بر دابه که میراننده باشد این دابه را رجلی بلکه دیه بر عاقله
رجل است نه بر اهل محله والراکب والقائد کالسابق یعنی قتیل که در دابه است
دابه
و بر این مردی سوار است یا کوتل کرده میرود همچون سابق است در وجوب دیه
بر عاقله اگر جمع شدند سابق و قاید و راکب ضمان بر عاقله همه ایشان است وعلی دابة
بین قریتین علی اقربهما یعنی قتیلی که یافته شده است بر دابه که درمیان دو قریه است
الجانبه
قسامه و دیه بر اقرب ازین دو قریه است و این بر تقدیر یکه قرب این دو قریه بیکدیگر
نبود که

بود که آواز رسد و اگر آواز نرسد قسامه و دیه نیست بر هیچ کدام ازین دو قریه و فی
دار رجل علیه القسامة و الدیة علی عاقلته ان ثبت انها له بالحجة یعنی در قتیلی یافته شد است
در دار رجلی که برین رجل قسامت است و بعد از قسامه دیه وی بر عاقله رجل است اگر ثابت
شود بحجه اینکه این دار ملک رجل است تا که اگر ثابت نشود بمجرد دعوی دیه بر عاقله نیاید
وان وجد فی دار نفر و القسامة علی اهل الخطة دون السکان و المشترین یعنی یافته
شد قتیلی در دار خودش قسامه بر اهل خطه است نه بر سکان و نه بر جماعه مشتری
چنانچه داری است مشترک میان جماعه اهل خطه و بعض ایشان فروخت بجمعی یا جمعی بعاریه
ساکن اند درین دار قسامه بر جماعه مشتری و برین جماعه ساکن نیست و اهل خطه
صاحبان قبیلی داند که در حین فتح امام قسمت کرد میان غانمین تا ملک شود و نزد
امام ابو یوسف رح اهل خطه و سکان و مشتریان برابر اند در قسامه و دیه فان باع کلهم
فعلی المشترین یعنی اگر فروخته شده باشند همه اهل خطه بر جماعه مشتری قسامه است
و فی دار مشترکة علی عدد الرؤس یعنی دیه در داری که مشترک است میان جمعی بعدد رؤس است اگر چه
بعضی اکثر از بعض بود و فی الفلک علی من فیه و فی مسجد محلة علی اهلها و فی سوق مملوک
بازار
علی المالک یعنی قتیلی که موجود شد در کشتی دیه قسامه بر کسی است که در کشتی است از ملاح و غیره و
در مسجد محله بر اهل محله است و در بازار مملوک بر مالک است بقول امام اعظم و امام محمد و بقول
امام ابو یوسف بر سکان است فی غیر مملوک و الشارع و السجن و الجامع لا قسامة و الدیة
راه عامه
علی بیت المال یعنی بازار غیر مملوک و در راه عامه و زندان و مسجد جامع قسامت نیست و دیه وی
بر بیت المال است و فی بریة لا عمارة بقربها او ماء نهر هدر یعنی در قتیلی که یافته شد است
۱۰ دریا جار
در بیابان که عمارت نیست نزدیک وی یا آب بر ده است این قتیل هدر است خون وی

ولنفس قریب مسافه است که مذکور شد آن استماع صوت است و این بر تقدیری است که بریه مملوک

نبود که اگر مملوک بود واجب است قیمت و دیه بر عاقله مالک و مستحلف قال قتله زید حلف

بالله ما قتلت ولا علمت به قاتلا غیر زید یعنی مستحلف که گفت زید کشته است این قتیل را

سوگند خورد بایشان که بالله که من نکشته ام و نمیدانم قاتل براین قتیل را غیر زید زیرا که

مقصود وی اسقاط خصومت است از خود پس در گفتن وی که زید کشته است بسبب قبول کرده

نمیشود قول وی پس سوگند داده نمیشود باین صفت وبطل شهادة بعض اهل المحلة

بقتل غیرهم او واحد منهم یعنی باطل است شهادت بعض از اهل محله قبول کرده نمیشود غیر از محله یا یکی

از ایشان و مقبول و بقول امامین مقبول است شهادت اهل محله بر غیر محله وفی رجلین فی

بیت وجد احدهما قتیلا ضمن الآخر دیته یعنی دو مرد که در خانه بوده باشند که ثالثی

نبوده باشد درین خانه که یکی ازین مرد یافته شده است کشته و دیه وی بران زنده

نزد امام ابو یوسف و نزد امام محمد ضامن نیست وفی قتیل قریة امرأة عاقلتها

یعنی در قتیلی که یافته شد در قریه که مالک زن است قسامه بر این زن است و اینها

بمذهب امام اعظم است و امام محمد است و نزد امام ابو یوسف نیز در عاقله است هرکه

باب العاقلة العاقلة اهل الدیوان لمن هو منهم یعنی جماعتی که ادای دیت میکنند

مأخوذ است از عاقل بمعنی دیه عاقله اهل دیوان اند یعنی لشکری که مکتوب بود اسامی

ایشان در دیوان یعنی عاقله اهل دیوان اندکه هر کرا این کس از ایشان است و این

بمذهب مالک است و بقول امام شافعی دیه بر قبیله است ولمن لیس منهم تؤخذ من کل

فی ثلث سنین ثلثة دراهم او اربعة یعنی عاقله حی وی است هر کرا که نیست

از اهل دیوان یعنی حی قبیله خود است اخذ کرده میشود از کسی از عاقله در سه سال سه درهم

باچهار

یا چهار درهم باینطور که قسمت کرده میشود دیه بر عاقله از هر کس یکدرهم گرفته میشود تا سه سال بنابرآنست
با یکدرهم و ثلث درهم گرفته میشود اول اصح است و نزد امام شافعی بر هر کس نصف دینار

وان لم یسع الحی ضم الیه اقرب الاحیاء نسباً الاقرب یعنی اگر بگنجد حی
سه درهم را یعنی جماعتی حی کم باشند و در تقسیم دیه بهر کس زیاده است از سه درهم الی ضم کرده میشود
گرفتنی باین حی کسی که نزدیک تر است از روی نسب باین قیاس هر که نزدیکتر است
ضم کرده میشود بحی چنانچه در عصبات والباقی علی الجانی کاحدهم یعنی با وجود ضم اقربا
بحی در تقسیم دیه بهر کس زیاده از سه درهم رسد باقی مانده از سه درهم که بهر کس که قسمت
کرده شده است بر جانی است و قاتل همچون یکی از جماعه حی است و نزد شافعی بر قاتل
وان دیه جزی نیست وللمعتق حی سیده ولمولی الموالات مولاه وحیه یعنی عاقله
قاتل معتق قبیله وی است و عاقله مولای موالات مولای وی است و قبیله مولات است
والمعتبر فی العجم اهل النصرة سواء کانت بالحرفة او غیرها یعنی معتبر در عاقله عجم اهل
نصرت است بحرفه بود خواه بغیر حرفه بود ومن لا عاقله له یعطی من بیت المال ان
کان والا ففی ماله الجانی یعنی کسی که عاقله ندارد همچون لقیط مثل داده میشود دیه
وی از بیت المال اگر بیت المال چیزی نبود و مگر بر جانی است ولا تحمل العاقله
ما یجب بنفس القتیل لا ما یجب بصلح او اقرار لم تصدقه العاقله یعنی تحمل میکنند
عاقله یعنی ضامن میشوند عاقله مالی را که واجب میشود بسبب نفس قتیل نه مالی را که
واجب شده است بسبب صلح یا اقرار و تصدیق نکرده باشند وی را عاقله وعمد سقط
قوده بشبهه یعنی همچنین نیست تحمل میکنند عاقله عمدی را که ساقط شده است قود وی
بشبهه چنانچه قتل کرد مکاتب عمداً و ترک کرد وفا را و هرین مکاتب را وارث

وارث است وسید است وقتل ابنه عمدا یعنی تحمل نمیکند عاقله قتل پسر خویش را عمدا چونکه
قود نیست بر پدر واجب میشود دیه در مال پدر نه بر عاقله ولا جنایة عبد او عمدا
یعنی تحمل نمیکنند عاقله جنایة عبد را بر حر او جنایة عمد یعنی تحمل نمیکنند عاقله جنایة
عمد را در نفس بود یا در مادون نفس وما دون ارش الموضحة بل الجانی یعنی تحمل نمیکنند عا
قله مادون ارش موضحه را یعنی اقل از نصف عشر دیت را باب الاکراه اکراه مصد
ر اکره است یعنی باعث شدن بر کردن امری که میدارد دیگر او را ونخواهد ودر شریعت آنست که
گفته است هو فعل یوقعه بغیره یعنی اکراه فعلی آنست که کرده اند این فعل را بمردی غیر خویش
فیفوت رضاه او یفسد اختیاره مع بقاء اهلیته یعنی پس فوت میشود بسبب آن کره
رضای وی یا فاسد میشود اختیار وی با وجود اهلیه کره بدانکه اکراه بر دو نوع است
یکی آنست که مفوت وی رضا است واین بحبس وضرب می باشد وثانی مفسد اختیار است واین
بتهدید بقتل وقطع عضو میباشد وشرطه قدرة الحامل علی ما هدد به سلطانا کان او لصا
یعنی شرط اکراه قادر بودن مکره است بر چیزیکه تهدید کرده است یابجزی پادشاه بود یا دزد
بود مثلا بروایتی از امام اعظم اکراه از غیر سلطان متحقق نمیشود وفقها گفته اند که این قول
امام اعظم بنابر آنست که در عصر امام اعظم اکراه از غیر سلطان واقع نمیشود ودر عصر ما
از غیر سلطان نیز واقع میشود وخوف الفاعل ایقاعه وکون المکره متلفا نفسا او عضوا
او هو الملجی یعنی شرط دیگر اکراه خوف مکره است ایقاع آن چیز را که تهدید کرده است یعنی غالب
ظن وی آن بود که مکره میکند آن چیز را که تهدید کرده است وشرط دیگر بودن تهدید به است
متلف نفس یا قطع عضو بود واین مکره مضطر است وفاسد است اختیار وی وموجبا
غما یعدم الرضاء یعنی موجبا عطف است بر متلفا یعنی دیگر بودن مهدد به است موجب چیزیکه

معدم

معدوم کردانند رضا را همچون تهدید بحبس مدید و ضرب مولم بدانکه معدوم رضا حاصل

میشود باختلاف ناس زیراکه ارذال باندک ضرب متاثر نمیشوند پس حبس اندک

اکراه نیست در حق ایشان پس حبس میکنند و ضرب شدید میباید تا اکراه متحقق شود بخلاف

اشراف که سخن درشت اکراه است در حق ایشان والفاعل ممتنعاً مما اکره علیه قبل الحوف

او لحق الشرع یعنی شرط دیگر بودن مکره است ممتنع از چیزیکه اکراه کرده است مکره را بر آن

چیز قبل از اکراه و این امتناع وی از مکره به از جهة حق خود شد همچون اکراه بر بیع

مال یا اتلاف مال یا اعتاق عبد یا از جهة حق غیر بود همچون اکراه بر اتلاف مال غیر یا از

جهة حق شرع بود همچون اکراه بر شرب و زنا فلو اکره بالملجی او غیره علی بیع ونحوه او

او اقرار فسخ او امضی یعنی اگر اکراه کرده شد مضطر الیه بحدید و قتل و قطع یا غیر

مضطر تهدید بحبس و ضرب بر بیع مال و مثل وی همچون شری و اجاره یا باقرار بدین

بر او جلی این مکره کرد این افعال را و این مکره مختار است بعد از زوال اکراه

تا آنکه اگر خواهد فسخ کند این تصرفات را یا امضا کند و یملکه المشتری ان قبض

یعنی در بیع اکراه مالک میشود مبیع را مشتری اگر قبض کرده باشد زیراکه بیع مکره بیع است

نزد ما زیراکه رکن بیع واقع شده است از اهل بیع و محل بیع و فساد از جهة فوت آن

وصف است که آن رضا است در مبیع در بیع فاسد ملک میشود بقبض فیصح اعتاقه ولزمه قیمته

یعنی پس صحیح است اعتاق مشتری بعد از قبض و لازم میشود مشتری را قیمت مبیع همچنین است

تدبیر وی و استیلاد وی و هر تصرفیکه ممکن نبود و قبض وی فان قبض ثمنه او سلم طوعاً یعنی قبض

کرد مکره ثمن مبیع را بالطوع یا تسلیم کرد مبیع را بالطوع نافذ است بیع وی و دیگر حق رجوع ندارد

زیراکه طوع و تسلیم اجازه است و حل بالملجی شرب الخمر واکل المیتة ونحوهما حتی ان صبر اثم

یعنی حلال است مضطر را شرب خمر و اکل میته و مثل وی تا اگر صبر کرد و کشته نشود یا مقطوع شد آثم است زیرا که اشیا مناسب از حرمت در حالت ضرورت مستثنا از ضرورت حلال است و ضرورت نیست در اکراه غیر مضطر پس اگر صبر کرد کشته شد آثم است همچون حال مخمصه و رخص به اظهار الکفر مطمئن قلبه و ثاب بالصبر اجرا یعنی رخصت داده شده است مضطر را اظهار کرد کلمه کفر در حالتی که قلب وی مطمئن بود با ایمان و بصبر کردن و اظهار ناکردن کفر یا کشته شد یا مقطوع ماجور و مثاب است و اتلاف مال مسلم و ضمن الحامل یعنی رخصت داده شده است مضطر در اتلاف مال مسلم و تضمین کرده شد مکره بکسر را زیرا که حرمت نفس فوق ما است پس جایز است مال بسبب حفظ نفس شود لیکن اخذ مال غیر ظلم است پس اگر صبر کرد کشته شد پس بذل کرده است نفس خود را از برای دفع ظلم پس ماجور است و اگر اکراه بر مال مسلم بحبس یا ضرب کرد جایز نیست اتلاف وی اما تضمین بنابر آنست که فاعل حقیقی مکره است بکسر را پس لا قتله و یقاد و یجب فقط یعنی رخصت داده نشده است مضطر در قتل مسلم و قصاص کرده میشود مکره بکسر را و پس و زن مکره بفتح را و این بقول امام اعظم و امام محمد است رحمهما الله فاما نزد امام زفر قصاص است بر مکره و صح نکاحه و طلاقه و عتقه و رجع بقیمة العبد و نصف المسمی ان لم یطاء یعنی صحیح است نکاح مکره و رجوع میکند مکره بر مکره در اعتاق بقیمة عبد معتق زیرا که اعتاق از حیثیت که اطلاق است مضاف بمکره است و رجوع میکند مکره را اکراه بطلاق بر مکره بنصف مهر که مسمی است اگر وطی نکرده باشد زیرا که نصف مهر در معرض سقوط است بانطور که ممکن است که فرقت از جانب مراه شود یا بر ارتداد یا بتقبیل ابن زوج

وندزه

ونذره ویمینه وظهاره ورجعته وایلاؤه وفیئه فیه واسلامه بلا قتل لو رجع
یعنی صحیحست نذر مکره یا که اکراه کرد که واجب کرداند بر نفسش صومی را
یا صدقه را مثلا لازم میشود بروی وصحیحست نیز یمین وی باینطور که
اکراه کرده بیمین بصدقه یا روزه داشتن مثلا وصحیحست نیز رجعة
استیفای نکاحست وصحیحست نیز ایلای وی زیرا که ایلا جدائیست فی الحال
وطلاقست در مآل واکراه منع هیچکدام نمیکند وصحیحست نیز فیء
وی زیرا که فیء همچون رجعة است در استیفای نکاح وصحیحست نیز اسلام
وی بی قتل اگر رجوع کند از اسلام یعنی اسلام آورد باکراه بعد از آن برگشت از
اسلام قتل نیست بروی وصح طلع لا ابرأه وردته یعنی صحیح نیست ابرای وی
از دینی باکراه صحیح نیست ردت وی باکراه واین مسئله معلوم شده بود باکراه نمیشود
از قول وی که در خص الخ وان زنی حد یعنی اگر زنا کرد باکراه حد زده نشد
بقول امام اعظم بخلاف صاحبین الا اذا اکرهه السلطان یعنی مگر وقتی که اکراه
کرده بود بوی سلطان که درینصورت حد نیست باتفاق زیرا که اکراه مسقط حدست
باتفاق لیکن اختلاف در تحقق اکراهست از غیر سلطان چونکه نزد امام اعظم اکراه
از غیر سلطان متحقق نمیشود پس زنا باکراه او نمیباشد پس حد زده میشود واگر
سلطان اکراه کرد حد زده نمیشود در تحقق اکراه اما نزد صاحبین اکراه متحقق میشود
از سلطان واز غیر سلطان پس حد زده نمیشود در هر دو صورت

کتاب الخنثى

هو ذو فرج وذكر فان بال من ذكره فذكر وان بال من فرج فانثى
وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل یعنی خنثی صاحب فرج

وصاحب ذکر است اگر بول کند از ذکر وی مرد است و اگر بول از فرج وی زن است
و اگر بول کرد از ذکر و فرج حکم کرده شد بر اسبق از هر کدام که سابق بول میکند
همان اعتبار دارد و اگر از جانب معا بول کند خنثی مشکل است ولا یعتبر ا
لکثرة یعنی اعتبار کرده نمیشود اکثر بول را نزد امام اعظم بخلاف امامین که از
هر کدام جانب که بیشتر بول میکند همان اعتبار دارد فان بلغ ولم یظهر علامة
احدهما فمشکل یعنی بالغ شد و ظاهر نشد علامت یکی از ذکر و انثی پس وی خنثای
مشکل است و همچنین است که مجتمع شد علامت ذکر و انثی باینطور که هم ریش
برآورد و هم سینهٔ زنان برآورد فان قام فی صفهن اعاد و فی صفهم یعید من
جنب و من خلفه بحذائه یعنی اگر استاد در نماز در صف زنان اعاده کند خنثی
نماز را و اگر در صف مردان استاده بود اعاده کند نماز کسی که بهر دو طرف
وی است و کسی که در برابر خلف وی است و اصل خنثی مشکل آنست که با حوط
کرده میشود در امور دین و حکم کرده نشود بشیئی که شک باشد ثبوت وی پس اگر در
خلف بود باید که در صف زنان و مردان ایستد و صلی بقناع ولا یلبس حریرا
وحلیا ولا ینکشف عند رجل وامرأة ولا یخلو به غیر محرم وامرأة یعنی نماز گذارد
بنقاب و نپوشد ابریشم و نپوشد حلی و ردی خود نکشاید پیش مرد و پیش زن
و خلوت نکند بوی غیر محرم وی خواه مرد بود و خواه زن بود باین نسبت محرم
ولا تسافر بلا محرم وکره للرجل والمرأة ختنه ویشتری امة تختنه ان ملک
مالا والا فمن بیت المال ثم تباع یعنی سفر نکند وی بی محرم که مرد بود و مکروه است
مر رجل ولا امرأة را ختنه کردن وی و خریده می شود کنیزکی اگر مالک مال بود

ختنه کردن ورا

والا

میشود وامی بعد از آن مرد و

واما خریده میشود از بیت المال زیراکه بیت المال معد از برای حاجت مسلمانان است

فان مات قبل ظهور حاله لم یغسل و یتیمم پس اگر بمیرد پیش از انکه ظاهر شود که

مرد است یا زن نشوید او را و تیمم دهند ویرا و لا یحضر مراهقا غسل میت

و باید که حاضر نشود خنثی مشکل در حال که مراهق باشد در وقت شستن

مرده خواه ان میت مرد باشد خواه زن و ندب تسجیت قبره یعنی

مستحب است پوشیدن قبر خنثی در وقتیکه دفن کند و یوضع الرجل بقرب الامام

و نهند تابوت مرد را نزدیک امام در نماز جنازه ثم هو بعد از ان خنثی را

ثم المراة بعد از ان زن را اذا صلی علیهم وقتیکه بر سه کس نماز بیک نوبت

خواهند که گذارند فان ترک ابوه و ابنا فله و للابن سهمان یعنی

پس اگر ترک کند خنثی را پدر و پسر نیز ترک کند بعد از فوت مر خنثی را یک

سهم میدهند و پسر را دو سهم و عند الشعبی له نصف النصیبین یعنی و نزد

شعبی مرد را یعنی خنثی مشکل را نیمه دو نصیب است و هو ثلثة من السبعة یعنی این

نصف نصیبین سه سهم است از هفت سهم این نزد ابی یوسف و خمسة

من اثنی عشر عند محمد رحمهم الله یعنی پنج سهم است از دوازده سهم نزد امام

محمد رحمهم الله والله اعلم بحقیقة الحال تمت کتاب الاخرس مسائل شتی

مسائلها بدل پراکنده کتابة الاخرس نوشتن گنگ وایماءه بما یعرف بکاف

و اشارت کردن بانچه شناخته شود از ان اشارت نکاح او و طلاقه و عتاقه

او و بیعه و شراءه یعنی و فروختن و خریدن گنگ و قوده یعنی شناختن

گنگ بان اشارت قصاص را ادکالبیان یعنی این افعال گنگ حکم بیان

دارد و تکلم که بران مترتب میشود ولا یحد ولیکن حد نمیرسد گنگ را اگر اقرار
کند بطریق اشارت بر امری که موجب حد قذف شود یا حدی دیگر از حدود
نزنند او را بجهة آنکه حد بشبهه دفع میشود بخلاف قصاص نمی بینی که گواهی
بوطی
حرام با اقرار بوطی موجب حد نمیشود مادامیکه تصریح نکنند بزنا و قصاص را
اقامت میکنند بگواهی با اقرار مطلق حتی اگرچه تصریح نکنند بعمد وقالوا
فی معتقل اللسان ان امتد ذلک وعلم الاشارة فکذا یعنی گفته اند در
حق کسی که زبان گرفته باشد و عارض شود او را این مرض که امتداد یابد
و دیر کشد و اشارت او معلوم شود او نیز حکم بیان دارد مثل گنگ و امتداد نیابد
و اشارت او معلوم نشود حکم بیان ندارد وفی غنم مذبوحة فیها میتة هی اقل تحری تامل
یعنی و گفته اند در گوسفندان ذبح کرده در میان ایشان گوسفندان میته باشد
کمتر از آن کشته شده تامل کند و بخورد واکل فی اختیار یعنی و بخورد اگرچه در حال اختیار
باشند نه اضطرار که در حال اضطرار از خوردن مردار نیز رواست اما اگر میتة بیشتر
باشند یا شناخته باشد بخورد با وجود تحری مگر در حال اضطرار در مخمصه امام شافعی
گفته که حلال نیست خوردن در حال اختیار اگرچه مذبوحه بیشتر باشد از میتة بجهة
آنکه تحری دلیل ضروریست و در حال اختیار ضرورت نیست و دلیل حنفی اونست که
غلبة قایم مقام ضرورتست در اباحت ساختن مباح بودن بجهة آنکه ما میدانیم که
بازارهای مسلمانان خالی نیست از حرام و با این جایز است از چیزی بازار خوردن
و خریدن یا اعتبار غالب حال و این از جهت آنست که از قلیل
حذر نمیتوان کرد و متعذرست باز ایستادن از قلیل حرام و شبهت و میتة بسیار
عفو

عفو میدارند آن را عفو کناد خدای تعالی بدبیها را که نسبت بعفو عظیم او اندک است

انمت هذه الشرح بالذوق والشوق والشدة والرسوخ تمت تمام

الا فی توفیق الله تعالی اللهم استر عیوب الخط والسهو والنسیان والنقصان

والحروف والنقوط وتم فی ید عبد الضعیف ملا محمد عبد الله ابن ملا محمدی آخون

فی بلد خوقند اللهم احفظ من وسواس الرجیم صدور بهما وعلیهما واقوی

داد الطاعة وعبادیهما وانقص فی الیل نومهما واکشف قلوبهما بالثواب

والعباد واغفر ذنوبهما واستر عیوبهما کان من الهجرة الف ومائتان وثلثة

وستین فی سنة الغنم فی شهر جمادی الثانی تم هذا الشرح فی یوم ثمانة عشره

١٢٦٣ در شمسیه فی یوم اثنی

فی النور چهارشنبه

تم تم تم

اللهم اغفر لصاحبه الکاتب والاب والام من عذاب القبر والحشر والمیزان

والصراط والنار اللهم اغفر لی ولوالدی ولاستاذی ولجمیع المؤمنین و

المؤمنات والمسلمین والمسلمات الاحیاء منهم والاموات انک مجیب

الدعوات ودافع البلیات ورافع الدرجات ومنزل البرکات وقاضی

الحاجات برحمتک یا ارحم الراحمین

بعد از کتاب اکراه کتاب الحرث مقدم آخر لندست کتاب الحج دالحج والادنی

هو منع لعاد القول وشبیه الصغر والجنون والرف وضمنوا بالعقل وآخر

الى العتق الا الاقرار بمالٍ ويحل حد وقود ولا يحجر لسفه وفسق ودين ويحجر مفت ما

جن وطبيب جاهل ومكار مفلس واذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ

خمسا وعشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم بلا رشد وحبس

الحاكم المديون لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه ومن دنانيره وباع كلا

ببعضه الآخر لا عرضه وعقاره ومن افلس ومعه عرض لشراه منه بعضاد

فهو اسوة للغرماء وبلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال والجارية

بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد فحتى يتم لهما خمس عشرة سنة وادنى

وادنى مدته له اثنتا عشرة سنة ولها تسع فصل الماذون الاذن فك

الحجر واسقاط الحق ثم يتصرف العبد لنفسه باهليته فلم يرجع بالعهدة على سيده

ولو اذن له يوما فهو ماذون الى ان يحجر ولو اذن في نوع عم اذنه ولو

فرآه

صريحا ودلالة كما اذا رآه سيده يبيع ويشتري وسكت فيبيع ويشتري

ولو بغبن فاحش ويوكل بهما ويرهن ويرتهن ويعير الارض ويأخذها

مزارعة ويشتري بذرا فيزرعه ويشارك عنانا ويدفع المال ويأخذه

مضاربة ويستأجر ولو حر نفسه ويقر بوديعة وغصب ودين ولو بعد

الحجر ويهدي طعاما يسيرا او يضيف من يطعمه ومن يعامله ويحط من الثمن

بعيب قدر المعتاد ولا يزوج ولا يكاتب وكل دين وجب بتجارة او ما هو في معنا

معناها كبيع ووديعة وغصب وامانة جحدها وعقر وجب بوطء مشتراة بعد الاستحقاق

يتعلق برقبته فيباع فيه ويقسم ثمنه بالحصص وبكسبه حصل قبل الدين او بعده

وبما اتهبه لا بما اخذ سيده قبل الدين وطولب بما بقي بعد عتقه وللسيد

اخذ غلة مثله مع وجود دين والباقي للغرماء ويحجر ان ابق او مات سيده او جن

مطلقا او لحق بدار الحرب مرتدا او حجر عليه بشرط ان يعلم هو واكثر اهل سوقه والامة ان

استولدها وضمن قيمتها المولى ولو سمح دينه ماله ورقبته لم يملك سيده ما معه فلم يعتق

ما عبده وباع من سيده بالقيمة وسيده منه بها او اقل فان باع باكثر بعض او حط

الفضل وبطل ثمنه ان سلم مبيعه قبل قبضه وله حبس مبيعه بثمنه وصح اعتاقه مديونا

وضمن سيده الاقل من قيمته ومن دينه ولو اشترى او باع بما يتغابن او به حجره فهو

مأذون ولا يباع لدينه الا اذا اقر سيده باذنه وتصرف الصبي ان نفع كالاسلام

والاتهاب صح بلا اذن وان ضر كالطلاق والعتاق لا وان اذن به وما نفع

وضر كالبيع والشرا علق باذنه ووليه بشرط ان يعقل البيع سالبا والشرا جالبا ووليه

ابوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضي او وصيه ولو اقر بما حوى معه من كسبه او ارث صح

كتاب الوصايا هي ايجاب بعد الموت وندب باقل من الثلث عند غنى ورثته

او استغنا

ورسوما بهم تحصهم كثير كما بلا احديهما وصحت للحمل وبه ان ولدت لاقل مدته من وقتها وهي

ولا تستفاد في وصيته بامة الا حملها ومن المسلم للذمي وبعكسه وبالثلث للاجنبي

لا اكثر منه ولا لوارثه وقاتله مباشرة الا باجازة ورثته ولا من صبي ومكاتب وان

ترك وفاء وقدم الدين عليها ولعتق بعد موته وبطل قبولها وردها في حياته وبه

يملك الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو لورثته وله ان يرجع عنها بقول صريح او فعل

يقطع حق المالك في غصب كما مر او يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه الا به كلت السويق بسمن

والبناء ويتصرف يزيل ملكه كالبيع والهبة لا بغسل ثوب ولا بجحودها وبطل هبة

المريض ووصيته لمن نكحها بعدها كاقراره ووصيته وهبته لابنه كافرا او عبدا ان

اسلم او اعتق بعد ذلك وهبة مقعد ومفلوج واشل ومسلول من كل ماله ان

طال مدته ولم يخف موته والا فمن ثلثه وان اجتمع الوصايا قدم الفرض وان

وان تبرع قوم ما قدم وان اوصى بحج احج عنه راكبا من بلده ان بلغ نفقته

ذلك والا فمن حيث يبلغ فان مات حاج في طريقه او اوصى بالحج عنه يحج من بلده

في وصيته بثلث ماله لزيد ولسدس لآخر والمجيز وبثلث الثلث وبثلثه وكل بنصف وقالا

يرجع ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة رح الا في المحاباة والسعاية

والدراهم المرسلة وبمثل نصيب ابنه صحت وبنصيبه لا والمعتبر حال العقد في التصرف

المنجزة فان كان في الصحة فمن كل ماله والا فمن ثلث ماله والمضاف الى الموت من

الثلث وان كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة واعتاقه ومحاباته وهبته وضمانه

وصية فصل جاره من لصق به وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه وختنه

كل زوج ذات رحم محرم منه واهله عرسه وآله بيته واقاربه وذوو انسابه اثنان فصاعدا

من ذوي رحم الاقرب فالاقرب غير الوالدين والولد وفي الولد زيد المذكر والانثى

سواى

ثم سواء وفي ورثته ذكر كانثيين وفي بني فلان الانثى منهم وبطلت الوصية لمواليه

فيمن له معتقون وصحت بخدمة عبده وسكنى داره مدة معينة او ابدا وبغلتهما فان

خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه والا قسمت الدار وتهايا في العبد بموته وحيوة موصيه تبطل

وبعد موته يعود الى الورثة يعني بموت موصى له بعد از موصي عود ميكند موصى به بورثه

موصي بحكم ملك زيرا كه رقبه ملك ايشان است وبثمرة بستانه ان مات وفيه ثمرة له هذه فقط

وان ضم ابدا فله هذه وما يحدث يعني در وصيت بميوه بستان اگر مرد موصي حال آنكه در بستان

ميوه است مر اين موصى له راست اين ميوه وبس نه آنچه بعد ازين پيدا خواهد شد واگر ضم

كرده باشد لفظ ابدا مر اين موصى له راست اين ميوه كه هست وآنچه بعد ازين خواهد شد

كما في غلة بستانه وبصوف غنمه وولدها ولبنها له ما في وقت موته ضم ابدا او لا يعني

همچنان كه وصيتي كه در غله بستان وي است ومراد است موصي غله كه حاضر است وغله كه

حادث است بعد ازين از آن موصى له است خواه لفظ ابدا ذكر كرده باشد وخواه نكرده باشد

ودر وصيت بصوف غنم وي وولد غنم وي وشير غنم وي مر موصى له راست آنچه در وقت موت است

ضم كرده باشد لفظ ابدا را يا نكرده باشد بدانكه فرق ميان ثمر وغله وصوف ولبن وولد كه

موجود باشند صحت استحقاق اينها بوصيت اما معدوم از اينها مشروع نيست استحقاق

اينها بنفس عقود پس صحيح نيست استحقاق اينها بعقد وصيت نيز اما ثمر وغله صحيح است استحقاق

اينها بعقد يكي از عقود همچون مزارعه ومساقات مثلا پس صحيح است بعقد وصيت نيز

ویورث بیعه او کنیسه جعلها فی الصحة یعنی موروث میشود بیعه و کنیسه که بنا کرده است

در زمان وی والوصیة بجعل احدهما صح یعنی وصیت به بنای بیعه و کنیسه از برای

جمع معلومین صح است و همچنین است از برای غیر معلومین نزد امام اعظم بخلاف امامین

وبعضی گفته اند اختلاف در جایی که وصیت به بنای بیعه و کنیسه در دی وی در ده باشد بخلاف

مصر که باتفاق روا نیست و مراد تو بیعی آن موضعی است که در شعار السلام شود **باب**

فان رد عنده رد ومن اوصی الی زید قبل عنده والا لا عنه او الی فلان یعنی تفویض کرد بفلان تصرف در مال

خودش را بعد از موتش یعنی کسی که ایصا کرد بزید قبول کند نزد موصی و بحضور موصی

واگر رد کرد نزد موصی مردود شد و اگر رد نکرد در حضور موصی بلکه در غیبت وی رد

کرد مردود نشد فان سکت فمات موصیه فله رده وقبله یعنی اگر ساکت شد زید

به بعد از ایصا بعد از آن مرد موصی زید را است رد ایصا وقبول ایصا ولزم ببیع شیء

من الترکة وان جهل به یعنی لازم شد بسبب بیع شیء از ترکه که اگر عالم نباشد بایصا

ترک کند زیرا که تصرف در ترکه دلیل قبول است فان رد بعد موته ثم قبل صح الا

اذا نفذ قاضی رده یعنی اگر رد کرد بعد از موت موصی بعد از آن قبول کرد صحیح است مگر بر

گاهیکه تنفیذ کرده باشد قاضی رد وی را والا عبد او کافر او فاسق بدله القاضی بغیره

یعنی و مگر وصیت کرد بنده یا کافر یا فاسق بدل قاضی آن وصی کافر را یا بنده را یا فاسق را

بغیر آن والی عبده صح ان کان ورثته صغارا و اگر بنده خود را وصی سازد درست است

وارثان او صغیر باشند والی عاجز عن القیام بها ضم الیه غیره و اگر وصی سازد کسیرا که

عاجز باشد از قیام نمودن بوصیت ضم کند قاضی با وی دیگر را و یبقی امین یقدر

یعنی باقی بگذارد بر وصیت امینی را که قادر باشد بر آن والی اثنین لا ینفرد احدهما

لا ینفرد الا

مسکه مادر اموال پسر نارسیده خود فروخته از برای حاجت وی صرف کند جایز است بر جندب و شرح وقایه فاعدل

[illegible]

الا شراء کفنه وتجهیزه واگر وصیت کند بدو کس تنها تصرف نکند یکی از ایشان در مال
میت مگر در خریدن کفن او و در کار سازی میت کردن جهت دفن میت والخصومة
فی حقوقه وقضاء دینه مگر در خصومت وبحث کردن در حقهای میت واداء قرض میت که
از جنس حق صاحب دین باشد در ترکهٔ میت که میتواند که یکی از دو وصی دخل کند
بدون دیگری وطلب دینه وشراء الیه الطفل و همچنین یکی از دو وصی میتواند که طلب دین
میت کند و خریدن ما احتیاج طفل ست والاتهاب وقبول کردن برای طفل واعتاق
عبد عین یعنی وآزاد کردن بنده بنده که تعیین کرده است آزادی او را میت ورد ودیعة
یعنی ورد امانت که معین باشد نیز میتواند یکی بدون دیگری وتنفیذ وصیة معینة
یعنی و درست کردن وصیت معین و جمع اموال ضایعة یعنی در جمع کردن مالهای
که در معرض ضایع شده است وبیع ما یخاف تلفه یعنی بیع آنچه خوف تلف او باشد در
ماسوای آنچه مذکور شد یکی از دو وصی بدون دیگری تصرف نمیتوانند کرد مثل بیع ورهن
واجارت ومکاتب ساختن بنده ومانند این تصرفات ووصی الوصی وصیٌّ فی ماله
وفی مال موصیه یعنی وصی وصی حکم وصی اول دارد که میتواند که تصرف کند در مال وصی او
ودر مال موصی وصی اول ولا یبیع وصیٌّ ولا یشتری الا بما یتغابن الناس فی مثله
یعنی بیع وشراء نکند وصی مگر آنچه غبن واقع شود بالمقدار در عرف وعقار واملاک
صغیر میتواند فروخت وصی وقتی که دین باشد بر میت که بی فروخت عقار ادا نشود
یا صغیر را بان احتیاج باشد به آن کفایه شود یا مشتری بدو مقابل قیمت وقت او
بخرد ویدفع ماله مضاربة وشرکة یعنی میتواند داد وصی مال موصی را بمضاربه
بشرکت والبضاعة یعنی بضاعت نیز میتواند داد که سرمایه بگشتی دهد که بامانت

بتجارت کند در آن ویحتال یعنی و قبول حواله میتواند کرد وصی علی الاملاء یعنی بر کسی
فقیر بود و درویش باشد بروی قبول حواله کردن روا نیست فلا یقرض مال الیتیم
یعنی قرض نمیتواند داد مال یتیم را وصی ویبیع علی الکبیر الغایب یعنی بیع میتواند کرد
وصی بر کبیر غایب الا العقار یعنی مگر املاک کبیر را که غایب باشد وصی نمیتواند فروخت العقار
ولا یتجر فی ماله و تجارت یعنی نمیتواند کرد وصی در مال موصی غیب را بجهت آنکه
وصی را حفظ مال فرموده اند نه تجارت کردن در مال موصی والله اعلم بالصواب

مسئله عبد الله عباس رضی الله عنه روایت میکند که از رسول صلی
الله علیه وسلم پس خورده خر و استر پاک است و پاک کننده و دیگر
روایت میکند ابجر بن غالب یا غالب بن ابجر رضی الله عنه که
پدرم وفات یافت و از وی خران میراث ماند از رسول علیه السلام
سوال کردم که حکم رسول علیه السلام فرمود که کل من سمین مالک
یعنی بخور از مالت هرکدام فربه تر بود امام مالک را ازین سبب گوشت
خر پاک است و پس خورده او نیز پاک است و پاک کننده است و علمای ما رحمهم
گفته اند که رسول علیه السلام سمین وی را خوردن نفرموده است یعنی هرکدام
فربه تر است فروشی و بخور چنانکه گویند فلانی باغ خورد یا خانه را خورد
ملک و اسباب خورد یعنی آنها را نخورده است بهای آنها را خورده باشد اینجا
نیز همان بود که اگر بطریق تسلیم ثابت شود که رسول علیه السلام عین وی را
فرموده است باین حدیث که عبد الله عمر رضی الله عنه روایت میکند که آن
حدیث منسوخ شده است روایت میکند که رسول علیه السلام در غزوه خیبر حکم فرموده

که

یکی از انجمله این بود کوشت خر اهلی و استر بر شما حرام شد دلیل بر انکه چون
خیبر را گرفتند صحابه دیکها نهاده بودند گوشت خر و استر میجوشید رسول
علیه السلام فرمود که اکفوا قدورکم یعنی آن کوشتها را بالخان دهید
و خنوزها را بشوید چنانک از پس خورده سک بشوید علمای ما
گفته اند که تعارض حدیث افتاد ابن عباس رضی الله عنه گفته است که
پاک ابن عمر رضی الله عنه گفته است پلید پس ما میکوییم که مشکوک است

فی صلوٰة مسعودی

رسول علیه السلام فرموده اند که الفرورات تبیح المحظورات یعنی
ضرور مباح میکرداند چیزهارا مسئله اگر کسی بر برف استنجا
میکند یا چهار اندام را میشوید روا بود یا نه میکوییم اگر سیلان شود روا بود
و اگر سیلان نشود روا نبود مسئله اگر کسی در جنابت است و به برف همچون
روغن چرب میکند بقول امام ابو یوسف رح از عهدهٔ جنابت بیرون
میاید و بقول امام اعظم و امام محمد رح بیرون نباید از برای آنکه
جنابت قوی تر از حدث است دلیل بر انکه محدث را ظاهرهٔ قران را
شاید خواندن در مسجد شاید در آمدن اما جنب را قران خواندن
همچو نشاید و در مسجد نیز پس جنابت قوی تر آمد پس طهارت که
ضعیف است اب سیلان میباید انجا که قوی است بالطریق اولی امام ابو یوسف رح
گفته است که در طهارات خدای تعالی غسل فرموده است که قوله تعالی فاغسلوا
وجوهکم وایدیکم الآیه غسل در اب سیلان باید اما در جنابت طهر فرموده است قوله تعالی وان
کنتم جنباً فاطهروا الآیه و طهر را چون رسیده بسنده بود و

قال النبي علیه السلام من شرب من سوز اخیه المسلم غفر الله تعالی

یعنی فرمود که هر که بس خورده برادر مومنی را خورد خدای تعالی او را

بیامرزد آمسئله بس خورده آدمی پاک است بهر نوعیکه باشد خواه

مسلمان خواه کافر خواه محدث و جنب و حایض و نفسا پاکست باتفاق

مسئله بر جنبیدا ایتیب دورلار کیم اگر قاضی ننک بیت المال دین

وظیفه سی بولماسه اوزنیکی یکونچه خوراکی یوق بولسه شریک لیک مال

اموال بولسه یا جمیع وارث آزاد اقی شترک نی بلوب برسه بر کیشی

ننک اجره سینی آلسه جایز دور اگر کوندا بلوب برسه یا بر یا ایکی سا عقدا

بلوب برسه عملیکا باقیب یاریم کشی یا بر کشینینک تورت حصه سینک بر حصه

سینی الغای محیط و ریحان کتابیدا ایتیب دورلارکه اگر قاضی ننک بیت

المال دین وظیفه سی بولماسه اوزی ننک یکانی الغوسه بولماسه اوز بر دینیکی

بر کشینینک اجره سینی السه جایز دور اما سرخسی ایتیب دورلارکه تعلیم

تیلوفی عملیکا باقیب اوزنیکا کشینینک اجره سیغه باقیب الغای امینه

ایتیب دورکه بو زمان دا بنی هاشم غه زکوة نی بر ملیکیک لازیم دا جایز دور

جایز ایماسکه اولکنیکا بر ملکیش مالی زکوة غه تیسه مگر طالب علم غه بر فقیه

لغه تولسه برسه بر کای صدقه نی علمای فقه بر کای افضلش دور جاهل فقرا

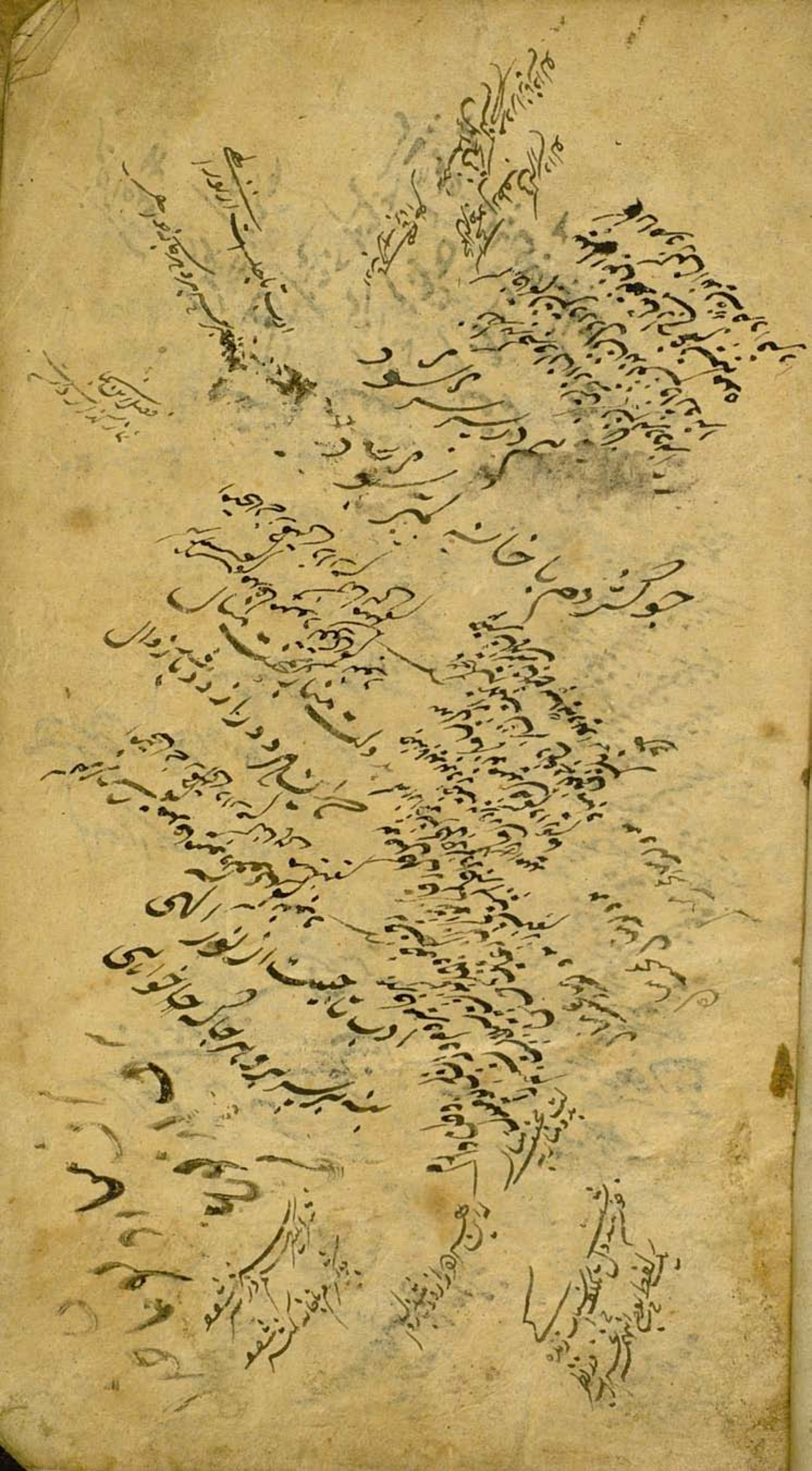
سیوغه بر کاندیش دیب دور مسئله سراجیه دا اگر کمرسه مرض موتدا بخشنده

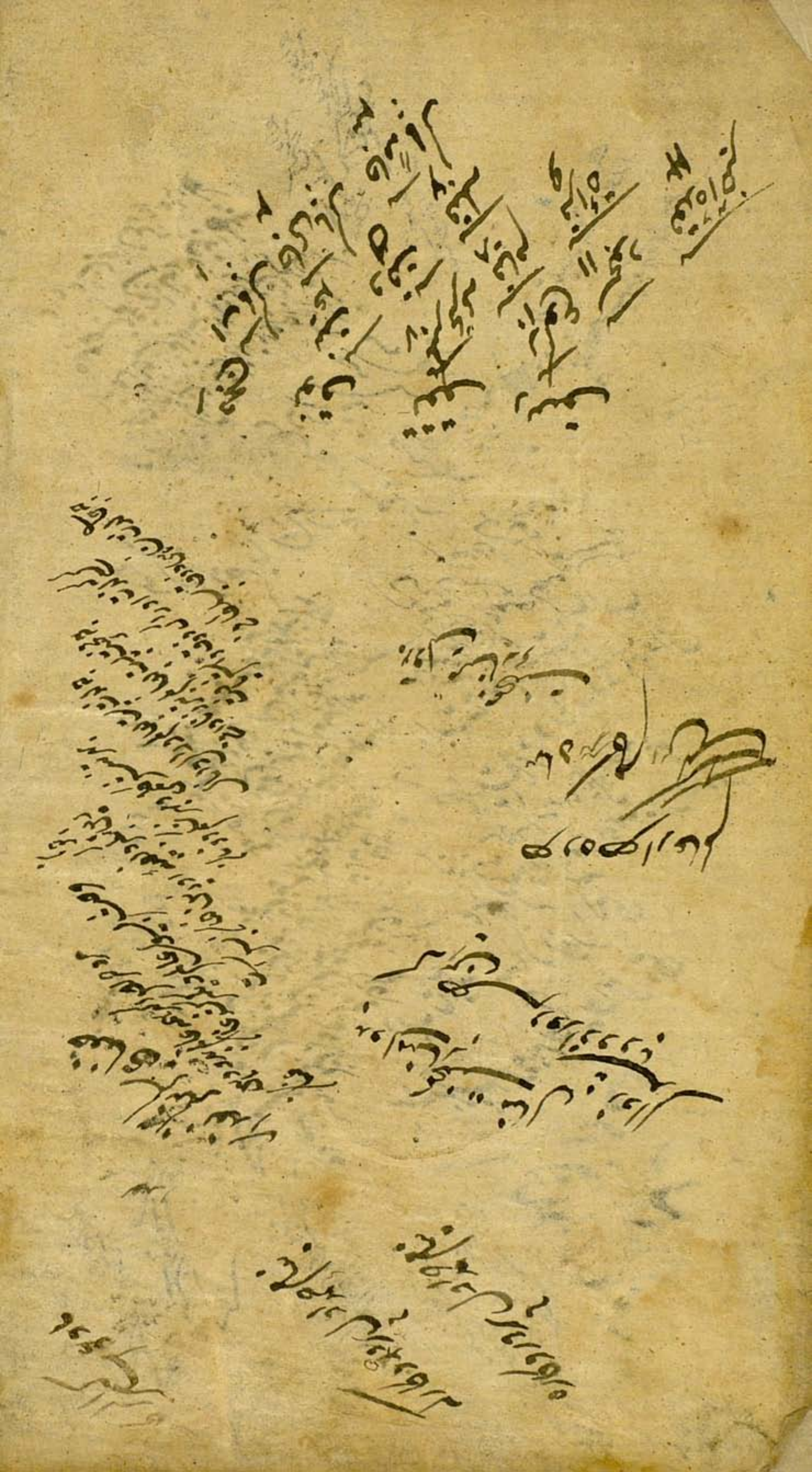
قبل بخشنده قیلوفان نمرسه ننک اوج حصه سینک بر حصه سی درست دو دا ایکی حصه

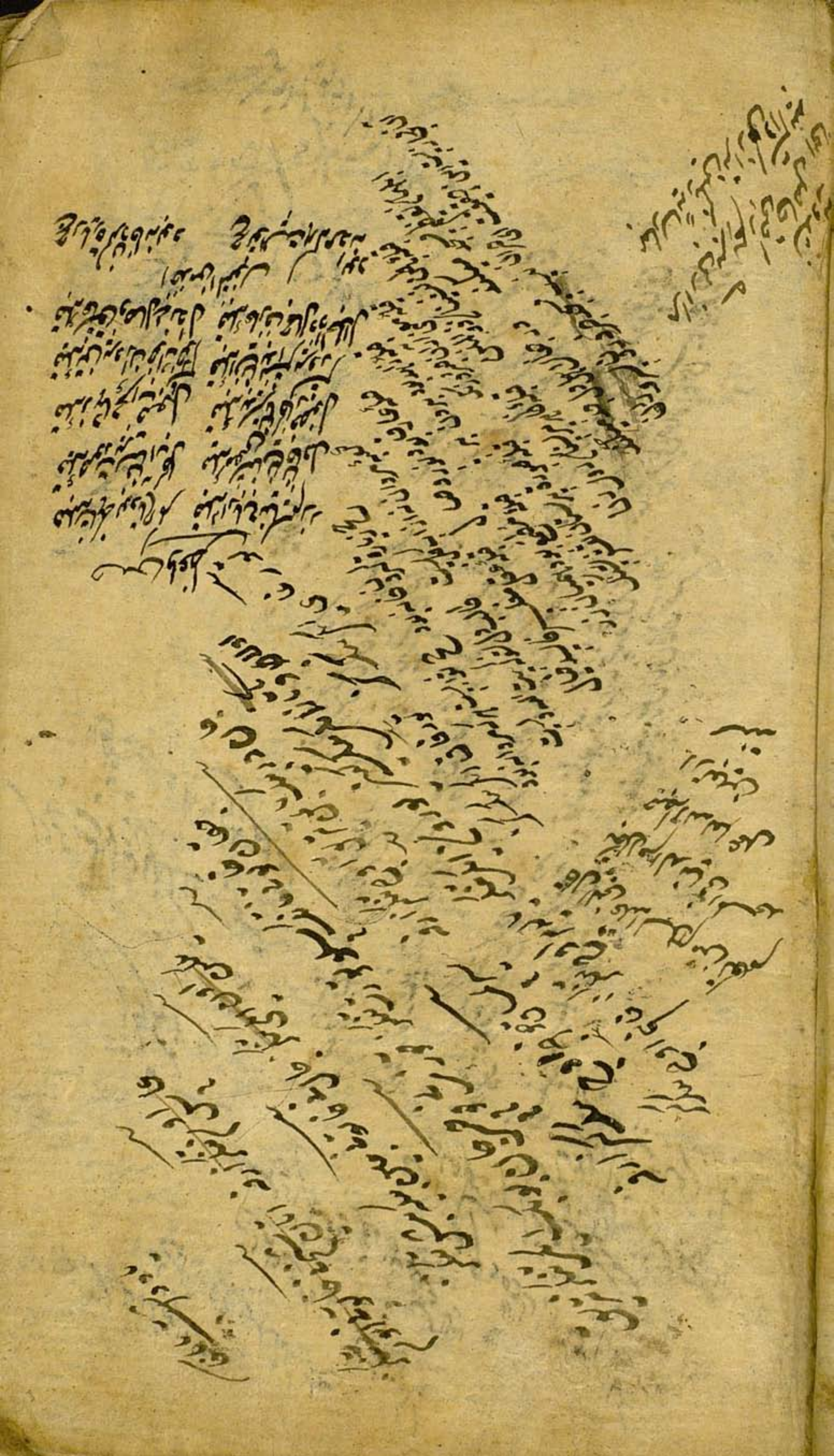
درست ایماس سراجیه اما مرض موتدا بخشنده قیلیا وصیت قیلیا باطل دور

قوله تعالی یا ایها الذین امنوا لم تقولون ما لا تفعلون

[illegible]







یانندە فرق شندادە ھمە روی شاکر بردار
دمندە تورت یوزاز در ھمە الماس کوھر دیر
نوا یغە سحر وقتی آچلدی گلکشی کردون
خوش یغە زرق الیبا بار دیر بوی دوز خرنشی بر دین

یوزی نوازش حمل وش طبقچە خون کسر
لبی الطاوس پرانی تیلی شاخ خنجر دین
پرندە صف شکن مطلق اثرندە لبس خوش خوان
قولندە زابور تورات قنا آکوه لنگر دین
قولندە زبور تورات انجیلدە انجیل فرقان
بتیە علقاب عنبر باش اباقی قاف قفقسر دین

تبارک لا یموت اندە ھواق برق شبیم دین
تعجب کوکە قوش دریای سنگاف یکم دین
منور سیر حقانە چو عنقا لنکردە چق چق
مثال کفر یکی قفالان سکی سیمای جوھر دین

در گورستان بقیع حضرت عثمان حضرت ابو سعید

حضرت جعفر و الیده حضرت علی حضرت بی بی حلیمه والیده

رضاعی حضرت پیغمبر صلی الله علیه و سلم شهدای صالحین

حضرت ابراهیم ابن حضرت رسول الله حضرت امام نافع حضرت امام

مالک حضرت ازواج مطهرات حضرت بنات رسول الله حضرت عقیل

ابن ابی طالب حضرت بی بی فاطمه زهرا حضرت زید ابن ابی طالب

و در روضه حضرت رسول اکرم صلی الله علیه و سلم حضرت ابابکر صدیق

و حضرت عمر ابن خطاب حضرت بی بی فاطمه زهرا

[illegible]

[illegible] الغفور [illegible]

[illegible] سکندر الملک و جبار [illegible] الله [illegible] صبا [illegible]

تعوشکا بنده و بیلسکلیمیز اولار [illegible] ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا [illegible]

[illegible] اوصلنا الی [illegible]

وابا [illegible] دعای اللهم [illegible]

[illegible] الکانه بنده [illegible] الهی [illegible]

علینا [illegible] آمین یا رب العالمین

جمع [illegible] فاطری جمع [illegible] میسر انتکاری [illegible]

چو دانستم که بر باد است عمرم
چو [illegible] آب حیاتی ندارد

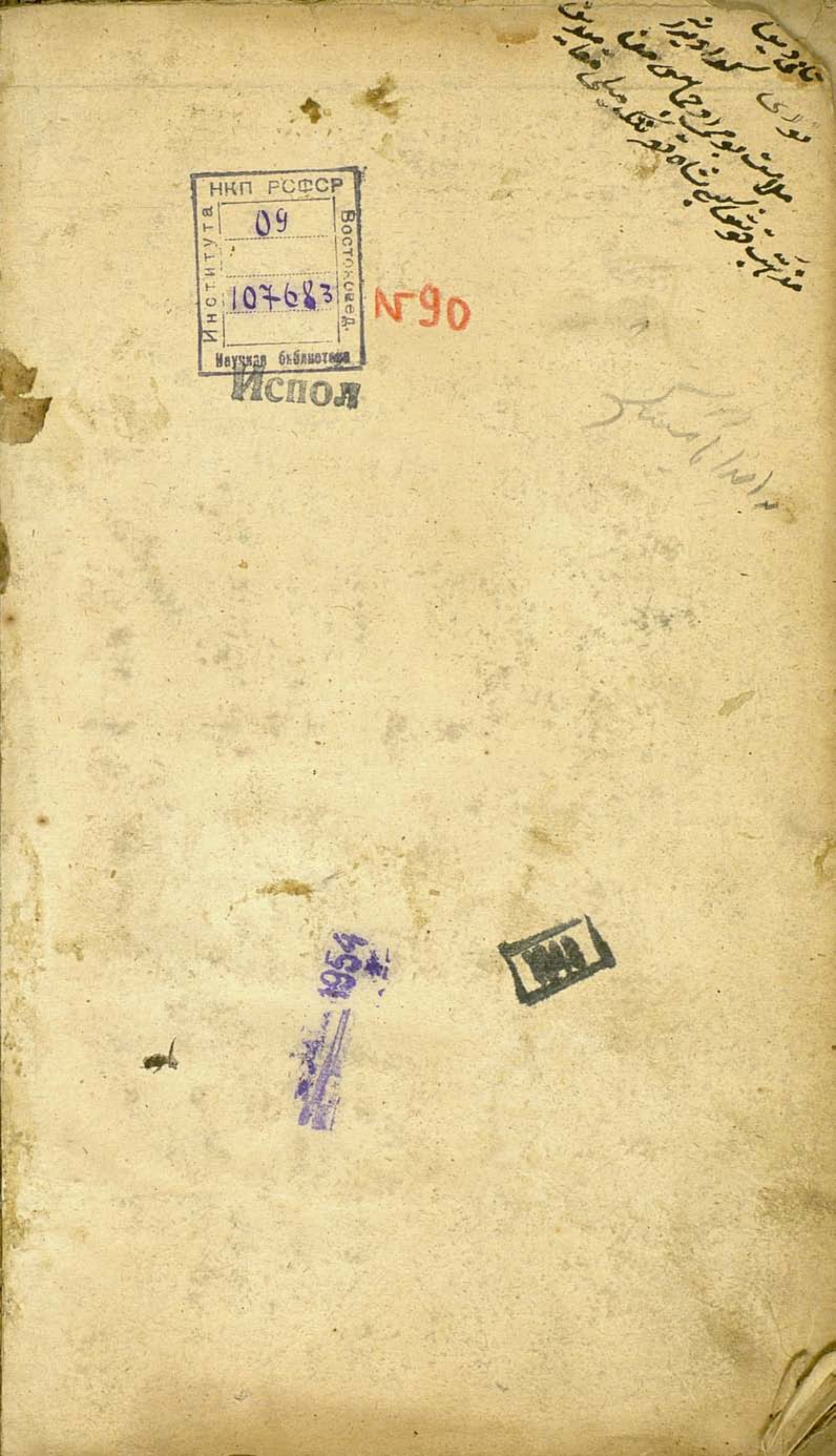
مروت را ز دل خوبان مجویید
فرنگستان مسلمانی ندارد

خیال زندگی در دست بیدل
که غیر از مرگ درمانی ندارد

دریای خیالم همه نیست دریغا
خود هم وجود عدم هست دریغا

فلک [illegible] جا هست اگر کند عالم
بغیر از گاو نتواند کشیدن بار دنیا را

وَتُبْ عَلَيْنَا و از ما درگذران اگر در عمل قصوری و تقصیری واقع شده
إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ بتحقیق توئی پذیرنده توبه مقصران بخشنده بر گنهکاران


НКП РСФСР
Института
Востоковед.
09
107683
Научная библиотека
Испол
№90

